

رَسَائِلُ

الشَّهِيدِ السَّعِيدِ الْفَقَّيْهِ

زَيْنِ الدِّينِ بْنِ عَلِيٍّ الْجَبَعِيِّ الطَّالِبِيِّ

مَكْتَبَةُ بَصِيرَتِي



32101 021650120

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

~~DUE~~ NOV 23 '92

رِسَالَةٌ

الشَّهِيدِ السَّعِيدِ الْفَقِيهِ

زَيْنِ الدِّينِ بْنِ عَلِيٍّ الْجَبَعِيِّ الْعَامِلِيِّ

الْمُتَشَهِّدِ سَنَةِ ٩٦٥ هـ

مَنْشُورَاتُ
مَكْتَبَةِ بَصِيْرَتِي
مِهْرَبَاد

- ٢٤-١ انفعال ماء البئر بملافاة النجاسة
- ٣٤-٢٤ التيقن بالظهاره والمحدث والشك في المتأخر منها
- ٥٠-٣٤ المحدث اثناء غسل الجنابة
- ١٠١-٥٠ وجوب صلاة الجمعة
- ١٦٧-١٠١ اسرار الصلاة
- ١٩٦-١٦٨ نتائج الافكار في حكم المقيم في الاسفار
- ٢١٩-١٩٧ طلاق الحائض الغائبة عن زوجها
- ٢٥٣-٢٢٠ المحبوة واحكامها
- ٢٨٢-٢٥٤ مبرات الزوجة
- ٢٣٤-٢٨٣ كشف الرتبة عن احكام الغيبة

بسم الله الرحمن الرحيم

13. 12. 2015

المعزلة المشهورة في الكفر على ما جاء

منقول من كتاب الفقه في الدين

حرف ناز و حروف التثنية و انما ناز غرق النوا و بالاضالة و سلك فاسد الحرف

المفرد في هذا الوجه ان ثبت على الكتاب الاية والقصة العظمى والوجه الذي فيه

فكان عليه بعد الانجى ان الاصل النما والمحق للذوق القضا الفصل المحقق شيخ الاسلام الشيخ

الحمد لله العالم الشهدى على القدر المقام على الانوار والعلامه فضل

لا ينعى عن هذا الكلام ما ارجع انفس فوائده ارجع الاططار واخبر شحات خضفانه كل قدر

هناكها الاطوار التي فيها الامم وكما في غفوة التطوير ما في فطرنا ما فانا

برسانا نثار کا ہمارا درخشاں ہونے وصفاً المحقق نے عدۃ العباد الجہا بل لیکھا دافکار کا تھا ابا

والتزجاء لم يرد كما قبله ان لا جاء ولم يهرقا رمل الا في قول بعض العلماء الاعيان

يقول في هذا طبعه العارضا في الدنيا ما عداها من فوقها في جوار

والاجماع ومنكم هاهنا في تلك الجنة لشدة شوق الأطباء وهو يريد المنع من الايضاح لما في التوسل بالله

ولما انزل الكافي الا بقليل انجم صغير لما عد مع انه كثير المصنفات المفيدة فمنها ما افادته

الخطبة الثانية في المذهب القلبي في عشرة كماله وارت لسان الحق في هذه

في فقال ما البش وفي تنقيل الطهارة والحدود في النسخ وفي مزاج محمد

وفصل في الجمع وفصل في المضاف وفصل في المضاف اليه وفصل في المضاف اليه

سورة الجاثية في مائة وخمسة وعشرين آية

فما الله الصلوة وكفى

والله اعلم

هذه
مجموعه من افادته
الامام الحافظ العلامة السيد
الفقيه الميرزا الكاظم المحقق الميرزا
الشيخ الاقل السيد الشهيد النجاشي
عالمه بلفظه المجدد



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلوة على سيدنا محمد وآله الطاهرين مثلنا خلف
امامنا وحقه عنهم في نجاسة البشر يخرج ملاقات النجاسة له كالقليل وعلمه على
اقوال اشهرها بينهم بل ادعى عليه جاحدا لاجماع منهم السيد ابو الكاظم
ومر في كتابه غنية النزوع وقال الشهيد في شرح الاشارة فقال كاد ان يكون
اجماعا ولعله الحجة النجاسة وذهب عرون منهم ابرزه حقيق من المتقدمين و
الشيخ جمال الدين بن المطهر بن المشايخ بن علي عدا نقاله بين التفسير الكثرة كما
والقولان للشيخ اولهما هو الشهود من مذمبة وكثافي فله عن جماعة
ولم في كتاب الحديث قول ثالث هو انه ينجس ويحب الترجع المفتر لكن لا ينجس
الصلوة ولا غسل ما لافاه قبل العلم بالنجاسة وله قول رابع انه لا ينجس لكن
يجب الترجع بعد اجتماع بين النصوص في المسئلة قول خامس للشيخ ابو الحسن
محمد بن محمد البصري وهو اعتبار الكثرة فيه وعداها فان بلغ كراهية لا بالتفسير

في عام البشر

٢

في عام البشر
في عام البشر
في عام البشر

والايجن الملاقات في هذا في الحقيقة من هذا الجلال في حال الدين بغير ان لم يصرح به
لانه اعتبر كونه النجاس في عدل وانفعاله في الملاقات ما الشرح معناه بل اضعف منه
اعتباره فيه بطريق اولي ومشاء هذه الاقوال اخلافا لروايات عن اهل البيت
عليهم السلام بعد انفاهم جميعا على ردود الترحح لشركاء من النصيحة فواتر من الاحياء
عن النبي صلى الله عليه واله ولكن لم يكن من ينجس النجاسة فمن ثم جعلها من حكم بغيرها
على الاستخفاف واما الاخبار الدالة على الاقوال المذكورة فهي على اقسام
احدها ما دل على النجاسة وهي صحيحة محمد بن اسمعيل بن بزيع انه كتب الى رجل يثا
ان يقال يا الحسن الرضا عليه السلام عن البشر يقطر فيها قطرات من بول او دم ما الذي
يظهرها في محل الوضوء منها للصلوة فوقع عليه خلاف كتابه بخبر نزع منها ولا
وهي قوة طهرها بذلك وبغيره ما تقدم وظهرها بالترحح بدل على نجاستها قبل
والا لزم انجاد الموجود واجتماع الامثال اقرب منه قوله في محل الوضوء منها
وصححه علي بن يقطين قال ثالثا يا الحسن موسى عليه السلام عن البشر يقع فيها الحمام او
الغجاجة او الفأرة او الكلب او القطر فقال محمد بن نضر نزع منها ولا فان ذلك لا
ان شاء الله تعالى في الاجزاء ظاهرا في الخروج عن العهد وظهرها بذلك بدل
على نجاستها بغيره كما تقدم وصححه عبد الله بن ابي عمير عن الصادق عليه السلام قال اذا
التب البشر انت جنب لم تجرد لو او لا شيئا تعرف منه فقيم بالصعيد الطيب فان
رب الماء رب الصعيد ولا تنفع في البركة تفقد على الفور فاهم اوجب التيمم
بصفة الامر بشرط بعده الماء الظاهر فلا يكون الماء ظاهرا على فقد البركة
والاغسال ونحوه عن الوقوع في البرد عن افساد الماء والمفهوم من الاقسام
النجاسة وحمل على نجاسته بغيره لان ظاهر استناد الاقسام الى الوقوع في

غير

في الصلاة
على الخلق

غير معتبر لها والوقوف في آخر البيان عن وقت الحاجة وقايتها ما دل على عدمها
 صحيح بخلافه في غير ذلك من أفعال ككثرت إلى أجل مسألة إن يقال بالاحتياط في الصلاة
 فقال في إنباء السمع لا يفيد شيئا إلا أن يتغير من جهة أو طعم فيخرج عنه بذهب الرميح
 وبطبيب العظم لأن له مادة وهذا الرقابة أقوى من القائلة بالظاهرة المحسوسة
 على الماء بالتغير فيهم منها على لا يقال باللائحة في نفي ما دل على عدمها
 نكرة في سياق النفي واشتمالها على المحسوس مستفاد من الاستدلال في سياق النفي وجوب
 التعليل للمادة والمعلل مفيد على غير ذلك لا يقال على المراد نصا ولا كفايا مع
 بمنزلة التغير لو كان بخلافه بوجوب ما قد دل على مع تغير المقدور بوجوب كراهية
 من المقدور وما يزيل التغير لا فلا يعقل الاكفاء بزيادة التغير وحصل قبل استيفاء
 المقدور ولو فرض كون التغير لا مقتضاها لم يتم الاكفاء انتهى بمنزلة التغير
 لأن الحق وجوبه في الجنب لا لا يضره بدون التغير فكيف معه وهذا كله لا يحتاج
 القول بالتجاسة ولا يصح مع ما قبل الاقترابا أوله القائل بما وحسنه على تحصيل
 عن أخيه مؤمنين عليه السلام قال ما كنت عن غيرهما موقعا في ريل من عذره وطهروا بأبوابه
 فيل من ترجين بسلح الوضوء منها قال لا يابن المراد من العذر والترحيل في الضيق
 لأن العفة لا يقال عن ملاقات الظاهران سلم فترك الاستفصال في العذر دليل
 استواء الظاهر والنجاسة الحكم باعتبار الوقوع وروايتهم عن معاوية بن عمار عن
 أبي عبد الله عليه السلام قال لا يقبل الثوب لا تعاد الصلوة مما وقع في البر إلا أن
 يثبت فإن اتى غسل الثوب عاد الصلوة وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أبي عبد الله عليه السلام في القاء نفع في البر في روى الرجل منها ما يصلي هو لا يعلم بعد
 الصلوة وقبل ثوبه قال لا يقبل الصلوة ولا يقبل الثوب في روى منها روى أن

عنه عليه السلام ورواه عنه عنه عليه السلام ورواه يعقوب بن عيسى عنه عليه السلام
وهذه الروايات الأخيرة صحيحة التبع في كتابي الاخبار على نحو ما سألته عنه من خواتم
الصلوة وقطع الثوب منها قبل العلم بها وجه الجبري وان الحسن صالح الكوفي
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان الماء في الركي كواله يحنه نقي والمراد من الركي
الابار لغز وعرف **واعلم ان الروايات التي استدل بها التبع على عدم الاغارة**
ظاهرة في الطهارة غائبة لما نقل عليها منها وانما الحكم بالنجاسة مع عدم خواتم
الطهارة وغسل الثوب لكونها من الغل لا من الغل المذهب بهذا القول ما هو
كذلك الا من حيث الاستدلال بالحرفان طريقه بغيره الحسن صالح كانه روي عن
نعم يمكن الاستدلال بغيره قوله عليه السلام اذا بلغ كواله يحنه نقي فانه موقوف على
وعلى العمل بمفهومه وتحمل اخبار النجاسة على الاستدلال منه الكروا حاد الطهارة على
ما بلغ منه كواله يحنه قوله في صحيح بن يربعاء الشرايع الح وهو طريق
حسن في الاستدلال لم يذكره ولعله أقوى من الخاتمين لولا ما نقره بقدر ذلك
وقد نسب هذا القول الى الجبري وكما عدمه محض مع انه لازم لكل من اعترض
كونه الجاد وحكم بغير نجاسة الشرايع الملاقاة من دليل اعتباره كونه الجاد
وارد هنا ايضا اعتباره في الجاد يدل على اعتباره في الشرايع فيكون
الجاد لا يفعل في الملاقاة كما ذكر الشرايع فيه فيكون اصعبه فاذ حكم
ما فعل في الجاد الملاقاة لزم القول بفعال الشرايع في روضه صاها الى
والعلم من الاخبار لسائلها ولعلمها من ايراد المناه وحي فيكون قول الجبري
قولا للعلم ولعلمه في الملبس وهو واضح وان لم يصحوا به في مكان
في القولين المنها لم وقد اورد كل من الفريقين على وجه الاجتهاد في مناقضته

ع
 ٢
 غفر الله له ولوالديه

نحن نبرأ اليها مع ما يروى عليها فنقول اما اصحاب القول المشهور فقد اباوا عن محمد
 الاول من احاديث الطهارة بانه مكاتبه يصف عن الدالة وبعد الصريح بان الجبل لا
 تمانى له العبادات المنوعة فاد الكل دون العبادات الكلي او لا يفسد اذا هو جبال الطهارة كما قال
 النبي صلى الله عليه واله وسلم المؤمن لا يجتنب الا ما يجتنبه غيره من غير نفسه خبثا وكفورا الرضا عليه
 السلام الحمام لا يجتنب مع انه يجوز ان تعرض له الكاسه وهذا وان كان خلاف الطاهر الا
 ان فيه حقا من الاحاديث وعن الخبر لا يخرج بان البريق على النامة والقدر ولقد
 السؤال عن شرها وما محتون مكر الامبار الدالة على جوارح الشر عن ابن
 المرفوعان محقة بالتدبر ويكون هذا مقبولا لا لعبرها مما هو محفوف وعن ابي
 ما الخصوص ان العذر والرفق اغم من التحريم فلا يدل على التحريم بان السؤال يقع
 عن وقوع الرسل التمله عليها وذلك لا يلزم اصابها الماء وانما المتحقق مقنا
 الرسل خاص وما كان له ان لا يفسد منج المجنبن وعن ابي الحسن عباد الرازي
 معا وفيه قول الاشرار على جماعة منهم التقه وعبر فلعلة غير البقاء بانه يفسد
 ما العامه فيما لا يعمل يكون المرجح لجاس الا حاذبت الدالة على اعيان المروحات
 نفذ بها الخاص على العام فلما رخص الاحبا الكثرة لها واكرهه لاجوبه للمحقق
 المجتنبه بطرما الا ان المكناسه معقول بها وطاهر اعمه عوده الى الاماماته
 اقره ما سئلوا بالحدس المسارع مع ان التبع في بارات الهند يستحق تحريم
 في الصحيح عن الرضا عليه السلام قال ماء البرزاس لا يفسد شي الا ان تتغير هذه حقيقة
 لا يبره عليها شي مما ذكر ادفع بها تعرض للمكانه ولكه امره كونه العليل بان
 وامر سهل بالنسبة الى البرزاس ان كان يقع في امراضه بلع من مازاه الصحيح لا يفسد
 عن محمد بن ربيع في الصحيح ايضا عن الرضا عليه السلام بعبارة اخرى ماء سدر لا يفسد

الا ان يبرهنه او يطمع به حجة يذهب الرجح ويثبت العلم لان المقادير في بعض النجوم
 السابق اجمع وادقيق الرواية عن الرضا عليه السلام من غير ما كانه ولا مدح في ذلك كونه
 الاستنباط محمدا في زمان الهندس المتعاضد كما هو الظاهر من حاله والمناظر للصدم
 كما استاد الفخرية لان ذلك لا يطلع عند لزوم على جهة تطرف الفدح فيما صرح به
 المثل الواضح في التلخيص فلعلة حقه من محل اخر فان الطرف المتعاضد الهندس
 ولو مدح مثل الهندس لادى الى الحسن على النج وحمد الله وحاشا من ذلك وكسرا
 يتفق في بعض طرق الهندس من الكا والكتبة مع تقدمه عند بعضه النج في
 الهندس عن مراعات الطريق الكا بنقله من قطر ذلك ونقرا الكا من على جهة
 من محله قوله لا يهمل هو فان الاضداد اعم من النجاسة او المراد من حروم عن حد
 الاستفاد من سوا ما كان بسبب النجاسة من غير ما لكن العاصم لئلا يكون المراد هنا
 النجاسة بل لالة المقام وقرنه قوله ان لا يتغير طعمها ودعوى تفكر في ذلك ما ابق
 ضار من جهة النجاسة كما لا يخفى وهذا يبدع تاويل لقائدها من النجاسات فان المراد
 ضار بسبب دوران النجاسة ونحوه من حيث انه اعم من النجاسة لعدم صحة الاستدلال
 لان السبب في احد الاضداد لا يقتضي ضارة فاعلموا ان كل الغلبات ضارة ما ذكرنا
 ما قبل من ان المراد بالضاد الضاد الكا وهو مستند في بلوغه من ضارة او ضاد
 الكل الى الملاذ لان ذلك مع كونه خارجا عن ضارة من سبب سببها في بعض
 الملاذ كل على ما ذكره بوجه ان ضارة من سبب سببها في بعض الملاذ
 الى الظاهر بالرجح وكذا ما عرفت من ان ضارة من سبب سببها في بعض الملاذ
 شاكلها على ضارة الاضداد وكذا في ضارة من سبب سببها في بعض الملاذ
 يظهر بياقوم وعلل من سبب سببها في بعض الملاذ وكذا في ضارة من سبب سببها في بعض الملاذ

الثبوتية فانه من جملة ما يوجب الجمع من غير تبعية ما أطلقه فدل على فساد هذا القول وبل قد
 قولهم ان الماء لا يتغير فسادا بوجوب التعطيل فان هذا مع كونه خلاف الظاهر ينتقض بما
 ذكرناه فان التعطيل لا يتحقق مع الثبوتية بل يتحقق مع عدمه وبالحكمة فالمدح المصير في هذا
 الحديث انما كان من احتمال قطاعة حيث لم يصرح فيه بان القائل الا انه وحيث ثبت
 ذلك فسادا لبقا قويا على الظن انه بغير شك لا يثبت على الوجوه التي قررها لم يمتنع
 اليه احد من الاخطاب بل هو من هذا ملة الحمد والثناء **واعلم** ان بعد تحقيق صحة
 ادعاءه فينا ومنه فاما ذلك حليته من قوله لا ذله مادة وهي جعل الماء مادة علمه
 افعاله بدون الثبوتية لم يتحقق في الاصول ان لفظة المصنوع تفيد الى كل ما يتحقق
 الملة وح فلهذا من الماء السام مطلقا لا ينحصر الا بالثبوتية لان له مادة فتكون جملة
 القول المشهور بين الاخطاب من علمنا اعتبار الكثرة في التحرك من حيث المادة ويكون هذا
 الحديث محصيا او مقصد القول عليه ان يبلغ الماء كرا الى يمينه حتى الشامل للحار
 الدال بمهومة على ما يتبين ما دون الكثرة هذه هي قوته على ذلك لم يذكرها الحكم
 وانما اسدوا الى ملة واحدة لا يثبت مطلوبا ثم قد منها عليها في مواضعها منها
 قولهم ان القول قد على نفس الماء من البول في التحرك والى عنى في الراكذ ولا ينفي عنها
 دلالته ذلك على علمه لتماسه لو خروا **احل** لها ان نفى الياس المراد به نفى التحرك
 ذلك هو الخاضع من معانيه ما هو مقصود ان الفعل المذكور لا يجوز ما حصل
 النجاسة **وقال** فيها ان التحرك قد يفسد البول كما لو كان قبله لا تحركا والبول متغيرا
 بحيث يتغير الماء به فقد لا ينجس الراكذ قد ينجس ان يجره على ثوبه قلبه وقد لا ينجس على ثوبه
 اكثر من فاعلاقي انتهى عنه والادنى في الاحر ليس للنجاسة وعدمها والا لزم له المضل
وقال فيها انه ورد ايضا انتهى عن البول في الماء مطلقا وقد حواه على خلافه

فوق البيا

وحكموا بتاكيد الكراهة في الواقع ثبوت أصل الكراهة في الجوار من غير تأكيد جمعا
 وهذا لا يطاق ما عللوا به من التجاشه وعدنها **ومرابعها** ان هذا الحكم ظاهر في
 احكام الجملوه ولا يفرض له الى حكم التجاشه وعدنها بوجبه كالاخيه **وخامسها** ان
 انتهى لو كان للتجاشه لزوم انتهى عن تجنب الانسان ملكه او لمباح خصوصاً اذا كان
 ذلك لشدة او غرض صحيح هذا لا دليل عليه الاخبار لا تدل على نية عن ادب الجملوه
 كما ذكرناه واصنف من ذلك استدلاله على عدم تجاشه الجوار كالملا من قولهم
 ان التعليل بالخير انما يشترط الجلبه ان التجاشه لا تستقر في الجوار الى غير ذلك مما لا يجوز
 تأويل الاحكام الشرعية به نعم هذا الحديث المعلق بالمادة صحيح الدلالة على ذلك
 لكن لم يفتن الله احد منهم قبل يومنا هذا مما علمت بما تحقق من الشر الى القواعد
 في الامر فعلمنا الحمد لله الذي هذا ما لهدا وما كنا لنهتد لولا ان هذا ما الله ورسوله
 القول في بقية امره اوله الطهارة فاما الحديث الثاني فلا يجمع ما في ذلك الاخر
 من التعليل الجامل لهم على ذلك فعلمنا ان من احب التجاشه وكسبت
 حقيقته القول بالطهارة بالحديث الاول فاصداقنا هذا ملا بصير القدر
 فيه بقول منا قولهم انما اعم من الحق لا يدل على الخاص قلنا بل يدل على
 اطلاقتها التام للتحقق جواب لا ما مروج الناس مطلقا ولا الاستصكال وان
 الطاهر السؤل عن الجبر لان على جعفر نفسه لا يبال عن ملا فاه الطاهر ولا عما يجمل
 ولان الطاهر من المذمة عند الانس الجمة كما نص عليه اهل اللغة في كتبهم
 ودلالة الفرق عليه فهم منه الجواب عن كون السؤل رفع عن اصايبه الرسل كما
 فان مثل هذا الرجل الجليل لا شال عن وتخرج الرسل مجزاة عن اصايبه التجاشه
 وحمل البير المطلق منها على النام المصنف على تصنيع عدل عن الطاهر ميرزا

انما يشترط الجلبه ان التجاشه لا تستقر في الجوار الى غير ذلك مما لا يجوز

وابتعد من الجمع السائر قبل الاخر فان ثبتنا خبر الشبان عن وقت الخطا بطل الحاشية والاشارة
 بردها بالجواب بما يحكم به على الواقع ونصفه وتعمل به فهو من حيث كان واقعا وبغضه
وقاما الحديث الثالث ما قدح فيه بشرائه مما قدح مع ان الظاهر انما على الظن
 ان المزمع به حماد بن عيسى وحماد بن عثمان لا هما كبرياهما بمؤخرهما وبروبا عن مغويه بن عمار
 ومن اراد كما في الاسم واختص بالضعف قبل الزيادة هذا الا ان اصل القدح لا
 ينزل بهذا وما قولهم في خروجها باسمها الظاهر على العامة فيها لا يعقل ولا لا الخبا
 الجائز على عيبا المنزلة والخاص معقد فنورد عليك جملة ما في الروايات الدالة
 على عيبا المنزلة على وجه يرتفع تركها بل صلاحتها للدلالة واسماع ما في
 حد من الدلالة نصا واداة الحضرة المستفاد من الاستدعاء مع اعتصاما بالجميع بالاصل
 والاستصحاب عموما الدالة على ظهوره مطلقا لما وان تخصصه هو الذي
 ذلك عبر قد ارجح في العموم الدالة على الباقي بما رواه الشراعية في السبع وغير ذلك
 من الاعتبار بقى القائلين بالظهور ادله اخرى اعسار طيبة على من فيها من مكنونه
 منها قولهم انه لو ثبت الشراعية بالملاقاة المظهر والناظر المطلق بين الملاقاة
 الدلو والوساد وحوايل الشراعية بالملاقاة على ملاقاتها النقص فاستها ما نفع من حصول
 الظهور في الماء بالترج لدرام ملاقاتها وكذا المتناظر من الدلو حال الرجح
 الدلو الاخر وجاؤنا من مأكلة مغفرة بالنقص الدال على ظهورها مطلقا بالترج وقد
 صرح به القائلون بالحاشية وادعاهم القائلون بالظهور على مثل هذا المحكم
 امير البحر غطائهما في الاث لعصر العبي بعد غار طيبة مع اتفاقهم على عدم
 ظهوره على حكمه وعلوه مانه لولا ان حكمه بظهورها لما امكن الحكم بظهوره السبع
 وعدل الحكم الاشياء الجائز من اوليه فهلا حكموا هذا بذات مع دلاله ظاهر انشؤ

من جملتهم من لا يفرق بين
 بين جملتهم من لا يفرق بين

الكثرة عليه ومنها انه لو نجح البئر للملأ فان كان وقوع الكثر في الماء المصالح
 موجبا لجماسه جميع الماء والناس ظاهرا لجلان لان الملا في الحياة والاعتبار بما قبل وقوعه
 محكوم بجهلها انه يمنع مجاشه فغير محقق للاستصحاب الملا في ان جماسه الماء الشربا فالحال
 يقتضي نجاشه الماء الواقع لاستحاله ان يكون بحر الماء الواحد طاهر وبقيته نجسا مع عدم
 التبريد **جواب** ان الحياة في اسهل مكان قبل وصول الماء الى البئر ارتفع حكمها من راسها
 ولو توثر في البئر خرج وان تقب عنها كما هو ظاهر كلامه بوقوع الكثر في الشرب من الماء
 ان ويصير المجموع ما يشترط ولا يحكم الشرع به معلقة على لاسنه والقول والعقوبة والعقوبة
 كالاضل كما وقع قلل من الماء الظاهر خلاف ذلك فخر شمس ومنها لو اوسع
 من البئر مقدار كذا قداما فالحياة لم يحصل الا بالنسبة لو وقع في البئر ماء كمنه
 نجس بالملا فان لم يرد اذ العرع على اصله وكون البئر اقوى من الكل **جواب**
 ان ذلك غير متصور بعد ردود الضرر الكثر السريع خرج عن اسم الشرع بحدوده
 ومنها انه مجزأه من منافع اشياء الماء انما هو منافع وان **جواب** مع القول
 بعد رد الشارح بينهما وهو متحقق على تعدد الحكم بالجملة اذ انصافه بحدوده
 المرجح للبئر وهو غير ملزم بحكم التنازع ومنها ان القول بنجاشه البئر للملأ
 المصنع اذا كان كثيرا اما لا يمتنع والشافعي ما يباحها عامتها والشافعي انما هو
 بينها وبين البئر كالماء وهي توكيده بنجاشتها **جواب** ان ذلك كما تقدم
 استبعاد فلا يجمع بعد رد رد القول بالفرق وتحققه بينهما ما عدا في المحصة باستحالة
 العرع كما ذكرناه فلهذا يتحقق الاتفاق على هذا التنازع ومنها ان القول في نجاشه
 الماء كان ترمع اصحابه بايراد المشركين واما خدود منها الماء ولم يعمل عندهم كما هو
 بخر جوب منها شيئا او يامرهم باحسانها **جواب** ان ذلك مع تسليمه لا يندفع على

عليه السلام بوقوع الجاسه بها وذلك كما في عدد حويل الاجتناب وكثيرا ما كان به من غير
 ومفله صلى الله عليه وآله البناء على الاصل والاعراض عن الحق والتفحص عن هذا الامر
 مع انه يعمل مراعاة الله اعلم والحقان مجموع هذه الامور فبعد ان عدا لانفعال الابدان
 لا يتوثر شرعا وانما الاعتماد على العقل السابق وضمها ان المشايخ اجماعا قبل ظهورها
 كما ان علماء السداد بن زفر او مقلوهم الديكلي بطهران شهدوا له وخبره فلا يفتح
 احداث القول بالظهار وان قام عليه الدليل في جوابه من اجماع سابقا ولا حقا ومنع
 حجبته على تقديره بهذا القدر واولى منه منع خمسة ما يظهر من مخالفتها لمعلوم التفتيش
 هذه المقدمة عنق في موضع اخر مع ما يظهر على صفحاتها من غايل المساد والعدوي
 حجبها عن السداد وقد تقدم على عوى السداد فلا بد من ابعث قبل ابعث الله الحجة
 عبيد الله المصالح وتاخر عنها محلا من عند الذين بن جهم وتلبيذ السلامة وذلك
 السبيل فخر المحققين والحقائق الشيخ على خبرهم واما اصحاب هذا القول فقد جاؤوا
 على ذلك القائلين بالجاسه اما عن صحيح ابن ابي عمير ما بها معاضة برؤية الاولى ما
 الظهار وادنا من اجاب فان قلنا منهما القوط والرجوع الى حكم الاصل وهو
 هنا الظهار واما ما كانت عالة الامر سقوطها والرجوع الى الاصل كذلك
 ما خفاه في التحقيق بالمسألة على الكاشفة وان الترجيح في جانبنا الظهار
 من جهة موافقها للاصل ودلائلها ايضا مخالف هذه فانها تصطر الى تعديل بعض
 وهو ما تقدم من ان ذلك يظهرها واما مكان حل الظهار على تقديره على العوية هذا
 وان امكن وتأويل الفناد مع اشتراكها في خلاف الصاطرة والحاد الا انك
 في التحليل احصاء من غايه الرجوع لتسلم من السابق فقد ظهرت في هذا الجاسه
 واما صحة اشتراطها في هذا الدلالة فاما ايضا لا خيال الاجزاء المخرجه عن عمومها

هذا هو الحق
 والظاهر
 والباطن

التدريج في الطب لا ينطبق على الطب لا يظهر في الطب من ذلك بل يظهر في
 طاهرها لا ينطبق ما اولاه في طبها من اجزاء في الطب من جمع ما ذكر من الجاهل
 سرج تلك لا لا في اقل الجمع ولا يفسح كونها جمع كثره لان الفرق بين الجمع
 متصرف الاستعمال العرف والترغيب لئلا يفسح ذلك حذره لوفيل به احتيا
 نانيا فلا تترك بل من استواء الكذب لما في الحكم وهو فاسد علمها على نفس الفار وخرج الكل
 خبا مع بقية حيا عن الاطلاق لا يوجد على الجمع المطبق على التسع والجمع سدوس النص
 الاخر للتعدي بذلك شيئا في فاسده ومع ذلك هذا الميل ليس اولى من خله على السبع
 الاستحسان والتعدي بخون ذلك لا ينطبق الجمع في خلاف الطاهر الجواز مراعاة لهم
 فيكون ذلك هو المنهج **و اما** القول بحكمة طاهر لا تنها على النجاسة في الجملة وان
 يعل طاهره لفظ ولا له الطاهر ومعه ناوله اولى من طاهره **و اما** صحتها في
 يعود في الولاية لا تنطبق الاصحح بها على النجاسة لان ذلك النجاسة كان طاهرها من
 المعرفة حق المفهوم من الحديث المعلوم من غير كحديث الخبيث لفظ من روح سد ولا
 ينحصر في حصة العائدين بالنفس روح الجمع ويبرحوا كلهم كبقية حكمه نجاسة
 الماء فخر الملاحة مع ان نجاسته من النجس كبقية حكمه نجاسته لا ينفك فان نجاسته
 اعتدل في ماء قليل لم ينجس خا عا فليشرب طاهر الماء والكثر في كثير من
 وما يقال من ان ذلك مجرب استيعاوا الشرف لا ينفذ على حكمه بمجمله وانما حكم
 نجاسته متباينة وان نجاسته مرجعة في يادع وقد وجبها منا منور بها
 البشرد لك وان لم يفلح بافعال السهل لقليل تكبر احماله لوقوعه في النجاسة
 اما محمد هذا ملا وحسن قد فاسد من الاحسين بل يجوز التعلق بهذا وحده
 وهذا الحكم الحائل للاصل والطاهر العقل مع الامداد اقيم من الجاهل كما اسبق

في الطب

وانما صرنا الى تخصيصه ثم بالنجاسة لعارض بقرينة قوية الا ان يعقب الخ هذا هو العارف
 ببر العنبر وهو لا جوابا يقال ان ان لا يقدّر في الحاسن منها قبل في احد ما يقال
 من الاخر لظهور الفرقه اما الامر بالنهم فلا يدل على نجاسة الماء لانه اعم منها بجوار النهم
 وخود الماء لظهوره الاضطراب في جوار نهمه والظاهر ان الامساك كذلك لان في
 الحسنة الشرب من النجاسة وقبول الماء وفسده على الشارب لبا ولو صرح عند حصول ذلك
 بعض الاما حلا موثر الزوائد على ذلك جميعا واما ما استدلل به لقائلون بالنجاسة من
 من كجبت الاعسار من ان البئر لو لم ينجر لم يكن للفرج فائدة فيكون عشا والناظر
 المخلد اصدده عن سطوع النور لمعدس والملازم فائدة في منع الملازم
 في الامور من اسماء فائدة في خصوص اسماء فاما مطلقا ولا يلزم من عدم العلم فاعدها من
 ان قالوا بالاستحسان هو فائدة والسمع في الهدى بانه تفقد بالجملة لان الاستعداد
 والاعسار قائم وباسمائه بل منسجم والرجحان على ما ظهر لها لان فحاشيت طهارة
 اسعد من حاوي ما قرناه واعلم انه بعد القول بالنجاسة في كل القول بالظواهر بالبر
 على ان كذا اشهر من الاختصاص بالاعتناء من عدمه لا تثار الوارد من ذلك بعد
 صان في كثر منها على القول بالظواهر بالبرج في غير ما اعبر عنه وهو قليل جدا
 ومع ذلك بعد من الاخبار بهذا القول وهو قرينة كبرى على عدم النجاسة في
 المجد من الموضع التي ذكره وعدروا لها من ما استنادا الى ما لا يصلح سدا قالا
 ما او سواه روح عبي هو وقوع نحو عشر من السكران المأثبة والقاع والمير
 المحض لا استحضار من موت لعن لورود الحان المنق لبقاء الثلاثة لم
 هنا من مطلقا من وقوع الدم روح مقدس من سائر الكلام فيه وهو
 باخلا في وعونه فاما انما تحتها النجس ما تحجب لعلها نجاسة وتعد نجاسة ومنه

قال

وقد اشتهر في الكلام
 في النجاسة

في النجس

لا يصلح لتأسيس الأحكام ولغا المسكن والنفقاع من جهة أنها منقوصة وما ورد في المحرك
ولكن لا من جهة كمال حيث ورد في النفقاع غير محمول وان كل ما ضل ضل النجس هو غير النجس
ومن العجيب ما ضل به بعض الفضلاء حكم الدماء الثلاثة بعد عشره بعد النجس عليها
من أنها بمنزلة النجس ومن ابن ثابت حكم المني بمنزلة الدماء الثلاثة وتوفي الكلام في
النجس البقر والثور أما النجس فلا رد فيه وإنما تختلف **منها** رواية بحكمه عبد الله
ومعونه بن غار عن أبي عبد الله عليه السلام نزع الماء كله لكنه رواية معونة بن غار
يقول فيها **النجس** ويصنف فيها بول النجس ونزع الماء كله والاضحاح لا يقولون بذلك في قول
النجس لا في مطلق البول في روايته عنه في رواية ما كان بها ثور أو نحر أو صبيحها غير
الماء كله ومن نحو الثور البقرة والغنم لا يقولون بتساويها في الحكم في رواية
الحلي إذا سقط في الشربة صفتان فيها ما ربح منها لا وما زاد فيها نحر أو صبيحها
غيره فليس نزع حكمه الاكفاء في مطلق النجس الضمير لا وهو يقتضي الاكفاء الثلاثة أو أحد
عشر ولا يقولون به مطلقا كذلك فظاهر الثلاث متفوك وان كانت صفة **منها** روايته
في رواه عنه عليه السلام في الدماء النجس في ذلك كله واحد نزع منه عشر
ولو ما كان غلبت النجس ربح حتى ينجس **منها** روايته عنه في النجس عليه السلام
في البقرة فيها حظا وما وجد من مسك أو مول أو خرفا ليس منها تلوث ولو اذن
التلويح به من هذه الأمور واختلاف الأخبار على هذا الوجه الاكفاء مع التلويح
حتى ينجس مع أنه اعم من بلوغ المقدار من جهة قوته على القول بمبدأ الحاشية
التي يجمع ما ورد في النجس وعنه في هذه الاختلافات ما يركب فينبغي وجمع غير
كامل التبع بول النجس مطلق البول على الغير البقرة والاحبار الاخرى لا يوجب
نزع النجس على أنها غير النجس في ذلك ومنه ترك الشبهة العلة في الواحد الصنف النجس

فقال النبي

من زنى

فانزل الله

لهم حيث يملون بالجبال انفسار على الجبال ما فيه من الاشكال الذي فيه ماء الراج
حكمهم يزوج سبعين لو لم لا انسان وقد عرفنا من مسئلة ضعيف العبد لما فيه من
عند مع ما فيه من الاشكال فما خلاق الانسان على ما هم المسلم والكافر المحبة خارج عن مطلوبنا
الخاص اجاب عن هذه المسئلة الرطبة والذرة الكثير مع ان هذا الرطوبة له نوعان في الصور
وانما الموصوفين وانما عبد الله بن محمد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في المسئلة تقع في البر
فقال يزوج منها عشرة لاه فاذنيت فان يكون او خمر ولو او طرفة صفة عبد الله بن محمد
اذن انفسا التحيين الاربعين والخمسين لا تعين الخمسين ومعه صفة عبد الله بن محمد
ذكر الرطبة ليس بمسئلة الله الكثير فلا تنس عليه مخصوصا اصلان في مفعولة على
قال النبي عن رجل من بني ساء فاصطرت موثقة في سائرنا وارواحنا تنحس بها من
من ذلك البرق ان يزوج منها ما بين الثلثين الى الاربعين ولو اوفدوا الزانية مع كونها
لان الله على كل قوم من حجة اكثر ولا من حجة العدة كما لا يخفى **السادس** حكمهم ما
لوق الشك في الاذن في الخمر والسود والكلب شبهة ولا دليل على هذه القصة خصوصا
فهم في رواية علي بن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال في السود عشرة ذوات ثلثون واربع
ولو او الكلب شبهة ومع ذلك قال علي بن حمزة مشهور في رواية سماعة عنه عليه السلام
فان كان سودا او اكبر منها فزوج منها ثلثين ولو او اربعين ولو او في الطرية فزوج
علي بن سماعة في صحيفة ذرية ومحمد بن ابراهيم بن عبد الله عليه السلام في الشريعة فيها الدية
والفداء والكلب الخمر في الطرية فزوجها ثم يزوج من السود لاه ثم يزوج
نوعين فزوج منها ذوات الفصل عن ابي عبد الله عليه السلام ففصلا الاكفاء بمئة
الدلاء وهي مع حقها السبعة هاتين لاه حجابها حجابها لا تنفع على هذا
كثير ولا في فصل وجعله حكم ثمانين غنله في الحكم والقوى في رواية غار عليه السلام

في خبر هل يصلح ان يوضع منها قال يبرح منها كلام ثم يوضع منها وشال منه من اجل ينفق
من يبرح منها قال يبرح منها كلام يبرح وهذا قوله على تقدير العمل بما لا يدل
على اعتبار المشروعية لان الكلام البصري اعم منها فصدق على الثلاث فضا على
بل هي على التثنية اصل منها على العمل ما عرف من ان الفرق بين جمع الكثرة والفرد في
مثله لك خبر من خبره وخرج به الاحصاء غيرهم في كثير من ابواب الفقه كالاعاد
وعشره على تقدير تسليم العمل بدلالة النوى في جمع كثره اقله احد عشر جملة على
غير صحيح قد تقدم في ذلك كتابه ابن بزم الصبيح التي استدلت بها على النجاسة هي
المنفعة للقول عن البر يقطع فيها قطر اسول او دم يقطع فيها شيء من عذره ما لا
يظهرها فوضع طلبة يبرح منها كلام ومن الجواب الذي يبرحها ما اتفق لجامعة من المحققين
في كنفه الاستدلال قال الشيخ في التهذيب بد نفع الحديث كبر الاستدلال من الحر
على الثبوت قال يبرح منها واكثر علة فضا والمعد الجمع عشرة فيجب ان تاخذ به
فصل البراد لا دليل على ما وانه انشؤ هذا الكلام يعطى انه جملة مع قلة وجملة على
اكثره وكلاهما ليس صحيح اما الاول فلان جمع العلة مختص في زمان وفيه مشهوره
خمس عند ينيوب وهذا البر منها فهو جمع كثره بغير اشكال واما الثاني فلا انه على قلة
جملة على جمع العلة واطلاقه في الخبر يجري الانصار على قوله لا ولاه وهو تلة كبر
من الاجابات الحاوذا ان على الاكثر وقوله لا دليل على ما وانه نوع بل الدليل هو
على الاجرام بما في من يبرح منها هذا الجمع عملا بالاطلاق وكما لو قال له عندك ذرا
او تير يصل نصبره بما شاء بعد ان لا يفسر عن تلة ان لم نقل باطلاقه على اثنين
وقد اثن في الخبر الاول بقوله خبره والخبر في الخبر عرض كلام الشيخ بان فلاننا
يكون مع الاضافة اما مع مجرد عنها فلا اذ لا يعلم من قوله شك وانه لم يبرح من

في إثارة عن عشرة ولا أو قال أعظم وأما جواب العلامة في المسئلة الأصلية فأنه لا يلزم من
 إعطاء الكما مائة ولا لزم ما خبرنا عن ذلك الحاجة لا يلزم من إضمارها تقديرها
 على العشرة التي هي قوله ما يصلح إضماره لهذا الجمع أخذنا بالتبع وهو قوله على الأصل من البراءة
 الذم وفيه نظر أو لا يلزم من عدم تقدير الإضمار هنا ما خبرنا وأما يلزم ذلك لولم
 يكن له معنى في هذا التقدير والحال أن له معنى كما أثبتنا من صيغ المجموع ولو سلم
 التقدير أو يتبع العشرة فغير فساد قوله أن ما يصلح إضماره لهذا الجمع عشرة
 وأما قوله في العلامة في المختلف يمكن أن يجمع به من جهة أخرى وهو أن هذا جمع كثر
 وأقل فلا زاد على العشرة بواحد بل عليه إلا بالبرائة الأصلية ولا يخفى عليك أن هذا
 الدليل لا يطوق على الدعوى لا شلزاره وحباً حديثه مدعاء الأكماء بقدره
 من ذلك قوله في المسئلة أنه جمع كثر وقال فجعل على قوله هو العشرة والمعلوم عندنا أنه
 أن أقل مراتب جمع الكثرة ما زاد على أكثر من مراتب جمع القلة بواحد وأكثر من مراتب جمع
 القلة بواحد أكثر مراتب جمع القلة عشرة والمقارن هذين الخبرين إلا أن على الاختلاف
 كلام ولكن الأصحاب يفترون عن العمل بذلك فيما للشيخ رحمه الله وجه يقال بالاشتغال
 فلا شبهة فنادته بذلك أما على القول بأنه مظهر موقوف على تحقيق الإجماع على
 خلافه صله **وهو الصحيح** أن الشيخ في الاستنباط لما ذكره عليه على من يفتن السابق
 الذي استدله على نجاسة وفيل من وقوع الكل في العادة فهو صحيح ولا فقال أن
 ذلك جمع كثره وهو ما زاد على العشرة فلا يمنع أن يكون المراد بعض ولو كانا فمئة
 من الأخبار وهذا يدل على أنه أو استدله عليه أنه أكثر مدلوله **الحاد عشر**
 إجماع سبع لوث الطبر ومسنده رواية علي بن الحنفية عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 وسألته عن الطبر والداخله يقع في البئر قال سبع ولا مع مال على مشهور قال لا يسجد

على في حمرة أصل الوتر واستد الخاف عذاه للوتر ايضا صدد كما اخبر عن غمار على
عبد الله عليه السلام ان قلبا عليه السلام كان يقول الدجاجة ومثلها يورثه البشري من مثله
او ثلثة وطريق هذه الرواية افر من تلك لان فيه غشاش في كلوي هو مجهول الحال
مشهور الرواية وفي صحيح هذا النسخام عنه عليه السلام انما يخرج من اوتار الدجاجة والكبد والفر
اذا لم تنفع او ينفع لهم الماء وهي اولها المرغاة من جميع الشا في عشر ارجاء السبع
للغارة مع الله في الا لا تنفخ فان لم يحل احد الوصفين خلا في مسند الا في
ابن سبيل المكار عن ابي عبد الله عليه السلام قال داوقس العان ونفخت في ربح منها طبع
ولاء وعلى الثاني رواية متأخرة عن ابي عبد الله عليه السلام في العان والوزن في بيع في المشرك
ينزع منها ثلثة دلاء بجلها على ما اذا لم يحل السبع جميعا منها بين الاولى كما حمل
اطلاق رواية على في حمرة عنه عليه السلام في العان يقع في البشر قال مع دلاء على السبع
جميعا وقد عرفت قال على في حمرة في غير سبيل في سبيل المكار وطريق داء معاوية
اخر في ان كان فيه حمرة في صحيح هذا النسخام اذا لم تنفع او ينفع لهم الماء فيكسبك حمرة
وسبيل وفي مقطوعة سبعة نزع سبع ان الرستن وفي رواية في حديثه عن ابي عبد
الله عليه السلام نزع اربعين او الرستن وجره من سبعة عليه السلام في مؤنجا ينفعه مطلقا و
هذا الاختلاف كله على علم التجدي في عذمان وصف لا سفاخ اليه في الاحتمال
الشا عشر ارجاء السبع لول الصبي والبلوغ وفوق الفطار ولو كان في
الفطار قد لود مسند الا في رواية مصنوعة خاذ مرعونة عن ابي عبد الله عليه السلام
قال ينزع منه سبع دلاء اذ انال بها الصبي وروى عنه او نحوها والنا في داء على
في حمرة عنه عليه السلام ان له عن بول الصبي العلية يقع في البشر قال لودا احد
الثاني على صبي لراكل الفطار حمار ملاق الا في مرسل وخالف الثاني قد علم ان

العالم من حال العلم المنطوق لا نه فعل به مفعول وهو هنا في الجملة الواقعة عشر
 لا علة الحس المراد الحالي بل من نجاسة حنيفة ومثله قد سبق في أخبار الفاعل بالفتح
 وأنه لا يدل عليها وأنه لا وجه للحكم بالنجاسة كذا حسونا بوجهها وقد تقدم تحقيق
الخامس عشر أي بما يخرج الكثرة ومثله رواية عبد الله بن المنذر عن أبي
 عبد الله عليه السلام قال إذا وقع الكثرة في إخراج منها خبز نزع منها سبع لا وفيه
 أيضا إذا مات الكثرة في الشريعة ^{مذكور} لم يحكم بخلافه وإن في حقيقته بدل التمام عن أبي
 عبد الله عليه السلام العارة والسود والدماعة والكثير الطبر قال قار الله سبحانه وتعالى
 طعم الماء فكذلك محس لا فكذلك هذا الخبر في التمام وقال إن المحس بمنزلة السبع أفضل
 وقد أطلقوا القول بخلافه منه نصا وجوبا بحسب لوث الدماغة وغيرها وقد تقدم
 القول بخلافه **السادس عشر** أي من لدن رد الدماغة وفلزمه لا يصح عليه مطلقا
 ومع ذلك فقد خلق جماعة منهم الدماغة وهو أقوى شكلا من حيثان عشر الخلاء
 ودفع طاهر على الصحيح فلا وجه للحكم بوجوب المرح له مطلقا ولو قيل بخاصة فهو لا
 يترقب منهم فبعض بالجلال ليكون محسرا وخبر لا ينفق منه في الدماغة أو بالبدن
 على ما فيها من التفصيل ما ما ذكره من أن محسرا ملة ولا وجه أصلا **السابع عشر**
 أي نكاح المحسرة العارة مع عبد الوصين وقد تقدم الكلام على حكم العارة وأما المحسرة
 عليها المحسرة في الذكر أي حال حكمها على العارة والدماغة المرحى فيها ولو أن
 ما حد منه في قال المحسرة في المشركين أن يستدل على تحريمها رواه الجاهلي عن أبي عبد
 الله عليه السلام قال إذا سقطوا من حوزان صفر فأنهما ما روح مهارة فيلزم على الثالث
 أن لا يخلو ولا ينفق في ما به ولا يقولون في مطلق المحسرة الصغيرة **الثامن عشر** أي
 الثالث للغير في الوضوء كما ذكره الشيخ وجماعة ومما أن الخبر الوارد ما لو غطت وطيرة

وهو مشرك ومخاض ورواية جابر الجعفي قال ما الشب با حقة عليها عن السامري
 يقع في البشر قال البرقي حر السام بالذوق البردي وروى عنهم قال قلت لأبي
 عليه السلام ما روض وجدنا قد نفع في البشر قال إنما عليك أن تروح منها سبع دلاء
 مع ذلك كله فالودغ بأنواعه ليس له نفع فلا يجنب الموز لا يحس الماء وأما العذبة
 فنقص عليه بموضوعة يمكن أو حاله في رواية الحلبي السالفه مع أنها لا تفصل لها ملائمة
تجنّب التلخع عشرين أجباب لو زاد للعصفور وسند ورواية غار السالفه
 في موفاء الأمان وقد عرفت ضعفها بجامع **التشريح** أجباب لبول الرضيع قبل
 اغتذائه بالطعام مسند ورواه علي بن حجر السالفه وقد عرفت ضعفها وعده
 دلاء لها على المطلوب **فمن لا** جملة مما اتفق ذكره من الجاساء المنهورة التي يجب
 عنها الغائول الجاساء وقد ظهر عليك ضعف سندها وأما لو قلنا ما الجاساء لما
 أمكننا العمل بحالها بما يمكن أن يقال أنه مع تحقق نجاسة الماء لا يظهر إلا بما
 يعلم بالطهر من أفضالها بالكثير بخلافه والافتقار على الجاساء وفخره مع الاتفاق ظاهر
 فكان ذلك آخر قرينة على عدم الجاساء مضافاً إلى ما قل عليه نعم القول بالاستحباب
 سهل للتأخير بآلته وفانها من أن ضعف الأخبار من غير الشهادة يمكن إثبات المد
 بالحسن الضعيف قول ضعيف بخبر الشهادة وأما المدد إثباته بالحسن الضعيف
 كله فينفرد غالب الررح وقاية الاحتياط في ذلك لما تراءى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلام من الأمر بالترحم لوقوع الجاساء في الجملة وإن لم يثبت بالتفصيل ومن ما
 ذكرناه من أمر الروان ضعيف ليس بعينه صحيحاً وبعضه حسناً وجملة ما يجمع مشر
 من الضعيف ثبت به مع جملة ما ورد في كتب الحديث من الإجماع الواردة بالترحم التوا
 المشي كجاءه على ذكر ما ترجمناه إلى عمل أكثر الأطباء وقد وافقنا بالتوا

بل بنجاسة الشرج الجملة أبو حنيفة من العامة لو زان في روث عندهم فيه عن النبي صلى الله
 عليه وآله فبين ذلك مخالفة حكم ماء البئر لمع من المياه الغليظة والكثرة في الجملة أعيا
 سواء حلاء وأحبا أم مستحبا وإذا كان كذلك فلا بعيد القول بأن من فعل النجاسة
 مما لا ينقل غيرها وليس للنفل مدخل في إثبات حكم النجاسة والطفان بل المرجع في
 الفعل عن صاحب الشرع عليه السلام فاستغاد أحكام الشريعة لا وجه له أصل خصوصا بعد ثبوتها
 في الجملة وفاق الحكم بالخطأ بالترجيح أيضا بوجوب حكم البئر عما لا يثبت لغيره من المياه نعم
 لما لم يثبت الدليل على النجاسة نصبا ما وقع جانب لا خطاط مراعى وطائفة الترجيح
 حديثا خصوصا مع ترتيب المأذ الشريعة وأعظم وكان الذين وهو الصلوة الواجبة
 عليه الله تعالى علم بأسرها أحكاما مما اقتضاه الحال عامر

من بحث المسئلة على سبيل الاحتمال وضيق
 المجال الله ولي المؤمنين
 الدين محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

مسئلة شرعية في رد انفراد الطهارة والحائض وتلف السابقين
 لو تفق عند النزول من ان أحد حدثا بوجوب وضوء أو سقى كبر حجة أو باق
 منها بحيث يفسد بعد القيام إلى الصلوة مثل صوم يوم عرفة لا يفسد

في الطهارة

في الطهارة

في الطهارة

أم لا أطلق الأكثر خصوصاً المتقدمين كالشيخين رحمهما الله الوجوب علوهما يعني الطهارة
 مكان اليقين المحذوف فلم يبق المكلف على نهي من الطهارة فلا ينوع له الدخول في الصلوة
 بدون طهارة منبذة ولا نهائاً تنكافئها فاقطاعاً علم يمكن لأن مطهرين لا لاخطأ في
 وجه بحث فاتهم أن زادوا بالطهارة التي لا ينوع الدخول في الصلوة ينفذها الرافضة
 الحكم ولو بالاشتغال فهو منقطع منا وان زادوا بها الطهارة المنبذة لاستمرار الحكم
 منبذاً شرط ذلك أنه المنع الاتفاق على أن من يقين الطهارة وتلك في الحديث بخبر
 الدخول في الصلوة استحباباً لليقين وإصالة عند الحديث فإن يقين الطهارة في مثل
 نهيها مع تلك في الحديث لا تخصه إلا يقين منبذة فبذلك عمل عمله بطرح تلك بحال
 مسئلة النزاع لتكامله اليقين قلنا لا تنه في كون محل النزاع انبثاقاً منبذة
 لكنهما بشركان في أصل أحد قضيته جواز الدخول في الصلوة وهو يقين الطهارة مع
 النك في التأخر فانه قبل يقين الطهارة من الما كان متاضاً بمنطق الحديث
 ما يقال أنه أيضاً متيقن الحديث في الطهارة بمعنى على هذا أن لا ينوع له
 الدخول في الصلوة إلا بطهارة بأية ولو بالاشتغال بحضرها غير معلوم قلنا
 لما تراضوا الأصلان فاقطاعاً علم سبق تأخير الحديث المذكور متحقق المنع من الدخول
 في الصلوة والأحداث السابقة على الطهارة كلها ارتفعت بما حرمنا فوجب الطهارة صح
 معلوم لا ما الأذات لثالث وقد ارتفعت بغير شبهة وما الحديث المفروض قد
 سقط مكنه بما رصده يقين الطهارة منبذة في موجب الطهارة لأن الدخول
 في الصلوة إنما يجب بطهارة مع سبق حديث يوجبها فانه قبل كان ما تضافت
 إليه سبق الحديث ترمضن كذلك لم يبق الطهارة انزاعاً منبذة في الوجوب في الأدلة
 من قبل قوله تعالى في الآية التي في الصلوة من غلوا وجوهكم وعيون من الأدلة قلنا

لا ربحان الا امر المظلمه بوجوه الطهارة مشروطة بسبق حدث يوجبها فان الطهارة
 لا تجب لها ما لم يسبق بها الحدث وان كان قبل التكليف على تقدير المظلمة بالصلوة في حال
 لم يقع منه حدث بعدئذ شاء على ان لا يحدث من قبله الاسباب المعتبرة للوجوب مؤثرا
 خطابا لوضع الله لا يتوقف على التكليف تخلف السبب عن السبب يكون لنفسه سببا او حرجا
 مانعا كما حقق في الاصول واحصل الترخيل السبب على من مانعها حكموا بوجوب العمل
 على الباقي المعتبر بالاباح قبل البلوغ اما خطوط بيضاء مشروطة بالعمل وهذا هو
 في إطلاق الامر في الابهة الوضو للصلوة مع تفهيم الحديث على ان الخطاب المنفرد
 من الامر فلو كان التكليف مؤثرا على طهارة من الاذن والموجب للوضوء فما سبق على التكليف
 في مكانه ولو كان موجب العمل قد يحصل الانعكاس عنه لانه لم يضره ما يوجب الطهارة
 قبل وجوب العمل الابهة بالخاصة مع ان كان كتم حجبنا فاطمة فان قيل الحكم
 منساقط الطهارة والحدث للاختصاص بغير الطهارة في حكم الحدث فلو كانت مؤثرة في
 رفع حدثي الجملة لم يكن ساقط مع فلا تد من طهارة واقعة للحدث لانه واقع قطعاً وقهراً
 ما ذكره قلنا ارتفاع الحدث السابق موقوف على الحكم بالتساقط بشرطه
 واقفاً الكلام في ارتفاع جميع الاحتمالات السابقة على ما ان الشك فيه يمتنع استصحاب
 المقتضى من على الطهارة فيكون جميع الاحتمالات متفهمه ومثاقمه فيكون السابقة خاصة
 متفهمه في ارتفاع السابقة مرتباً على كل تقدير فلا مجال للشك فيه يبقى الكلام في
 الا حرمه اكاما الطهارة فكما لا يفي على تعيين من الطهارة كذلك لا يفي على تعيين من
 الحدث والاحتمال المستحباب قائم فيها وحيث قبل الطهارة منزلة الحدث مطلقاً غير متبدل
 بل هو مؤثرة في رفع خبر الحدث الا خبر على تقدير وجوبه قطعاً وفيه على احتمالين
 يحقق في احرازه كما ان حدث المرفوع من كذا لا يترجم عنها من هذا الوجه وما امكن

جانب الطهارة ونحوها الأشكال بوجه آخر وهو أن الطهارة الرافعة للحجتها مستقلة فطهارتها
 المناهضة للطهارة غير متحقق لاحتمال تعلقها بمكون المكلف في خلاف الصلوة طهارة رافعة
 وهو مؤثر في الشارع يمكن منه بأن يقول ما تنصون بالطهارة الرافعة صلواتكم
 إلى الله السابق ومطلقا الثاني منوع لا مكان ما خرو والاول مستلكنه ضارعا لا يرد
 الكلام في جواز الصلوة مع تنفي هذا الحد والتمسك فيه أو نقول لا نسلم رافعة
 الرافعة متعلقة أصلا لأنه كما يجوز كونها قبل الطهارة فكان رافعة للحجتها السابق
 المدعى فليس محال أن يكون قبل الطهارة المفروضة متطهرا فلا يكون رافعة بالطهارة
 الرافعة مشكوك بها والحد المانع متحقق الوتوع على تعدد بعد العلم بحال قلبها أو
 سلمنا كون الطهارة رافعة في الجملة لكن وقوع الحد المانع من دخول الصلوة أمر
 محتمل أن الطهارة كذلك فاعطها بسنكاهم الاختصاص لم يقبله في حكم المعتمد
 كفي هو منسحق الوقوع والشارف وجوب الطهارة للصلوة وبمض ما بعد منها
 عانته ما في السابق فادركه كما لا يعلم كذلك لا تعلم بقاء الطهارة وليس الحكم إلا على
 خالته بنوع له منها الدخول في الصلوة ترجح أو نقول لا يصح تبصر الحد السابق
 لا يرتفع إلا بطهارة متبقية بقدر أن النفس لا يرفع إلا متدرج من ذلك طهرتها
 الطهارة عند بقائها والتمسك ببقائها بل يجوز بقائها كذلك وإن لم يصبه إلا بالاستحسان
 فسحق الباقي على أصل الوقوف **فصل** الأدلة العامة بوجوب الوضوء مفية
 سواء بوجبه وسواء الحد الموجب متكون فيه فدخل هذا الصلوة بحسب الأمر متكون
 فيه أيضا والأصل برأيه الذي من خوف الطهارة قلنا سبق الحد الموجب متحقق
 وإنما التمسك إلا في ما قد فدخل تحت الأمر بسوء التمسك وح فلا يفسد ذلك
 الطهارة متحققة وإن تافضل ما تكون عليه لأن بطلانها لا يفسد ما عليها على فيه الوضوء

فغير ان ذلك من جهة الحكم بوجود الظاهر في الدخول تحت ذلك العام هذا ما حضرنا ما استلحق
ما الحكم بوجود الظاهر مطلقا وتبقى المسئلة فلو ان اقران احيل بينهما ان ينظر الى حاله
قبل الظاهر المفروض والتحدث في جعلها بان لم يتحمل كان متطهر او محذافا للحكم كذا ذكره
المقدمون لعين ما ذكر من الدليل ان علمنا الجعليها اخذ بقصد ما حله من الحالة فان علمنا ان
متطهر فهو الان محذوف ومعدنا فهو الان متطهر وهذا القول ماله المتبرك له لو بقيت
بغير اشهر من الشاخرين بسببه اليه من غير تحقيق وجهه انه لو كان قبلها متطهر اخذ علمنا
عن تلك الحالة وهي الظاهر بالحدث المفروض ان تلك الظاهر انقضت قطعاً وانقاع
هذا الحدث بالظاهرة المفروضه غير معلوم لحوار كون الظاهر ثابتاً عليه وان دعت
بجديد الظاهرة السابقة مع القول عنها فانها بالحدث في بعض الظاهر امر معلوم
تأثير الظاهر في مع الحدث غير معلوم فيصير الحكم عليه لان بالحدث وهو حدث
الحالة الله عليها قبلها وان كان قبلها محذوفاً علمنا انقاع الحدث بالظاهرة المفروضه
قطعاً وانقاصها بالحدث المفروض غير معلوم لحوار معاقبه للحدث السابق فانها بالظاهرة
في رفع الحدث لم معلوم وتأثير الحدث فيها غير معلوم فيصير حكم المعلوم على طرفه
وهذا كما ترى فبقية الاجور في الصواب الاولى للحدث في الثانية معاقبه للحدث اما
لو علمنا بالحدث بان لم يكن من عادته مطلقاً او في ذلك الوقت حكم له بالظاهرة في
الصواب الاولى وهي حالة موافقة للسابق ووجه ظاهره انه في حال التجدد بهما ان
المفروض واقع قبل الظاهر فيكون ناقصاً للثابتة ويحتمل بهما بين اللاحقة فيكون
متطهر وهذا هو الحق في قولنا اليقين وليس من الشك في شيء فكان يمكن التنازع
من تلك الحالة بما حله وجوبه اليقين انه شك باعتبار مبدأه وان كان الخارج الى
اليقين ونظيره من مسائل تلك ما ذكره في ما السعي من انه لو شك بها لما في

أو المزة مع تحصيله للعدّة فإن كان على المزة وجع وهو على المزة بطل وهو على الصفايح
بالعكر أو حفظه وإن كانه شك بمسبب الأمر قبل التزكوة وإذا توجب له من بعض
التيهين وكذا القول في الصوة الثانية لمعلم عدا العاقلين كانت غافله أو يظهر من محذور
ولا يشكّر منه هذا إن أصلا غافله مع علم ماله محذورا قبلها يعلم أنه لا إن محذور كغيره
كله إذا قلنا أن الوضوء لا يمنع الحدث أما لو قلنا بكونه داما كما ذهب إليه جماعة كما لا يخفى
وجوب الطهارة على نحو ما سبق فمذاقنا به من التحصيل المذكور ولعلنا أن يقولوا على النبل
في الصوة الثانية بيان تأثير الطهارة في الحدث أمر معلوم وتأثير الحدث في الطهارة أمر معلوم
أنه في موضع المنع إذا لا يشبه في أثره من الحدث المنع وضع على حاله لا يوجب معها الحدث
والصلوة وكما بعد الفصل في موضع بقا الطهارة أم قبلها ولا معنى لتأثير الحدث في
من الدخول في الصلوة إلا ذلك رجع متأثر الطهارة في مع الحدث كما يجهل كونه في
الناقص ما ينبغي أن يكون هذا الحدث متاعا عنها يجهل كون تأثيرها فيها معا وكذا ذلك
يجهل كون تأثير هذا الحدث وضع في هذه الطهارة ما كان متاعا عنها يجهل كونه سابقا
وقد أضعف هذا التسليم عندنا من السابق فبقين الطهارة الرافعة معا عندنا من
الناقص وكل منهما من جهة **فصل في الحدث** المذكور إن كان متاعا على الطهارة لا
يكون له أو ليس هو متاع المانع يكون هذا الحدث غير مؤثر لاستحالة تحصيل الحاصل من
قلنا والتمثيل السابق بتأثير الطهارة في وضع الحدث أمر معلوم وتأثير الحدث في المنع أمر
معلوم لا خيال شبهة قلنا هذه تأثيره على تعدد مضامنه لئلا يضره بل لكل من
السابق واللاحق تأثير بالمتع غائبة ما في الباب من نفع المنع الحاصل منها بطريق
فاحدة ولهذا نقص العشاء على أنه لو يوجب بالطهارة وضع حدث معين مع تعدد الأحداث
يرفع الجميع فلو لا أن لكل واحد من الما فاحدة الآخر بل ما عدل ولا التحصيل

فصل في
الاحتياط

الاحتياط المذكورة ليست الحقيقة صلا مؤثرة في المنع من الدخول في الصلوة وإنما
معرفة المنع ولهذا جاز اجتماع احتياط مع هذا اجتماع العلل الثمانية على المعلوم
ولما كان المنع من الدخول في الصلوة المستعبر بالحدث مراداً واحداً وكان كل واحد من الاحتياطات
المذكورة موقفاً لمكان فبعضها في قوة دفع المنع من الدخول في الصلوة والقبول
المستعبر به في الحقيقة ليس بالارضع المنع المدلول عليه بهذه الاحتياط وهو
امراً واحداً معرفاً بصلوة ومن لم يزل في موضع حتى يضع يده على موضع غير الذي
منها شيء وذلك لأن المنع ليس إلا المنع وهو امر واحد كما ذكرناه مدلول عليه بالاحتياط
المذكورة فبعضها وضع اليد في قوة دفع المنع لا في قوة دفعه من حيث هو بل
السبب وقوله من الدخول في الصلوة في عرف الحكماء على منبئين أحدهما الاحتياط
المذكورة من البول والماء بطريقين وعندها زالت في هذا المنع من الدخول في الصلوة
وهو امر مشترك بين هذه الامور ولذا على حصوله بطلان الحكم برفع يده
عنصاً من المذكورة ومسمى وان لم يمنع بالوضوء وغيره من الاحتياط في الاول
والثاني على الاول في الحقيقة بطريقين الحار والبار في الحقيقة فبعضها من السبب
ان يقال فيه على تقدير كونها معرفاً أنه يجوز كون كل واحد من الاحتياط المذكورة
معرفاً بالمنع الا في الاول وان تماثلوا في المعرفة لا في التعدد فان المراد بالاحتياط
مؤثر في نفي وعدها بالمنع بل معرباً بان الله تعالى احسن التكليف اثره بمنع من الدخول
في الصلوة لا برفع الا بالظهاره كما يجوز ان يقال في الحد الاول انه عرف بوقوع
ذلك المعنى بالمنع وليس مؤثراً كذلك يجوز ان يقال فيما بعد من الحد الثاني
بما منع ثانياً ونالت علم من جهة ما في الباب ان هذه المواضع قد تدخل الطهارة في
الظهار ويحرم طهارة واحد كما يكفي بوضوء واحد عند اجتماع اجزات متعددة وقد اختلف

كما إذا سقطت المنيعة على بعض أو جرم من غير أن يحصل لغيرها من غير
 الاعتناء عند اجتماع الاعتناء هو بذلك على أنه لا منافاة بين كون الحائض مبرا من حكم
 بغير الاعتناء إذا انفرد ذلك فمن قول الحنفية المبرور الذي هو موضع التراجع وهو
 الطاهر أن قلنا إن له تأثيرا في اعتناء غيره مواضع وإن قلنا لا تأثير له في المنع نقول
 المصلحة وما إذا كان الحائض بعد بلا فصل موع من الدخول في الصلوة بمكة طهارة الحائض
 سواء كان الحائض المذكور صادقا على الطهارة أم لا فلا لأنه إن كان لا حائضا لمواضع لا تتر
 منتم إلى الأول وإن كان صادقا لمع متحقق خالفه وسددها كما يحتمل أن يقال هذا الطاهر
 أو لمع بالطهارة يجوز أن ينفك كذا يقال يحتمل بآخره عنها فلا بد من ما في هذا القول مكان
 لما يقال في الطهارة المذكورة كما يحتمل كونها منفردة على الحديث فلا تتر لها إلا أن يحتمل
 تأخرها عنه بكتا ما يقعها وتبين الحال بتوجب وجوب الطهارة في هذه الصورة كما يجب
 الصورة السابقة **فإن قيل** عند الجماع في صورة سبق الطهارة أيضا بان يقال إن
 الطهارة المفردة وإن أحلت الجماع لا يكون غيرا فقهركنا نقول إن المكلف حالة
 الطهارة يكون على حالة سباح الصلوة معها فطما لأنها إن كانت منفردة على الحديث
 الطهارة السابقة ياقية والامانة بسببها وإن كانت حقة للحديث فهو أفقه لكافة
 حالها فيصير للصلوة جزءا منسجحا لا يمتنع كما يصحح حالة الجماع المنفرد في الحكم
 تنقن المنع مبتكافان **قلت** أمداضا خورود في فتوى أنه لا يزيل ما نحن
 بصدد تأنيده من وجوب الطهارة لأن المسألة مع تصحيح نقله في صدرها من بين
 مع التناقض في المأخر فخير الطهارة وهو معنى تأثير الحديث وإن أحلت الاعتناء
 بذلك بظهور القول بوجوب الطهارة مطلقا أقوى من القول الأول من قول
 الفصل في معنى لو سبق الطهارة والحد من متعاقبين وعلم خالفه من ما بينهما

منه من غير أن يحصل
 له من غير أن يحصل
 له من غير أن يحصل

باب في بيان
الاشكال في
المنطق

الحجج بحكم تقبها باحدىها الان كما فرضه العلامة في القواعد هذا ما خرج عن باب
 الشك كاشفاً عند شئ من شئنا **والقول الثاني** من قول المنصير في
 ما اطلعه وعاصلة العمل على ما علم من حال قبله ان كان متطهر اذ هو الان متطهر وان كان
 متنجساً هو الان متنجساً وان لم يعلم حاله يظهر هذا القول من ان العلم لا يمتنع في المتخالفين
 وحججه انهم مع علم حاله بابقا بالظهور يكون قد يتيقن انه نفس تلك الظهارة ثم قوضي لا
 يمكن ان يتوهم عن ذلك مع بقاء تلك الظهارة ونفس الظهارة الثانية متكون في غير
 نزول عن النفس بالتدريج مع علم حاله بالحدوث يكون قد يتيقن انه قد انقل عنه الى الظهارة
 ثم نفسها والظهارة بعد نفسها متكون فيها والناقص متيقن هذا الوجهين في علم
 نفسه بالاضافة بما كماله بالاحاطة بما خفيا فانه اذا كان متطهراً سابقاً لا يلزم
 حالها في نفسه كماله بالحدوث بل المسئلة اعم من ذلك كذلك اذا كان محدثاً لا يلزم
 من حدته الا لاحق كونه ناقصاً للظهارة كما يقتضيه اليه وفي الحقيقة متقاء وان كان
 لكنه محض مما دل عليه اليه من دون المسئلة في اشياء الحال من طهارة وافتقار
 بالحق هذا جزء من ثبوت المسئلة والحكم قد يخرج مع ملاخطة من جهة عام من
 نفسه لا ان اطلاق الحكم غير صحيح لو تبين طهارة مطلقاً وهذا مطلقاً ثم ان
 وربما وجهه بعضهم مطلقاً بان الظهارة والحدوث الطارئة ان شاذاً صانعاً لا يتحقق
 الترتيب من غير ترجيح ورجع الحكم الى الحال السابق من طهارة او محدث وهذا القوس
 وجه التفسير المسئلة بانصاف السابق بطريق الحقيقة واستغناء العلامة في القواعد
 في الحكم بمثل السابق لا غنية هذا الوجه غلط كما نقول وقد شذنا الى ان نذكر ما بقا
 وكيف يحكم بالحال السابق مع العلم بانقضاء ما بعده من طهارة او محدث **فهذا**
 ما انقضاء الحال من جهة هذه المسئلة مطلقاً ومفصلة وهو من دقيق وتفصيل

وسبق لوهم حول جاء احد من سبق قد ظهر به قوة القول بجواب الله و مطلقا حيث
لا ينفاد من الاتحاد والنفاد حكم بما لفته هو في الحقيقة غير مثالا لالاق كما حققت
وبقي في المسئلة بحث آخر تنهم به الكلام وتحقق به المقام وهو ان فرض صاحب الفصل
في السئلة اشياء الخا قبل الفعلين اعني الحدث والطهارة قد يقع فيه التماس بسبب مع
الاشياء بمنزل الحالة سابقة وما قبلنا الى ان يحصل ان تطهر او لا تطهر
الانسان في جميع عمره السابق لا يعلم هل حدث ام لا او تطهر ام لا فلا يدان بذلك
من الخا الذين ذابته اذ كرها وشك في وقوع الاخرى بعد جها استصحاب الحالة المتيقنة
ان حدثا وان طهارة اجماعا فهو في الوقت المتصل بالفعلين الجوش عنها اما محكوم
شرعا ولو بالاستصحاب ان ذكرنا في الاما السابقة وقع طهارة وشك في الحدث بعد
او محكوم بجهته اذ كرها ما بقا وان بعد وشك في تحقق الطهارة له فلا يتحقق هذه
المسئلة اشياء خالا الكلف قبلها **والسؤال** ان المراد بالاشياء الغرض منها اشياء
الحالة بقينا بمنزلة بعد الزوال مثلا اذ وقع منه طهارة وشك لا يعلم يقينا هل كان
في الحالة السابقة عليه بلا فعل من طهر او حدثا وان كان الاستصحاب يحكم باحد هما
فد في ذلك غير كاف في هذه المسئلة وذلك لانه اذا تحقق انه عند الصبح مثلا قد تمركه يعلم
هل حدث بعد ذلك ام لا فهو عند الزوال لا هو ما الحدث والطهارة المشبهين العلم
هل هو من طهر يقينا فتكون تلك الطهارة التي وقص عند الزوال محضة فلا يكون رافعه
او محدث فتكون رافعه فقد اشبهت الطهارة الثانية هل هو رافعه ام لا كما في الطهارة الاولى
بعد ما التزم على ما بالطهارة وكذا القول في الحدث فانه يحتمل ان يكون رافعا بعد العلم
دخ ان كانت الطهارة مستقر الى الزوال يكون مؤثرا في بطلان الطهارة ونائب الطهارة
فيه بعد ذلك غير مكتموم ويحتمل ان يكون رافعا بعد حدث فلا يكون له تاثير في الطهارة

فبذلك فامضوا الطهارة في الخيال السابقة في المصداق عدمه فلا ترجح فتحال تلك وهل
 الجواب ينبغي على القول بالتفصيل الاول المجيب على كراهية الحديث لما وقع منه تدان كان قد
 فقد ما قبله قبل ان كان الاستصحاب مع الشك في طهارة المصداق بقا السابق شرعا فلم
 لا يكون حكمه عند الرؤال بحكم المظهرين كان المتيقن سابقا وطهارة الشيء ان كان المتيقن
 هو المظهر الى السابق فندركه في تلك الحالة بذلك الوصف يكون كالمتيقن في
 وبين حكمها فلا فرق في الشرح بين المظهر وبينها واستصحابا كما في نظائره فلما كانت
 الطهارة بحسبها مشتركة بين الراضة للمظهر للبيح المصلوقين غير ما كان مطلقا الطهارة
 الواقعة من الكلام غير منزهة لاصح الحديث لانه حكم متساو وهو اعم منه عالم بنفس كونه
 مظهر قبل الوثب الشكوك فيه فلا فصل او بعدا لا ينبغي كون الطهارة راضة وغير
 وان حكمه بتعظيم الخالة السابقة لجواز ان يكون الخالة نفس الامر بخلاف ما حكمه باستصحاب
 فلا يكون الطهارة راضة ونفس الامر متكررة ترجع الى ان كانت نفس الامر في تلك
 الحالة محدثا فطهارة راضة والا فليست راضة وهذا لا موجب كونها راضة كالانجيل
 فان السامع تمام هو الطهارة الراضة لا مطلقا طهارة كما قد عرفته سابقا وعلى الاحتياط
 لا يضر في هذا التكليف بما حرماه تحقيقا لقول المصنف نعم ان الشيء كلفهم عنها
 بذلك أصلا وان ترجح ذلك الجانب بوجه راضة نعم انما الحكم بخلاف
 احكامه حسنا الله نعم الكل

حُرِّمَ الرَّجْمُ الرَّجْمُ

مسئلة ثالثة في ايضا ان الحد المتيقن في سائر غسل الجنابة قد اذعن فلا يضر

فصل في

٢٠

في

ظاهر عن أنه المحذور عليه حكمه وقد اختلفوا في الاضطرار به فيسبب التعلل قولنا احدهما
وهو قول الاموال الجاهل الظاهر من مواعده الفصل من ركن من ركن الصلوات والشيخ
والعلماء في الدين وقلة من المحققين والشهدا أكثر المتأخرين وثانيتها عند العلل
ببريل عند ما أثر اختلاف الفل في شيء عليه كذا في السبب القاضيه بالبراهين
ونفسه من التأخير المحقق الشيخ على حقه الله وثالثتها عند العلل في
لكن يجوز جابيه الوضوء عند الحدث الطارئ في سبب السبب في السبب
المحقق أبو القاسم وبعض المتأخرين حجتهم الاول امور الاول ان الحدث الاصغر
سبب في اجاب الوضوء ان الجناية سبب في اجاب الغسل لكنها اذا اجتمعت
الاصغر تحت الاكبر وادفع الاصغر في أثناء الغسل وقع وهو جاب لا تقع الجنايات
الانتماء الغسل فلا بد له من دفع وهو اما الوضوء والغسل لكن الوضوء منع عن غسل
الجناية بالنقص والاجماع فيجوز غارة الغسل لان الباقي من الغسل جرمه الواقع لا الواقع
وما مضى من الغسل قبل طرفة الحدث لا يغسل تأثير في رفع الحدث الطارئ الثاني
ان الحدث لو وقع بقاء تمام الغسل بغضه ي بطل تأثيره في اعادة الصلوة فلا يجزئ
فاد انقص ما ضل به الغسل الى الا باخذ وجب عليه غارة الغسل لا يوجب غسله
حكم الجناية جابيه يغسل بعض غشاه او الحدث الاصغر مع الاكبر الثالث
ان الحدث يمنع خلوه عن اثر مع تارة بعد الكمال فاما ان الوضوء يدفع والاجماع
والاخبار المطلقة على امتناع الوضوء مع غسل الجناية فلم يبق الا اعادة الغسل
اذا اثر المبع منها من غير ما **وحجتهم الثاني** امور الاول ان الحدث الاصغر
لا يوجب الغسل اجلا فلا مضى لا يجاب الا اعادة الوضوء منق مع غسل الجنايات
اجماعا ولا يمكن التحليل فيه فلم يبق الا اكمال بغيره **الثاني** ان الحدث الاصغر

لا محذور

في

الأحكام مع الأكبرية لما ثبت في الفصل لا يرفع الحديث ابتداء ولا يلج منها كذا ولا
 لو جرت منها من أول الفصل لم يكن مقتضى أحدهما من الآخر لقوله صلى الله عليه وآله
 وإنما لكل امرئ ما نوى وهو باطل بغير خلاف وإنما الرفع بالفصل هو الحديث الأكبر لا
 ودفعه يقتضي رفع الأصغر على طريق الاستقناع وح فلا يكون الأصغر باطلاً لقوله
 ما ثبت يقتضي الإباحة منه لا منقضاء الصلاة حينئذ أصلاً وقاس **الثالث** في
 البرائة من وجوب الأعادة والوضوء كذا في التراجع قوله تعالى لا تطعوا أغواء الكفر
 انتهى للحديث **الخامس** الاستصحاب بقوله الضمير معكوف قبل الحذف فكذلك بقوله
 ما يدل على الانطواء **السادس** من وجوب الأعادة في غسل الجنابة مع العتق غير
 مما لا يجزئها والثاني ثابت فيبقى الأول بابا الثاني وإن القائلين بوجوب الأعادة
 الفصل فالحديث لم يفرقوا بين غسل الجنابة وضيقها وما ثبت في الثاني فلا ينفك
 المقتضى للأعادة في غير الجنابة لأن الحديث يفارقه ويبقى بعيداً إذ لا يرفع بغيره شاف
 بينهما محال **جاء** **الثالث** أن الحديث الأصغر موجب للوضوء وليس موجبا للعلل
 ولا لبعضه بل يقطع وجوب الأعادة ولا يقطع حكم الحدث بما بقي من الفصل فيجوز
 الوضوء وجعل الأمرين الأصل في الحديث سواء كان أصغراً أو أكبراً أن يفسد المنع من الضوء
 إلى أن يحصل بعد طهارة سجد أو رافعة فالهيجل ذلك يبقى الحديث على حكمه
 يمنع ويدخل الأنساب عند اجتماعهما تماثلاً أو دخول الأصغر تحت الأكبر كما
 كما في الحديث الأصغر الجامع للخاصية قبل الفصل لا يخرجها عن أصل النبوة والمناصفة في
 غيره فورد الاجتماع التام للفصل والاجتماع فتاوع من الحديث في هذه الصورة من
 جملة الأحداث التي قد نص السارح على كونه سببا لوجوب الطهارة فيجب للوضوء
 إذ لم ينع عن كامل حتى يدخل معه كالوقوفه إذا كان هذا الحديث لا يزال إلا ما

لا ينفك
 من الجنابة

فصل في

٢٧

في بيان
الوجوب
في غسل
الرجلين
في وضوء
المسلم

اول وضوءه وجب الاعادة لو كونه من موجبات الغسل وليس كذلك واكتفى بالاحد
لو لم تنفع المحدث الاضطر بعض الغسل هو منسفي قطعا انما اضطر منسفي وضوء الغسل
الثانين بل هو ايضا منسفي قطعا لا يخرج من الجانب الايمن يكفي غسل ذلك
الخروج عن وضوء الغسل وهو باطل كذا يلزم القابل بالاعادة وجوب الغسل مع
بقاء جزء من الجانب الذي ظهر به كبره الحال في قول السيد سيد الاقوال والجواب
عزج القولين قولنا الاول ان المحدث الاضطر سببا مقفيا بجانب الوضوء
قلنا مسلم ويحتاج ح اليه وهو الوضوء بعد اجتماعه مع تمام غسل الجنب
قوله الوضوء منع مع غسل الجنابة بالنقض والاجماع قلنا امتناعه مع غيرها
هو مع اجتماعه موجب الوضوء وجوب الغسل قبل الشروع في الغسل اما مع فقد
بعض الغسل على المحدث الاضطر فلا وكيف يكون موضع الاجماع ده وعن النزاع قد
خالفتهم من المنفذين مثل المرتضى من المتأخرين مثل المحقق فان قلت هما معلوما
الاصل والمنفذين بقاؤه قلنا وكذلك الفائل بكل القولين الاخرين يمكن
الاصول التبع في دفع في الاجماع على خلافه فيمكن دعوى الاجماع في مقابلتها
فان قلت لم يدع احد الاجماع في هذا الجانب بخلافه هناك فيكون ذلك هو الوجه
فلنا صلة الاجماع مشترك من الجانبين وجب تسليم ثبوتها لا يوثق في الاخر
والصحيح ان النقص والاجماع انما وصا على الوجه المنفقد وهو غير المنزاع اما النقص
فروي في بعض الصحيح عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل غسل قبل وضوء
الاغسل الجنابة وقد تحيز في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال الغسل يخرج عن
الوضوء اي وضوءه من الغسل في الحسن عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام
قال في كل غسل وضوء الجنابة وفاق الاحاديث بخلاف ذلك على ان غسل الجنابة

يجزى

يخرج عن الوضوء بمسحه أثره بوضع حدث الجنابة بعده أن لم يكن هناك حدث أصغر بينهما
 أن صاحب الجنابة غسل الوضوء ما إذا عرف من الحدث الأصغر في أثناء الغسل أو باق من لا يتم
 غسلا حتى يخرج عن الوضوء والمنكح من لا يعقل ما أثره في دفع الحدث المناخر عنه قالوا
 وهو حين الحدث الأصغر حدثا فلا ترفع الجنابة إلا بناء على الغسل فقد اجتمع الخبر
 الأكبر والأصغر مما قبله خلاف قلت المقول من الحق القوي أن التداخل إنما
 هو الظاهر أن الذي يتباعد عن الأحداث لا يغسل لا سيما وقد صرح في صحيح زيادة
 عن أحمد بنهما عليها السلام في الجنبة عليك حقوق الغسل أو أحدهما قال وكذلك إذا
 أخرجهما غسل واحد الجنابتها وأخرها أو بعضها أو كلها من جنبها أو بعضها أو أحدهما
 بدل الغسل الظاهر أن هذا معنى الوضوء والغسل بأن يدخل الأصغر تحت الأكبر إذا
 أحتمل ما معناه وخالفنا أن الاعتناء المتعددة والوضوء المتعددة بعدد أفعالها
 إنما تدخل مع اجتماعها أما لو طرأ سبب أحدهما بعد الترويع في الآخر لم يترك
 وجهه للظاهرى وجبه من وضوء وغسل فلهذا كان الوضوء داخل في الغسل
 لما يجزئه موجب في أثناء الغسل لم يدخل الوضوء تحتها في الغسل لأن بعض الغسل
 ليس بغسل وأما الاجتماع فليس بغير تسليمنا ذلك على أن الوضوء لا يجمع مع غسل
 الجنابة بالمسح المنكح وهو أنه لا يوقف رفع الجنابة على الوضوء مع الغسل كما في
 الحديث الأصغر لا يبق على الغسل على الوضوء بل يكفي رفعها الغسل وهذا كله
 خارج عن موضع النزاع وحمل الخلاف بحيث لم يتحقق هذا الجماع على عكس الوضوء
 وكان الحدث الطارئ إنما يوجب الوضوء فلا مانع من القول بوجوبه حتى لو طرأ
 أنه إذا عاد العود إلى الغسل لم يدخل تحته الوضوء لم يكن ذلك كافيا عن الوضوء
 أيضا لأن الأجزاء السابقة من الغسل الواحدة خرجت عن الوجوه فأعادها

ليس على كية الوجوب الدخول إنما يتحقق في الفعل الواجب ما يقوم منه لا
لا يدخل لها في الواجب في المقام مقامه قولهم في الثاني أن الحدث لو وقع بعد
نما ما الفعل ففصح أنه قلنا بقضاء الفعل منوع إذا لم ينفذ ولا وجب الفعل بها
باطل إجماعاً لأن الثاني في الواجب ما أو بان في غير غسل الجنابة بالنسيئة أو
أما مطلقاً أو مع وجوب الغاية بناء على وجوب الطهارة لشبهها أو لثبوتها في
الموارد وإنما بطل الحدث الظاهري استمرراً لا باعده بالنسيئة إلى الحدث الأصغر لأن لو لم
المتشكك لا يكون نواقض الكبرى اتفاقاً واللازم وجوب الموضوع خاصة لا اتحاد العمل
وأوجب بغيره منع النقص في الإباحة للفرق بين الحالتين إذ بعد تمام الفعل إذا رفع
الحدث واجب الغاية فيمكن طهر الحدث بخلاف ما قبله لأن الحدث لا يرتفع إلا تمام
الفعل فعند الإتمام يرتفع الحدث كله وفي غير تمام الاستمرار الممتد فوثر المنع
سواء وقعت بعد الطهارة وتحقق الإباحة أم قبلها وإن لم يرد منه اجتماع الموجب إلا
معرفان شرعية لا على عقلية فلا يصح إخراجها من دليل شرعي على ظهور ما شبهها
دان تعاقبت أنه لو نوى رفع الحدث لا خبر في شبه الطهارة كفي وارتفع الجميع ولا
أن لا يخرج أثر في المنع لو ترك منه موجب للرفع وكذا القول لو نوى رفع المتوسط
فقد ظهر للحدث ما ينافي المنع سواء وقع بعد الطهارة أم قبلها فيوجب عند وقوعه
موجبه فالمدخل في خبر ينافي حوجه لو نوى غسل الجنابة لواجبها ولو لم يرد
فيه قولهم فإذا انقضى ما فعل وجب عليه فارة الفعل هذا واضح المنع مقص
لكون الحدث الأصغر باطلاً استمرراً لا باعده بالنسيئة من العمل موجباً لإبطال
الفعل وهو ظاهر بطلان وإنما حدث منعا جدياً من الدخول في الصلوة بثبوت
إدفعه على الوضوء لا بطلان الأول قولهم ولا أثر للحدث الأصغر مع الأكبر

قلنا بل الأصل في هذا الاشتباه ان توجه الطهارة على جميعها سواء اختلفت ام اتحدت
 لان السببية ثابتة لكل واحد منها بالنسبة للاجماع وقد اختلفنا مع اتفاقها ودخول
 الاضغرة تحت الاكبر كما في الجنابة مع فرض الاجماع لا يوجب سقوط ما ثبت لها السببية
 ودل عليه الدليل قد عرفنا ان المداخل انما يتحقق بين الوضوء والغسل فعند
 الاجتماع لا يبرر الاحداث فلا يلزم من وجود الاحداث تدخلها قولهم في الثالث
 من اوله الاول ان الحديث يمنع خلوه عن اثنان قلنا مسلم لكن اثر الوضوء وغسل
 ممنوع هناك في التفرقة سابق في جواب الاول بل مرجع الدليلين الى شيء واحد
 وان تغايرت العبارة ومخرجا الاول بزاد قولهم في دليل القول الثاني ان الحديث
 الاضغرة لا يوجب الغسل اجماعا فلا مضي لا يجاب لاحاق اثنان هذا الدليل في غاية الجور
 وهو كما يصلح للاكتفاء بالاحكام كذلك يصلح لا يجاب الوضوء بعد الاثر اكلها في هذا
 بطلان السابق وبطلان الوضوء بعد قد عرفنا جوابه واجاب عنه في اثنان بان اجاب
 الاشارة بقولنا اعتبار الحديث الاضغرة بل بحكم الجنابة الباقي قبل كمال الغسل ولا يخفى
 ضعف هذا الجواب بل ضار به لان حكم الجنابة لم يتجدد بتخلل الحدث الاضغرة بل حكمها
 المحكوم كان قبل الغسل باق الى تمامه انما المتجدد هو الاضغرة فكيف يجيب الغسل والحدث
 من حكم الجنابة السابقة للاكتفاء بانما الغسل ومن حكم الحدث الطارد وجوب
 الوضوء قولهم في الثاني ان الحديث الاضغرة لا يحكم مع الاكبر ولا تأثير الغسل
 لا يرفع الحديثين ابتداء قلنا لما دل الدليل بان هذا الاجتماع على الاحداث المذكورة
 سببه دخول الطهارة بتبطل الحكم سواء صدق تمامه في الحدث والمداخل مع تمامها
 والاجتماع الاكبر والاضغرة بالتبطل على الجنابة لا المدة تأثير الاضغرة والتبطل
 بل المداخل الطهارة ودخول الوضوء في الغسل وهذا الحكم التام في بعض الموارد

على خلاف الأصل لا يوجب سقوط ما ثبت لها من السببه ودل عليه الدليل والسعد
عليه السلام قال لا صلح فيها ان يكون كل واحد منها سببا تاما في سببه ولا مفاد من ذلك في صلح
الجنابة الا خيل ان الاكفاء بالصلح الواجب الاكبر والاضمة يقضي عدوا فاقبل الاضمة
ولا حفيضة لهذا التنبال ان لا تدخلها ثبوت التشاوي بين قوة وضعفها كما في اجتماع
كثرة نوجب الوضوء كقوى وضوء واحد باعتبار ورود الضربة لم يبدح دخول
الاضمة تحت لا نوى حيث يوجب الشرع ايضا كما في غسل الجنابة على تعدد سببا
للاضمة بمصاحبة الحدث الاضمة تقوم كون الحكم ناشئا قبل ورود الحدث
فان الحدث يرتفع ونوى وضع الحدث غير واقع لم يرتفع فذلك على ان لكل واحد من
الاحداث المتعاقبة تأثير في المنع ولو دخلت سببا لها لكن هذه الفسيلة لا يظهر اثرها
في مصاحبة الجنابة للحدث الاضمة لثبوت نفي رفع الاضمة عنها فاصحاب الوضوء لا وضوء
فما لا يدخل في الفعل والفعل لا يدخل في الاضمة فثبتت لك ظهور اثره فيما لو نشأ
الحدث الاضمة على الجنابة فانه اثر المنع وارحب الوضوء فطما لما طراه الجنابة لور
ذلك المنع بل لا دليل على ذلك في غيرها واما ما دخل الوضوء في الفعل والاحداث
الحدثان معا بالصلح مع ما طراه الاضمة في نشأ الفعل فمحقق ثابت ولا غسل
لصدقه يدخل وضوء منه بل بعض الفعل فلا يرد في الاضمة يرتفع الا بالوضوء قوله
فلا يوجب بينهما ابتداء ولو يكف ببقية احدهما عن الآخر لقوله واما لكل اثر
ما نوى قلنا منع لزوم ذلك فان الاحداث المجتمعة حيث يحكم بتداعيلها
او تداعيلها لا يوجب بينهما اجمع اجابا بل يجوز كعدم التشريك بينهما وهو
والا باحدونه وشبهه ورفع احدهما اذا لم يبلغ الباقي ومع نفسه على فذلك من حكم
بمنع الجمع ومنهم من يحكم بما اذا اتخذهما لا يقول به هناك اما الحديث في

اجتمعت عليك حقوق اجزاء الخ واما لان رفع احدها يقتضي رفع الغند المشرقين
وهو المنع لتوقف الخصوصية على رفع الجميع اذ ليس المراد ارتفاع حقيقة الخارج او
الحاصل بل رفع حكمه وهو شي واحد قد كان سببا وتداخلت سببا لو اذ كان كذلك
في التقوى فلم لا ينافي المختلف مع شبهة رفع الاكبر والاقوى وبه الاستبانة المطلقة
وانما لم يكن بغير الاضطرار على تقدير خصوصية الاكبر لعدم دخول الاقوى تحت
الاضيق لهذا حكم جميع من لا يختار بعد دخول غسل الجنابة ونحوها بعد غسل كل شيء
لغيره لاقطاع والخبر لصحة ما سطره الحديث مع اشتراكها في الاكبر به بل بان
غسل الجنابة يخرج عن غير ولا يخرج عن غير عنه لصحة ما سطره الحديث مطلقا الى
مجامعة الوضوء فليكن هناك ذلك مع ما بين الحديث من الاختلاف هناك وقوة وعملها
بذلك جزاء يقتضيه المحقق الدليل واما **الدليل الثالث والرابع والخامس**
فمن قولين الآخرين فلا ينافي مطلقا بل يقتضي بزيادة المطلوبين جوفا
الوضوء لرفع السام من جوب كإعادة في غسل الجنابة مع العكس غير ما لا يقتضي
الى قول القائلين بوجوب إعادة غسل الجنابة لغير قوا بين الجنابة وغيرها
فبمنع انهم لم يرفعوا بل جاعلهم قد صرحوا بالفرق ان الاعادة مخصوصة بغسل
الجنابة وانهم انما التمسوا الى الاعادة ولذلك لما كان الوضوء صاحب غير مع
سبق الحديث كانت مضاعفة له بعد ذلك فيكون فيها تمامه مع الوضوء وان وجوب الاعادة
في الجنابة دون صريح بالفرق في التمامه او جباله اعادة في غسل الجنابة واكتفى بما
والوضوء بعد في غيره ونسب الكافي فيه ان شاء الله وقد ظهروا من قضاة صفه
الدلالة واجوبتها ما يرد على القول الثالث وما يجاب عنه فلا توقف الاعادة
على الاعادة وقد عودوا الى الزلزال الاخر بمثلها فانه يلزم الاخر من غسل من راحته

منه
فان

٢٢

بسر ابقدهم بول فانه يجب على المسلم الوضوء وهذا الاثر مشترك بين
الاقوال الثلاثة وهو مجرد استعارة بلغة الجاهل كان للكلام طبعه الجمال
قد تلخص من ذلك كلامنا العدة في القول بالاغارة على الاجتماع على عدم الوضوء على
الجنابة مع بقاء أثر الحدث كغيره وملاذ القول بالاكتفاء بالاكمال على عدنا اثر الحدث
القطار عن على الجنابة وحيث ثبت انه الاجتماع في الاول الثاني متفق في الاستدلال
ان تعاقبت تعين العمل بالقول الثالث بل يفرق القول الاول اضعفها القول بالاكتمال
خاصته وان اغارة المسلم حين الحدث والوضوء بعد احوط واكمله ثم اغارة مع
اولى من الجمع واعلم ان هذه المسئلة اجتهادية عذبة النص على خصوصها قد اختلف
فيها اقطار العلماء فلا مرجع على من ترجع عنه قول منها والمعتبر في الاعتماد على
احدها مجرد رجحان دليله على الباقين لا بلوغه حدا لا يتبعه معه اشكال كما هو
من المسائل الفقهية الخلافية ومن حاول الوصول في هذه الاجوابه قد بذل جهده
اللبس تكن اليه لمقتضى بحثنا عنها بها وهم فقد ارتكب شططا وما اوعدناه في هذا
المسئلة موجب لرجحان القول الاجتهاد بين ابواب المجال مجال في هذه المسئلة مشا
الاول هذا البحث كله او وقع الحديث في اثناء الفسل المرتبة ليقوله اجزاء اجزاء
الحديث فلو اغتسل مرتها فغسلها باقى فغير ذلك كما لو دخل في الماء ودفعه سره وهو
خال من الموانع كذا دفعه لغزو الماء الى ما يجب عليه غسله كالث - العكن في البطون قد
نابته فغير ذلك انما من الدفعة المروية لا المحققة وهي لا تنافي التراجع
القابل لذلك لا با فانه من ثم يمكن ان تأسر في الشعر لاكتشف بموضع ان الماء يصل
الى اسن فله قبل باطن شعره قطعاً وكذلك ورد النص بموازاة تحت المظهر من
عدم تحقق الوكعة المحققة فالاشياء للفصل يمكن تحقير خبره الحديث ومانه

الاجابة
فان

الحادثة في اختلافه المسئلة قبل الترتيب كما في فصل الترتيب يمكن ان يفسر
 في كل فرع من افراده ذلك بخلاف الاثر كما في فصله واما الترتيب فله فقد فصل ذلك
 حكم بتعريفه لا يخلو من اشكال فقال لو كان الترتيب الترتيب فان قلنا بقول الترتيب
 فان وقع بعد فلا فاء الماء جميع البدن اقبل الوضوء لا غير الا فليس له اثر وان قلنا ان
 لا الترتيب الحكم المصداق هو كما لم يرد ان قلنا بمحلول في نفسه وفيه ما يستلزم الاستصحاب
 انما بالبحث فيها انتهى فيه فطر من وجوب القول ان البحث في وقوع الحدث في انشا
 الفصل فلوله لو كان الحدث في الجوارح عنه من الترتيب بعد ملاقات الماء جميع البدن
 عن المفسر من كونه يكون قد اقبل الفصل ان لم يخرج من الماء او خفيته المصلحة
 الماء بجميع البدن دفعة سواء يرد بعد ذلك في الماء امر يخرج منه والامر من انشا
 قوله والا فليس له اثر ليس على حلقه بل قد يكون له اثر كما اذا وقع بعد ملاقات الماء
 البدن قبل ملاقات الجميع فيلحق حكم البحث في لا ينافي ذلك كوننا ناسخ الحكم كما
 ما يخرج فخلقه وقد خففنا القول في ذلك في موضع اخر الثالث قوله وان قلنا ان
 الترتيب المصداق هو هو المصداق الذي فيه لم يرد من الترتيب الحكم يقتضي ان عدم قصد
 الترتيب لا ينافي ما سطرنا من الترتيب في الوضوء فلو كان الوضوء المعتبر فيه باي مضى لا يرد
 من حصوله سواء اتم اليها الفصل ام لا فكلما يقتضي الحدث في انشا المصداق وتبين
 كما يقتضي في نفسه مع الفصل لانه لا يوجب باؤه زمان على حد ما ان المصداق هو
 على الخاليين الواسع قوله وان قلنا بمحلول في الترتيب فصل الفصل وفيه تفسير
 من ان مقتضى الترتيب الحكم ان المصداق يخرج من الماء حكم له ولا الظاهر لو لم يرد
 الا بتم ثم لا يرد يكون على هذا الفصل يرد بها حكم انما البحث فيه فهو ما تقدم
 من ان مقتضى هذا الحكم في نفسه لا يقتضي باؤه زمانا على عدمه والمفسر وقوع الحدث

فصل في
البيان

في بيان
البيان

في الاشياء انما هو انتفاع العقل بحيث يتحقق له اول واخر ووسط يتحقق الوقوف في
 وهذه النيات التي ذكرها ما بالها مشترك في معنى واحد فاما ان ثبت الحكم لجميعها او
 في الجميع فثبت انتفاءه في اول البحث الثاني قد استفيد من خلال الاشارة الى
 في المسئلة ان الكلام انما هو في عمل الجنابة وهو الذي صرح به اكثر المجامع فلو كان
 غير من الاعمال المكنية بالوضوء في شتم الحجة وطرد الخلاف من نظر وقد عرفت في بعض
 ادلة المسئلة ما يقتضيه قطعهم بعد وليس بجواب ان التمسك به في الباطن
 بالمشاواة بينهما فاطعنا في باب الجنابة والتمسك في النهاية قطع بالمرق وان عرفت
 لا يطل بالحدث المخلل بل يوجب الوضوء خاصة مع حكمه بالاغارة في غسل الجنابة وفي
 المذكور في توقف الانتفاء وجعل طرد الخلاف ممكنا والتحقيق ان الدليل لا يرد
 من ادلة الاغارة لا بان هذا لان مرجعها الى الانتفاء وجوب الوضوء الذي هو
 حكم هذا الحدث الطارئ اما وقع من ظاهر الاجماع على انتفاء الوضوء بعد حدث
 وهذا المعنى متفق لان الوضوء يجمع هذه الاعمال فينبغي ان يعمل هذا الحدث
 عمله وهو ان يجاب الوضوء لا مانع منه اما الدليل الثاني من ادلة فممكن موقوف
 بان يقال ان هذا الحدث لو وقع بعد تمام الغسل نقصه فلا ينافيه ولم يمتنع
 الغسل لانه ما من التمسك بها من واحد او اثنين لم يرفع الحدث الخاص ولكن قد
 ضعف هذا الدليل وان هذا الحدث لم يرفع الغسل انما اطل استمر الامانة بالنسبة
 الى الحدث الاضمر ويوجب الوضوء لا مانع منه فاما ادلة القول الثاني فاولها
 لا ياتي مما اظهره لا بناء على انتفاء الوضوء في غسل الجنابة واما الثاني فممكن
 التمسك به مدعى ان الحدث الاضمر لا حكم له مع الاكراه لا ينافي على ان الغسل في
 الجنابة كاف وما وقع مع الجنابة حدث اضر لا وكذا في الوضوء مع الغسل في غير

مناشدة

كما في ذلك الحديث الموجب لما حدثت صفاتها إما لا يكون وجوده كعدمه وإما
 وضع لا يؤثر متباين بقى الأمر على ما كان من غسل وضوء يمكن أن لا يكون قد مضى
 جوابه بيقينه الأدلة صخراته. وأما في كثر القول الثالث فهو موافق
 الأغلب فقد ظهر أنه يمكن بناء القول في المرض بكل ما لا قول لمن كان القول الثالث
 بالقوة مثلاً لكن بقا الخلاف ما على مسألة أخرى هي أن الاختلافات الموجبة للقول
 والفضل هل هي حدث واحد أكبر لا يرفع إلا بالوضوء والفضل أم حدثان أكبر فوجب للفضل
 الوضوء والفضل ثم على هذا التقدير هل الوضوء مضمّن إلى الأضغ والفضل إلى الأكبر
 أم هما معاً وفقاً للحديثين على سبيل الاشتراك كل من الثلاثة مجتمعة بما كان به
 وقديماً وأعلى في مواضع منها هذه المسئلة وفيها شبه الوضوء على تقدير تعلقه به
 فله قبل الله بنوعيه في الاستباحة لا تلبس بأفع الحديث الأكبر وإنما الرفع للفضل
 وقبل تجزئتها وفيها إباحة ما توقف على الطهارة الكبرى خاصة كالصوم
 ومخول الساجدة فرائم والذكر قطع به التيقن في البيان في مسألة شبه الوضوء
 المضمّن إلى غسل الاستحاضة مع تقدمه والعلامة في المختلف توزيع الوضوء والفضل
 على الحديث وإن كل واحد منهما كجزء الطهارة وهو محتمل للموجبين الآخرين في تمامها
 اختيار الحديث وإن كل واحد منهما عليه ما قصد لرفعها وبطعم من الذكر في اختيار القول
 في بعده اتفاقهم على جواز الصوم من منقطعة الدم إذا فصلت فإن لم تنوشوا الحق
 أنه ان ثبت الاتفاق على صحة الأفعال المتوقعة على مع الأكبر بدو الوضوء والقول
 ما التوزيع متعين أو لا. لو تم هذا الحكم والاتفاقا للحديثين بمجرد وجوب الطهارة
 عن واضح ولكننا علمنا يقيناً تحقق الحديث بالاستحاضة المذكوته ووجوب الطهارة في
 ارتفاع الحديث بها وما زاد على ذلك لا دليل عليه فيرفع عن ذلك القول أخيراً

عسل الجنابة عن غير واجزاء غير عنه أو عدمه مع اجتماعها فانه إما أن غسل
الجنابة أقوى من غير من حيث دفع الحدث من غير رضا إلى الوضوء وتوقف غير في
دفعه على انضمام الوضوء فيمكن أن يقال هنا إنما انضمامنا موجب لطهارتين حدثاً
واحداً وقد دفعه عليه فهو أقوى من الجنابة لأن حدث الجنابة يرتفع بالفصل خاصة
غيره لا يرتفع إلا بهما وإن جعلناهما حدثين ودفعنا الأكبر والفصل الأصغر الوضوء
فيمكن مناهة الجنابة حيث والفصل وحده دفع الأكبر كالجنابة ويكون غير الجنابة
أقوى من الجنابة حدثين وطهارتين وإن جعلناهما حدثين لا يرتفع إلا بالوضوء والحدث
على سبيل الاشتراك ففصل الجنابة أقوى أيضاً طلاق كونه غسل الجنابة أقوى
وإطلاق كونه غسل الجنابة أقوى ليس بواضح وإن كان لا يخبر عنه بل لا يخبر
ليس هذا موضع ذكره إذا قلنا ذلك فنقول إن قلنا بتوزيع الوضوء والفصل على الحدث
ومحتمل منه إلى ما يناسبه قوى القول بالأجزاء بالوضوء بعد الفصل بمحتمل
الأصغر لأنه موجب للوضوء وبفضل مع الموجب الآخر ثلثاً لأنها وإن قلنا بانه
حدث واحد موجب للوضوء والفصل احتمل عدم الاجتزاء بالوضوء الثاني لأنه ليس
حدث أصغر حتى يدخل معه هذا الحدث الثالث محتمل قولنا الاجتزاء هنا أيضاً لما
اسلفناه من أن المتداخل إنما هو الطهارة لا الأحداث وهذا إذا جمع عليه فيكون
أحدهما بسبب الحدث الأكبر السابق الآخر بسبب الأصغر الملاحق فبتدخاله وإن
قلنا بأنها حدثان لا يرتفع إلا بالتمام فليس بالقول بحدوثها من حيث اجتماع الوضوء
وكون الوضوء الأصلي لم يدخل في دفع الأكبر إن الغسل مدخل في دفع الأصغر كسبيل
الجنابة عند مجامعة الحدث الأصغر فدخل الحدث الملاحق في الوضوء غير ما لا يثبت
الأبوجه الحدث الأصغر بغيره ولا في الغسل كذلك وإذا لم يدخل وجب له وضوء

الاستصحاب

أمر وجوب وضوء مع غسل غير موقوف وغير جائز كما يظهر من المتن فثبت
أو نقول الجرح السابق على الحدث من الغسل قد انقضت رافعه بما لا ينافي للحدث
الاضطراري فثبت به الوضوء وما بقي من الغسل فاسمه من الوضوء ليس عليه تأني في الوجود
أو لا ما حمله التمسك بهذا الحدث فلا بد من دفعه من وضوءه غسل تامين فثبت لا غبار
فقد ظهر أن القول بالاعتاق مطلقا وجها وإن كان الاكتفاء بالوضوء مطلقا أقوى
والقول بغيره ما ثبت للاضطرار مع الأكبر يحمل هنا أيضا والله أعلم **الثالث** لو كان
الحدث المتعلق غسله الله هو موضع النزاع أو أطلق الغسل على الوجه الآخر
منهم كالسنة والبطن **فإن قلنا** لا اثر له فالأمر واضح فاما يجب الوضوء
لما تأخر منه عن الغسل خاصة لكل صلوة ويقع الغسل صحيحا وكذا ان قلنا بوجوب الوضوء
لغيره من قبل الغسل يصلح لو قلنا بطلان الغسل من راسه شكل الحكم هناك
يخرج ان ينزلنا الاعتقاد بتمتع للصلوة لا يستلزم إعادة الغسل في الحجج أو
الترجيح من غير ترجيح لو حكم بقبضه بعض الأفراد بمحمل الاكتفاء بانماه هنا والوضوء
فيه وبغير الحدث الواقع خلافه كما يغتفر الواقع في انشاء الوضوء هذا النسبة إلى الصلوة
الاولى اما غيرها فكل حكم فيها لا يمكن ان يلزمه الوضوء والغسل للصلوة
الآخرى لان فضيلة بل بطلان الغسل الاول كما يبطل الوضوء لكن اغتفر ذلك الصلوة
الواحدة في إعادة للأخرى كما يجب إعادة الوضوء لها ونوى فيها الاستباحة لا الضيق
ويحمل ان يجرى هنا الوضوء بكل صلوة لا غير لان يحصل ما يوجب الغسل للصلوة
الاستباحة بالنسبة إلى الحدث الأكبر السابق ولو حصل منه ما يوجب الغسل وبشكل
يخلل المطلق انما اعترض به في الصلوة الواحدة كافي الوضوء فلا وجه للحكم بحججه
والله أعلم **فإن قلنا** خصا ص هذه الغسل الصلوة الاولى لا غير كالوضوء ويرج

على الحكم بوجوب الجمع بينهما لكل صلاة ان الغسل انا بطل ما لا ذم عادة لا يكره
 ودخول الوضوء فيه واغتفاره ما يتجدد بعد ذلك كما يفتقر في الوضوء الواجب الغسل لكل صلاة
 وان لم يطل واغتفر هذا الحديث بالنسبة الى الغسل وحكم بوجوب الوضوء فلا وجه
 لاعادة الغسل لان الموجب عادة انما هو الحدث من الجمع بينهما وبين الوضوء
 على ان غسل النجاسة لا روضه معاد احكم بوجوب الوضوء لكل صلاة خاصة وحج
 وجوب الوضوء والغسل لكل صلاة ضعيف على ما اخبرناه هذا البحث كله ناقط
 والواجب الوضوء لكل صلاة خاصة مع احتمال عدم وجوب الوضوء ايضا على هذا القول
 فنزله الغسل النجاسة منزلة الوضوء لان الوضوء داخل فيه فنزله ما يتجدد في ثنائه
 فنزله المخلط في اثناء الوضوء فلا يجب له الوضوء ايضا وهذا احتمال جيد مثله باق في المخلط
 بين الغسل والصلوة على هذا القول على القول بان الحدث في اثناء الصلاة امره بالتجدد
 عليه ان لا يجب الوضوء للتجدد بعد الغسل وقبل الصلوة كما يتجدد بعد الوضوء لا غلظ
 النجاسة منزلة منزلة الوضوء وبقائه بالنسبة الى الحدث لا يضر كما تكفي وضوء واحد
 لكل صلاة فكذلك ما قام مقامه روح مكي الغسل للصلوة الاولى ثم يوضي لكل صلاة
 من الباقيات وجوب الوضوء للصلوة الاولى ايضا ان الاصل في الحدث لا يضر
 ان هو جب الوضوء لكن يختلف ذلك في الواقع في اتمام الوضوء وبعد بالنقص في الباقيات
 والحاق بقوم مقامه فيما خالف الاصل قياسا لا نقول به فوجب الوضوء لكل صلاة
 الى الغسل الزايع لو وقع الحدث بعد الغسل وقبل الوضوء المكلل لا يمكن طرده
 بخلافه بقاءه على القول بانما حدث بعد الغسل مع اشتراك الكهاتين في
 دفعهما على الاجتماع والتقريب فان عدمه ما شير لا يضره والى الاجراء بالحق
 هنا ويظهر من القائلين بالحاق الغسل الثاني بالاول عكسا لا تخاف هنا ولو كان قد مر

قال المحقق في الغسل بالنجاسة ان الحدث لا يكره على الاضطرار فوجب الوضوء

بالتيمم

بشيء
منها

الوضوء على الحدث الملائق للفعل لا أثر له في الإبطال قطعا لا ارتفاع الحدث قبل ولو انحلت
الحديث بين الوضوء المتقدم والفعل المتأخر فكيف يمكن الفصل المتقدم والوضوء المتأخر
لكن منا يجيب من عادة الوضوء قبل الفعل أو بعده **الخامس** حيث حكم بوجوب الوضوء
للحدث المتعلق للفعل سواء كان غسل الخنثية أم غيرها توضيحه فانه فان كان له وجوب
قبله حيث يجامعه فالأمر بماله والا عاذا وضوء ولو ادا وضوءا فمنا لا للفعل
صح أيضا لعدم اشتراط الموالاة في الفعل والنية للوضوء بخلافها الكفاية فصح على صحة
القولين ولو كان غسل الخنثية فلا اشكال في جواز نية رفع الحدث بالوضوء المتعلق
في ثمانية أيضا لأنه يرفع مائة الموجب في كل واحد من ذلك الوضوء
المتقدم على الفعل أنه يرفع بالانسياح لكونه انسياحا
لأنه لا يجوز أن يرفع الخنثية لكن لا يرفعها
لأنه لا يرفع من غير الوضوء
الوضوء فمنا انظر

في أقدم الدين الوضوء

الحمد لله الذي شرع لنا هذه الطهارة على سائر الأوقات ففضل صلواتنا على جميع الصلوات
وختمها بالتحفة عليها في حكم الأمان والصلوة على سائر ما تقوم الظاهرية على أنه
واحد ما يورثه الزاكنات ويجعل فذلك جلة تشمل على ما حكم صلواتنا
في هذا الزمان الذي طرأ فيه بالبلية من الأمان وعند لهم بغيره وعند الشيطان
حيث تمدوا أعظم قواعد الدين بالشبهة لا بالبرهان وما انا عنق موضع الخلاف فيها
ومرشدنا لما هو الحق من وجوبها ومشد بالدليل الواضح والبرهان اللازم لمن اتبع

فثبت من بعده التقليل للاسلاف وسلك سبيل الحق بالانصاف فافقه تعالى في
امثال امرؤ الوقوف مع سنة اول من نجا في سنة الله التوفيق والامام الحق
فانه به حقيقة قول اتفق علماء الاسلام في جميع الاختصاصات والامام والامام
على جوب جملته على الاعيان في الجملة وانما اختلفوا في بعض خصوصياتها فثبت
الكلام في موضع الخلاف ان شاء الله تعالى ومع ذلك فالمبحث على صحتها والامر به
بغير التاكيد في كتابي السنة لا يوجد مثله في غيره من كتبنا وسور طه بجله منه
ثم ان الاصحاب يتفقوا على جوبها عينا مع حضور الامام او انا فيه الحاضر انما التعلق
فيه في حال التنبه وعدم وجود الماذون له فيها على الخصوص فلهذا لا كثر خي كاد
ان يكون ناجا ما اذ هو اجماع على صحتها المشهورة من ان الخلاف اذا كان معلوما
التسليم بطلح فيه الى جوبها ايضا مع اجتماع باقي شرائط غير ذن الامام
بين مطلق الوجوب كما ذكرنا وبين مخرج بعد اعتبار شرط الامام او من غيره
ح وقد تجاوزت عنهم الى شرائطها مع بحضور الغيبة لله هو نائب الامام على العو
والالومع وذمب قوم الى عدم شرعيتها اصلا حال الغيبة مطلقا والذم على
منه الا خال مناره وندب الله تعالى به هو المذهب الاول ولنا عليه جوب
الاولد الاول قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قُودِيَ اليك من جوب
فانتعوا الى ذكر الله الآية اجمع المفسرين على ان المارد بالذكور المأمور بالسعي اليها
الايه صلوة الجمعة وخطبتها وكل مرتبة وله اسم الايمان فامور بالسعي اليها وخطبتها
خطبتها وخطبتها وخطبتها فمخرج خروج بعض المؤمنين من هذا
الامر فعلها الدليل اذ لا يهر مع الامر المذال على الوجوب من غير التاكيد
انواع البحث فالانقضى بقصيلة المقام ولا يخفى على من علم من اولي الافهام ولنا

منه في كل وقت
دعوى

سماعاً الله تعالى كراؤا منها في هذه التوبة وتعدى إلى قراتها في صلواته الحميدة قبل
 اقترابها اليه ذكرنا ما معون مواضع الامر موارد الفضل عقيب التوبة التي
 بعدها الضمة كرفها المتنافسين بالهدى عن تركها والامال لها والاشغال عنها
 بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تلهكم أموالكم ولا أنولكم عن ذكر الله و
 من ينقل ذلك فاولئك هم الخاسرون وتبدل في قراءته هذه التوبة فيها ايضا ذلك
 تأكيد للتدبير بعد الفرض ككثير من هذا لا يوجد في غيره من الفروض ثم فان
 الاوامر بها مطلقة محالة غالباً عاين من هذا التأكيد والتفريع بالخصوص في الشرع
 الله هي أصل الله عاين بعد الايمان لا يقال الامر بالتفريع الا انه متعلق على التدا
 لها ومو الاذان ولا مطلقاً بشرط على عند عدم شرطه فلهذا مراد الامر بها على
 تقدير عدم الاذان سلمنا لكن الامر بالسعي اليها مفاد لا يفعله ضرورة انها
 غير ان فلا بد على المدعى سلمنا لكن المحذور على ان الامر لا يدل على التكرار في
 الامثال بقولها مرة واحدة لا نأقول ان ثبت بالامر بالوجوب بعد المطلوب
 السلبين فاطنة فضلاً عن الاصحاب على ان الوجوب به مقتداً بالاذان وانما
 علقه على الاذان مشاء على فعلها حتى ينفذ بعضهم ان وجوبها لذلك كذلك القول
 في تعليق الامر بالسعي فانه مقتضى ما عليها على ابلغ وجه واذ وجب السعي اليها وجهه
 هو ايضا كذلك اذ لا يمن الامر بالسعي اليها وانما يجمع عدة انجائها ولا جامع السعي
 على طوره وجوبه بدونها كما اجبوا على امره فوجب تكرارها في كل وقت من وقتها
 على الوجوه لمر ما في التكليف كغيرها من الصلوات اليومية والصادقات الواجبة
 مع ورود الاوامر بها مطلقة كذلك والاوامر المطلقة وان لم تدل على التكرار
 لم تدل على الوحدة فيجب انبات التكرار حاصل من خارج بالاجماع وغير من النصوص

وَسَمِعُوا عَلَيْهِمْ مِنْهَا مَا يَدُلُّ عَلَى التَّكْوِينِ بِهَا الْأَهْلَاءُ الْأَمْرُ الْمَذْكُورُ بِهَا مِنْ عَلَى
النَّهْدَاءِ وَالنَّهْدَاءُ مَتَوَقَّفٌ عَلَى الْأَمْرِ بِهَا لِقَطْعِهَا وَلَوْ تَكُنْ مَشْرُوعَةً لَوْ بَصَحَ الْأَمْرُ
لَهَا فَالْإِسْتِدْلَالُ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا بِالْأَمْرِ الْمَذْكُورِ وَرَدَى تِلْكَ لَكِنِ الْأَمْرُ بِهَا إِنْ كَانَ عَلَى
عَلَى النَّهْدَاءِ وَهُوَ الْأَذَانُ وَهُوَ لَا يَشْرَعُ لَهَا إِلَّا إِذَا كَانَ قَامَ مَوَدَّاهُ وَهُوَ مَرْغَبًا
إِلَّا إِذَا اجْتَمَعَتْ شَرَاهُ فَلَا مَقَرَّ لِلْإِسْتِدْلَالِ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا مطلقًا بِالْأَمْرِ لَا مَا نَقُولُ
مُقْتَضًى الْأَمْرُ الْأَكْبَرُ النَّمِي مَعْلُوقٌ عَلَى مطلقِ النَّهْدَاءِ لِلصَّلَاةِ الصَّلَاحِ لِمَجْمَعِ أَقْرَابِهِ
وَمُخْرَجٍ بِبَعْضِ الْأَفْرَادِ بِدَيْلٍ خَارِجٍ وَاشْتِرَاطِ مَعْنَى التَّشْرِيطِ فِيهَا بِنَاقِ احْتِلَالِهَا
مَعْلُومًا بِالْأَمْرِ لَيْلٍ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا لِأَمْرِ مَسْأُولَةٍ وَبِهِ مَحْكَمُ الْمَطْلُوبِ بِمَكْنٍ وَنَحْنُ
بِوَجْهِ "أَحْمَدُ" وَهَوَانِ الْمَعْلُوقِ عَلَى النَّهْدَاءِ مَوْلَا الْأَمْرِ بِهَا الدَّلَالُ عَلَى الْوُجُوبِ الْأَذَانُ غَيْرُ
مَتَوَقَّفٍ عَلَى الْوُجُوبِ بَلْ عَلَى صِلَا الْمَشْرُوعِيَّةِ فَهَرَجَ الْأَمْرُ بِالنَّهْدَاءِ الْوُجُوبِ قَدْ
عَلَى الْأَذَانُ وَالْأَذَانُ مَتَوَقَّفٌ عَلَى التَّشْرِعِ عِنْدَ أَعْمٍ مِنَ الْوُجُوبِ فَلَا وَرَدَ أَيْضًا
فَإِنَّ النَّهْدَاءَ الْمَعْلُوقَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ هُوَ النَّهْدَاءُ لِلصَّلَاةِ بِوَجْهِ الْجَمْعِ أَعْمٍ مِنْ كَوْنِهَا أَوْ بَعْضِهَا
وَهِيَ الظَّاهِرَةُ لِمَهْوَاهُ أَمْرُكُمْ وَهِيَ الْجَمْعُ وَلَا تَهْمُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ النَّهْدَاءِ لِلصَّلَاةِ
الْجَمْعُ مطلقًا وَخَشْيَاكُمْ لَهَا بِحُجْمِ السَّعْيِ إِلَى كَرَامَةِ اللَّهِ وَهُوَ صَاحِبُ الْجَمْعِ أَوْ سَمْعِ
خَطْبِهَا الْقَبْلِيِّ لَوْ جُوبًا وَكَانَ قَدْ دَانَ قَدْ لَصَاحُوعٌ عِنْدَ الرُّوَالِ بِوَجْهِ الْجَمْعِ مَعْلُوقٌ
الْجَمْعُ وَمَا سَعَى إِلَى صَلَاةِ الْجَمْعِ وَصَلَوْهَا وَقَدْ وَاصَحَ الدَّلَالَةُ لِأَنَّهَا لَا تَعْلَمُ
السَّعْيُ قَوْلُهُ تَعَالَى فَاسْعَوْا إِلَى كَرَامَةِ اللَّهِ وَلَمْ يَقُلْ فَاسْعَوْا إِلَيْهَا لِأَنَّهَا لَا تَعْلَمُ
الْمَعْلُومَ لِأَنَّهَا لَا تَعْلَمُ النَّهْدَاءَ لَهَا غَيْرُ مَرَدٍّ فِي الْأَمْرِ السَّعْيِ عِنْدَ بَلِّ مَحْتَدٍ أَنْ يَرَى
بِمَنْدَاقٍ مَخَافَةٍ هُوَ وَالْجُودُ الْأَمَامُ وَقَرِيبَةُ الْخُصُوصِ الْأَمْرُ بِالسَّعْيِ الدَّلَالُ عَلَى
الْوُجُوبِ بِالنَّهْدَاءِ الْقَوْلُونَ عِنْدَ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ الْقَوْلُ بِالْوُجُوبِ

التجبر ومن ثم ظهر أكثرهم بالاشهاد بالبرهان كالحجج البينة لا نقول لا شئ
 المتنازع المأمور بالشيء مطلقا بل بإطلاقه لجميع الأزمان التي من قبلها زمان
 مبدل بإطلاقه على الوجوب المصنوع والوجوب التجبر الذي دناؤه متاعه والاضطرار
 مستغن عن ضعف بناءه ان شاء الله تعالى ولكن على تقدير تسليمه يمكن ان يقال ان الامر بالشيء
 المقتضى للوجوب لا ينافي لان الوجوب التجبري داخل في مطلق الوجوب الذي لا ينافي
 وهو من افاده فان الامر لا ينافي على وجوبها حتى يدخل على مطلقة الشامل للمقتضى المصنوع
 والتجبر والكفائي وغيرها وان كان إطلاقه على الفرد الاول منها اظهر وتخصيص
 كل منها في مورد مبدل خارج عن أصل الامر الدال على منه الوجوب الكلية كما
 لا يخفى يقال الامر بالشيء على تقدير النداء المذكور ليس غامضا بحيث يتناول جميع
 المتكلمين للاجماع على ان الوجوب شرطه ان شرط خاصه كالصدق والجماعة وغيرها
 وادراكا من شرطه ان شرطه غير منه في الآية كانت بجملة بالنسبة الى الدلالة على الوجوب
 المتنازع فلا يثبت بها الطولية فانقول مقتضى الامر انه كونه وإطلاقه مبدل على وجوب
 على كل مؤمن وبقي دلاله باقية الترخي من خارج فكل شرط مبدل عليه ليل صالح
 قد يكون مقتضا لهذا الامر المطلق وما لا يبدل عليه ليل صالح تبقى دلاله هذا الآية
 على أصل الوجوب ثابته مطلقا وستمحق الكلام في الشرط المتنازع فيه بين ضار
 مبناه انما يقتضي الثاني الاحتمال المتناوله بعمومها موضع النزاع وتختص
 جذاقتها قول النبي صلى الله عليه وآله بحجة حق واجب على كل مسلم الا اربعة عكس
 ملوك او امرأة او صبي او مرضي ومنها صحبة زرافة عن الباقر عليه السلام قال فرض
 على الناس من الحجج الى الحجج ثمانية وثلاثين صلوة منها صلوة واحدة منها افترق
 جماعة وهي حجج ونسبها عن ثمة عن الحسن الكوفي المخوف والناظر والعبد

الشيء الذي لا ينافي
 في الوجوب

والمرأة والمرءوس الا يجتمع من كان على رأس فرسخين منها صحبة ابي بصير محمد بن مسلم عن
 الصادق عليه السلام قال ان الله تعالى فرض على كل مسجدة ايام حركتها ثلثين صلوة واجبة على
 كل مسلم ان يشهد بها الاحسن المرفوع والسلوك والمسافرة والمراة والعبادة منها صحبة محمد بن
 حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال يجمع القوم يوم الجمعة اذا كانوا اواحدة فارادوا
 كانوا اقل من خمسة فلا يجتمع لهم والجمعة واجبة على كل احدا بعد الناس فيها
 الاحسن للمرأة والسلوك والمسافرة المرفوع والصبر ومنها صحبة محمد بن ابي بصير
 قال اذا كانوا سبعة يوم الجمعة فليصلوا في جماعة يعبى الجماعة لان مطاوع الجماعة لا يخطئ
 فيها العذر المخصوص منها صحبة محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال سالت عن ايا من في
 صل يصلون جماعة قال نعم يصلون اربعا او اثنين لهم من يخطئ منها صحبة محمد بن
 عكدة الملك قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا كان مؤمرا فرتبه صلوا الجمعة
 اربع ركعات فان كان لهم من يخطئ جئوا اذا كانوا اواحدة فقرأ ما حملت من كثير
 لكان المخطئين ومنها صحبة ابي بصير محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال تركت
 الجمعة ثلث جمع متواليه طبع الله على قلبي في معناها عن النبي صلى الله عليه وآله
 كثيرة منها قوله صلى الله عليه وآله من ترك ثلث جمع غاها طبع الله على قلبه في
 حديث آخر من ترك ثلث جمع متعديا من عباده ختم الله على قلبه بخاتم السفاق وقوله
 صلى الله عليه وآله لئن لم يهتدوا بامور عن ربهم لكانوا كالجبال والجمعة على قلوبهم ثم
 ليكون من لها فلبين وفيها صحبة زاذرة قال احبنا ابو عبد الله عليه السلام
 صلوة الجمعة عن ظننت انه يريد ان نأتيه مطلقا فقال اما عني عند
 هذه الاخبار والسمعة الطرية الواضحة الدلالة انه لا يشوبها شك ولا يجوز
 شبهة من طريق اصل النبي صلى الله عليه وآله في الامر بصلوة الجمعة والحث عليها والجماعة

على كل مسلم علما ما استقنا والنوع على تركها بالطبع على القلب لئلا هو علامة الكفر
 العناد بالله تعالى كما شبه تعالى في كتابه العزيز وتركها ذكر خبرها من الاخبار والمؤ
 وضرها حاشا لما في النزاع وهذا الوجه الغرض في الطريق والمسلم في هذه الاخبار
 مع كثرة ما تضمنه شرط الامام ولا من نصبه ولا لا تبارح قوله في انما هذا النصيب
 المعطى فكيف يصح المسلم الذي يخاف الله تعالى اذا سمع من امر الله ورسوله وامنه
 عليه السلام بحجة العزيمة وانما هذا على كل مسلم ان يقصر في امر الله تعالى الى غير شغل
 بخلاف بعض الصلوات في امر الله تعالى ورسوله وناسه عليهم السلام خوفا من الله
 فليحذر الذين يجادلون عن امران فضيلتهم فتنه او يضيئهم عذابا لهم ولغيرهم لئلا
 الامر الاول طهر نفوس الثاني ان لم يصف الله تعالى وبما يحق قال الله تعالى في
 والزوجة وقد يحصل من هذين الدليلين ان من كان مؤمنا فقد دخل تحت نداء الله
 تعالى وامر في الآية الكريمة بهذا الغرض العظيم ونصيب عن الانتهاء عنها ومن كان
 مسلما فقد دخل تحت قول النبي صلى الله عليه واله وقول الائمة عليهم السلام انها واجبة
 على كل مسلم ومن كان عاقل فقد دخل تحت هذا قوله تعالى ومن يعمل ذلك
 يصل الى الله بها فاولئك هم الخائرون وقولهم عليهم السلام من تركها على ذلك التي
 طبع الله على قلبه لان من موضوعه ان يعقل ان لم يكن اعم فاشترى لنفسك من هذا القدر
 واشترى الي اسم من هذه الاسماء اعني الايمان والاسلام والعقل او دخل تحت مقتضا
 او التزم منها واما وان ثبت نفوذا الله من قبح الزلة وسنة الغفلة لا يقال
 ولا في هذه الاخبار مطلقة الا بان في شرائطها بمجوز الامام او من نصبه كالا
 واشترط بان في شرائط المتبر في الحجة عنها ذكر فيها واذ ورد دليل مقيد بها
 ذكر وجوبها فيها بطلان المطلق على مقتضى الثاني للدلالة على شرائط اذان الاما

في الوجوب الحديث الآخر بقوله بوجوبه بمجوز استناد الوجوب فيه إلى ذلك الإمام
 الزيادة ومثله موثقة فزان عن عبد الملك عن الباقر عليه السلام قال مثلك بمثلك
 ولم يصل فريضته فريضة الله تعالى قلت كيف صنع قال صلاوا جماعة في صلاة
 الجمعة وقلنا لمصلحة في محاسبته على ذلك بقوله لما أذن الزكاة وعبد الملك
 الوجوب المقصود وهو أن الإمام لا يقول مقتضى القواعد الأصولية وجوبه
 هذه الأدلة على إيجابها والعمل بوجوبها لا لأنها من وجوب هذه الصلوة على كل مسلم
 لآما أخرجه الأخبار ودل على إخراجها لبل خارج ودلالة شرطية محصورة لا
 أو من نصية مطلقا نبي متخفة كما سبقت أن شاء الله تعالى في العمل بإطلاق هذه الأدلة
 القاطنة التي أن بوجوبها القيد ما دعوى أن الصادق عليه السلام الزكاة وعبد الملك
 في الخبرين أن المستبرع عند القائل بهذا الشط كوزا ما الجمعة الإماما ومن نصية
 وليس في الخبرين أن الإمام عليه السلام نصيبا الرجلين ما ما الصلوة الجمعة وإنما هي
 يصلحونها أتم من فعلها لها أفاضين وموتين وليس في الخبرين ما دعوى غيرها من
 الأول أمر الواقع بها من الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وآله عليه السلام
 المكلفين فإن كان هذا كافيا في الإذن فليكن ذلك الأول ما كافيه ويكون كل
 فيما مع شرائط الإمامة ما ذكرنا فيها منهم أو كل مكلف مطلقا ما ذكرنا أو معلما ولو
 بالإنها مغيرة كما يقصده الأهل في ذلك الفرق في الشرع بين الأمرين في الصلاة
 من حيث العمل بمقتضاها وذلك هو شرطها أيضا فامرها عليه السلام الرجلين وروى بطريق
 بنما الرجلين وغيرها من المكلفين أو من المؤمنين كقوله صلاوا جماعة ومولدا
 حنا أبو عبد الله عليه السلام على صلوة الجمعة قوله إنما عني عندكم من غير فرق
 ابن الحارثين وغيرها الأفي قوله عليه السلام مثلك بمثلك ولم يصل فريضته فريضة

هذا هو الوجه الثاني في رد
الاعتراض الثاني

وقال متحارج عن موضع الدلالة وعلى تقدير اختصاص المخاطبين بظاهر وانذار
انهم كانوا بخبر مقرر عليهم جماعة ولم يعتن احد منهم للامام ولا خذ بالامر بالتحذير
وخلصهم جميع في كل فرداؤه على التعظيم لا بالناس القلم ولا تقصير بلاعة الامامة
عنهم جميع ونوع من التنازل والسؤل على وجه ظاهر في تحقق الجمع كالايجبة الثالث
استصحاب الحكم السابق فان وجوب الجعده حال حصول الامامة او ثابتة ثابت باجماع
المسلمين في الجملة فليس يجب الى زمان القسبة وان قلنا الشرط المدعى الى ان يحصل
الدليل المتأخر عن ذلك الحكم وهو منصف على ما يعتقد ان شاء الله تعالى ولو اتم
الاجماع على هذا الطريق امكن ان تضع على هذه الاصحاب بحث لا يندرج عندهم
مخالفة معلوم النسخ واقامة المشهور مقامه على ما عهد منهم وصرح به في التمهيد في
مقتضات المذكور ان كان الحق لا يرضيه لكن ذكرناه على وجه الاثر للمعظم من
مقتضى اكثر مما هو على ان الحق في الباب ما وظلمة معلومة لا تؤثر في
في المدعى المشهور لا يقال للضرورة استحبابه انما هو الوجوب في حال الحضور وما في هذا
اعني الوجوب المقيد به لا مطلق الوجوب فلكتم استحبابه حال القسبة لا نقول
لان ان الوجوب الثابت حال الحضور وما في معناه مقيد به بل هو ثابت مطلق
وهو ظرف في معاني من غير ان يتقدم كتاب في الاقامة التي تلبي فيها الاحكام ويحكم
باعتقادها بعد ما تم قد يبايع في تحقق الاجماع في حال القسبة استصحابا له حال
الحضور نظرا الى تصريح بعضهم بان الاجماع مقيد به وسياق الكلام في رد
جوابه لا يقال هذه الادلة الثلاثة تستلزم وجوبها علينا بغير هذا جزمنا اللهم
عنها مع مكان ضلها ولا اعتبار بقولون ببلغنا من الوجوب ان يحصل الوجوب
حال القسبة فحينئذ يبينها ويبين الظاهر ان كان يقول انها اصل الفرض في التوبة

على التجزئة كما صرح به جماعة منهم فامدك عليه الادلة لا يقولون ويوما يقولون
لا يمدك عليه الدليل الا ما قولنا ذكرنا من ذلك انها على الوجوب العيني نظاما من حيث
ان المتأخرين من الاصحاب واكثرهم لا يجمع الاصحاب كما قبل معضون عنه واما
وربما ادعى بعضهم الاجماع على خلافه وان كان دون اثبات الاجماع وتجب
هذا الوجه من الغشاد فانما بعد الاستقصا التام والنتيج الصاق لم يقف على
صالح يدل على ان الوجوب المذكور تجزي ولا اذناه مدع وانما مرجع عنهم
دعوى الاجماع عليه ثم فهو الوجه والا فلا يستلوا عليك من كلام السابقين
من الاصحاب ما يدل على هذا الذي هو نصير بعضهم بان الوجوب يقتضي مد
ثم على تقدير القول بكون الوجوب تجزئيا حالة النبذ يمكن الجواب عن السؤال بان
نقولنا لا ادلة المدكون انما ادلت على الوجوب لطلق في الجملة الصالح بكون
عينا وتجزئيا وغيرهما من افراد وان كان الفرع المتعين منها اظهر في الازالة
الا انه لا يمنع من ازالة غير خفي يدل عليه الدليل ولما امكن حل الوجوب على
المتعين مع حضور الامار ومافي مناه حل عليه لانه الفرع الاظهر لما نقل
حله عليه حال النبذ بواسطة ما قبل من الاجماع المدعى على خلافه حتى الى التجزئة
لا بعض افراد وربما استأنى بعض الاصحاب للوجوب التجزي نظاما في
ازالة وعبد الملك السابقين حيث قال في ازالة حنا ابو عبد الله عليه السلام
في الجملة قوله عليه السلام مثلك ولم يضل فر بعض فرها الله عليه السلام هذا
الكلام يشر بان الرجلين كما امانها وبنين المحضر مع انها من احكام الاصحاب ونظام
اصحابه لم يقع منه عليه السلام عليها انكار شديد بل حشاها على فعلها فدل ذلك على
ان الوجوب ليس عينا الا لا كونه عينا ثم كما كمال الانكار ثم استقبال من حشر

قوله طهرتها بما فرضها اقصاها في جوبها في الجملة فجعل على التحريم وفي هذا
 التوجيه نظرين ودفع مع مثله تلك الاوامر العظيمة السابقة سهلان قد
 ذكر هذا الحديث قد ذكرنا ايضا ما اسلفناه من قوله فرض الله على الناس من الجملة
 الجملة من اهل بيت صلوة منها صلوة طاعة فرضها الله في جماعة ولا تبغون
 فان غير الجملة من الفرائض وجوبه عليه طو حله وجوبها على الجملة على سبيل الوجوب
 لزم تحاشا الكلام واختلاف حكم الفرائض بغيره وان ذلك باقيا لاختلاف الفرائض
 والادوات في الوجوب اليه المستحق والله يظهر لنا الشرف بها وان الجماعة
 صلوة الجملة ما عهد من قاعة من فهمهم لانهم لا يعتقدون بالحالف ولا بالفاش
 والجملة بما تقع في الاعلى من ائمة الحاكمين ونوابهم وخصوصا في الملك المقرب
 ووزارة وعبد الملك كانا بالكوفة وهي اسم هذا الاسلام ذلك الوقت ما بها
 الجملة فيها حاله محتوم من انما الضلال فكانوا بها ونون بها هذا الوجه ولما كان
 الجملة من اعظم فرائض الله تعالى احلها ما رضى الامام عليه السلام بتركها مع
 فذلك حتمهم على فعلها حيث يمكنون منها وعلى هذا الوجه استتمها لها مع استقامتها
 الى هذا الزمان فاهل لذلك الوجوب اليه وانفس التحريم لوجوبه من الله
 تعالى ان بعد ذلك من حال الحال منه الى تركها زائلا في اكثر الاوقات مع
 الاصطناع مع امكان اقامتها على وجهها وما كان جوهر هذه الفريضة المعظم ان
 بما هذا المقدار من الثماون يخرج هذا العدد الذي يمكن دفعه كثير من بلاد الانبا
 ستمها هذا الزمان بعد طهر ان حلالا ما رضى الله عليه من اجلين وفيها دون ان يترك
 ذلك عليهم شذوذ البس من جهة الوجوب التحريم بل الوجبة الذي كونه وقد شبه
 قبله لهذا الوجبة المذكورة الشيخ الامام عماد الدين الطبري رحمه الله في كتابه

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

ينبغي العرفان الى هذه الامانة فقال فيه بعد نظر الخلاف بين المسلمين في شرط
وجوب الجنبه ان الامانة اكثر ايجابا بالجمعة من الجهود ومع ذلك اشيعون عليها
بتركها حيث انهم لم يجوزوا اتمام الفاسق ومن ترك الكبار والخاصة في العقيدة
الصحيح انتهى المقتضى من كلامه فيه ليل على ان تركهم بالجمعة هذه العلة لا الامر
ملوكا ولا اشرافا ولا غيرهم في جوارها بل في جوارها مع ادان الامام المفقود لها اليه
اصلا واكثر ايجابا بالنسبة الى الموضع الذي يحضر فيه التائب ليل في من حصوا ايضا
لعدم تمكنه فالتا من نصبه لا يملكها صح اصلا ولا مباشرة بها بنفسه لما تصور
الفاقد ان الامانة اكثر ايجابا لها من التا لان ذلك معلوم بالطلان ضرورة
وانما يكونون اكثر ايجابا لها من حيث انهم لا يشترطون فيها الصلوات بقوله الحق
ولا جوفه ولا حضور بعض كما بقوله ان من تركها منكم فليكن منكم من ايمانها بامام يقتدر
به او غيره فممكنين مما فطره من ذلك كونهم اكثر ايجابا من الجهود ولما منهم
من اقامتها غالبا ما ذكرناه من فوق الائمة على ما قد بينا ان الائمة عليهم السلام يكون
على تركها نادرة على ما ذكر في الحديثين وصحوا وجوبها على كل احد كما
اشترنا النسخ الاحبار المتعلقة وقوله عليه السلام لا بعدد الناس فيها وقول الباقر
من ترك الجماعة فكأنه طبع الله على قلبه فاني من الائمة وتكبر علم من هذا وای مناسبت
لواجب الجنبه لان تركه من منه الى العمد الاخر فان اجماعا لا يجوز ترتب الدم
عليه قطعا وابلغ من ذلك قول النبي صلى الله عليه واله في خطبة طويلة خفيها على
صلوة الجمعة منها ان الله تعالى قد فرض عليكم الجمعة فتركتها في جهنم او بعد
موتنا سنخافا بها او محمودا لها فلا جمع الله تملكه ولا باركته في امره الا واصلوا
لدا ولا زكوة للملا ولا تحلة الا ولا تحلة الا ولا ترله حتى تورثه هذا الخبر الجليل

الاشارة الى
الاشارة الى
الاشارة الى

والوالد خلتوا في العاقل تركها لا مدخل لها في هذا الباب اما ان ذلك من الشيء
والاشارة عليهم كثيرة دالة على انها وانما عليها ولو لم يكن في الباب الا الاشارة
في سورة الحمد لكان ذلك كافيا لاول الاماكن فباعتبار ذلك لا اعتبار بالترتيب
المتسلسل حاله الجواز فانما لم يرد على المحرم في دليله الا كما سبقت في الاصل جواز
هذا الفعل بالشيء الا في المقابل للمحرم في المثال ما عدل المحرم من الاقسام الخمسة ثم الاشارة
من الارضية الباب منفعية بالاجماع على ان المنفعة لا يكون متساوية الطرفين وكذا
الكراهية بمعنى مرجوحية احد الطرفين مطلقا من غير منع من المنفعة وان امكن الكراهية
في المنفعة بمعنى اخر فيكون مدلول هذا الاصل الوجوه والاشارة بقا ثابتة هنا احدا
لكن الاشارة بمعنى انها بالاجماع على انها لا تمنع من المنفعة المتعارفة بل تمنع
وجوبها من جهة الجواز في الوجوه مواليد اصل هذا الدليل مجردا عن الترتيب
ذكره الشرح في شرح الارشاد فقال بقدر كراهية من الطرفين والمعتدق
ذلك حاله الجواز وهو الاية وعكس دليل مانع واخر من عليه ان حاله الجواز
لا يبدل بها على منعه من العبارة ان يكون الفعل مرتبة وواجبا بحيث يتعبد به
توقفه بما يحتاج الى اذن الشارع وجمعه يكون بدنه وعكس الدليل المانع لا يقتضي الجواز
اولا من كون المحرم موجودا وان كانا مأكلة فاذكرناه من قومه بالاستدلال
بظهر عليه جواز هذا الاية فان الجواز العلوي هنا لما كان في مقامه المحرم في بناء
على ان الاصل في هذه الاصل في مقامها من الجواز والمحرم وان المرجح هو الجواز
فاكتسب هنا ما قابل المحرم وهو دليل الاحكام الارضية وان اريد بها كراهية
ومنعها لوجه التوسع لها والتوقف عليها بخصوصها مقتضى الكتاب والسنة وانما
وقع الاشارة في هذا الفصل المنصوص من المصنوع شرعا من هو الاشارة من امر

فما حاله الجواز فانه في اثباته لا يقال لا يتم الحكم عليها بالجواز لا بموجبه النقل
الكافي لانه ومعه يستلزم عنها فلا وجه لاثباتها بالمدلة لانه في جميع الاسماء ان
العبارة لا تثبت بما لا نأمنه في الدلالة ثابت بمدة الاصل الاصل الجواز المقابن
للحزم والاشكال به عطف لا يتوقف من هذه الجهة على الدليل النقلى الدال على الوقف
على كنهها وكيفية تحقق الاستثناء من هذه الجهة وان توقف بعد انبات جوازها على
امرا غير ان اثبات شرعيتها انما بالدليل النقلى لا يتكبح فيه توقفها بعد انباتها على
تحقيق شرائطها واحكامها لا يستلزم دليل أصل الشرع فيها لانه على تمام ما مضى
شرها وجملة الامران الفرض من اوله الشرع غير في القول بالحرز لا بتحقيق الحال في
قصرها شرها وتبين شروطها وكيفيةها واحكامها بل يتوقف بعد انبات الشرع
على اوله اخره على هذه الاشياء من غير منافاة بين الامرين لا استثناء ببعضها عن
بعض الاخر من ان القول بالوجوب على هذا الوجه قول اكثر المسلمين لا يخرج
منه الا ان اذ اتبادر من احتجابنا على وجه لا يتقدم في تحقق دعوى له اجابنا
بكارهان جملة هذا هو السليم من محال ان يقولوا بذلك ما عير المحققين فطام
لا يجرى في جوبنا اذنا الامام وما الخصم فاتهم وان تخطوا اذنه بكنههم
يقولون انهم مع تعدد اذنه ليقط اعتبارا ويحفظ لها ما يباقي الشرايط والامتناع
فهم عن كثرتهم وكثرة مصنفهم واختلاف طبقاتهم لا يستلزم القول بالنسخ من قبلهم
الا عن الرخصة في المثال المضافا ثباتا ومع ذلك كله ليس جبرج فيه بل طامر
ذلك كما اعترض جميع من نقل ذلك عنه مثل هذا القول لانتع الخالفون
المسلمين ومصرح الكتاب في الشبهة لا ينبغي اثباته ونسبه لشد هذا الفاضل بجملة الطهور
بل لا مدعى من التحقيق وانما كان ظاهرا ذلك من غير تحقق لان السائل لما سأل عن

في نسخة
من نسخة
الشيخ
في نسخة

صلى الجمعة على محور خلف الثوالث المحالف جميعا اجاب بما في هذا اللفظ لا يجتمع
عاطلا ومن مضى الامام فالحكم على ظاهر هذه العبارة واضح وهو مع ذلك فتمت
خلاف ظاهرها ومجيب احدهما انكفى التوجه الى الماهية الى بقى الحال كما هو
كثيرا في الكتابات السنية وبوجه هذا الوجه انه قال في كتابه الفقهاء للكي والاحوط ان
لا يقتل الجمعة الا باذن السلطان واما الرمان لا بها اذا حلت على هذا الوجه
وبما في الاجماع واذا لم يكن فيها اذن السلطان لم ينقطع على حقها وجزائها هذا
لفظه وهو ظاهر في ان اذن الامام معتبر فيها وكما لا يحتاج الى تبين
حل المنع من الصلوة بدون اذن الامام القائل مع امكان اذنه لا مطلقا كما هو ظاهر
الاصحاب على ما سلف عليه فشاء الله من عبادانهم ما هم طلقوا بشرط اذنه في
الوجوب ثم يجوزون فعلها حال العينة بوجه قريب بالاشراط على تقدير مكانه وهو
هذا الحمل الكلام المرتضى على الخصوص قوله في الكتاب المذكور سابقا والاحوط
ان لا يقتل الجمعة الا باذن السلطان الخ لان ذلك ما يكون اخوط مع امكانها
لا مطلقا بل الاحتياط مع نفيها في الصلوة هو انها امتناعا لا معاملة الكتاب
والسنة وغيرهما من الاول ومع قيام الاحتمال يهبط القول بسببه الى المرتضى
على التحقيق وان كان ظاهر ذلك نعم صرح به عليه السلام وبعده انما هو في
الرجحان على القول بقولها حال العينة وربما مال العلامة في بعض كتاباته
هذا القول لكنه صرح بخلافه في غير خصوص المصنف هو اخر ما سلف من الكتب
الفقهية في هذا الباب لا يحجج عليك حال قول المجتهد من بين المسلمين بوجه التمسك
مع معارضة الكتاب السنة لها على الوجه الذي بناء وقد ظهر بذلك ضعف القول
بقولها حال العينة مطلقا بل بطلانه وقيل الكلام مع القول الثاني الذي بشرط

محرم من النجاسة
على كل من لم ينجس
بغيره

في جوازها النجاسة ما ذكرناه من الأدلة كافة في منعها القولين معا ولكن تحقق
المقام يتوقف على تخصيصها بالكلام فلنشرع الآن فيه **باب النجاسة**
على القول الثاني وهو وجوب اتصاله المذكورة حال النجاسة لكن بشرط اتصال النجاسة
بما يمنع العتق والالتصاف اعلم ان هذا القول لم يصرح به أحد من فقهاءنا على
وجه اليقين وإنما هو ظاهر عبارة العلامة جمال الدين في التذكرة والنهاية واليهما
في الدرر من المسألة لا غير في باقي كتبهما وإنما غيرهما من المعوزين من الإطلاق و
استدلوا عليه بعبارة غامضة في ذلك وبين عدم دلالتها على المطلوب عدة مواضع
لظواهرها فقولها بذلك غير متيقن ولكن المحقق المرحوم الشيخ على قدس سره على هذا
القول ترجيحاً وادعى إجماع القائلين بشرقيتها عليه الأصل في هذا القول ان
الامام معتبر فيها فمع حضوره يعتبر حضوره وانما به ومع غيبته تعتبر الغيبة
المذكورة مقامه لأنه ما يثبت على المعذور بجملة ما ذكره من الدليل على هذا الشرط من
ثلاثة **الاول** ان النبي صلى الله عليه وآله كان يعتبر بالامام الجعفي وكذلك الخلفاء
بعده كما يعتبر للقضاء وكما لا يفتقر ان ينص الى شأنه من وراثة الامام وكذا
امام النجفة قالوا ليس هذا قياساً بل استدلالاً بالعمل المستمر في الاعضاء فحاشا
ان يترك الإجماع **الثاني** وانه محمد بن مسلم قال لا نجاسة نجسة على اقل من سبعة الامام
وقاضيه مدع حقاً ومدعى عليه شامدان ومن يضرب محمد بن يحيى الامام
وقوله لانه على شرط الامام حيث جعل له السبعة **الثالث** انه إجماع
فعلية جامع من الاصحاب منهم المحقق محمد بن زينب في المغيرة والعلامة جمال
الدين المظهر في التذكرة والنهاية والشهيد في المذكر عن الإجماع النقول بحال
محمد بن تقي في قوله لا اعتبار والنجس عن الأصل المذكور انه لو تم لم يتم القول بكون

فان في طرفة الحكيم فيمكن وهو محمول لم يذكره أحد من علماء الرجال المعتمدين
وله منصوصا عليه في وثيق ولا حقه وما هذا شأنه من الحديث لا حلا لا في مراتب
قوله ان يكون حسنا او مؤثما ان لم يكن صحيحا وشهرته بين الاخبار على حاله
مضمونه بحيث لم يصفه من مؤثما من لدولة لا يقول به أحد وصدقه لا يقول به
الاكثر من العجيبين قول التمهيد في الله في الذكر في اعتقاد عن عمد منصوصا
على الحكم بخرج ولا مدح وان الكثرة ذكره في كتابه ولم يذكر له غيره من ذكر الكثرة
له لا يوجب قولا له بعد ذكره في كتابه المقبول وغيره بل لم يذكره عند الحالة جميع المصنفين
ومن هو احل في الكثرة لم يقد ذلك بقوله مكتمة بل الكثرة الذي جعل كتابه على ما لا يد
من مخرج لغير مخرج وروايات ضعيفة ومدح لغير ذلك ككثرة علمه جماعة من علماء
اهل هذا الفن والغرض من وضعه ليس هو معرفة التوثيق وصدقه كفاية غيره من الكتب
بل غرضه ذكر الرجل وما ورد في مدح وخرج وعلى الناظر طلب الحكم وبحث
لا يفت على شيء من احواله يقتصر على ما ذكره كما يعلم ذلك من قائل الكتاب ما هذا
كذلك جعل مجرد ذكره له موجب القول بذايته ما هذا العجب من من هذا المحقق
المصنف وقايتها ان الخبر من قول الطاهر ان مقتضى ظاهره ان المحقق لا يستدل
باجتماع الامام في ضابطه فالتداعين والتأهدين والحمد واجتماع هؤلاء الذين
اجتمعوا واما الخلاف في خصوص ائمتهم وهو الامام فابطل عليه خبرا يقول به أحد
وما يندل به منه لا يدل عليه بخبر ما قبل خصوص غير مخرج بالاجماع فيكون
الخصص لدول الحرفية دلالة على الاجماع فيه باقية فلنا يكفي في طرفة
مع ضعفه مخالفة اكثر مدلوله لا جماع السليبين وما المذكور من العمل بفتح
هذا الحال الضعيف وقاله ان على لوله من حيث العند والتقية من ذلك ايضا

بعض

ومما حوينا لأختنا القصة المذكورة على أختنا الخاصة كصحة منصوص من حازر وقد تقدمت
 ذكرها المتبعة غير هذا الخبر فانه نفى فيه وجوبها على أقل من التسعة وأربعها على
 نقل من سلك من هذا القوادح يمكن عمله على حاله ما كان حضور الامام وانما مع
 مطلقا عنده جمعا بين الادلة وبذلك اطلاق الوجوب فيه الدال بظاهر على القول
 العيني المشروط عند من اعترض هذا الحديث بحاله المحذور وما حاله الشبهة فلا يعلقون
 على حكم الصلوة اسم الوجوب بل الاستحبابا على ما فهم من الوجوب النصي مع
 كون الجملة هذا الفرد من الواجبين تحتهما وخاصة ما عمل عند المذكور في الخبر على
 اعتبار محذور من التكليف بما بعد المذكورين انهم حضور تسعة وان لم يكونوا
 عشرين المذكورين نظر الى ان العمل على ظاهر من اعتبارنا هذا المذكورين لا جامع بينهما
 على عدم اعتبارهم وقد نبه على هذا الثاني بل شجنا المنفعة السعيدا ابو عبد الله المعبد
 في كتاب لا ترف فقال وعندهم في عند الامام والثالث قد لا يشهد عليه المتولي لا فاته
 التذلل وحسبنا ان الامام المذكور في الخبر لا يتبين عمله على الامام المطلق في
 السلطان العادل بل هو اتم منه والسبق منه كونه لجماعة لهم امام يقبلون به فيه
 لا تقع صلواتهم في رد عن قول به فان قبل قربة الاطلاق عطف فاضيه بث
 باعانه التميز لانه لا امام غيره لا فاضيه له قلنا قد اضطرنا الى القول على ظاهر
 لما ذكره من عدم اعتبارنا حضورا فاضيه غير وانما اعتبارنا حضور الامام ولا جمعة فيه
 وما زاد اضافة القاضية اليه بار في ملائمة لان العمل اياها بل لا حصل تميزا وباب التنا
 متنع خصوصا مع دعاء الضرورة اليه على كل حال ونع من كون اطلاق الامام
 محولا على السلطان خصوصا مع وجوب الصافي وسأيعها ان العمل بظاهر الخبر
 يقتضي ان لا يقوم نائبه مقامه وهو خلاف اجماع المسلمين وهو مرفقة اخرى على

كون الامام ليس هو المطلق او يجوز على العادة المنقولة او غير وقاضها انه متنازع
 بما رواه محمد بن مسلم وكذا هذا الخبر في الصحيح عن احدهما عليهما السلام قال ما نزل
 عن ائمة من قبله هل ضلوكون الخجعة جماعة قال نعم يصلون اربعة اربابين منهم من يخطب
 ومعهما الشوط انا اذا كان منهم من يخطب فيكون الخجعة وكعبين ومن غامه فحين يمكن
 الخطبة الشامل المنسوب لانا ما روي غيره ومعهما الشوط يجمع عند المحققين واذا لم يجمع
 رواية الرجل الواحد سقط الاستدلال به الكيف مع حصول الترجيح لهذا الجانب يصح
 طريقه وموافقته لغيره الاخبار الصحيحة وغيره لك ما قد علم واما الجواب عن الثالث
 وهو دعوى اجماع الاصحاب على ذلك فحقق القول به يحتاج الى خط وفل لكلام
 القوم واما الموقر في ذلك فانه عند الاستدلال ومظهر شبهة تقوية فتقول بان
 التوفيق ان الذي يدل عليه كلام الاصحاب مدعى الاجماع ان موضع الاجماع المذكور
 انما هو حال حضور الامام ومعتمده والشرط المذكور انما هو مع امكانه لا مع
 تحريمه عنا لا بالخبر انما هو مدعى ان حال العينة لانهم يظنون القول بالشرط
 في الوجوب بدعوى الاجماع عليه وانهم يذكرون حال العينة ويظنون الخلاف
 فيه بخلافه في جوازها في استحبابا ما معترفين بفقد الشرط هكذا عرفت عن المسئلة
 وصريحها في الموضوعين فلو كان الاجماع المدعى لهم شاملا لموضع النزاع لما غشوا
 لهم نقل الخلاف فكذلك بل اخبار جوازها بدونه وانضافا اليهم بصريح
 بانه شرط للوجوب ثم يذكرون الحكم حال العينة ويحفلون بالخلاف في الاستحباب
 فلا يعبرون عن حكمها بالوجوب هو دال بين على ان الوجوب الذي يحفلون
 شرطه بالامام وفاقا في معناه انما هو كذا يمكن او في الوجوب العينة حال حضور
 بناء منهم على ان ما عداه لا له قوته واجبا وان امكن اطلاقه عليهم من حيث هو

تفسير في تفسير
الاجماع
في الامام

يخبر وعلى هذا الوجه يقط الاستدلال بالاجماع في وضع الراعي لونه وغير
هذا من حيث لا مجال واما الوجه الثاني فيوقف على نقل كلام مدعي الاجماع
ويحذر القول في مراده فليشرع في نقله ليتبين مطابقته لما ذكرناه في الجواب الاحتمالي
ويعلم ان ما ذكره المذيع انما هو اخذ الاول لكلامه في عمال الباقي فيقول اما من هو
مدعي الاجماع وجعل المرحوم الشيخ على عمدتهم في الاستدلال ولهم المحقق ابو القاسم
جعفر بن سعيد رعا الله فانه قد في المشير مشددة السلطان العادل ان شبه شرط في
الجمعة وهو قول علمائنا ثم استدرك عليه ما ذكرناه سابقا من جعل الية والحلفاء بعد
ويراونه محمد بن مسلم واستدل على اشتراط عدالته بان الاجماع مظنة الراعي وضمنا
الفن والحكمة موجبة لجمعة الاختلاف ولئن نسبهم لامع السلطان العادل والفا
ليسرع الى بواعث غير مرق في ههنا الى مواضع الصلحة انتهى كلامه والكلام
عليه الاستفاء في جعل الجواب ان هذا شرط المذيع عليه بالاجماع مع شبهة انما هو
حال خصوص الامام وفي جواب الغيبة والله هو جليلك انه قال تقبله لك لو لم يكن
انما الاصل طامرا سبط الوجوه ولا يقط الاستحباب بطلت جمعة اذا لم يكن
والخطبة ثانيا ثم استدرك عليه برفاهه الفضيل بن عبد الملك قال سمعت ابا عبد الله عليه
يقول اذا كان قوم فيهم صلوا الجمعة أربع ركعات فان كان لهم من يخطب جبروا اذا
كانوا خمسة نفر والروايات السابقة وهذا كما ترى صريح في جواز عملها في الغيبة
بدون اذن الامام عملا باطلاق الروايات ولان الاجماع الله ادعاه انما هو حال
المحذور والامام عليه السلام وان المراد بالوجوب الغيبة بل ان كنه حكمها في
الغيبة بالاستحباب مراده كونه اصل المذهب من كونه ناه سابقا وجعل ضابطا في
الشرط الوجوب كما كان لاجتماع والخطبة في وقال بعد ذلك في موضع اخر

لو كان السلطان جائرا ثم نصب عدلا استخبا لاجتماع وانقياد جمعه وانطقوا به
على الوجوب بل انما يثبت ان الامام العادل ومن نصبه شرطا الوجوب في الغدير
عد ذلك الشرط اما الاستخبار بظنا بقاء من الاذن مع علمه انتهى وهذا ايضا مخرج
في ان دعوى لاجتماع المذكورة انما هي حالة المحذور وان المراد الوجوب بالغيبة لا
التجسس المبرهنه بالاستخبار بان العدل كافيه امانه الجفح اذ لا يفتح اذنه الا بالامان
العادل بالعدل المنصور لا خرافة بفقد الشرط وهو حضور الامام العادل او
نصبه لان الصلوة مفتح يكون واحدا ولا فرق بين نصبه جائرا لم يعد في الوجوب
مفتي ان المراد مطلق العدل فقها كان ام لا وان فعلها حال الغيبة بدون اذنه
خادون فيه من جهة التزام المذكورة وان لم يكن هناك منسوب من الامان او غير
بفقد الشرط وهذا كله في اصح مخرج من العباد فكم يمكن جعله لبلا على موضع
الزاع ولكن يفتح الكلام وهو ان الامان ان كانت شرطا عنده من حيث الالزام
المذكور فكم يمكن بدل باطلاق النصوص ويعبر بها على الجواز بهذا الشرط وليس
في تلك الادلة اشعار بتبطل الشرط بخلاف حصوه كما لا اشعار لتلك النصوص في تلك
الجواز بدون حصوه وانما شبه مقتضى على تقديره بل التحقير ان تلك الادلة لا يفي
الى المطلوب من الاستراط كما قدمناه والنصوص الدالة على نزع عنها ملو حو بها
غير مقيدة بخال الغيبة فلا وجه لتبطلها وتبين استدلاله على شرط كونه بما ذكره
من ان مادة الاحتمال لا تختم لانه في اخر ما ذكره فتمت الايجبة من ان الاحتجاج
على هذه العباد المحض ومطابقها لا يتوقف على مثل ما ذكره ضرورة تحقق هذا الامر
بل ما هو اعظم منه في جميع الاوقات خصوصا في غيران وغيران من جماع العباد
واما يحصل شيء من تلك الحدود كما ظهر بان في ما ذكره من الجماع في الصلوة والنية

مشهوره ضد ديارها وان عظم الجمع اضما فاكثرة لما يحصل به الجمع في الجعفر
 كثير من افرادها ولا يثبت التارخ فيها فادع على امام يصح الاخذ به ولا ينظر الى
 احوال الفسنة المذكورة وكذا في غيرها كما لا يخفى الكلام على ازالة الملازمة عن
 من في الثانية قال في الذكوة الجمعة واجبة بالنظر والاجماع ثم قال في مسألة اخرى
 وجوبها على الاعيان ثم قال بشرط وجوب الجمعة السطو او ناسبه عند علمائنا اجمعين
 واستدل عليه بمثل المستبر من غير تغيير سابق هذا الكلام وسابقة صريحان وان
 الوجوب المذمى شرطية الامام فغيره هو الغيبة حال حضوره ثم قال بقيد ذلك وعمل
 للفقهاء المؤمنين حال الغيبة والممكن من الاجتماع والخطبتين صلوات الجمعة طبق
 علما وما على عدم الوجوب بفساد الشرط وهو ظهور الاذن من الامام واصلحوا
 في استصحاب إقامة الجمعة فالشهور في ذلك واستدل عليه بالاخبار المذكورة كعبارة
 المعتبر هذا ايضا كما ترى صريح فان الاجتماع المذمى على الوجوب انما هو على الغيبة
 حاله المحصور لانه جعل فيها حال الغيبة مستحبا وعنه ما ذكرناه من الواجب التخيير
 اما كان بعض افرادهم اصيل من بعض جيل المشهور واستحباب فعلها مع عدم اذن امام
 فثبت بذلك ان دعوى الاجتماع ليست على حال الغيبة قطعا وانما هي مختصة بجماعة
 الخصوص على الوجوب الغيبي وانهم لا يصفو حكمها حال الغيبة وجوبا اصلا بل بالغ الملاء
 فادعى الاجماع على عدم الوجوب مع وانما يمكن فهمه وجوبا كما ذكرناه واوضح
 ذلك دلالة في البيان اعترافه بفقد الشرط وتبع عليه عدم الوجوب ثم حكم بالآل
 فلو كان الامام او من نصبه شرطا مطلقا لما امكنه الحكم باستحبابها مع احقره
 بفقد الشرط ومن هنا يظهر ظهورا قويا ان الغيبة ليس بشرط ايضا عندنا وان تل
 به والامر بالمعول بالوجوب ان يتحقق منه الشرط والفاء راسا ان لا يحصل كما

لا ينجي دهر من عبادة التذكرة عبادة في الهم لا يغفلوا وكيفية الذكر ما هم بقى في عبادة
 فيها انه جعل مورد الخلاف حال التبر في فعل الغفلة للصلاة لا مطلق الصلوات
 كما فعله في التبر سابقا ان التبر في ذلك لا يفيد المحر لفظا ولا بلاغا في التذكرة
 ذلك لو كان المستطاع جازا ثم مضى على الاستحباب لا اجتماع وانما جميعه على التبر
 ولا يجلسون الشط وهو الامام ومن مضى واطبقوا الجمهور على الوجوب والكلام
 في هذه العبارة كالكل في عبارة التبر فانها قد شبه بها وقاله باطلا فها على
 الاجتهاد بمطلق المدل وان لم يكن فقهها فهو وجود من العبادة السابقة ومؤيد
 يكون ذكر الغفلة وقع سابقا على جملتها لا المحصر ثم نقول اللازم من القول
 الاجتماع على شرط الامام في الصلاة مطلقا في موضع النزاع ان لا يثبت دليل
 الاحتياط لا بالوجوب التبر لان الغفلة كان قد فها بحيث تحقق معه الشرط مكو
 الوجوب على هذا الوجوب الاول والاخر الذي وجب الغفلة وان لم يكن قائما بطبيعة
 شرطية الامام لو تكن الصلاة معه صحيحة لغفلة شرط الصحة كالاصح الصلاة لغفلة
 من الشرط المتبر فيها من الجماعة والعدد والمخطئين وغيرها لان قاعدة الشرط
 تقتضي عدم شرطه بعده ولا قبل هذا الاشكال بمعنى ان لا يجزى التبر بالغفلة
 سابقا قبل ولا شرط الحوز مضافا الى انها لا تدل على نفي الجواز عن هذا امر الا
 بالمعهوم الضعيف يمكن مع ذلك كون فائدة المحصر من الغفلة خصوصية في
 على ان يراد من لما منع من فعلها حال الغفلة استدلالا بفقد الشرط فيه بذكر الغفلة
 على منع كون الشرط مفقودا مطلقا بحيث يثبت بغيرها في حال التبر كادع
 لما منع فان الغفلة ما دون من قبل الامام عليها على العموم فتتحقق الشرط الذي
 على فقهه وسلم والى هذا الغفلة في الشرط حتى قال بعد حكاية النعم عن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

اذرين والا فمجاوزتم استدلالكم بالآية والاختصاص حكمي بغير دليل من السعي
لنظر انعقاد الجمعة الامام او من خصبة الامام اما حاله ثم قال في المنع والجواز
الاجماع على خلاف صورة النزاع وبعضنا يقول بموجب ان الفقيه المأمون من
من قبل الامام اتفق انه في اننا ما ملكت كل صيغة قد فادى في الاجماع المذموم
وعلى انه لا يبرئ من غير ما يبرئها حال الفقيه كما عزم ابن اديب لان الفقيه مختار
من قبل الامام على العموم ونحننا بطهران ذكرنا الفقيه لم ينع لبيان الاشارة وانما
الشريعة في توثيقها اشرفا اليه من غير ان يفتح فقد اشترط وطفا رتبه حكم
تبعك الوجوب فكيف يحج بين الكلامين ما اشترط الفقيه الوجوب للوجوب
منه عند الاجماع الذي اذناه هذا على تقدير حمل الفقيه على معناه الخاص وهو
ولو حمل على معناه العام لبادر من معناه عقابا لشرافه في كثير من المواضع كما بينوا
في باب الوقف والوصية وغيرها استدعانا بآية التكليف ثم كلا منف الخ الواقع
بطريق الرد على ابن اديب لا يجهل لا معنى الفقيه لخص ليكون نائباً عن الامام
يحقق به بطلان القول بعد مترتبها حال الشبهة مطلقاً واما كلام المذكور
النهاية فلا تعين لذلك لعدم القضية له واما الشهادة فانه قال في الذكر
ان شرط وجوبها سببه الاول لسلطان العاقل وهو الامام وانما نائبه اجماعاً ثم
احذف شرط الثاني الى ان قال التامع اذنا الامام كما كان ليس على الله عليه
باذن لائمة الجعنا وامير المؤمنين عليه السلام عليه طبا والامام عليه هذا مع حصول
الامام عليه السلام واما مع غيبته كمن الزمان ففي معقار ما قولان استحتما وبه كما
اضطلم الاختاب يجوز اذا امكن الاضمار والمخاطبة ويعمل ما من بعدهما ان لا
اخصاص الى نية الماضي عليه السلام فهو كالاذن من امام الوقت واليه استار الشيخ

في الخلاف وثبت صحيح فذات قال حنا ابو عبد الله عليه السلام على صلوة الجمعة على من
 ان يرد ان ما فيه فقلت بعدوا عليك قال لا آثمنا عندك عندك ولا ان العشاء حاله
 بها شرف ما هو اعظم من ذلك بالاذن كما يحكم والافناء فهذا اذن التعليل الثاني
 ان الاذن انما يقتصر مع امكانه ما مع عدمه مسقط اعتنا به وبقي عموم القرآن
 خالها عن المعارض ثم نقل صحيحه عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يوم الجمعة ما كانوا خشيته فاردوا ان يكونوا من خلفه فلا جبهه لهم والجمعة واجبه
 على كل احد لا يتركها الا من فيها الاخشى النج ثم قالوا التعليل حسن والاعتناء
 على الثاني انتهى وفي هذه المسألة خلاف واضح على ان الاجماع المدعى انها هو
 المحذور وما حال العيبه فالأكثر على عدم اعتباره وتعليله الاول يستدل على
 امرين احدهما ان الاذن حاصل لجميع المكلفين من الائمة الماضية كما تدل عليه
 الروايات السليمة ما فهو كالاذن من ما ط الوقت وليس المراد منه ان الاذن
 حاصل للعقبه او محسب احد مناه حمله كقول النج في الخلاف واستدل عليه بطول
 خبر زارة كما خففنا ما ناعا وعبان النج في الخلاف ذاله على ما قلناه من ان الائمة
 عليه السلام نواصحتهم تلك الاخبار للمؤمنين ان يجمعوا ويصلوا الجمعة كيف اتفق
 مع الامكان كما يرشد اليه صحيحه وصحوب حازم السائق وغيره فاسفل عبارة
 الخلاص فيها سدان شاء استغنى الى الجنب لا لهما على ذلك والوجه الثاني ان
 الاذن للفقهاء على ما ذكره سابقا قوله ولا ان العشاء مباشر النج وهو يتصل بها
 من الامر الثاني انه على تقدير التبرك والاعرف بعد الاذن من لانه
 لغاية المؤمنين فهو متحقق للفقهاء بقوله عليه السلام بطريق الى جلد قد ذكرنا ان
 قوله ما في جعله عليكم فأكبر ولهذا بناه من هذا الاذن ما هو اعظم من الجنب

كما الحكم بين الناس في فائده المحدث وغيره فلو وجدنا الاشتراط يحصل الرد على خصوص دعوى
 ابراهيم وليس المنع من فعلها نظر الى هذا الشرط باثبات وجوب الشرط على تقدير ان شرطه
 الاشتراط الاذن للمخرج الاذن للعقلاء فلا يتم القول بالانع نظر الى فقد الشرط وتعليل
 الثاني قال على عدم اعتبار الاذن صح وانه مما يشترط مع امكانه وهو حاله المخصوص
 نظر الى عموم الدلالة وعدم وجوب ما يدل على الاشتراط مع كماله حقه وحيث اعتما
 على هذا التعليل وكيف بامكان الاجتماع والمختلئين وهو دال على ما اختاره
 فهو لا المذكورون من علمائنا جملته من استند الشيخ على وجه الله الى فعلهم بما
 على شرط اذن الامام في شرعيته صلوة الجمعة الشاملة لوضع النزاع وهو حاله
 القسبة حتى النجاسة في الشرط حفظوا القسبة والاولى شرع وانما اذا اعتد
 كلامهم جازم بمنزل عن الدلالة على ذلك بل الدلالة للامام وانما دل على حاله
 المخصوصا عند حاله القسبة موضع النزاع وحمل الخلاف وانما يرجع عندهم
 على شرط الاذن بل كيف بامكان الاجتماع مع باقي الشرائط وعبارة الشهيد
 البيان قسبة من عبارة في المذكور في الدلالة على ان الشرط امكان اجتماع
 تعقد بهم الجمعة والمختلئين من غير اعتبار القسبة كلامه في الردوس واللبنة فتر
 من كلامه الساكنه حيث عبر بالفتاوى كان كلام العلامة في كثير من كتبه قريب من كلام
 المحقق والشهيد في المذكور والبيان وقد مر ان القسبة في الفتاوى لا يدل على
 حصر الجواز فيه بل لا يلائم القسبة فيقد الشرط صح وعبارة اللمعة بمقتضى ما
 وهو قيام القسبة مقام المنصوب على المخصوص في الوجوب المقتضى وهذا وجه
 عند من يشترط في جوبها اذن الامام او من نصبه كما علم من مذاهب الاخوان ما
 خلا فان قيل السائر من كلامه من فعله علم من الاحتياج من صريح بعد شرط

فصل في الجمع

فصل في الجمع

الفقيه ان الشرط تجرد العدما المتبرع اما يجوز الاقتداء به وبين مطلق الحكم او
 معتم للمؤمنين بحيث يتناول موضع النزاع وسحق كل جماعة من وقفنا على
 كلامهم من الاحتياط فانه في البيان على وجهين ان دعوى الاجتماع على شرط
 الفقيه مع تجرد حجبنا وان هذه الدعوى لو قبلت لقام لدعوى البرهان فحقهم
 الحكم في عبارة شيخنا المتقدم المفيد محمد بن النعمان فانه قال في كتاب الاشراف
 عامة فرض الاسلام بار علة ما يجزئ الاجتماع في صلوة الجماعة علة ذلك ثمانية
 عشر خصلة المحرمة والبلوغ والتذكرو سلامة العقل وصحة الختم السلامة من
 العتق وخصوا مصر الشهادة للنداء والخطبة الربيع وجود او بغيره فربما تقدم
 ذكره من هذه الصفات وجودها من يؤتم له مقعا يخص محاضرا لا يجازيها
 الايمان والطهارة في المولد من استباح والسلامة من ثلاثة اذواء البرص و
 الجذام والمعتريا الجذام المشبه لمن اقيمت عليه في الاسلام والمعرفة بصفة الصلوة
 والافضاح في الخطبة والقرآن واقامة فرض الصلوة في وقتها من خبر مقدم وكا
 ما خبر عنه محال والخطبة بما يصدق فيه من الكلام فاذا اجتمعت هذه الثمانية
 عشر خصلة وجب الاجتماع في الظهر يوم الجمعة على ما ذكرناه وكان فرضها على
 النصف من فرض الظهر للحاضر في سائر الايام انتهى المقصود من عبارة وهو صحيح
 وان العتق اما بالجمعة هو المعتبر في امام الجماعة عند على تهيئ في الترابطة
 فانه لم يفتقر العتق الى الطاهر كما اعتبر المتأخرون بل اكفي بمظاهر الايمان كما
 في الحكم بالعتق حيث لا يظهر لها مخالف كما ذهب اليه جماعة من علمائنا المتقدمين
 وذلك ايضا على ان اذن الامام ليس بشرط مطلقا خلاف ما ادعاه القوم المذكور
 او الكذب بقوله فاذا اجتمعت هذه الثمانية عشر خصلة وجب الاجتماع في الظهر

الجمعة مع وطأها يصح كون الوجوب فيها مطلقا لان ذلك هو ظاهر إطلاق الوجوب
 فلا نه في قولنا في بعض الاحوال هو خصوص الامام او من نصبه جاء والمفهوم من الله
 لم يفرق في كلامه بين الايمان مطلقا بل جعل الشرط متحدا فيها فاستلزم في الايمان
 بغيره شيئا وانما الفرق بين الامام مع إطلاق لفظه غير مدلوله عقبة لك بقوله
 في الكتاب المذكور بانه بعد من يجمع في الجمعة وعندهم خمسة نفر في كل الاما
 والثا هديس والمشهور عليه المولى فانه المحمدي فذلك كلامه هنا على ان الامام هو
 بشرط وان اعتبر حضور قوم بعد المذكورين لا غنهم وقرب من كلامه رحمه الله
 عبا شيخنا الصادق عليه السلام في يومه رضوان الله عليه انه قال في كتابه المفتح
 في باب صلوة الجمعة وان صلينا الظهر مع الامام بخطبة صلينا كصلاة وان
 صلينا بغير خطبة صلينا اربعا وقد فرض الله من الجمعة الى الجمعة خمسا وثلاثين صلوة
 منها صلوة واحدة فرضها الله في جماعتهم هي الجمعة ووضعها عن شعرة عن الصغير
 والكبير يجزئ والناظر العبد المذنب والمرضى والاعمى ومكان على رأس من يجزئ
 ومن صلاها وحده فليصلها اربعا كصلوة الظهر ما ذكره الامام انتهى المقصود
 من عبارته ودلالها على المراد واضح من وجوه منها قوله وان صلينا الظهر مع الامام
 الخ فان المراد بالامام حيث يطلق في مقام الامتداد من يقتضيه في الصلوة اعم من
 كونه السلطان العادل وغير هذه العبارة خلاصة قول الصادق عليه السلام في
 موثقه خاصة حيث له عن الصلوة الجمعة فقال فامع الامام فركعتان واما
 من صلى وحده ففي اربع ركعات بمنزلة الظهر يعني اذا كان امام بخطبة ففي اربع
 ركعات بمنزلة الظهر يعني اذا كان امام بخطبة فاذا لم يكن امام بخطبة ففي اربع
 اوان صلوا جماعة في هذا الخبر الحديث والصفحة حقه حقه في هذا الكتاب

في كتابه المفتح
 في باب صلوة الجمعة

يذكر من الأحاديث بحجته عن الأسانيد لا يقربها غالباً وأيضاً فلا يمكن حملها
على السلطان من وجه آخر وهو أنه ليس بشرط بإجماع المسلمين فإن الشرط عند
يه هو أو من نصبه ولا شك أن منصوبه غيره ومنها قوله ليقط عن نفسه وعنده
وهو مذلول وابتدأه ذواته الثانية الثالثة على الإطلاق فمن فهو لها صدر مقولها
من غيرهم فبينا أول موضع التزاع ومنها قوله ومن صلاها واحدة فليصلها اثنين
وهذا يدل قوله سابقاً وإن صليت الظهر مع الإمام ومقتضاه أن من صلاها
في جماعة مطلقاً يصلها اثنين كما تقدم ولا يفرق بين الجنب المأثوم بالشرط السلطان
العاول ولا في معناه ومعه وقال الشيخ أبو الصلاح النفري رحمه الله تعالى وكما
لا تستفد الجمعة إلا بالإمام الملة أو منصوب من قبله أو من يكامل له صفات الإمام
الجماعة عند تعدد الأمر بين هذه عبارته وهو من يجر وأضحه الدلالة على كفا
عند تعدد الأمر يصلونه العدد المتعبر مع الإمام بحجته لا اقتداء بحجته البتة
وليس في عبارته الاضطرار على من هذه ولا أدل على المطلوب لم ينفل في ذلك
خلافاً ومع ذلك فتمتنبه الإمام الصالح للجماعة على تعدد الإمام ومنصوبه
ليس شرطاً وإنما عند على صلوة الجماعة لأنه قال في الكتاب المذكور في باب الجماعة
وأولى الناس بها الإمام الملة ومن نصبه فعدوا الأمر لو استفاد إلا بالإمام
عدل الشيخ فقد ظهر لك أن حكم الجماعة عند في الصلوة على حد سواء ومع ذلك
فالواجب عند عيبه مطلقاً على ما صرح في كتابه بعبارة لك فانه قال إذا تكاملت
هذه الشرط استفتت جمعة واستفاد فرض الظهر من أربع ركعات إلى كتبها
المخطبة ونعتن فرض الحضر على كل رجل بالغ حر سليم على الترتيب بغيره و
بغيرها فربما نادوا بها وليقطع فرضها عن هذه فان حضرها نصب عليه فرض

الدخول فيها جمعة فذهب عن الحضور في الموضع المذكور على الوجوه المصنوعة من غير ذلك
 بين قاله حضور الامام وعدمه كما لو فرض في الاجزاء بالامام الصالح للجمعة عند عدمه
 الامام وناشيه بين حضور الغيبة وغيره بخلاف ما ادعى من الاجماع
 على الامر بضمها الى الثانية بالاولى الواضحة عليهم كما قد عرفت ومن غير ما انفردوا
 فقل الشهيد رحمه الله في البيان عن ابي الصلاح القول بعدم شرعية حال الغيبة
 كقول سائر رواة وذين مع تصحيح ابي الصلاح بما ذكرناه وقطعه بالوجوب مطلقا
 وجعله عتبا والظاهر ان ذكره انما هو في الاصل فقل في شرح الازداد عن
 ابي الصلاح القول بالاستصحاب مع جملة القائلين ببركة الله عليه السلام في
 سندنا به حاكما بعبارة التي حكيناها اولا ومع ذلك فقل الشهيد في شرحه
 عن ابي الصلاح القول بالاستصحاب الذي صحح نصا ما عرفت من ضرورة الوجوب اليه
 قال القاضي ابو العلي محمد بن علي الكراخي رحمه الله في كتابه التي نهى بها الله
 ان ذكر جملة من كان من الجماعة وان المدا المتغيرة فيها حاشا فما هذا القطة وانما هذا
 التي صح ان تستعد بمحصولها الجماعة يوم الجمعة وكان ما هم من فيها متكافيا من
 الصلوة في وقتها وادخل الحصة على جميعها وكانوا ما ضربت من كونها ما الضيق
 كما ملين العقول صحا وجبت عليهم فرضية الجمعة خاصة وكان على الامام ان يجل
 لهم خطبتين ويصلي بهم بعد ما ركعتين الخ وهذه ايضا الميازك الصريحة
 الاكفاء للجمعة بالامام متى للمعاقبة وهي عمومها لحالة حضور الامام وغيبته
 كعبارة الشيخ المفيد ودلائلها على الوجوب اليه اظهر مما عباد الله
 فلا لها كذلك وانما مبدء تعدد الامام ومن نصية كالجماعة عند
 اقامتهم وقال الشيخ رحمه الله في المطبوع ان ذكر في قول الله عز وجل

فمن كان من الجماعة

فمن كان من الجماعة

المادل ومن يأمرون ولا يأس ويجمع المؤمنون في ما النبي بحيث لا يضر عليهم فصلوا
بخطبتين فان لم يتمكنوا من الخطبة صلوا بجماعة ظهر اربع ركعات وهذه العبادة
ايضا دالة بوجوبها على المطر ومشددة الى ما استلغاه من ان شرطية السلطان الماد
في كلامه كلام غير مخلصه بخال حضوره وهي عبادة المتأخرين الذين عبروا عن كتمانها
ح بالجواز حيث اذادوا به معناه الاعم ولكن تريد عن المتأخرين انه لا يجب حمل نفي البيا
في كلامه على الوجوب التحريفي كما ذكره بعض المتأخرين ساء على ما صرحوا به من
مذهبهم في ذلك واما النسخ فلما لم يصرح به ولو يكن في نفي البيا من نداء على نفي
التحريم كان دالا على الجواز والمعنى الاعم كما قررناه سابقا واداء على ذلك وحجب منع من
فصلها صح وذلك لا ينافي القول بوجوبها على ائمة كعبه اتفقوا لما كان مستندة
على نفي الناس الاخبار السابقة كما اشار اليه لم يسجد اذ ادته منه الوجوب السابقة
لذلك الدالة عليه فيكون كقول غير من المتقدمين والمعارضين له بل كقول في
المخالفات نظامها الوجوب السابق ايضا كما استظهره فتح فعمل المتأخرين له على الجواز
بمعنى الوجوب التحريفي لوان مذهبهم ويجعل من جملة عمل الطائفة غير ساذجة بل
عكسها ولحق قريب من عبارته في المبسوط عبارة في نفي المنهاية فانه قال فيها الاجماع
وصلوا بجمعة غريبة اذا حصلت شرط ان يكون هناك اما مادل ومن يصلي الامام
للصلوة بالناس ثم في اخره الى ان يجمع المؤمنون في ما النبي بحيث لا يضر
عليهم ففصلوا بجماعة بخطبتين فان لم يتمكنوا من الخطبتين يداوهم ان يصلوا بجماعة
لكنهم يصلون بربع ركعات الخ فاشترطه في ذلك البيا بحضور الامام او نائبه
محض بخال حضوره كما برشد اليه من كلامه حيث يجوز صلوة الجماعة لتمام التمام
اذا تمكوا منها حال النسيب ويظهر من كلامه ايضا ان نفي الناس لوجوب الوجوب

حيث قال فان لم يكنوا من الخطية جاء لهم ان يصلوا جماعة تسبح فان تعلّق جوهر الطهر
 على صدره تمكّن من الخطية يؤذن بعد رجوعه ما لو تمكّنوا منها وفي الباب لا يشترط
 لما ذكرناه سابقا وما عتبر في ذلك بناء على الغالب من عدم تمكّن المؤمن من قارة
 الخمره بانفسهم بامام منهم كما قد ناه سابقا وما عتبر في الشح في الخلاف ففرقة من
 عتباته في المبطل واليهاب مع زيادة نصريح بالوجوب في ما قد قال بعد ان اشترط
 اذ لا الامام او من نصبه فان قبل الدور وبهم فيما مضى من كنكم انتم يجوز ولا مكل
 الطرأ والسواد والمؤمنين اذا اجتمعوا المالك بنعقدتهم ان يصلوا الجماعة قلت
 ذلك ما ذكره من عتبه فخرى مجرى ان ينصب الامام من يصل لهم شوق فلهذا
 الصابة زيادة نصريح عن الصادق بن السابطين بقبول الاذن العام للمكلمين
 مقام الاذن الخاص لو حصلوا خوفا للصلوة عينا وانما حمل ذلك جارا مجرى
 ادن الامام نظر الى اذنه عليهم في الاحياء والشايعه للمؤمنين في قارة هذه
 الصلوة فيكون كصلاة ما صرح في هذه الصلاة المتكبة في الخلاف ما ذكره عليه السلام
 الشهيد في الذكر في مقابلته الاول الذي حكاه عنه وثبنا انه اشتمل على تقليد
 هذا احد ما وجب ما اخذ اشارة الشيخ في الخلاف من ان يجنبنا نقل الشيخ فخر
 الدين عن ابيه في منعه عن التسبح في الخلاف المقول بالمنع منها كقول سائر واقفا
 في نقل قوله بالجواز على اليهاب مع نصريح في الخلاف لما ذكرناه من الجواز في
 فيه مدعى الاذن من الاثمة عليهم السلام كصبيهم اما ما خاصا لها الوجوب للوجوب
 المعتبر وكذا لك صرح به في ط الا ان تركه اسهل من نسبة الخلاف الى الخلاف
 وعبارة التسبح مجرى سجد في الجامع مثل عبارة الشيخ ابو جعفر في كتيبه في باب
 عز اجتماع المؤمنين حيث يمكنه الخطية وقد عرفت قدوة واما عبارة المتأخرين

في الخبرين
 في الخبرين
 في الخبرين

كالخبر في لقائه في كسبه والعلامة في غير الكتابين السابقين وسائر ما
 من غير ما مر من المارد ومقاربه الدلالة على الجواز أيضا والاختصاص مع امكان
 الاجتماع والمطابقين من غير اشتراط امر اخر ولا وجه لتفليهاها لانتهاها في
 كتبها في تلك الناس ما قصونا على نقل ما نقل وجوده فكيف يتوجه بعد ذلك
 مدعى الاجتماع على اشتراط العقبة مطلقا واذا كان الامام مطلقا والحال ان ذلك
 لم يتحقق فمحل هذا الاجتماع لا يلبس هذا المقام المحلل واستيعبه المعنى وليس
 ان يقول هذه المبادئ مطلقة في تعيين الامام الذي يصلي بهم الجمعة ومبين
 على المقيد هو المأذون له عموما من الامام وهو العقبة لان ذلك انما يثبت
 بذلك ليل على اشتراطه في هذه الحالة وهو مضاف على ما حقه من
 الاجتماع معقود ومنه على تقدير ثلثه متعلق لانهم لم يدعوه الى حاله المحذور
 امكان اذنه ومع ذلك فقد عرفت نصير مع كثير بعد اعتباره مع تذكره صيرجا
 واخرى مطلقة في اوضحناه وقد تلخص من ذلك ان لقائل ما شرط هو العقبة
 حال العينة ما قبل قبلنا بالثانية الشامة او معد ومكان كلامنا المتبين المذكور
 بالعقبة وانهم قد صرح بخلاف ذلك في كتابه فيكون قائلين في بواقي
 السابقين لو نقلنا وقلنا بدلا لغير عبارتهما المذكورة على الاشتراط مع انك فيك
 عرفت بعد ذلك انها عيب بل عنده الا بالفهو والتصنيف مع اشتراطها وعبرها
 في هذه الحالة بعد شرط الوجوب لكنه هو حصول الامام او من نصيبه لولا
 الحكموا بالوجوب المعين كما قرره في جواب العامة الموحين لما حجت على ما عرفت
 من كلام المذكور في جوابه للنخاعين فكيف يجمع اشتراط حصول العقبة لانه
 اكان منسوباً عن الامام على وجه يتبادر بهذا الشرط فالأول والقول الوجوب

لو جو شرط الذي هو مناط الوجوب قد جعل فذلك حجة على ما ذهبنا ان لا يحصل
 به الشرط نظر الى ان المنسب منصوص الامام على المنصوص لو كان حضوره مقبلا في الجواز
 فضلا عن الوجوب بل ما ان يطر الى عنوان الامر كما اعترفوا به يحكموا بالجواز بل
 الوجوب اما يحكموا بقوطها اذا ما نظر الى هذا الشرط فالقول الوسط مع الاعتراف
 منعقد الشرط الذي ان الغيبة غير كافية لا وجه له مع اصلا واما ان لا يحجب
 فتح لو قبلنا سقاط هذا القول لما ذكرناه ورد المسئلة الى قولين الوجوب خاصة كما
 هو المشهور او عند الشيعة كما هو الثاني و كان اذ هو بكمالهم واستدلالهم ومع ذلك
 قد عرفنا ان عبارة هذين الشيخين ليست صحيحة في بيان دليلها فانما ف
 له فلا ينبغي ان يجعل لهما في ذلك قول بخلاف دليلها بل يقال فاعليه لاحتمال
 الاحتمال و على هذا لو قلنا له دليلك قبل ان علمنا شرط حضور الغيبة جواز
 الجمع حال الغيبة اجماعا لكنا في هذه الدعوى غائبة الثانية و بها لا استقام
 ولا يضرها ايضا فصرح الفاضل الشيخ على صحة الله بالاشراط لانهما استند
 القول في الاجماع الذي هو الا ان لم يذكر عليه دليل مقبلا غير وقد ظهر لك ان
 الامر على خلاف هذه الدعوى في خبر محمد بن مسلم الذي استدله ايضا على شرط
 الامام لا يتناقض ما لما قرناه و بقي من استدلاله ان الاجماع مظنة التراجع
 اليه لا مدفع الا بالامام والعاقل ومن ضيقه فذا بالاعراض عنه حقيق بل ينبغي رفعه
 من لسانه وشعره فان اجتماع المسلمين على طاعة من طاعا ان الله تعالى لو توفى على
 حضور الامام والعاقل و ما في معناه لما قام بلا سلم نظام ولا ارتفع له مقام و انما
 على ما ترتب من الاجماع في ما بالصلوات وحضور الخلق يعرفان وغيرهما من الغزوات
 و بما يشرف مقامهم و رضا عن قواهم ولم يخل بطاعتهم بل جندنا الخداك جو

في قوله لا يجرى على من وقف على سيرة ابيه المؤمنين عليه السلام

في قوله لا يجرى على من وقف على سيرة ابيه المؤمنين عليه السلام

وحضوره الكبر والاحداث ان يدركها لا يجرى على من وقف على سيرة ابيه المؤمنين عليه السلام
 في من خلافه فعالمه مع الناس اجتمعين وما اغير من انما الصلوات انما الصلوات
 الخلاف والشافعي في من انهم وبالحجلة فالحكمة الذاعية على الامام امر حروراء محمد
 الاجتماع فقال الصلوات وضربها من الصلوات اعلم انه قد ظهر كلام بعض الناس
 ان الوجوب ينشأ عن هذه الصلوة حال السببية وانما يقع الجواز بالمعنى الاغم والامر
 عند استحبابها بمعنى كونها افضل للمزيد من الواجب فيجب عن الجملة والظاهر انه يجوز
 الاستحباب لان ذلك متصف عنها على كل حال ما جاع المنسب بل ما ان يجمع الصلاة
 فيجب ان تنفصل في سقط وقد عرفت بها ان هذا الحكم وهو وجوبها فيجب ان كان اصل
 القدر لا يدل عليها لاما دعوه من الاجماع ولو بدت عندهم صريحاً كما ظهر من
 التذكرة وقد عرفت في الدلالة على انه في الذكرى فانه قال فيها واعرف في ذلك
 قال الفاضل لا يفسد وجوب الجملة حال السببية ولو بسقط الاستحباب ظاهرها انه لو
 بها كانت واجبة بخبره عن الظاهر الاستحباب بما هو في الاختراع ويضيق انه افضل
 القدر من الواجبين على الخبر وربما يقال بالوجوب المصنوع حال السببية لان قصته
 التعليلين فذلك فما الذي اقتضا سقوط الوجوب الا ان عمل الطائفة على عدم
 الوجوب العيني فينا بالاعطاء والامتناع فحصل من الاجماع انه في وفاء
 العبادة مع ما استقلت عليه من المبالغة انما بعد ظهور الاجماع عند ومن
 ثم نسبة الى الفاضل وقد عرفت ما حكاه من عبارة من فقهه ما يفرج في الامور
 وعمل الطائفة معاً ولعلنا انما يقولون وما يقال بالوجوب المصنوع في ذلك والظاهر
 ان عمل الطائفة انما الله لا يتم الا في الشاخرين منهم او من بعضهم لا في الطائفة
 مطلقاً لما سمعت من كلام المتأخرين الذين هم عند فقه الطائفة وقد فسر على

من ذكره في خصوصية قولهم في ذلك بل المدح فوق على مصنفاتهم ولا على ما في مقتضا
 ما ذكره في جو ما يفتنه وما حصر من ذلك دليل بين على ان ذلك في الاحكام
 المقررة عندهم المخرج منها لان احدا منهم لم ينفذ في ذلك خلافا فكيف يتم للشاخر
 الحكم بخلافه ولا ينبغي عليك ان تجزم على الطائفة على هذا الوكبة لا يكون حجة ولا قسما
 منها خصوصا مع ذلك الادلة القاطعة من الكتاب والسنة على خلاف ذلك فكيف
 مع انحصار القول في دليل منهم والظاهر في ذلك بمقوله سبب المخالفات مع الماشرة
 مراتب القائل بالوجوب الغيبة اكثر من القائل بالتحريم مع اشتراكهما في الوصف شيئا
 ما يدل على هذا من القاعدة مطلقا وفي هذا القدر كما تبين في تحرير هذا القول
 والله الموفق **الكلام على القول الثالث** وهو القول بعدم
 شرعيةها حال الغيبة مطلقا قد عرفت فيما اسلفناه ان القائل بهذا القول ينادي بالنسبة الى
 جملة اصحابنا بل جملة المسلمين وانه منصرف قائلين وما سلكوا من ادبيات وما خبرها
 ما لا يخرجنا من هذا المذهب غير كالمريض على ظاهرها عرفت من كلامه العلامة حيث
 البعد المشهور في كتاب الامر بالمعروف من التحرير والتهديد حيث قال في الكفاي ان هذا
 القول متوجه الاثر والوجوب الغيبة ومثل هذا لا يقدح ولا خصوصا بعد الرجوع
 في كتابهم متاخر عنه اما نقل القول بعن الشيخ في الخلاف فقد عرفت انه ليس بصحيح
 نقله عن ابي الصلاح وقد عرفت ان بقا وجملة ما احتج به القائلون بهذا القول
 من ثلاثة اوجه كقول السابق **الاول** ان شرط انعقاد الجمعية الامام او من نصبه
 لذلك اما كما ذكر في مال الغيبة الشرط متفق فبينما لا انفاذا لا متناع بوجه الشرط
 مع انعقاد الشرط **الثاني** ان الظاهر ما تبين في الذمة بمقتضى فلا يبرر المكلف
 الانعقاد **الثالث** انه يلزم من عدم القول بالوجوب الغيبة لا فضا لان دليل

القول بعدم
 شرعيةها حال
 الغيبة مطلقا
 هو القول بعدم
 شرعيةها حال
 الغيبة مطلقا

في الحج

والمسوغون لها لا يقولون به كما اشار اليه الذكرى والجواب عن البنية
 الاولى منع الاجماع على الاضواء التراجع وقد عرفت سند وعلى تقدير تسليمه
 بان فرضه بخبره فعلها حال الغيبة مطلقا كما زعم هذا القائل فان الغيبة لو ايتت
 عليها على التوقيف لكان الصاق عليها نظرا الى جل قدره عندنا وعرفا حقا
 فارضوا به ما كان في قدصلته عليكم ما كما الحديث وغيره في معناه وجعله
 ما كان من قبله على التوقيف الشامل للمناصب الجلية التي هي وظيفة الامام كالنصاوة
 الخيرية وغيرها يدخل فيه الصلوة المذكورة بطريق اولي لان شرطها به اصف
 ثم اختلف فيها بخلاف هذا المناصب فانها متوقفة على اذنه قطعا لا يقال مدلول
 الاذن هو الحكم بين الناس ولا نه هو موضع سؤال السائل والصلوة خارجة عما
 نقول موضع الدلالة كونه مضوبا من قبلهم عليها مطلقا فدخل فيه موضع
 النزاع وان حصل شك في الاطلاق فالطريق ما بيننا من ان ما سألوا الشرائع
 من الصلوة ولا يفتوح فيه كونه في من الصاق عليها لان حكمه وادامهم عليها
 شاملة لجميع الاديان وموضع نصه وفاق وكذا لا يفتوح كون الخطا في
 ذلك التصريح لان حكمهم بحكم النبي صلى الله عليه واله على الواحدكم على الجماعة كما
 عليه الاخبار ومع هذا كله نعمنا الامر عندكم على منع الاجماع المذكور على جهة
 مدقاهم اما اوله فلا نه على تقديره انما وقع حاله المحذور كما حققنا لا على حاله
 بالغيبة فانه موضع النزاع او الوفاق على علمه فكيف يباقي اليه الاجماع المتنازع
 انما قلنا قلنا تحققة على من الخصوا بها ولو جوا القاض فيه من يدعيها القوق
 للعلامة في الحج فقد عكنا القدر فيه عنوع وعواه له في غير وهو الحال كما
 علم من عبارة المتقدمين واما ثانيا قلنا قلنا تحققة على كيه يصلح الدلالة على تقديره

ظهور الحاقه قد لا يجمع عند الاصحاب انما هو محجة بواحدة دخول قول المصنف في
 جملة اقوال القائلين بالتبرع عنهم اقامي بقوله دون قولهم قد عرفوا بان قولهم ان
 ان الاجتماع محجة انما هو شئ مع الخالف حيثما مكره حق في مفسر ان كانت حجة
 المحجة مختلفة عندنا وعندهم على ما هو محقق في محله وان كان الامر كذلك فلا
 من العلم بدخول قول المصنف في جملة اقوالهم حتى يتحقق حجة قولهم ومن اين انهم هذا
 العلم في مثل هذه المواضع مع عدم وقوفهم على حيز حليله فضلا عن قوله وانما ما
 يشتهر بينهم من انتهى لم يعلم في المسئلة مخالف او علم مع معرفة اصل المخالفات نسبة
 يتحقق الاجتماع ويكون محجة بجمل قول الامام في الجانب لك لا يخصص بمثل ذلك مما يبدو
 واعنده فهو قول بجانب المحقق قد اضعف لما اخذ من ان يعلم ان قوله عليه السلام
 وهو محجة الخالد من جملة اقوال هذه الجماعة المخصوصة دون غيرهم من المسلمين خصوصا
 في هذه المسئلة فان قوله بالجانب الاخر اشبه به اولي اوافقه لقول الله ودنوله و
 الاثمة عليهم السلام على ما قد عرفت ثم من بلغ قول الغل الاستدلال من اصحابنا
 في عصر من الاعضا السابقة هذا لا يخصص لا يعلم فيه بلد القائل ولا يشترط في
 جميع الاقنان محصور في مصبطون بالاشهاد والكتابة والخر لا حوالهم على غير
 لا يتطاح منه شك ولا يقع معذرة في محجة احتمال وجود واحد منهم بمثل الحال
 مصروف في جملة الناس مع بعد مشترك من الجانبين فان هذا ان اثار كان احتمالا
 ودنوه مع كل قائل ممكنا ومثل هذا لا يلتفت اليه فضلا واما وقد قال المحقق في
 المصنف نعم ما قال الاجتماع محجة بانضمام المصنف ولو خلا المائة من فقهاءنا عن
 قوله لما كان محجة فلا تغتر عن يتحكم فيه على الاجتماع بافتاق الخمسة والعشرة الاصحاب
 مع حجة قول الباقر الامير العلم بدخول الامام في الجملة انتهى من ان يحكم

العلم لفظي بواقعة قوله عليه السلام لا أقول الاضحاب مع هذا الانقطاع المحض لما
الكلية والجمل بما يقوله على الاطلاق من هذه وتبدع عن سنانة منه وقريب من
الحقق قول العلامة في نهاية الوصول قائلنا ان الورد على منسأته لا يمكن العلم بها
الكل على وجه تحقيق دخول المعنوية فيها بل بالعرف مغوله مالم لا اجماع انما يتم
فلا يمكن منع دخوله انتهى فلو كانا يحصل الفرق بين قوله مع الجمل بخاله على ما
وضفناه وبين قول رجل من علماء المسلمين في قطار الارض حيث حكم الجمهور
تجوز اجماع المسلمين ولم يقدح فيه احتمال مخالفه بعض الاقطار لا سيما ورجل
ان قول هذا البعض في قطر قطار الارض مع كونه مجهدا مطلقا بما يستحيل خفاؤه
والجمل بعينه عادة فلو كان ثم من هو في هذه الصفة لظهر للمسلمين ونقل قوله هذا
فما يدل عليه العلم المتأكد قطعاً وان حصل شك في العلم فلا اقل من العلم الغالب
المشاع للعلم الكافي في الدلالة على كماله شرعية حيث ان طرق المعرفة كذلك الجمل
قول الامام عليه السلام الجمهور على محله وكلامه في هذه الاعضا لم يتناول به ما
او خال قوله مع جملة اقوال قوم من ملوئين بحكم طامر فم بوجه العلم بقول المصنف
ودخوله في اقوال شيعته عند ظهوره كما اتفق لا بانه سلمه في مسائل كثيرة انفق
فيها كلمة علماء شيعتهم والروايات بما عنهم كالقول بخور مع الرجلين في الوتر
والمنع من مسح الخفين وضع القوائم النصبية الارض في نظارته لك والافرق
التي تجوز مخالفة العينية وقمع الخلاف فيها فالخوع فيها الى طائفة البلية الدليل من
الكتاب والسنة وغيرهما من الادلة المتبررة بها الا في هذه الدعاء العارضة عن الجمل
وهذا قد مر من مقال في هذا المقام وفيه الناق في الخبال خبلة ولا تكن من يهتد
الحق بالزمان قطع في منها الضلال واعلم ان هذا البحث كله خارج عن مقصود

المسئلة وان نفع فيها من وجهين مثلاً الاشكال فيها انما هو حكم اعتبارا والثابت بال
 التبعي علمه والاجماع المدعى تمامه وخالفه لا ضرورة بنا اليه انما يتبعها عليه
 لكثرة الحاجة اليه في بواب افندي شكلا لنقد دل بواسطة اقدار اقوام وخلاف
 الاستدلال به احكاما خلا من اكثر من المطالبة والشكيب فثبتت على جهة الحق
 والحدود **اما الجواب** شبهة الثانية بان الظاهر بان في الذمة فلا يبرر الاصلها
 فمن وجوه **أ** منع كون الظاهر ثابتة في الذمة يقين ومن هو الاصل المتنازع عليه
 بمجمل دليله واصفا فان الثابت باكمل الشرع هو المحضة اما الظاهر فلا يتصل به
 فواتها او قد شرعها فالامر مكوّن من المنفق الثاني هو المحضة الى ان يثبت التام
 فم تبيته على الوجوب التجريفي حال الضيق ان يقال ان هذا الفرع من الفرع من الواجب
 منجز هو الظاهر من اجامه على ما ذكره من اجاد الفراء الاخر فان موضع النزاع وقد عرفت
 ما في هذا الوجه انه متوقف على تحقق الاجماع على وجه يكون فيه رفع ايجاب المحضة
 بالكتاب التمسد والاجماع في الجملة فلا يقع القول بان هذا الفرع من اجامه على هذا
 هذا الوجه بل الامر بمكة اقل من منع كون المكلف لا يبرر الا بفعل الظاهر فانه اذا
 فعل المحضة على هذا الوجه الذي كونه برى منها ايضا لما دللت عليه لادلة من غير
 والحكم بهذه الاولة فلعن القطع في كل باب مجتبه منه شرعا جزأت عن الظاهر واجماع
 المسلمين **ج** على تقدير الترك والاعتراض بعدك بل من ائمة الذمة فماد كونه فلا نسلم
 انه بشرط اليقين ببراءة الذمة بل يكفي الظن المستدل الدليل المتبرر بها والا
 لزوم التكليف بالانطاق وهو ما حاصل بلنا فواته من ذلك كما قد مضى في الجواب
 عن الشبهة الثالثة على تقدير تسليم انقضاء الوجوب التجريفي الدلائل المذكورة انما
 دللت على الوجوب في الجملة هذه الوجوب المكيل التحصيل لكل واحد من اقرره المظهر

كالنفس والتجبر وغيرهما وان كان ظاهرا في حد ما الا ان الصانع عنه موجود ولو لا
 ذلك لزم الفاعل في تضاد مع هذا القول اذ من الاجماع انهم يحملون على غير من الافراد
 والاجماع منقصر اذ اذ احد الفرق بين خاصه العبد او التجبر في هذا النفي الاول في
 هذا على تقدير اننا نأخذ بالقول في الوجوب العبد وان قامت عليه الدلالة وذلك عليه عندنا
 الاختيار لكن قد عرفنا ان دليله قائم والفاعل به من الاختيار موجود ودعوى الاجماع
 على عدم منوعه ثم غابته ان فعل الجاع يجبر الواحد وهو غير مفيد هنا لان دليله
 حج من الاصول مع ظهور الخلاف فيلزم مقيد للعلل الجوز للعلل بمقتضاها وهو منسب
 هنا خصوصا مع ما قد اطلعا عليه من خطائهم في هذه الدعوى كثيرا وبكيفية
 فعل المصلحة الاجماع مع ظهور خلافه ما نقله في كثير من كتب من الاجماع على ان
 الكميين هما مفصل الثاني والقدم مع ظهور الاجماع على عدم من جميع الاختيار
 بل في المسألة ان غاية الاختيار يقولون انه الثاني في وسط التقدم عند المتقدمين
 والناظر بعضهم يقول كما قاله الاختيار في الباقين على انه الثاني على من التقدم
 وشماله والفضل لربنا به نحو هذا الفاضل على ما خففناه في محله ونسب عليه في
 في الذكر في غير ذلك يحصل العقل بفعل الجاع في مسألة ظاهرا الخلاف في احصاء
 الدلالة على ما خالفنا ما انفق لكنه من الاختيار خصوصا للرضيخ الاستاذ التلخيص
 في الخلاف مع انها امامها الطائفة ومقتضاها في دعوى الاجماع على ما نقل كثيرا
 مع اختصاصها بذلك القول من بين الاختيار وتدور المواضع لهما فهو كثير لا يفي
 الحال كره ومن عجزه دعوى الرضا في الكتاب المذكور واجماع الامامية وجعلهم
 على الخالفين على وجوب التكليفات بخلاف كل ذلك كعدم الكوع والتجبر والقيام بها
 ووجوب فعل البدن لها وان اقل مما اثبتته بوجوبها وان خالف الحوان في التلخيص

معا وان التمسعة ثبتت في كل مبيع من حيوان وعروض منقول وغير قابل للمقتنبة وغير
 وان كقول الجمل سنة وان المبيعة مائة ما لم يتوض وان كانت للكرم وان المهر لا يفتح
 عن خصما من درهم فبها غنم وديار فاذا غنمها بريد المهر وان العقيقة واجبة الى
 غير ذلك من المواضع الى اختصاصها بالمول بها فضلا عن ان يوافقه فيها شدة وقوة
 دعوى الشيخ في كذبها مواعيد في ذلك واكثر لا يقتضيه الحال ذكره ولو صحتنا البينة
 اتقاء كثير من المناحرين خصوصاً المرحوم الشيخ على طحال الخليفة من غيرهما دعوى
 الشيخ على حرقه في شرح الالفية الاجماع على ان ناسه النصيب التوفي كان لا
 لا يوجب عليه الاعادة خارج الوقت مع ظهوره في الحال في ذلك حين ان الغاصب في القتل
 ائني بالاعادة مطلقا كالتعاليم في ترجمتها للشيخ على ان في المسئلة ثلثة اقوال
 الاعادة مطلعا وفي الوقت صدقها مطلقا وكذلك ادعى في شرحه للقواعد الاجماع
 على ان المستعبر لزوم نوع له النحيط الى المساوي والادون مع ان هذا الحق في
 الشرايع فضلا عن غير المنع من النحيط الى الاقل ضارضا عن المطاع كذلك ادعى
 الاجماع فيه ايضا على ان المساواة لا يبطل بالزوم مع ان الشيخ في البطلان من بطلان
 ونسبة الى علمنا بعبارة تسع الاجماع ولا اقل من الخلاف وفي الشرايع ومنعها
 صرح بالخلاف في المسئلة ايضا وان ثبت ذلك على جميع ما ذكره من ذلك في مؤلفاته
 ورسائله طالع في هذا القدر كما قد اذنا صفت هذا الى ما قد جاء سابقا فكان في
 الدلالة على حال هذا الاجماع ونقله بغير هذا القول به الاجماع والله بهم قد
 به شهاد ان العرض من كتب هذا كله ليس الا بيان الحق الواجب المتوقف عليه لقول
 عشر نظام عن المدعي **الله** انا القائل انا وولاه لكان لنا عند اعط صان واستعنا
 تنو الى رغبنا وبعلم حقا في احكامه وهو خبا ونه الوكيل خير وضيمر اذا

من المالك
 في المالك
 في المالك

اعتبرت ما ذكرناه من الاذلة على هذه الفريضة المعظمة وما ورد من تحتها في غير ما ذكرناه مضافا اليه ما اعتداه من التواب الجزيلة عليها وعلى ما يتبعها ويتبعها يوم الجمعة من الوطائف الطاعات وهي نحو ما نه رطبة قد ادر ما عني وما منقصة ذكرها بها خصوصا يوم الجمعة ونظرنا الى عرف هذا اليوم المدخور من الامة كما جعل لكل امة يوما تفرعون منه اليه يجمعون على طاعته واعتبار بحكمه لا التباينة على الامر بهذا الاختراع وانما بالمحطة المتصلة على الوعدة وتذكير الخلق بالله تعالى وامره بطاعته وجرمه عن معصيته وتزبيده في هذه الدنيا الثانية وترغيبهم في الدار الآخرة الباقية المتصلة على ما لا عين رأت ولا أدركت ولا خطر على قلب بشر ختمهم على التحلق بالخلق والخلق بالجملة واختيار الساعات الزمنية وغير ذلك من المقاصد الجليلة كما يطالع عليها من طالع الخطيب المرفوعة عن النبي وامير المؤمنين عليه السلام عرفنا من رتبة الرسل والعلماء الصادقين علمت ان هذا القصد العظيم والمطلب الحاصل لا يلبس من الحكمة بجماله ولا ينجس من الغفلة افعال بل يلبي على الطهارة ومراعاة الجملة المفضلة وذلك ان جملة من يتكفل بشارفهم ورفع مؤانسة ليقرب بحكم الفضيلة الكاملة ويجوز هذه المؤونة العاصلة وقد ذكر مضافا الى ما سبق عن النبي صلى الله عليه واله قال من في الجمعة بما ناول احدا ما استأنف العمل وعن عبد الله عليه السلام عن ابيه عن جده قال جاءني الى النبي صلى الله عليه واله فقال يا رسول الله اني غفلة الى الحج كذا وكذا امرنا فادري فقال لي يا علي عشت بالجمعة فانها تجزئ المأكلين وعنه صلى الله عليه واله من غسل واغتسل فذكر واتكروا وانا وانضت له بلغ كان له بكل خطوة كاجر عبادة سنة سبعا ثم وقبها فدل في غير غسل مواضع الوضوء والغسل بغير حبس وتكر

في غسله واستكرهه الى الجاهل مع منعه صلى الله عليه واله لم يطلع الناس ولم يقر عليه
 يوما افضل من يوم الجمعة فاما من دابة لا تمضي بغير من يوم الجمعة الا الثقلين الا ان
 والجن على كل ناموس ابواب المساجد مكان يكسبان الناس الاول فالاول فكل رجل
 قدم به من كل قبله مناء وكل قدمه طبر او كل قدمه بفضه فانه تعدل الامام طوبى
 الصحوة في ذلك يومه وفي آخره فاذ خرج الامام من خطبته الملائكة يستمعون الذكر
 وعنه صلى الله عليه واله من قوضا يوم الجمعة واحسن الوضوء ثم اني الجمعة فذا وسمع
 وانصت غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وذا ذاة ثلثة ايام وعن علي عليه السلام
 قال اذا كان يوم الجمعة خرج احلاف الشياطين برؤسها وساقهم ومعهم الزبابان
 تعدل الملائكة على ابواب المساجد فيكون الناس على اذلهم حتى يخرج الامام من
 دنا الى الامام وانصت اسمع ولم يطلع كان له كفضل الاخر مني فاما من الامام
 فلعني لو دفع كان عليه كفلان من الوفود وقال لصاحبه فقد تكلم ومن تكلم فلا
 جبر له ثم قال علي عليه السلام هكذا سمعت نبيكم صلى الله عليه واله وروى عبد الله بن
 سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام فضل الله الجمعة على غيرها من الايام وان احبنا
 الى حرفه فترى يوم الجمعة لنا ما وانكم تقصرون الى الجمعة على قدر سبقكم الى
 الجمعة وان ابواب السماء تفتح لصوتوا اعمال العباد وروى الصدوق باسناد الى ابن جعفر
 عليه السلام قال ان الملائكة المقرئين يحيطون في كل خمسة منهم قرطيس الفضة وانك
 الذهاب فيسبون على ابواب المساجد على كرام من نور فيكسبون من حضر الجمعة الاول
 والثاني والثالث حتى يخرج الامام فاذ خرج الامام طوبى واصفهم وفيه هذه
 الجنة كثيرة وبكعبك في فضل هذه الصلوة اعني واحده هو ان يوم الجمعة افضل
 الايام مطلقا كما ورد في مصاحح الاخبار وصرح به العلماء الاخبار وروى عن النبي

صلى الله عليه وآله بطريق أهل البيت عليه السلام قال إن يوم الجمعة شهد الأمان
فيه الحسنات ونكث فيه الكريات وتغفر فيه الحيات والعمار وهو يوم المبركة
فيه عتقاء وطلقاء من النار ما دناؤه الله فيه أحد من الناس عرف حقه ومن
الآن كان حقا على الله تعالى أن يجعل من عتقائه وطلقاته من النار وما استخف
بجور منه وضيع حقه إلا كان حقا على الله تعالى أن يصلبه وارحمه إلا أن يتوب
وعن أبي بصير قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول ما طلع الشمس يوم أفضل من
يوم الجمعة وفي معناها أخبار كثيرة ولت على أنه أفضل الأيام قط وقد وردت
أيضا بأن الصلوة اليومية من العبادات بعد الأمان أفضل من غيرها وناصب
فيه بما روي عن معوية بن وهب عن الصريح قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أفضل
ما يتقرب به العباد إلى الله وأخبرني أن الله عز وجل ما هو فقال ما أعلم شيئا
بعد المعرفة أفضل من هذه الصلوة إلا ترى إلى العبد الصالح غيبته مريم عليها السلام
وأرضاني بالصلوة والركوء ما روي عن جابر وروى أيضا أن أفضل الصلوات اليومية
الصلوة الوسطى التي خصها الله تعالى من غيرها بالاحتياط عليها بعد أن
بالاحتياط على سائر الصلوات المقصود منها التوبة عما وسد الأضمار بفعلها
الصحيح الأقوال أن الصلوة الوسطى هي صلوة الظهر وطلوعها يوم الجمعة هي
صلوة الجمعة على ما تحقق وهي أفضل من غيرها على ما تفرق وقد ظهر من جميع هذا القول
القطيعة أن صلوة الجمعة أفضل الأعمال الواقعة من المكلفين بعد الأمان مطلقا
وإن يورثها أفضل الأمان فكيف يجمع الرجل المسلم تلك خلفه الله تعالى لعباده
ووصله على جميع ترتيبه ومن له مواقع أمر ونهيه وعرضه بذلك للسماعة الأبد
والعالمات النفسانية السعيدة وروى في هذه العبادات العظيمة الشبهة وروى على

مشورتها الملائكة فيها وفي هذه الميادين الجبلية ويصنع هذا الجوزة الاستيلة
 القبلة أو بها ونحو بحر هذا البرق الشرف في الزمان المنيع بصرفه في الباطن وما في
 معناه ما كان من قبل على كساية ربه تهيئه قهقهة ما تارة الفة نبار مثلاً في ما عده حفيظ
 فاشتغل عنها ما كساب خرفة قهقهة فلو يدعدا لعقلاء من جملتها لستها ما لا
 وان في الدنيا بأسرها التي توارى صلوة فريضة واحدة مع ما قد استعاض بطريقه
 البهت عليهم ان صلوة فريضة افضل من الدنيا وما فيها وان صلواتها خير من
 خيرة خيرة من يدته من يهتدي به حتى ينفذ المذهب طاعتك بفريضة هي اعظم
 الفرائض واصحابها هذا على تقدير السلافة من العقاب لا ابتلاء بحرها التراب فكيف
 ما التزم العقاب ترك هذا الفريضة العظيمة والنهاون في حرمها الكريمة مع ما تحته
 من قورع الله تعالى في رسوله وانتم عليه السلام بالحسن العظيم المبع على القلب له عا
 عليهم من تلك النفوس الشريفة بما سمعت الى غير ذلك من الوعد بضرر بالهداية
 ترك الفرائض مطلقاً افضل عنها وتعالى ويلى لكالة واهل البطالة المتهافتين
 بحرمة الجلالة في تركها بمنع بعض العلماء من فعلها في بعض الحالات مع ما قد عرفت
 من شدورها وضعف ليله مضارض مبتلى في الامر بها والبحث عليها والهداية كما
 من الله ورسوله وائمة والعلماء الصالحين والسلف الميامين وسبقه بعد المأزنة
 ما هو اعتاد لك تعالى حبه لترجيح هذا الجانب مع خطره وضره لو افلح التوفيق
 شوا الحدان وندع الشيطان لسأل الله تعالى بفصله ورحمته ان يهدينا من مراد
 الفضلة على الاعمال الموجبة لرضاه ويحمل ما جنى من امار الهملة مقصوداً على افضل
 ما عاينه وقد تبين من حق هذه الصلوة ما قد عرفت اذ ثبت فيها من حق ما تارة العلم
 ما انصرف ما على الاصلاح والاستطاعة ما توفيق الا بالله عليه توكلت واليه

المصنف رحمه الله تعالى في أحوال الجمعة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقالة في البحث على صلوة الجمعة وسلطانها إلى المؤمنين بالناس بعض الأصحاب أعلم أن
 صلوة الجمعة من أعظم فرائض الإسلام وأفضل العبادات بعد الإيمان فخص الله
 تعالى بها هذه الأمانة الكريمة وجعلها في ذلك اليوم الشريف من أجل فضيلة الجمعة عظمة
 وعظيمة الصلوة والدكر والموعظة واستماعها الموجه لصفاء القلوب والانبساط
 القلوب في الجهد عن مصيبة الله تعالى قد خص الله تعالى كل ليلة يوم من الأسبوع
 بتفريق فيه الله بما شرع لهم الدين وجعل هذه الصلوة في هذا اليوم خاصا لله
 وقد وضع عليها مع ذلك من الحث العظيم وما كبد الأمر الحجاب السد فالأمر
 بوجود غيرها من العبادات قال استشارك وتعالى في محكم كتابه الكريم ما أتت
 الدين أموا إذا حوكة للصلوة من يوم الجمعة فاستمعوا إلى ذكر الله وذروا البيع
 ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون وفي هذه الآية من ضربها تأكيد عليها فلا يفتضح بها
 بطلان أكثر من دفعه ما أخذ وامر النبي صلى الله عليه وسلم بقراءة هذه السورة
 يوم الجمعة في بناها بالصلوات خصوصا صلوة الجمعة لئلا يتركها الناس لهذا الأمر
 ويضيعت على العمل بقضاءها وأما التأكيد عليها في سورة الماعين المأمور
 بقراءتها فيها أيضا فقال بعد أن تمها ما ذكر الله تعالى في السورة السابقة أي
 الدين آمنوا لا تلهكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله ومن يفعل ذلك فلنؤذنه
 هم الحاخرون فتمام كيف جمع بين الأمر بفعلها والحث عليها في السورة الأولى
 ثم شفعوا انتهى عن الاشتغال عنها والمهمل على تركها في السورة الثانية
 بوصف شارك لها بالخير إن الله وصفه بالكافرين وأتوا من في مواضع كثيرة

من الغزاة الكريمة وفي هذا كتابه المبين بلاغ المندبر وقال تعالى فما ضلوا
 على الصلوات والصلوة الوسطى فخص الصلوة الوسطى بالامر بالمحافظة عليها
 من بين الصلوات والذي عليه المحققون انها صلوة الظهر غير يوم الجمعة
 وفيها هي الجمعة بل قال جماعة من العلماء انها هي الجمعة لا غيرها ما ما ورد من
 التحث عليها من السنة المطهرة فكثير لا ينكر ينحصر منه قول النبي صلى الله عليه وآله
 الجمعة حق على كل مسلم الا اذ فيه عبد مملوك او امرأة او صبي او مريض وقوله
 صلى الله عليه وآله اعلموا ان الله تعالى قد افترض عليكم الجمعة فمن تركها في حق
 او عبد مولى ولما ما فادل استخفافا بها او مجوذا لها فلا جمع الله سبحانه ولا
 بارك له في امر الا ولا صلوة له الا ولا ذكره الا ولا سورة الا ولا تلاوته
 حتى يؤوب روى محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انه قال من ترك الجمعة ثلاث جمع
 من الاله طمع الله على قلبه عزابي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام قال ان
 للجمعة لحفا وحرمه فاما ان تضع او تضع في شيء من عبادة الله تعالى والتمس
 اليه بالعمل الصالح وعنه عليه السلام فضل الله الجمعة على غيرها وان الجنان تتكلم
 وتزبن يوم الجمعة لمن اتاها وانكم لنا بقون الى الجمعة على قدر سبقكم الى الخط
 للصلوة وان ابواب الجنان تفتح لسعد اعمال المباد وان الملائكة لتقف على
 ابواب المساجد وما يهيم افلام الغضه وقرا طين للذهب يكنون الا في اول
 خطبه بعد الامام الى النبي فيطرون الصفح يهللون مع الناس ويهتفون بالخطبة
 وعنه عليه السلام قال ان الله عز وجل فرس في كل سبعة ايام غنار ثلثين صلوة
 منها صلوة واجبة على كل مسلم ان يشهد بها الا خمسة المريض والمملوك والمجنون
 والمرأة والصبي عنه عليه السلام قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وآله فقلت له

فطلب فقال يا رسول الله صلى الله عليه وآله اتني ثعبان الى الحج كذا وكذا مرة فما قد
 فقال لي يا طيب عليك بالجمعة فانها تخرج المساكين فتهلك بئذ بهيمة وما ورد
 في الكتاب السنة من الحج عليها وفي بعضه كفاية لمن تدبره وبكفيمك في فضلها
 من جملة الاغنيا وما وردت به الاخبار وانفق عليها العلماء الاخبار ومن افضل
 الاعمال الصالح بعد الايمان هو الصلوة وان المؤمن من بينها افضل اخر وما
 وان الوسطى افضل اليومية وهي صلواته الطهر في غير الجمعة والجمعة فيها والفضل
 هو الظاهر من فاجمعة افضل منها على ما تحقق في محله فيكون الجمعة افضل اعمال
 المؤمنين بعد الايمان مطر وفي هذا القدر كفاية بل فيه غاية الزيادة وعينه
 لمن كان له طلب في الف التمتع وهو شهيد فكيف يسمع المسلم بعد ما حرق منعه
 هذه الاوامر يحمل هذه الفريضة العظيمة ويصنع هذا اليوم الشريف الذي
 خص الله تعالى به المسلمين ويحضر في مود الدنيا بل في البطالة والخرابة ما
 هذا الادليل على ضعف الايمان وومن اليقين وتليين ابليل اللعين وهذا
 المنهج على المؤمنين ويجمعهم بقول بعض العلماء انها مشروط بان الايمان
 او من يصدق بخولك وهذا قول ضعيف لا يثبت عند الله تعالى في
 هذا الزمان وخصوصا بعد هذا وردناه من الاوامر المطلقة التي لا مرد لها
 مطبق معتبر عند من يصدقها فاذ يكون جوابكم الله تعالى يوم الحساب نقاشه
 المتعصب للعدا بما قال لكم قد امرتكم بهذه الفريضة العظيمة في حكم كتاب المجيد
 الذي لا يابى الباطل من بين يديه ولا من خلفه فزهد في حكمهم عبيد وما اكتفى
 لكم بذلك حتى حيثكم عليها على السنة وسيله وبلغناهم وبما قد اجمع من كان
 حيا افضل منكم ان تقولوا معنا من بعض الناس انها غير واجبة فقص عندكم

في الصلاة

١٠١

قَالَ اللَّهُ وَسُورِهِ وَخُلَفَائِهِ وَعِلْمَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَنْ قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ هَبْنِي اللَّهُ
 قَالُوا لَمْ يُوَكَّلْ أَحَدٌ بِمَعْرِفَةِ مَا يَكُونُ لَهُ الْبَرُّ قَوْلُ بَعْضِ النَّاسِ مُنْأَرَضٌ يَقُولُ
 مَا تَرَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى جَوْنِهَا عَلَى الْوَكِيلِ الَّذِي بَيْنَهُمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى الصَّحَابَةُ
 وَالْعُقُورُ وَالرَّجُلُ وَنَسْلُهُ مِنَ الْعَوْنَةِ عَلَى إِيَّاهُ حَقٌّ وَامْتِنَانٌ لِمَنْ رَمَاهَا أَمَّا قَدْ
 أَتَيْتَ الْأَمَانَةَ وَنَصَحْتَ بِهَا بِحَسْبِ عِلْمِكَ وَمَا عَلَى الْإِسْلَامِ مَا اسْتَطَاعَتْ مَا
 تَوْفِيْقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ إِلَهِي أَنْتَ يَا مُحَمَّدُ وَخَدَّ
 وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
 سَلَّمَ فَتَمَّ اللَّهُ
 الشَّهِيدُ فِي
 مَسْأَلَتِهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ مَطْلَعُ فَرَخٍ مِنْ عِبَارَةِ الْإِبْرَادِ عَلَى حَقَائِقِ الْأَسْرَارِ وَمَوْجُ قُلُوبٍ بِمَقْشَرِ
 مِنْ لَطَائِفِ الْمَعَارِفِ مَا تَحْتَرِفُ فِيهِ الْبِنَاتُ وَالْأَضَارُ وَبِجَاوِلِ الْقُلُوبِ سَاوِلُ الْجَنَابِ
 وَمَوْضِعِ الْمُنَاجَاةِ الْمُبَارَكِ وَذَرْيَةِ الْإِنْفَاعِ الدَّرَجَاتِ تَعَاوَتْ لَهَا الْعِبَادُ
 فِي قَوْلِ طَوَالِحِ الْأَنْوَارِ مِنْ مَطْلَعِ السَّارِقِ بِمَفَاتِيحِ الْفُتُوحِ قِمَالِ الْقُلُوبِ عِشْرَتَا
 أَوَانِئَارٍ وَدَفْعِ حُجُبِ السَّرَائِرِ وَخِلَافِ الْأَضَارِ وَالْبِنَاتِ فَهِيَ الْأَشَادُ وَالْأَشَادُ وَالْأَشَادُ
 فَدَعْنِي مَبَارَكُ تَوَارِقِ نُورِهِ الْأَفْدَحِ وَالْأَفْدَحِ وَالْقَارِ وَالْقَارِ وَالْقَارِ وَالْقَارِ وَالْقَارِ
 سَيِّدُ الْعَالَمِينَ النَّبِيُّ الْخَادِرُ عَلَى الْإِمَامَةِ الْإِبْرَادِ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ صَلَوَاتُهُ دَائِمَةٌ بِدَوَامِ
 الْمَلِكِ وَالْمَلِكِ وَالْمَلِكِ وَالْمَلِكِ وَالْمَلِكِ وَالْمَلِكِ وَالْمَلِكِ وَالْمَلِكِ وَالْمَلِكِ وَالْمَلِكِ
 مُحَمَّدٌ يَا مَوْجِدَ تِلْكَ بِهَا بَيْتُ الْقِيُولِ وَالْأَحْسَنِ وَمُضَاعِفَةُ التَّوَابِ بِهَا فِي دَارِ الْخَيْرِ

وَنَسَبُ

والله أعلم بما لا عين رأت ولا قرينة خطر على قلب بشر والانتساب إلى
 المكون من الملائكة المردة وتلقى القبض من غير القيد والشهادة وانجا بالقلب فيها
 العظيم الزيادة انما يتم بالاقبال بالقلب ايضا لها وحركاتها وسكناتها على الله تعالى
 والتفكر في سرها وتقلب النفس حالها حسب اختلاف رضاء عنها وطوارها فانها
 ناوه قصدوا خلاصا وانقطاع واختصارا نارة تكبيرته تعالى في مجده وثناء وتحميد
 وناوه دغاء وانها لواحى خضوع وتنازل بحسب رضى الحلال ونارة خضوع
 وتغلب على الترابين بذكر رب الارباب ناوه بتجديد عند كرامة التوحيد تغير
 الاسلام وتذكير بالهدى الفلهم الماخوذ على الانام وناوه بتجديد في حضرة
 بلفظ السلام الى غير ذلك من فائق المعاني التي تظهر للمصلحة بكونه الصافي و
 ثم كانت الصلوة ناهية عن الضحائم موجهة للمقرب التولي كما يطلق به القراء المجيد
 وروى عن الاخبار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضل الصلوة واكمل العلم
 ومع ملائكة الحكم المستبقي من الاقبال بقلبه عليها والتفكر في سرها والثناء
 ما طابها والا كانت بمنزلة الجسد من غير روح والشجرة من غير ثمرة والعمل من غير ثواب
 وقد ذكر ما في هذه الرتبة من سرها وزيده من اذائها واكثر ما قد ورد
 به النصوص عن أهل المخصوص عليهم فضل الصلوة واكمل الخطايا بمرغابها
 القابل من مزارعها الى معارج الاسرار والخطايا هذه الامور وان كانت
 متفرقة في تصانيف النصوص كلاما لكاملين من العلماء العظامين لكن لا يجاز
 بجمع اطرافها عند قليل من الاجل كما لا يطالع على معادنه الا اذا جدد احد
 فتاركهم في شوقه بجمع اطرافه ومبانيته قدس ترقبته وتقرير معانيه
 مع ذلك مفرقة للزمانين الشريفين اللتين اشتملتا على احكام الصلوة

في الطب

في الطب

وهي لا القلب والآخرى على من دونها وهي القلب وهذا على سائر ما القلب
 وتبينها بالتيهات القلب على وظائف الصلوة القلب وتبينها ترغيب القادرين
 على مقادير وفصول ثلثة وخاتمة أما المفضل من غشيد على ثلثة مطالب
 في تحقيق معنى القلب ينبغي اخفاء في اوقات العبادات بسبب تفاوت مراتب
 العبادات في الدرجات اعلم ان القلب يطلق على معنيين احدهما اللحم الصوري الكلي
 المودع في الجانب الايمن الصد وهو لم مخصوص في طهته بخوف وفي ذلك
 الجوف مراد وهو منبع الروح ومصدر هذا المعنى من القلب هو جوفها
 بل الميتة هو المراد وهذا الباب عظامه والحق الثاني الطبقة باثني عشر
 لها هذا القلب تجتمع في ثلثي وتلك الطبقة هي المتبرعها بالقليلة وبالقدر
 النحر والروح اخرج بالانسان اسما وهو المذكور في التارخ وفي الخليل
 المعاني لما علاقه مع القلب كجسد او قلته عقول اكثر الخلق اذ النوبة
 علاقه وان تعلقه به من ضل الاغراض والامور والامور فان
 او تعلق السهل الالة بالالة او تعلق القكن بالمكان وشرح ذلك بخرج
 غرض الرماله وحيث يطلق القلب في الكتاب السنة فالمراد منها هذا المعنى الذي
 يفهم به علم وفكره عند القلب في الصد كما قال الله تعالى فانها لا تسمع الا بها
 ولكن تسمع القلوب له في الصد وفلك لما عرف من المعاداة الواقعة بينه
 بين جسم القلب فما وان كانت متعلقة بنا بالبدن ومستملة له ولكنها تبتلوا
 برؤاسطة القلبية لها الاول بالقلب كانه علمه ملكه وحاله وعلمه كونه
 شبه بعض العلماء القلب بالبرق والصد الكرمي اذ اذ به انه ملكه في الجوف
 للدين ومقتضى هذا بالنسبة اليها كرمي والنسبة الى الله تعالى

هذا النسيئة الامم من اوجوه لا يخرج من هذا المعنى من القلب المحمد بملة الملائكة
 فيه جنود واعوان واعدا وادنا وله قبول للاشراف والظلمة كالسهم الصافيه
 الى تقبل انطباع الحق والاشكال المتعاقبة لها وقبول الطلوع والفساد والبعد عن
 الاعداء ذلك بسبب لغز من لغز حبه المشابهة لوجهها وديار وصل اشرفها
 الى عند بحكم فيه حلية الحق ومنكشف فيه حقيقة الامر المطلوب الى مثل هذا القلب
 الاشارة بقوله صلى الله عليه واله اذا اراد الله بعبده اجرا عظيما من قلبه يلقى
 صلى الله عليه واله من كان له من قلبه اعطى كان عليه من الله حافظ وقال الامام
 الواسعة له المنة لمن الاستشارة وقبول الاسرار مثال الخان منظم يتبعه الى الله
 ولا يزال تراكم عليه من بعد اخرى الى ان يورد ويطلع ويصير القلب نجو عن الله
 وهو الطمع والرجوع للدين انما اراد استغنى اليها في قوله ان لو نشاء ما صبتنا ثم نؤمن
 وسمع على فلانهم فيهم لا يهتمون وسط هذا السباع والطبع بالذنوب كما روي عن السماع
 ما التوى في قوله تعالى اتقوا الله واسمعوا وافتقوا الله وبسلكم الله قال الله تعالى
 كلا بركان على فلانهم ما كانوا يكسبون فهما تراكمت الذنوب بطبع على القلب عند ذلك
 ينفق عن ذلك الحق فصلاح الدين وتهيأون بالآخرة ويتبعهم امر الدنيا ويصير
 منصرفا لله عليه اذا فرغ منهم من الآخرة وما فيها من الاحطار وحل من اذن وخرج
 من الاخرى في انصرف في القلب الى الحركة الى المؤثر والنداء والنداء من مؤثرات
 القلب بالذنوب كما انطوى به انفسه والسنة كما في قوله صلى الله عليه واله قلب المؤمن
 اجر من سراج يهتدي به فليست كالكافر سقمه وقول الباقر عليه السلام ان لقابله ذلك
 عليه يكون لا يهتدي بها من الخبث من قلب الكافر قلبه كسوفاء له والشر فيه
 من الخبث ان فيها كانت منه غلة عليه وقلب معوض فيه من سمه يظهر لا يظفر بوزنه

في الصلاة
في الركعة
في السجدة
في التشهد

الى يوم القيمة فاحفظ الى قوله عليه السلام لا يطعم نوره الى يوم القيمة فان صدقتم نور
القلب بالخشعة الثانية لا تباين فان خرب البعد بخلاف الاول كما حقق في موضع آخر وهو
رواه عن أبي جعفر عليه السلام قال ما من عبد الا وفي قلبه نقطة مضادة فان اراد
خروج في المكتة مكنته مكنة موزة فان تاب في ذلك السوء اذ وان تباد في ذلك نوره اذ
ذلك السوء منه بغيره البياض اذ اعطى البياض لم يرجع صاحبه خيرا بها وهو
الله عز وجل كذا قيل ان على نلوبهم ما كانوا يكسبون وقال الله تعالى يا الذين
آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاذكروا ما بين يديكم من الشيطان فانهم مستمعون فاحذر من جلال القلب
بجسد الذكروا في الصلوة من المذكورين قال الثموني باب الذكر والذكر باب الكنف
الكنف باب الغزو الاكبر واعلم ان القلب مثله الحصى والشيطان حذر
ان يدخل الحصى من الصدق لا يجره ان يواب الحصى من داخله ومواقع منه
الا فها هو معبره ذلك وتفصيله مما يطول الكلام فيه يخرج عن المخرج والامر
الجماع له الاقبال على الله تعالى وتجهل انك واقف بين يديه فان لم تكن تراه
فانه براك كما ورد في الخبر ان الشيطان يذلل ويخطفه وعلمت به استملا
دود وسناون للصين واقبل القلب على الله تعالى في نزع العبادة وقد ورد
عن النبي صلى الله عليه واله ان العبد اذا استنزل بالصلوة جاءه الشيطان وقال له
اذكركم اذكركم اذكركم يصل الرجل ان لا يذكر الله صلى الله عليه واله من منظره ان يجره
الذكر بانك ليس هو الزاجر للشيطان بل لا يبعد من غمارة القلب بالثموني و
نظمه من الحجاب المندوبه التي هي عوارث بين جنود ولا فائدكم من ان
مداخل الشيطان وكذلك غير من العبادات لذلك قال الله تعالى يا الذين آمنوا
اذا قمتم الى الصلوة فاذكروا ما بين يديكم من الشيطان فانهم مستمعون فاحذر من جلال القلب

ونأمل من الله عز وجل أن يوفقنا لهذا العمل وأفضل الأعمال وهو الصلوة فليحسن المسلم
 كالشاهز أو قبطيك إذا كنت في الصلوة كيف تهاذب الشيطان في الأسواق والبساتين
 وحساب المعاملين وجوار المعاندين وغيرهم وكيفية ترك في أورد لها الدنيا وما لكها
 خصانك لا تشد كوما تشبه من فضول الدنيا الا فصولك ولا يزدحم الشيطان على
 قلبك الا اذا صليت فليجرب ولا يظفر عنك الشيطان بمجرده قوة العبادة وان كان
 بما الواجب عليك وخرجت من هذه الآية بلا يد في هذه مع ذلك من الصور
 واصلاح الباطن من الرضا بل الله في عوانه وخيله والاله به الا ضررا كما ان
 الله له قبل الاحكام لا يربطه الرضا والامضاء والمأثم بعبادته ان تصنع الفضائل
 روح يصير قلبه قابلا للقبول مشغافا للتمزيق والاهمال قال الله تعالى لا يدرك
 الله نظن الغلوث فاجعل هذه العلة نه يدرك وبين استقامته قلبك واقباله
 او ففنا الله وانك على نشاط الاستقامة بحمد الله ولتفكر بحسب القلب على هذا
 الفكر مناسبه للاختصاص **المطلب الثاني** في الاستعداد على ما ينبغي من
 القلب في حال المباشرة بالصلاة اليه من عمود الدين واسرار الاعمال قال الله تعالى
 الذين هم في صلواتهم خاشعون وقال الله تعالى فويل للمصلين الذين هم عن صلواتهم
 ساهون فليعلموا انهم على الغفلة عنها مع كونهم مصلين لا اله الا الله هو واضحا وتركها
 وقال الله تعالى والذين يؤتون ما اتوا قلوبهم وجلة اي يسهلون في حال فعل
 فعلهم والانتصاب بالوجه حال العمل مستلزم لحضور القلب على اتم وجه وقال
 النبي صلى الله عليه واله الصلوة منبر من في استوفى قال النبي صلى الله عليه
 واله اعبدوا الله كما كنتم قرأه فانه ترك وقال صلى الله عليه واله في فضل تمامها
 ان الرجل يخلص من الله يومئذ في الصلوة وركوعها وسجودها واحدا من ما يخلص بها

في الصلاة
 من غير ان
 يكون في
 الصلاة

في الصلاة
 من غير ان
 يكون في
 الصلاة

ما بين السماء والأرض قال النبي صلى الله عليه وآله إنما نجاة المؤمن جملته
في الصلوة أن يجول الله وجهه فيه فمار وقال صلى الله عليه وآله من صلى ركعتين
لم يجزها لنفسه شيء من الدنيا غفر الله له ذنوبه وعنه صلى الله عليه وآله من جلس
في صلوة فمريضه فأنم ذكرها وسجودها وحشوها بمحاذات غرق قلبه عطلة جاز
حتى يدخل وقت صلوة فمريضه آخر لم يبلغ سبعاكس الله بجز الخاضع المعتمر كما
من أجل عيبين عيب حتى الله عليه وآله أن من الصلوة لما يقبل بصفته وتجاه بها
وجنتها التي المعتمران ما خلفك كالمف النور تخلق فيجرب فمريضه ضاحها وار فمالك
من صلواتك إلا ما أتيت عليه بملك عن أبي جعفر عليه السلام قال لا يقول الله صلوا
الله عليه وآله أنتم العبد المؤمن في صلواته نظر الله إليه وقال أفضل الله عليه
بصير وأخلفه الزحف من فوق رأسه فوق السماء والملائكة تحمد من حوله إلى قوله
يكل الله به ملكا قايما على رأسه يقول لها المصلي لو تعلم من ينظر إليك من سماي
ما لتعبد لارسل من موضعك إذا وقال الصادق عليه السلام يجتمع الرعية في الصلاة
في قايلا ويكتب له الجنة ما دام صلي فقل بصدق على الله عز وجل أنه لا يرضى عنه
مؤمن يقبل بقلبه على الله عز وجل في صلواته ودعاؤه إلا أقبل الله عليه بقلوب
المؤمنين وإنه مع مودتهم إياه بالجنة ومن في غير السماي قال لا يرضى الله
عليه بجله لسطر رداؤه عن مكس فلم يتوه في فرع من صلواته قال فضال الله
عز وجل لا يفارق محبتك من كس من كس في الغيب لا يقبل من صلواته إلا ما قبل
فيها فقلت جيلك هذا هل كما قال كلا إن الله بهم ذاك بالوفاق عن الفضل
أخبار عن أبي جعفر أبي عبد الله عليه السلام أنها قال لا إن مالك من صلواتك إلا ما
أقبل الله فيها فإن أو فيها كلها أو غفل عن ذاك بالفضل من رجا وجهه ضاحها وذك

ذرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا قمت في الصلوة فليكن بالاقبال على صلواتك ما
 مالت منها إلا ما أقبلت عليه بقلبك ولا تفتت فيها بيد ولا يرايك ولا لمحك ولا
 لا تحدث نفسك ولا تتأخر فيها ولا تأخر على الحديث روي الحلي عن أبي عبد الله عليه
 السلام قال إذا كنت في صلواتك فليكن بالخشوع والاقبال على صلواتك فإن الله
 سأل يقول والذين هم في صلواتهم خاشعون وعنده صلى الله عليه وآله قال كان صلوات
 الحسن عليه السلام إذا قام إلى الصلوة تغير لونه فإذا سجده رفع رأسه بوضعه
 وكان عليه السلام إذا قام في الصلوة كأنه ساق شجرة لا يضره منه إلا ما حركت الرياح
 منه وعن أبي جعفر عليه السلام قال إن ألقا بها بحاسبه الصلوة فإن قبلت قبل
 ما سواها إن الصلوة إذا ارتفعت في وقتها اجبت الرضا بها وهي جارية مشقة تفرق
 حفظني حفظك الله وإذا ارتفعت في وقتها انصرف جند ما رجت الرضا بها
 سورة مقلمة تقول ضيقني صبرك الله وقد العجز بها الناس عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال والله إنني لفي على الرجل خمسون سنة وما قبل الله منه صلوة واحدة
 فأتى شيء أشد من ذلك والله إنكم لتفرقون من خيركم وأصحابكم من لو كان يصلي ليصليكم
 ما قبلها منه لا تتخافه بها إن الله عز وجل لا يقبل إلا المحسن فكيف يقبل ما يتخفا
 به وعن أبي الحسن الرضا عليه السلام إذا مبرأ من صلواتك كان يقول طوبى لمن علم
 الله العباد والنعامة ولم يعمل قلبه بما أراه عبادة ولا يبرى ذكر الله بما ينبغي
 ولم يحزن صدره بما ألقى عز وجل فغاب عن عينه عن أبي عبد الله عليه السلام
 قول الله عز وجل ليلوكم أهلكم أحم عمل قال الحسن أكثر عملا ولكن أصوبكم عملا وإنما
 الأصابة خشية الله تعالى واليه الشافعة قال الأبقام على العمل به يحصل الله
 من العمل الخالص لا تريد أن يحملك عليه جدا إلا الله عز وجل واليه مصرا

من العمل الا وان التمس على العمل ثم تلا قوله عز وجل كل عمل على شاك عليه وعلى شاك
عند الاستدعاء ان الله عز وجل لا يشاء الله بفعل ما لم يعلم قال النبي صلى الله
عليه وسلم ليس فيها حد سواء وقال لكل قلب فيه مثلنا او لم يرد هو منا فاما ان
بالزمن فقد لا نسا التفرغ قلوبهم للآخر وعزنا بان بن قلبك لكث صلبت عند
ابن عبد الله عليه السلام بالتمتع لفعله انما انصرف النفس الى فقال يا ابا ان الصلوة الخلق
مراقبهم عند من وعظما على مواقيتهم ان الله يوم القيمة ولست عند عهد يدخله بالحق
ومن لم يقم حذر من ولم يجاف على مواقيتهم لم الله عز وجل لا عهد له ان شاء الله
وان شاء غفر له والاخبار في ذلك كثيرة فلتقتصر على هذا القدر واعلم انه قد ثبت
منها ان قول الصلوة موقوف على الاقبال بالقلب بها والالتفات بها نحو الله فيها
وان قبولها بوجه قبول ما هو اما من الاعمال ورحم غالا منها بمكة الصفة امرتهم و
الغفلة عنها حسان عظم وانما طوق في غفلة وذهبت به في غفلة الطاعة و
يقوم بها انما الليل والليل والليل لا يجزيك ذلك ثم قد لا يستفيد به فائدة قل هل يشك
بالاحسان بما لا الذنير فصل بينهم في نحوه الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون حسنا
خصوصا فانهم الم في ذلك ما ذكر ان الصلوة فادق قد قسا بر عمله كما انها اذا
قبل قبل ما بر عمله فاستال الله تعالى ان من علمنا من فضله لهم يوم الاموال
وقول الاعمال **المطلب الثاني** في بيان الدواعي النافعة في حضور القلب اعلم
ان المؤمن لا بد ان يكون متفقا لله تعالى فانما له واجبا ومستحبيا من قصته
فلا يشك عن هذه الاحوال بعدا بمائة وان كانت قوتها عشو بفكر وقوة يقينه
فانما كانه عنها في الصلوة لاسباب لا تفرغ الفكر وتقسيم الحاطر وخيبة الفكر
عن التنازع والغفلة عن الصلوة ولا يلبي عن الصلوة الا الخواطر الواردة الشا

فروع الصلوة

لما اذا في اخسا القلب هو وضع تلك الحواطر ولا يدفع الشيء الا بدفع سببه
 وتولد الحواطر اما ان يكون امر خارجا او امر قويا اما الخارج فما خرج من
 او ظهر الجبر فان ذلك قد يخلط في نفسه بغيره وبغيره من غير ان يكون
 وبذلك يكون الامتناع سببا للانعكاس ثم يصير من تلك الامكان سببا للبعض
 الاخر من قوتها بغيره وذلك منه لم يظهر ما يجرى على خواسته لكن الضيق لا
 وان يفرق بين فكره فلهذا قطع هذه الاشياء بان بعض بصره او يخلط في بطنه
 كما ترون بين يديه ما يخلط من لونهم من خارج عند صوته حتى لا تسمع من
 بصره ويخرج من الصلوة على الثوارع ووقا مواضع النفوس المصنوعة على
 المنة فذلك كل الممتنعين يستدرون في بطنهم بغير علم سته قدور ما يمكن
 الصلوة فيه يكون في الناجع اللهم ويغني ان لا يقدال غرض العين ما وجد السبل
 الى القيام بوظيفة النظر هي حيلة تامة الى موضع نجوى وغير من الامور
 شرعا من عند القيام فاصح فتحها فالغرض الاول ان لا يفتت من وظيفة الصلوة
 بتقيد الحواطر اعظم منه مع الاخلال بوظيفة النظر لغيره باله عنه نظره الى موضع
 نجوى انه واقف بين يدي ملك عظيم راء ومطلع على سره وتوابع قلبه ان كان
 موكلا به راء ولذا التوجه اليه لا يكون الا بوجه القلب ووجه الراس مثالا ومثالا
 وانتهى فان كراهه ظهر قلبه بطلوعه عن ياركة هو يسلطه وقا حذره وبسبب عن جناب
 قدسه مقدس خضره فكيف يلقى القلب يقف بين يدي سيد وبولي ظهره ويحيط
 فكونه في غير ما يطلعه لا ينبغي ان هذا المكيد مستحق للخذلان مستوجب للمحبة في
 الشا من الخبايا والقباس السبل فكيف في المقصد الاصل المالك المحض ومقدد
 في الحد ما تامله لا ينظر الى صورته ولكن ينظر الى قلوبكم فهذا ونظائره يجمع

العلم وعصموا القلب بتحصين النظر إلى الأمور الخارجية وما إلى ذلك بالباطنية كما
اشد فان من شئت به الأمور في هذه الدنيا المتخبر وكوه في حق فاحمل كل الازل
بغير من جانب إلى جانب في غرض المجر لا يفهمه فان ما وقع في القلب كانه التخلل
طريقه ان يرد النفس في الفهم ما يقراء في الصلوة وتبطلها ببر عن غير وجهه
على الثاني في تعلق القلب بالخير فان يجدد على نفسه ذكر الآخرة وموتها ما جاز
حظر القيام بين يدي الله تعالى وهو الملتصق ويخرج قلبه قبل التجرير بالصلوة عما
يجه ولا يتركه لنفسه شغلا بل يفتت اليها طرقة فهذا طريق تتكبر الأفكار ان كان
لا يكون ما يحس فكذلك عند الذكاء السكون فلا ينبغي له ان يضيع مادة الدوام من أعماق
الخلق وموان تظفر في الأمور الشاغلة الصادرة له عن أعضاء القلب ولا شأن بها
تعود إلى ما نزلها إنما كانت فيما ليهموا به فبقيا في نفسه بالترفع عن تلك الشهوات
وقطع تلك العلايق وكل ما يجعله عن صلواته فهو ضوئيه وجندا يلصق به ما
اضر عليه من أراجه فيمحاصر عنه بأخر أجيال قد كان بعضهم صلى في حائطه في شجر
فما عجبوا من شيا ما يرى الشجر يلمس عندها فاتبعة نظره ما حله ليرى كوكبا في جعل خال
صدقة قد ما ورجاء للعوض عما فاته وهكذا كانوا يفعلون فطعا لما في التكرار
كفارة لما جري من نقصان الصلوة وكان بعضهم إذا فاتته صلوة في جماعة لم يضر
تلك الليلة وأخر صلوة المغرب حتى طلع كوكبان فاعتق يقينهم وفاتنا الآخر
الخير فاعتق وقية كل ذلك مجامدة للتفوق مناقشة لها في الغفلة عما فيها خطيئها
هذا هو الذكاء الفاعل لما في العقل ولا يفهم غير فان ما ذكرناه من التلطف بالنية
والرد إلى فهم الذكر ينفع في الشهوات الضعيفة والهم إلى لا تشمل الأحوال القلب
فاما الشهوة القوية المهيمنة فلا يجمع منها التمكن بل لا تزال تبادر بها وتما

بل ثم تطلب في بعض جميع صلواتك مثل الجاذبة ومثاله رجل تحت شجرة اذ اذلت
 بصوفه فكره فكانت اصوات العصافير تشوش عليه فلم يزل يطير ما يجتنبه هي في
 وبنود الى فكره فبشر الصافر فيقول ان الشغب والتخشب فضيلة ان ودك لحاص
 فاطلع الشجرة فكذلك شجرة الشهوة اذا استلقت تفرق اعضانها فتجذب اليها الامم
 انجذاب العصافير الى الشجار وانجذاب الدنيا الى الامتداد والتخل بطول وزنها فان
 الدنيا بطلانها وارتدادها لاجله حتى يابا فكذلك الخواطر هذه الشهوات كثيرة وفلما يخلو السيد
 عنها ويبتغيها اصل واحد وهو حب الدنيا وذلك من كل خطيئة واس من كل مضايقة
 كل فساد ومن يطوقها طوقه على حب الدنيا خصال الى شيء لا يفرق منها ويستعين بها
 على الاخر فلا يطعن ان بصوفه لذة الشاهاة في الصلوة فان من فرح بالدنيا فلا يفرح
 بالله وبما جازمه الرجل مع قرة عينه فان كانت قرة عينه في الدنيا الصغر لا يخلو
 اليها صغر لكن مع هذا ينبغي ان يترك المجاملة ودوا القلب الى الصلوة وتطلب الا
 الشاكلة وانما كانت الدنيا مسخرة لغيرها وانما يصيرها حيث امر الله تعالى
 بطلبها على غير ^{الصلوة} ومنها الى الاخرة ومنه مجمعة فيها ينبغي بحبها من اسباب
 الكمال ومنها ما انفك باس عليه فقد قال صلى الله عليه وسلم نعم المؤمن على تقوى الله
 الخفي ان ذلك على التمرود وموضع تلبس عليه النفس فليحذر المستعظم عند ذلك
 ولا يزال يراجع عقله بمن قلبه حذرا من ان يدخل عليه الخطر والكدر وهو لا يشعر
 ولا يعرف ان على تلك اقوى من اوقيل ان فهذا هو الذاء والطردة استبحة اكثر
 اكثر الطباع وبقيت لهلة من موصا الداء عشا لا يخفى ان الاكابر اضرهم ذلك
 ان يملوا ركش لا يمدقوا فيها انفسهم بامور الدنيا فخير واعرف ذلك فاذا لا
 صلح فيها الامثال ان لا يلبس من الصلوة شطرها او ثيابها عن الوساوس فيكون

من خلطوا علما صالحا وآخر سيئا وعلى الجملة فهذا الدنيا وهذه الآخرة في القلب
 الماء الذي يصب في قديمه ملو بالخل فيبدو ما يدخل من الماء يخرج من الخل لا بخلا
 ولا ينجس فكذا هذه الجملة وقلنا لله وإنا نا إلى أن نشاروا وقتنا على منافع
 السداد وهذا ما يتعلق به العز من المقتضى **الفصل الأول** في المقدمات
 واجبة وقد وبتة الواجبة الظاهر وإزالة النجاسة وسر العز والمكان الذي
 يصلح فيه الوقت والغلبة والسند بغير كثرة كالسجد والاذن والأمانة والتمسك
 بشيئكم من لكل واحد من هذه المقدمات ما يتألف قلبه واسترخافه بطبعها
 بصفا العقل وحضور القلب ما ذكره من الوطء في المذهب إلى الزمان والمزمن
 المغير من زمانها المبادى فاما **الظواهر** فلا تلخص في قلبك تكليفا بل في الكلام
 الظاهر وتسلطها لإطلاع الناس عليها لتكون تلك الاعضاء مباشرة لا موالدة
 منهم في الكدورات الدينية فلان يظهر مع ذلك قلبه الذي هو موضع نظر الحق تعالى
 فانه لا ينظر إلى صورته ولكن ينظر إلى ما هو به لانه الرئيس الأعظم لهذا الجوارح و
 المستعمل لها في تلك الأمور البقعة عن جنابه تعالى وتقدس من ذلك وأخرى بل
 هذا تنبيه فأنصح على ذلك ويباشر على ما هناك واجلم من ظهر تلك الأضواء
 عند الاشتغال بعبادته الله تعالى والأقبال عليه لا التفات عن الدنيا بالقلب
 والحواس للخلق المتعار في الأخرى من الدنيا والآخرة ضريان كلما قرب من أحلا
 مبتدئ عن الأخرى فذلك ما يراه بآثاره من الدنيا عند الاشتغال والأقبال على الأخرى
 فامر في الوضوء قبل التوجه إلى الأقبال بوجه القلب على الله تعالى بوجه
 وجه أكثر الحواس الطامرة التي هي عظم الأسباب إلى باصرة على ما بالدنيا فامر بصله
 التوجه به وهو حال من تلك الأذناس تهر في ذلك الوجه بها صورته الأضواء في

في الأصول
 في الأصول
 في الأصول

الفلاس ثم امر بحبل البدن لما شربها أكثر أحوال الدنيا الدنية والشبه بالمشبه بالطير
 ثم جمع الراس في فم القوة المعركة التي يحصل بواسطتها القصد إلى تناول الدنيا
 الطبيعية وتنبعث الحواس إلى الأقبال على الأمور الدنيوية لما منع من الأقبال
 على الآخرة الشبه ثم يمنع الرغيلين لأن بهما يتوصل إلى مطالبه ويتوصل إلى يحصل
 ما يريد على نحو ما ذكر في باقي الأعضاء وح فليسوع له الدخول في العباد والاقبال
 عليها فأنوار السائر وما في الفضل بمن جميع الشبه لأن ما في حاله لا انسان
 واشد ما تعلقا وملاكا بالملكات السموية فآلة الجماع وموجبات الفعل ويخرج منه
 مدخل في تلك الحالة ولهذا قال صلى الله عليه واله إن تحت كل شجرة جناتية فكل فحش
 كان جميع مدته بعيدا عن المرتبة العلوية فغشاها بالذات الدنية كان غشا واجمع من
 اقم الظاهر الشريف لتباين المقابلة بالجهة الشريفة والدخول في العبادات الشريفة
 وبعد عن القوى الجوانية والذات الدنيا قية ولما كان للقلب من ذلك الخط
 الا وهو التصيب لا ظل كان الاستعمال بظهوره من الرذائل والنوحيات المانعة
 من ذلك الفصل اقول في طبيعة تلك الاعضاء الطاهرة التي هي الما قبل وفي التيمم تلك
 الاعضاء بالتراب عند تعدد غسلها بالماء الطهور وصار تلك الاعضاء الرقيقة
 ومضاهيها بتلقينها باثر التربة الخشنة وهكذا يحطون القلب في الركن فظهر
 من الاخلاق الرذيلة ومطهرها بالاولى والجملة فليغتنم مقامه في الارزاق ولبه
 بطبا الذل والاعضاء عسى ان يطعم عليه مولاة الرقيم وسنن الكرم وهو
 منكسر متواضع فهذه نعمة من صفات فوره اللامع فانه عند التلويح الكثيرة
 كما ورد في الاثر فترى من هذه الاشارة ونحوها الى ما هو جليل الاقبال
 سالف الاعمال ومن الاثر الواردة في الاثر من فطرت ذلك قول الصادق عليه السلام

إذا رقت الطهارة والوضوء فعد إلى الماء فقل اللهم أنت الله فأن الله تعالى
قد جعل الماء مفتاح قربه ومناجاة ودليل إلى بياض خدمته وكمان دهنه
ظهره نور العباد فكذلك النجاسة والطاهر يظهرهما الماء لا غير قال الله تعالى
اللهم برسل الرياح تشرهن بينك رحمة أنزلنا من السماء ماء فلهووا وقال عز وجل
وجعلنا من الماء كل شيء حي فكما أحسن به كل شيء من معبد الدنيا كانت بفضلته ود
حياة القلوب الطاعات تنكسر في صفاء الماء ورقه وظهره وبركه ولطيف
أمره بكل شيء وفي كل شيء واستعمل في طهارة الأعضاء الشارحة الله بظهره فإو
أما إذا نجا من الرقة فسيفان تحت كل فاحك منها غوائد كثيرة إذا استعملها بالمر
انفجر لك جنس فوائد غريبة فم غاشق خلق الله تعالى كاه مزاج الماء بالإنيا
توكل كل شيء حقه ولا يفتقر من معناه مستعمل القول رسول الله صلى الله عليه وسلم
المؤمن الحاضر كمثل الماء ولكن صفوئك مع الله في جميع طاعاتك كصفوة الماء خير
أنزل من السماء ماء فلهووا وطهر قلبك بالتقوى اليقين عند طهارة جوهر
بالماء وفي ذلك برهان عن الرضا عليه السلام أما بالوضوء فيكون العبد طاهر
إذا قام بين يدي الجبار وعند مناجاة ناء مطبعا له فبما أمره فبما من الإلهام
النجاسة مع ما قبله من ذهاب الكسل وطرد النعاس في تركه الفؤاد للقيام بين يدي
الجبار وإنما وجب على الوعية والدين والراس والرجلين لأن العبد إذا قام بين يدي
الجبار فأنما يتكشف من جوارحه بظهرها وحضبه الوجوه وذلك أنه بوجهه يجر مخ
وميد يثال وبرغب برغب يثقل ويرأسه يثقل في كونه في سجود طهر
يقوم ويقعد وأمر السلف النجاسة ودون الحلالان النجاسة من نفس الإنسان
وهي شيء يخرج من جمع جسد الخلق ليس هو من نفس الإنسان إنما هو ضارة من

من باب وأما أثر النجاسة في الكلام فيها فهو الكلام في الطهارة والنجاسة
 بطهارة القلب من نجاسة الأخلاق ومما بها فاعلمنا أن المؤمن بطهارة قلبه هو المحل
 ويطهره الله تعالى هو ما يبعد عن ذلك فلا تغفل عن طهارة قلبك الذي هو ذلك وهو
 قلبك واجهده له بالتوبة والتوكل على ما خرط وتصميم الغم على ترك العود في الشغل
 وطهره بما داخلها من موضع نظر العيون وقد كثر تجليات النجاسة ما لا يحصى من
 شأبك وما تشغل عليه فلا قدر ما قد رافقها من شأبك وانت تزينها أمرك للناس في الله
 فطالع على طاعتك وحسنه عليك فاشغل بأخراج نجاسات الباطن والأخلاق وال
 في الأخلاق الفسدة لك على الإطلاق لتستريح نفسك عند آخرها وبك قلبك
 من دنسها وبخف قلبك من ثقلها ويصلح للوقوف على باطن الخلق والناسم للنجاسة
 ولا تستر بها طهره منك فلا تدن بطهر قلبك ما يطن لأن الطهارة طهرها خضر
 يحسن فيها وتفتضح حج بما ستره عن الناس كما يفعله الله بكل مدلس قال الصادق عليه السلام
 من شرب الماء لا شربه النفس من شرب الماء النجاسة طسفر أع الكيفيات والقذائف
 والمؤمن يهتبر عند هذا أن النجاسة من جنسها ما لا يهاكك بصبرها فيه فليسبح بالعدل
 عظمها كلها ويخرج نفسه قلبه عن شغلها ويتسكف عن جفها وأخذها استنكافه
 من النجاسة والمناط والمزود في فكره في نفسه المكرمة وقال كيف نفس في ليلها
 أن النفس بالنجاسة والنفس في شربها من الدارين ولنا الراشد في مؤاخذة
 والفرار من الفسقة بها وفي ذلك النجاسة من الحرمان والشبه فيخلق عن نفسه بآية
 الكبر بعد من علمها بها وفيه من التوبة فيخرج باب النواضع والشمع والنجاسة
 إذا ما وأمر واجتنب قوامه طلبا لجنس النجاسة في طلب النجاسة في نفسهم
 والله عز وجل الكف عن الشهوات التي أن يتصل بآيات الله في القرآن وفيه علم

فصل في
الحج

في
الحج

رضاء فان القول ذلك وما عداه لا شيء **والثاني** ما ستر السورة فاعلم ان مسأله
تغلبه مقام يحبه منك من اجتناب الخلق فان ظاهرك منكم موضع نظر الخلق فان ربه
في عورتك باطنك ومقام يحبه سترك ان لا يطلع عليها الا ذاك فان حضرك للثقة
بنا لك وظاهره منك سترها وتحققه لا يتر عن عين الله تعالى سائر انما
يستترها ويسترها التستر والحياء والخوف فبذلك حضارها في قلبك انما يتبعها
الخوف والحياء من مكانها فذلك به فضلك تستر تحت الحجة عليك وتقوم بين
يكمل الله فيها العبد الحجة المستحق لابق الذي قد فرج الى مولا بانك سادته
من الحياء والخوف قال الصادق عليه السلام زين اللباس للمؤمنين لباس التقوى
وانما الايمان قال الله عز وجل لباس التقوى في لك خبرا ما اللباس الظاهر
فمنه فاستر الله بشرها عورتها حتى اكرم الله بها عباده ذقير ادم
ما لم يكرم غيرهم وهي للمؤمنين الذلاد ما افترض الله عليهم حجب لباسك ما
يستغلك عن الله عز وجل بل يعربك من شكره وذكره وطاعته ولا يهلك فيها الله
الحبيب الهنا والذين والمأخوذة والحياء فانه من قال الذين وموثر القس
في القدينا البت ثوبك فاذا ذكر الله تعالى عليك ذنوبك برحمة البت
يا طنك بالصدق كما البت ظاهرك ثوبك لكن يا طنك في ستر الرضا بظاهرك
في ستر الطاعة واعتبر بفصل الله عز وجل حيث خلق اسباب اللباس لستر العورات
الظاهرة وفتح ابواب الثوب والانابة لسترها عورات الباطن من الذنوب والحد
التوم ولا تفصح احد حيث الله عليك اعظم منه واشغل بعيت نصك واصفح
عما لا يعينك خالك وامر واحد انه تفصح عملك لعل غيبك ويتجبر اسما لك
غيرك ومهلك نفسك فان الشيا الذنوب من اعظم عقوبة الله تعالى في القاتل

واوفر منها بالعقوبة في الاجل اذا امر العبد مشغلا بطاعة تعالى ومعرفته
 عبودية نفسه منك ما يشق في نفسه فهو بمنزلة عن الافاق فما ينفع في معرفة الله
 عز وجل فيوزلجوا من الغواصة في الحكمة والبيان وما دام بها لذت بوجاهة
 لعبودية واجبا الى قوله وقوله لا يطلع اذا ابدى اما المكان فاستخفى فيه انك تبار
 بين ملك الملك الملوك من يدنا جاتنا ولتقتصر اليه التماس في شأ ونظروا الملك
 الرتبة فانظره كما ناصح لذلك كالتأجيل الشريعة والاشهاد المظهر مع لامة
 فانه تعالى جيل تلك المواضع محلا لا جابيه وطنة لقبوله ورحمة وعدنا المرحمة
 ومنه في على مثال خصم الملوك الذين يجلبون لها وسيلة لذلك فادخلها ملذات
 المسكنة والوقاوم قبا القشوع والالتكاد ما انك ان يجعلك من خاص غشا
 وان يلحقك بالماضين منهم ورافقه كانك على الصراط جاز وكن متفرقا
 بين الخوف والربا وبين القبول والطرد فيجمع حج قلبك ويخضع لربك فتأمل
 لان تقبض قلبك لرحمة وتنا لك هذا العاطفة وترخاك حين السانبة قال الصادق
 اذا بلغ غشايب المسجدة فاعلم انك قصيد مقبلا عليها لا بطا بنا الى الا المظهر
 ولا يوقد لهما السند لا الصديقون وهما القديس الى بيتا طخدمته فسيب الملك
 فانك على خطو جليلهم ان فعلت اعلم انقاد وعلى ما نشاء من السند والفضل منك
 وكن فان عطف قلبك فيفضله ورحمة قبل منك في الطاعة واجزل لك علم
 فواياك كثير وان حالك باستحقاق الصلوات الاخلاص على انك محببت وقد علمت
 وان كثرته وهو ضال لما يريد واخر من بعثك ونقصك وفقرتك بين يديك
 لقد توحيتم للعبادة له والوانه يبر واخذ فيك عن كل شأ دخل يحبك عن تبار
 الاصيل الا الاطهر الاخلاص فان قف من حلاوة من لسانه وشره بكاس رحمة

بسم الله الرحمن الرحيم

فراسل الخلق

فراسل الخلق

وكو امانه من حق اقباله واجابته فقلد صلح الخدمه فادخل فلك الاذن والابواب
 والاففف وقوفه مضطربا تنقطع عنه لخبك قصر عنه لامل وقضى الامل
 علم الله من قلبك هذا الانجا اليه نظر اليك بعين الرأفة والرحمة ووفقك لما
 يحب في بره فانه كرم يحب لكرامة لعباده المضطرب اليه قال الله تعالى امن
 بمحب المضطرب اذا رعاها واما الوقت فاستخضر عند خوله انه متيقان بعلمه الله
 لك لغوة فيه بخدمة وتناهل للشوك بخضر والفور بطاعة ولطهر على
 قلبك الشرو على هيك لبهجة عند خوله لكونه سببا الغريب ووسيلة
 الى فوزك فاستعده بالظمان والظافة وليس الشارب الصالحه للناجات كما
 تناهى عند القدر على ملك من ملوك الدنيا وتلقاه بالوقار والتكبر والنجو
 والرتباه فان الرحمة عنده والفضل لديهم والاحد والاستدراج متفق والحق
 عند القصر متوجه نكن بين ذلك قواما والزم الخشوع والخضوع والذل و
 الانكسار فانه عند الموصوب ذلك مثل في نفسك لو ان ملكا من ملوكها الاذن
 وصدق بان يكتبك وقت معين من خواتمه القامئين بين يديه ببعض خدم
 ومنها طلبت تحاطبه على طريق الانبساط والانزف في ضامياتك وتطلب اليه
 ما يحتاج اليه من ممانتك ومجملك عنده من مفرز العبادة ويطلع عليك
 خلمه سته بين الاشهاد ومجمل ذلك الى مدة طومله وقاية بعبده مع انه لا يور
 ذلك في حقلك عند الله تعالى بل يريه اما كنت تنظر في ذلك الوقت قبل ان نه
 لقبيل او انه وتفرج بقرية فضلك عن خوله ويديك ويحرك عند خوله
 ملا لمجمل عن الله جل جلاله بان واعداك لخالبك له ومخاطبه لك وكتب
 اباك في ديوان القصر بالصلوة الله في فضل الاعمال ويخبر بها ويحب الغرابة

حضرته والفوز بمحبته كما ورد في كتابه الحكيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
 الذي قال في حديثه عن تفضيل ملك من ملوك الدنيا مع غيره عن يمينك بدين وقبول الله
 تعالى لك وهذا الوثوق المحقق بوفائه ودوامه مدة يسير على تقدير وقوعه وموتها
 كان النبي ﷺ ينظر وقت الصلوة ويشد شوقه فيه كحب خوله ويقول البلال مؤذنه
 اذ حنا بالبلال اشارة بذلك لانه في تعب شديد من هذا اشتغاله بهذه التكليفات
 وما مر من ثقل الصلوة وان كان شرا يخالون ضرب من المناجات الا انهم
 عبقروا الصلوة كما دل عليه كثرة اشتغالهم بهذه البهاجة حبسه الله تعالى في الوثوق
 بين يديه وانما ملخصه كذا في النفس وصلابك الدينونة وعوايقك
 البدنية فان اشتداد الخوف غدا الكاملين كما ان الغلبة عن ذلك علامة المطر
 كما ان غرضه في تضاعف الاثر وجلة الانوار واستحضار عظمة الله تعالى في احباله
 ونفصا فذكر ذلك وفقد في بعض ارجاج النبي ﷺ انها قال كان رسول الله ﷺ
 يحثنا ويحثنا فاذا حضر الصلوة فكان له يميننا ولم يرفع شغلا بالله عن كل شيء
 وكان على ما اذا حضر وقت الصلوة يهملك ينزل فيقال له مالك يا امير المؤمنين
 فيقول جاء وقت ما ترضها الله على السموات والارض قايين ان يهملها واشغرها
 منها وكان على بن الحسين عليها السلام اذا حضر للوضوء اصغر لونه في قوله ما هذا الذي
 يغيرك عند الوضوء فيقول ما تدرون بين يمين من اقوم وكل ذلك اشارة الى
 استحضار عظمة الله تعالى في الالفتان اليه حال العبادة والانقطاع عن غير ذلك
 سمعت نداء المؤذن فاحضر في قلبك هول النداء يوم القيمة وكثير يطامرك
 وباطنك المسارعة والاجابة فان المسارعين الى هذا النداء هم الذين همادوا
 باللفظ يوم العرض الاكبر فاعرض قلبك على هذا النداء فان وحدته يملوا

بالفرح والاستبشار ومستعدا بالرجعة الى المبتلى فاعلم انه يا تقي المذا
يا تقي الغفر بكرة القضاء واعتبر بقبول الاذان فكلامه كفا مقبولا بالله و
الاستعداد بالله واعتبر بذكر الله عز وجل هو الاول والاخر والظاهر والباطن و
وطن قلبك بعبادته تكبيره عند سماع التكبير واستحضر الدنيا وما فيها لتلا تكون
كاذبا في تكبيرك وانف عن خواطرك كل معشوقه بجماع القلب واختر النية
وناد بين يديك واسئله بالرسالة مخلصا من علة على الروحك نفسك
تقبلك وقال لك عند الدعاء الى الصلوة وما بوجبا فلاح وما هو خير الاعمال
وافضلها وجدتها لك بهذا لك تكبير الله وتعبه افعه بذكره كما اقتضت به
واجعل مبداءك منه وعورك اليه قوامك به واعتمادك على حوله وقوته فانه لا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم واما الاستقبال فهو صراطا وجماع من شأ
الجهان الى محمد بعث الله تعالى نورا في قلوبنا ونصر القلب عن شأ بالامور الى
امر الله تعالى ليس مطلوبا منك جهتها بل لا مطلوب سواء وانما هذه الطوارق محركات
للبنوطين ودلائل اليها ومناج تبرز منها اليها وسط الجوارح وتكبر اليها
بالتيارات على جهة واحدة حتى لا يبقى على القلب منها اذ بقيت وحلت في مكانها
واللغائها الى جهتها استغفرت القلب بقلبك عن كبر الله فليكن وجه قلبك
مع وجهه بذكره ومن هنا جاء قول النبي اما يخاف الله يحول وجهه الصلوة ان
يحول الله وجهه وجهه فاما فان ذلك نهي عن الالتفات عن الله وملاحظة عظمته
في حال الصلوة فان الملتفت عنها وشأ الملتفت عن الله وغافل عن مطالعة نور
كبريائه فكأن كوكبا خروثا ان تدور تلك العلة عليه متحول وجهه قلبه كوجه
النار وقلة عقله لان نور الصلوة وعلمه اكرامه نهي من الملتزم والقرين

الله تعالى واعلم انه لا شريك له لا يولد له لا يولد له لا يولد له لا يولد له لا يولد له
 القلب الى الله تعالى لا بالترغ عما سواه الله تعالى فقال النبي صلى الله عليه وآله
 الصلوات الصلوات وكان مؤمرا وقلبي الى الله تعالى اخبركم ولدته امه وقال الشاق صلي
 اذا استقبلت القبلة فابس من الدنيا وما فيها والخلق وقام فيه واستفرغ قلبك من
 كل شغل فذلك عن الله تعالى بترك عظمة الله تعالى واذكر وقوفك بين يديه
 هو من يلو كل نفس ما اسلفت وقد والى الله مولهم الحق وحقق على كل الخوف والعبادة
 واذا توجهت لتكبر فاستحضر عظمة الله سبحانه وصرف نفسك وحقة عبادة الله
 عظمه وانما طاعتك من الشاام بوطائف خدمته واستام حقائق عبادة وتغفر
 قولك اللهم انت الملك الحق عظيم ملكه وعظم قدره واستبانه على جميع العوالم
 ثم اوجع على نفسك بالذل والانكسار والاعتراف بالذنوب والاستغفار وعند قولك
 علمت شؤا وطاعتني فاعلم ان الله لا يغير الله نورا لا انت واحضر دعوتك بالقبلة
 بمبدأ الخدمة ومثل نفسك بين يديه والله قريب منك بمحبة وعو الداعي اذا دعا وسمع
 نداء من بين غيب الدنيا والاخر لا يبدع غير عند قولك لبك وسعديك والخبر
 بك من ذنوبه عن الاعمال السيئة وافعال الترقا بدمعها من الهداية والارضاء
 عند قولك والشر لله البك والتميم من قديك واعرف له بالسوية وان قوامه
 وبدمه ومناو ظنه بقولك عبدك وابز عبدك بك منك وبك ولك واليك اعي منك
 وجوه وبك قوامه ولك ملكه واليك مقام وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو
 عليه له المثل الاعلى فاحضر في نفسك هذا الخلق وترقى منها الى ما يرفع
 عليك من الاسرار والحقائق وتلق المنه من المعالي الا على ان ابوابه لا تفسد
 عن احد من القوابل ولا يتجلى به امل مل اللهم قلنا القبول طوالم اسررك وكلتنا

في التواضع

بالوصول الى الواضع انوارك واجلنا من الواضع على كرامته اذا انك العاكفين
على شياطينك امانك ومننا من هذه النفس امدنا الى طهر بن الرضوان وجعلنا
نظيف لا حنا واحدا من صفقة الحزن واننا من ليلتك دعه وميتي لنا امرنا
وشدا **الفصل الثاني في المقادير** هي ثمانية **الاول القيام**
وظيفة القلبية تذكر انك قائم بين يدي الله تعالى هو مطلع على سريرك عا لولا
تخفي ما فعلك هو اقر اليك من جبل الون يدعا عبدك انك فواه فان لم تكن تراه
فانه يرمك واضطربك بين يديهم كما مضت شغفك وطا من براسك الذي هو
ارفع اعضائك مطر قاتم كينا والزم قلبك التواضع والخشوع والتذلل
التي هي عن الزنا من التكبر كما وضعت ذاسك ونم بين يديهم قيامك بين يدي
بعض ملوك الزمان ان كنت فيهم من كرمه كنه خياله فانك تجد وجدا ما صير
انك تنهمر عنده كالماء الملك ومخاودته وتلزم معه التكون والخشوع وتدا
يقبح ذلك ردة البذل وتلقم اللسان ومشاء ذلك كله الخوف الحادث عن
مضور وعظمت فكيف تصور جبا واجبا برة وملك الدنيا والاخرة فتند ذلك
محصول لك الخوف لك هو المفضل الذي من العار في كل يحصل الرضا عند
مضور وعظمت انتشار ان الكل منه فاز لك باعش على بانه وقد اكد ذلك
بالايات الواو في باب الخوف من الزنا وكن حيا من منه لان المتصور عظم
الامر لا يزال تشعرا بقتل ميتة ما ذبا وذلك الانتشار والتوهم بوجوب
مراقة تعالى وهذه امور مطلوبة من العاقل بل قلند في ذوام قيامك صلواتك
انك لمخوط ومترور عتق كالقمر من رجل صالح من اهلته من ترخا في غيرك
بالصلاح فانه تهلا عند ذلك لاطرافك وتخشع هو امدك وتكون جميع ابرار

اخففة ان يسكنك المأجر المشكك في قوله الخشوع ولو احسنت من نفسك بالحق
 والبيان بعد ذلك بعد ما يمكن ضايق نفسك قل لها يا غنى قد عين معزة استطاع
 افا تشحن من استبحرك عليه مع توبك عبد افعل به او تخشع الناس ولا تشبه
 وهو حق ان يخشع الا لشئ من غايتك ومولك اذا قد دنا اطلاع عبده ليل من
 عباده عليك دبرك به خبرك ولا تفعل ولا تترك خشعاً جله حواء ملك
 وحشت صلوئك ثم انك تعلم انك مطلع عليك فلا تخشع لعظمة اهو من
 عندك من عبد من عباده فاشد طبعك وجعلك وما اعظم علاؤك
 لنفسك ولذلك لما قبل المصطفى كيف الحياء فراقه تعالى فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 تشق من رجل صالح من فمك واما واما القيام فهو تنبيه على اقامة القلب على الله
 تعالى على نفس واحد في الحضور قال ان الله مقبل على العبد ما لم يلفظ وكما يجبر
 حرا به العبد والراس عن الاشارة الى غير الصلوة فكذلك تجبر حرا به الراس عن
 الى غير الصلوة فالنفس الى غير ما ذكره باطلاع الله تعالى عليك وقبح التهاون
 بالناجى مع غفلة الناجى ليعود الى التلطف والزمر الخشوع الباطنة فانه ملزوم الخشوع
 ظاهر ومما احتج الباطن ختم الظاهر قال وقد رأى مصليا يعث لمجته انا هذا
 لو غش قلبه لم يمت جوارحه فان الرعية بحكم الراعي لهذا رده في الدعاء اللهم ارحم
 الراعي والرعية وهو القلب الجوارح وكل ذلك تنصبة الطبع بين بك من يعظم من
 اينما الدنيا كبر لا شفاء بين بك ملك الملوك وبيبا الشاوش بين بك في
 غير الله تعالى ما شاعته بضطرها طرفة بين بك الله تعالى عن ذلك لغضوضه
 عن جلال الله وعن الملاحة على نية وخمير من تبر مولد نعم الله براك حين تقوم
 وتقبلك فينا حديث الشئ النبوة وقلوبها العز على اباية الله تعالى

والمسلم

فإن شئت أمرا بالصلاة وإتمامها والكف عن فواحشها ومفذاها وأخلاص جميع
ذلك لوجه الله تعالى جاثوا به وطيل القربة منه أن يحجز عن مرتبة عبادته لكونه
للعبادة التي هي عبادة الأحرار فأفانك في رتبة الأحرار الأبرار فلا تقول ذلك
التجارب وهي العجز فإن فاسد هذه المرتبة فاحيل مع العجز بها لهم في
في مقاصدهم فأنهم إنما يكملون ويحرمون في الغالب خوف من المرتبة العقوبة وهي
الخوف من العقاب فلهذا في تلك وقصدك الله تعالى في قدرته ما زلت أتاك في
مع سؤا ديك وكثرة عضبانك وعظم في نفسك قد وناخا نه وانظر من شأني
تأجج بما ذاتنا جرح عندنا ينبغي أن يبرق جبينك من الخلة وتر قد غرقتك
من الهيبه ومنهم من جعل من الخوف كادك ما تقدم عن بعض أرواح النبي قال لظن
رسول الله تهجدنا ونهذه فاذ احضر الصلاة فكأنه لو لم يقرأ ولو لم يقرأ فانه
عن كل شيء وقال الصادقة الاخلاص جميع حواصل الاعمال وهو مضمون
القبول واذ في هذا الاخلاص بهذا السبب ما قد تم لا بهل لعل عند الله قدرا
فوجب عليه على تبه مكافاه بعبادته لو طالبه بوفاء حق العبودية العجز وقد مقام
في الدنيا السلامه من جميع الاثام وفي الآخرة الحيات من النار والعوز بالجحيم
قال في صاحب النبي الصادقة صاحب القلب سليم لان سلامة القلب من مواعيل الضلال
بما هو عليه الله تعالى في الامور كلها ما لا الله تعالى هو لا يفتح ما لا لا يكون الا في الله
بقدر سليم ثم النبي تبد من القلب على قدر صفاء المعرفة وتختلف على حسب اختلاف
الادوات في معنى قوته وضعف صاحب النبي الخاصة نفسه ومولاه منه فهو ران
بمخاطبات تعظيم الله والعبادة منه الثالث التبحر معناه ان الله سبحانه اكبر
من كل شيء واكبر من ان يوصف ومن ان يلدن بالحواس ويقاس بالناس فارد انطق

منها

بسم الله الرحمن الرحيم

يسئلك بهنجان لا تكذب قلبك فان كان في قلبك شيء هو اكبر من الله تعالى فانه ينهك
 انك لكاذب لان الكاذب صدق كما شهد على المنافقين في قولهم انه رسول الله فان
 كان هؤلاء اغلب عليك من انهم وانما طوع لم ينك الله فدا تعذبه الهك وكبره
 مؤثلك ان يكون مؤثلك الله اكبر كما باللسان المجرد وقد خلف القلب عن ماعدا
 وما اعظم الخطوف لك لو التوبة والاستغفار وعن الطن بكرا استغفار وعقود
 الصافي عليه السلام اذ كبر فاستغفرها بين الملا والثرى ومن كبر بالله فاعلم ان
 اطاع على قلب العبد هو كبره في قلبه عارض عن حقيقة تكبيره قال باكا فدا
 وعزك وعزك لا امر منك خلاوة ذكرى ولا جهتك عن قرون المساة بمناجاة
 فاعتبر ان قلبك حين صلتك فاعتبر بمجدك فيها وقربك من الله ومناجاة
 وقلبك مشغرا بمناجاة ملتذ بمناجاة فاعلم انه قد صدق في تكبيره لله والا
 فقد عرف من كسب لذة المناجاة وعرف ان خلاوة العبادته انما دليل على تكبره
 الله لك وطردك عن بابه وامانها التوجه قال صلى الله عليه وسلم فاحش في
 نظر السموات والارض جنبا وليس المراد بالوجه الوجه الظاهر فانك انما توجه
 الى جهة القلب والله سبحانه قد علم من ان جهة الجهات حتى تقبل بوجهك
 عليه وانما وجه القلب هو الذي توجه الى الله فاطر السموات والارض فانظر الى
 وجه قلبك وتوجهه الى امانه وجهه البيت للوقوف وغيره من سمع السموات
 او مقبل على طر السموات واما ان يكون معانها المناجاة بالكذب والاختلا
 فمضروبه وجهه عنك مقبولة فيما يحق على الاطلاق ولين ينصر الوجه الى الله
 الابا لانظر ان عن واه فان القلب غير لزمه وجهها مقبل وظهرها كد فاعلم
 انطباع الصوفاء ان توجه الى جهة الظاهر فيها واستدرك غير ولا يمكن انطباعه

وهذا كانت الدنيا والآخرة صوتين كلما قُرِبَ من أحدهما بُعدنا عن الآخر في فهمه
في الخلق صفة الله وان عجزت عنه على الذم ليكون قولك في الحال صادقا
عني ان هذا علم في النقلة بعد ذلك ولذا قلت حقيقا مائلا فيبقى ان يحضر في
بالنات المسلم فوالله سلم المثلون من بهد ولما نه فان لم تكن مكان كنت كاذبا
فاجعلنا انهم على الاستقبال وتقدم على ما سبق من الاحوال واذا قلت
وما انا في المشركين فاحرص يا لك الشريك الخفي وان قوله تعالى فمن كان يرجو
بقاء دينه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه احدا يعلم من يقصد بعبادة ربه
وعلم الله وعلم الناس مشركا فاستشر الخجلة في قلبك ان وصفت نفسك بانك
لست من المشركين من خبر ان من هذه الشرك فان اسم الشرك يقع على القلب
والكثير من هذا فاذ قلت تحب اني شيء فاعلم ان هذا عبد خال عبد مفقود لست
موجود لست وان صدقت من غيبه ورضاه وقيامه وسوده ودغيبه في الجوى
ودغيبه من الموت لا نور الدنيا لم يكن ملائما للحال التواضع القرانه ودعنا
لا تكاد تحضر لا يحيط بها قوة البشر وان اعني كتابها يخرج عن وضع الرسالة لانه
حكاه كل اسم الله قبل ذلك لاشتمل على الاسماء العجيبه الاوضاع الغريبه
والالوان العجيبه والحكم الانفة وليس المقصود منه مجرد حركة اللسان بل المقصود منها
وتدبرها لتستفيد منها حكمه وحقايق الشر وتغيبها وترهبها وامر وضبا ودعنا
وذكرنا عبادته ونعمه الخ في ذلك من القواعد فاذا قلت اغنى الله من الشيطان الرجيم فاعلم
انك علفك ومنزل الصد عليك عن الله تعالى هذا على ما خافك مع الله تعالى وشيخ
له مع لمن بسبب سجد واحد فكما وان استعان بك الله منه بترك ما يحبه وقدره
الحب لله تعالى لا يخرج قولك اغنى بالله من الشيطان الرجيم فان فصد سماعا وعقد لغفرا

فصل في معرفة الله

ان يقبله فقال اعود منك بذلك المحضين وهو ما في مكانه ان ذلك لا يقدر
 بل لا يقدر الا بتدبير المكان وكذلك من تبع الشهوات لانه هو عمل الشيطان ومكانه
 فلا يقدر تجزئ المولد بل يقدر قوله بالامر على التور لمحض الله تعالى عن شيطان
 وحسنه لا الا الله ان قال الله اخبر عنه نبينا لا الا الله حصنه والمحصن به
 من لا يقدر سوا الله تعالى ما نرى اننا نحن هو الله وهو في الشيطان لا في حصن
 ومن في موضع مكانه ان يهلك في الصلوة بغير الاخرة وتدبر فعل الجاهل ليمسك
 عن فهم ما نقره فاعلم ان كل ما يقدر عن فهم معاني قرائتك فهو وسواس فاسد
 لك غير مقصود بل المقصود منها كما ترى الناس في الصلاة على ثلثة اقسام فمنهم
 من يجتهد لسانه ما ولا يتدبر قلبه لها وهذا من تجايز الداعين في توجيه الله سبحانه
 وتجديد بقوله تعالى فلا يتدبرون القرآن على قلوبهم فقال لها ود طائفة من صلى الله
 عليه وآله وسلم لم يكن كما ينبغي بحسبه ثم لا يتدبر ما ومنه من يجتهد لسانه وقلبه فينبغي لك
 فيه جمع وفيهم منه كانه يجمع من غير هذا رغبة اصحاب اليقين ومنهم من يسوق
 قلبه الى المعاني او لا ثم يجد ذلك قلبه فينتصره وهذا وجعل المقرين وفريقا جلي
 بين ان يكون لك ترجمان القلب في هذه الدرجة وبين ان يكون معلما لك في
 الدرجة الثانية فالمقرئون لسانهم ترجمان ينبغ القلب لا يتبدل القلب نفسا
 المتعاضد على سبيل الاقتضاد انا اذا قلت بسم الله الرحمن الرحيم فابويع التبركة لا يدرك
 القرآنة مكلل الله تعالى في فهم ان معناه ان الامور كلها باالله وان المراد منها
 بالاسم هو المتعاضد اذا كانت الامور كلها باالله فلا يجوز كان الحمد لله فاذا قلت الرحمن
 الرحيم فاحضري قلبك انواع لطفه لينضح لك رحمة فينبعث به وجانك ثم تشرق
 من قلبك العظم والخوف بقولك ما لك بوجه الدين اما العظمة فانه لا مال الا لاله ولما

المخوف فلهول يوم الجزاء والحساب الذي هو ما آله ثم جلد الاغلاص يقول انك
تقبلوا يا امة كسبهين وتحقق انه ما قبلت طاعتك الا باحسانه وان المنه له
اذ وفك الطاعة واستخدمك لسيادته وجعلك اقلا لسانا منه ولو حرمت
التوفيق لكنت من المطرودين مع الشيطان الرجيم لكسبهين ثم اذا فرغت على بعض
بقولك بسم الله الرحمن الرحيم وعن النعمان عن ابيها والحاجب الى الامانة مطلقا فسين
سؤالك ولا تطلب الا اقم حاجاتك وقرا هذه الصلوات الشريفة التي هي
الى جوارك ونفسنا الى امثالك وذهبه شره وتفصيلنا كما واستشهدنا
الذين افاض عليهم نعم هذا من النبيين والصديقين والصالحين والذين
عصاه الله تعالى عليهم من الكفار والزائدين من اليهود والنصارى والصالحين فاذا
تلوتها لما تحركت مقبلين تكون من قال الله تعالى فيهم فيها انبياء تمت
الفاخرة بيني وبين غيرك نصفين نصفها لك نصفها لسبح يقول السيد القاسمي
وتبنا الى ان يقول الله جل جلاله على من آمن مني قوله تعالى من الله
لمن تحب الحديث فلو لم يكن من صلواتك خط سطر ذكر الله لك في جلاله وعظمته
فنا منك به غيبته فكيف تترجوه من لوايه فضل فكيف تبنيان تفهم ما نزل
من التوراة فلا تنقل عن امره بحسبه حله ووعده ووعظها وانبياء
وذكر منه واحدا فكل واحد حق فالرجاء حق والوعود والخوف حق والوعود
العهود حق الامر والنهي والاشارة حق الموعظة والشكر حق ذكر المنه والاعيان
حق اخبار الانبياء وفضل وطيفة قرارة القرآن لا يجمل هذا المحل كذا نذكر
منه في امر الصلوة بانجله ففهم مع القرآن مجمل فبجرب سجا الغم والغم مجمل
محسوس والصلوة وضوء القلب وديان ذلك لا تنحصر الصلوة مفتاح القلوب

فيها تكشف لهم الكلمات فهذا حق القراءة وهو ما يحتاج الاديان والشيخا ايضا
 ثم تراعى القسمة في القراءة وبيان على الذبير فرائد ولا تسرع فاني قد ذلك اذ لم
 وتفرق بين ثمانية في اية الزهد والعذاب الواحد الوعيد والعظيم العظيم ويروي
 انه يقول اني القرآن اقرا وادق ورتل كما كنت تزل في الدنيا ومن وظائف القرآن
 من الاثر قول الشافعي من قرأ القرآن ولم يخضع له ولم يرق قلبه لم يمت حتى يراود
 فرسه فقد استبها بظلم شان الله وخسر ما سبها فذاك القرآن يحتاج الى ثلاثة
 اشياء قلبيا شعريا وبرا فادفع وموضع خال فاذا خضع لله قلبه فمر منه لسان الوجد
 قال الله تعالى في اقران القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم فاذا انزعج نفسه
 من الاسباب تجر قلبه للقراءة فلا يهتضه غرض فيجهر بورد القرآن وفوائده واذا
 اتخذ مجلسا خاليا واعزله من الخلق بعد ان في الحاصلين الاوليين اسان في
 وسفره بالله وبعده لادوة مخاطبات الله عباد الصالحين وعظم لطفه بهم ومقام
 اختصاصهم بقول كرامته وبيداته اشاراته فاذا اشركك ساع من هذه الشريعة
 لا يخلو على هذه الخصال الا على تلك الوقت فيقابل بؤثره على كل طاعة وعبد
 لان قلبه المناجات مع الرب بك واسطة فافعل كيف تقرأ كتابك ومنشور وكلام
 وكيف تجيب امره وتواضعه وكيف تشغل حركته كما ينبغي ولا ياتيه الباطل من
 يلهيه ولا من خلفه نزيل من حكيم حين فتر له ترتيبا وقفا عند وعده ووعده
 تفكر في اماله ومواعظه واحذر ان تقع من غامتك من وعده فيضا طره حذوه
 الخاضعين الركوع فاذا وصلت اليه فخذ على قلبك ذكر كبير فانه الله تعالى في ذلك
 وغنايه كل ما سواه وقل شيئا رغب به ليل له وقل الله اكر مستجيبا في ذلك
 الله من قضايه ومتعاضته فبشره ثم شتاف له فلا وتواضعا يركعك واجهلك

رفقوا بقلبكم بحمد منوعه واغفرتم لك عظمه ولا وانصاعا على حصول ذلك
 فقلتم على قدم فذلك في قلبك بل انك فتج ركب فتمزق وتهدله بالظلم
 والكبرياء وانه اعظم من كل عظيم يقول سبحانه ربنا اعظم ونجده ونكر ذلك على اننا
 وقلبك الموكده بالتكرار ونفقه في ذلك بالتكرار وكلما اكثر من هذا وادخله
 ذلك عند مولاك ونفقه ثم ترفع من ركوعك واجابته واحمد ذلك وتؤكد الزجاف
 من قلبك يقول مع الله ان هذا اي اجاب الله ان هذا وشكرك ثم تودفد لك بال
 المتعاضد للمزج فقول الحمد لله رب العالمين ورفق لك غايه الخشوع ومن هذا المثل
 اذا عاين لك بالحقيقه وتعالى الصافي لا يركع عبد ركوعا على الحقيقة الا
 ان يسه الله تعالى بنور بشاره داخل في طلال كبرياءه وكناه كونه اسعيا به والركوع
 اول والسجودان من ان يجلس الاول صلح الثاني وفي الركوع اي في السجود
 ومن لا يجهن الاذكي يصلح الفرياد ركع ركوع خاضع لله بقلبه مستل وجعل تحت
 سلطان خاضع له بخواصه خاضع خاضع خاضع على ما يؤت من فائدة الركوع
 ان الربيع بن خثيم كان يهتد بالليل الى الفجر ركعه واحد فاذا هو اصبح رجع
 اه سبق الخاضع وقطع بنا واستون ركوعا باستوا مظهره وانحط عن مشاقه
 الفيا من بعد منه لا يؤتونه وغرا بقلب من مساو من الشيطان وهذا الله مكانه
 فاننا هتدنا الى بهن عباده بقدر قواضهم له ويهدهم الى اصول النواضع و
 الخشوع بقدر اطلاع عظمتهم على ربهم الشا من السجود وهو اعظم مراتب
 الخشوع واحسن درجات الخشوع وعلى مراتب الاستكانه واحسن مراتبها
 الفرياد الله تعالى في انوار غيبه ومناطع كبره عظمه الكتاب الكون
 فانه ثبت ان سجودك لله على ان بان تقرب فذل الودع النجس فاشهر

عظمت اقتضائي بآية علمي حضرة الركون وكبره واغصا بديك وانت قائم لهم
 الى السجود مكن اعز انك وهو الوكيل من اذن الاشياء وهو القريب منك ان
 يحبل بينهما خائلا فليجد على الارض ما ضل فاته اجلب الخشوع وادل على ذلك
 الخشوع وهذا هو الترفيع الشريفة من السجود على ما يملك الاذنين ويطلبون
 لانه من صاع الدنيا واهلها الذين اضربوا فمداذكوا الى خوفها واهلها
 اليها فاسلمهم الى اليها لك حوجب ما كانوا اليها واذا وضعت نفسك موضع
 الذل ما علم انك وضعها موضعها ووددت الفرع الى اهلك فانتك من الرب على
 واليه ودعت ثم يخرج منها ثم اخرجهما فاحضرها باليك فذلك انك منها واليهما ثم
 منها بتكرار السجود ذكره الله تعالى لك بقوله منها حلفت اكر وفيها شهد كره وفيها
 فخير حكم ناره اخرجه عند هذا يجد على قلبك عظمة الله فما وصله وقيل سجد في الارض
 وتجنيز واكد بالتكرار فان المرة الواحدة ضعيفة الا ترى القلب فادرك قلبك فظهر
 ذلك غلبته فاجانك في حمة ربك فان رجعت تدارع الى الضعف والذل الى
 التكرار الجبر فادفع راسك مكبرا وانا انا جاك ومتنفسا من ذنوبك ثم اكد
 التواضع بالتكرار وعدا الى السجود نانا كذلك فبما ربه فريد القربى يتكرار
 بتاكيد التواضع الالهية يظهر التواضع الغيبية اذا وقع على حمة قال الصادق
 ما خسر الله من ان يمتنع السجود ولو كان في العزة واحدة وما افلح من خلا
 برقة في مثل ذلك الحال ^{التي} بها تخادع نفسه فانك للعباءة اعداءه لتساكنها
 من انفس العاجل واخذ الاجل ولا يبعد عن الله ابدا من حسن تقربه في السجود ولا
 قهر اليأس من اساء ادميه وضع حرمته بتعلق قلبه برباه فما حال سجد فاسجد
 متواضع قسما في ليل علم انه خلق من تراب طاه الخلق وانه اتركك من طاعة لا ينفك

فمن لم يزل يذبح

فمن لم يزل يذبح

كل احد كونه ولم يكن وقد جعل الله معنى الجوسبب القرب اليه بالقلب السرور
الروح من قربته بغير غير الامر في الطاهره لا يسوي حال التجو الا التو
عن جميع الاشياء والاحتجاب عن كل ما تراه العيون كذلك امر الباطن من كان قلبه
متعلقا في صلواته لله دون الله تعالى فهو قريب من ذلك الشيء بعيد عن خفته
ما اذ الله منه في صلواته قال الله عز وجل ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه
وقد روى رسول الله تعالى لا اطلع على قلب عبد فاعلم فيه حب لا خلاصه
لوجهي ابتغاء منها في الاوليبت تقويها وسببها من اشغل بغيري فهو من السوء
بفسه مكنون منه في بوار الخائس **التاسع** التهادذاجلت للتمديد
هذه الاضار اليه في نفسه والامر انتم الله المتكلم على لخطا والجبهه والاموال الجبهه
فاسلمه المحرفه في القربه والحناء والوجل ان يكون جميع ما سلف منك غير
واقع على وجهه لا محصله لوجهه في طهره ولا مكنوا في بوار المقبولين فاجعل
بدك صف من فوايد ما الا ان يداك الله رحمة وتقبل عملك لتأخر بصله
فان جميع المصلد الامر واسلك الدين بامسك بكلمة التوحيد وعصر الله تعالى
الذي من دخل كان من ان لم يكن حصل في بدك غير ما شهد له بالوحدانية والخصو
رسوله الكريم ونبيه العظمي ببالك واشهد له بالعبودية والرسالة وصل عليه
على له محمدا عهده الله باعادة كل في الشهادة متمضا بها الناس من الساعات
فانها اول الوسائل واساس المواضع وجامع الفضائل من رجا الاغنية لك بجلو
عشر من صلواته اذا كنت بحقيقة صلواتك طلبه لك لو وصل اليك منها واحدة
افلح ايها وقال الصادق عليه السلام التهادذاجلت على الله تعالى فكن عبد الله في السجود
له في العمل كما انك عبد له بالقول والديك وصل صدق لسانك بصفاء صدقك

بسم الله الرحمن الرحيم

والله اعلم بالصواب

فانه خلقك عبداً وافرأيت ان تصير بقلبك ولسانك وجوارحك وان تتحقق عبودية
له بربوبية ملك وقلم ان تواسي الخلق بعبادته فليعلم نفسه ولا يخطئ الا بقلده
ومشبههم طاجرون عن اتيان اقل شيء في ملكته الا بذنه واودته قال الله عز وجل
وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة من امرهم سبحانه الله وقالي عما
نكر عبدك اذ اذكر بالقرآن الذي هو وصل صدق لسانك بصناء ترك فانه خلقك
مفتر وجعل ان يكون اذنه ومشيئه لا حد الا بايق اذنه ومشيئه فاستعمل الشوق
في الرضا بحكمه والبيان في اذامه وامره وقدمه بالصلوة على نبيه محمد وآله
صلواته وسلواته وطاعته بطاعته وشهادته بشهادته وانظر لا يفتونك بركاته
عز منه فخره عن فائده صلواته وامره بالاستغفار ولك والثناء فليكن ان يعت بالآيات
في الامر النور السراج الازدي تعلم جليل مرتبة عند الله عز وجل التمس السلام
اذا فرغت من الشهادة كحضرتك بحضرة سيد المرسلين والملائكة المقربين وقد
التك عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته الى اخر السلام المتحجب احضر في ذلك
النبي وبقية انبياء الله وائمة عليهم السلام والحفظة لك من الملائكة المقربين
المحسنين لا غالك وقل السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ولا تظن انك انك
الخطاب من غير حضور مخاطبة ذلك فتكون من الغائبين واللاعين وكيف
يجمع الخطابين لا يبعد الخطاب ولو اخذ الله تعالى وجهه الشامله ورافضه
في اجرة بذلك عز وجل الواجب ان كان بعد اعز ربها القبول مستحسناً من اوج
الفرح والوصول فان كنت انا ما القوم فاقصدكم بالسلام مع من تقدم من المشركين
وليصلهم الرقة عليك ايضاً ثم يصددا مقصدك بسلام فانما اذا قلم ذلك فخذ
ادبهم وظنهم السلام واستخفهم من الله تعالى في هذا الاكرام واصل السلام مشرك

الحجة الخاصة ويكن لا تم المقدس من انما الله تعالى والعنه هنا على الاول
وعلى الثاني يكون مستغادا في الخلق باذنا الله تعالى للكمال بالسلام والامان
من هذا بل الله تعالى ان تمام مجده قال انضافه من السلام في كل صلوة الا ان
اي من ادى امر الله وقته نية تهاشع منه عليه هذا الامان من بال الدنيا وزيارة
من عذاب الاخر والسلم اسم من اسماء الله تعالى اود عنه خلفه ليسموا منها
في الملائكة والامان والاضافات وصدق مضاجعهم فيها بينهم وحشة
مناشرهم واذا اردت ان تضع السلام موضعه وتؤكد مضاه فليبق الله وسلم
منك وقلبك عقلك الا نذرنا بظلمة المعاصي ولتسلم حفظك لا يبرم
لا علمهم وتوحشهم منك لبوء معاملة معهم ثم صدقك ثم عدك فان لم
يسلم منه من هو الا قرب اليه فالاعتقاد في من لا يضع السلام مواضع هذه
فلا سلام ولا تسليم وكان كاذبا في سلامه وان افشاء في الخلق فليصل
انتهى بالصلوة على ما وصفت لك فاخفها بالخشوع والخضوع والخوف من
الرد وخيبة الحرمان فاستشكر الله تعالى على توفيقه لانما هذه الطاعة
وتوقفتك مودع في صلواتك هذه وانتك وبما لا تشي على مثلها كما قال
صل صلوة مودع ثم استشر قلبك الجباء من المقصر في الصلوة والخوف من
ان تلفت فيصير بها حرجك فاذا ضل في ذلك وجوبك تكون من الخاشعين الذين
على صلواتهم دائمون واعرض صلواتك على هذا الوصف فيبدوا انفسهم بها
كذلك ينبغي ان تخرج وتوجد على ما يفوتك ينبغي ان تتحلى بتجهد في صلواتك
قلبك فان صلواتها فليمن مرتع اليقين بشا الله تعالى ان يهتدوا برحمته
ويستمدوا بمغفرته اذ لا وسيلة لنا الا الاعتراف بالجزع عن القيام بوظائفه

فلاح الصلوة

ثم عقيب ذلك تكلم بالاشتمال بالعقوب من الذكرو الدماء وبالغ في الاخلاص والابتهال الى الله تعالى في مغفرة ذنوبك وقبول عملك وتليق طاعتك ببد الرحمة
 فان الفضل عظيم والكرم جسيم الرحمة واسعة والجود غايب والحل قابل ومخلص
 وظاهف الدماء عقيب الصلوة وغيرها ما قاله مولانا الصادق ع حفظ ادب الدنيا
 واظفر من ندعو وكيفية عود لما ندعو وحقوق عظمة الله تعالى وكبريائه وظاهر
 عليك طه بآخه عليك واطلاعه على ترك وما يكن فيه من الحق والباطل واعرف
 طوف نجابت دمه لا تكن ككلامه عوده نبي بنه هلا كان انت تعلم ان فيه نجات
 قال الله عز وجل مبدع الانسان بالشرع غائبه بالخبر كان الانسان عجولا وتغورا
 ذاك لما ذاك ان الدماء استخاف الكليل الحق وتدرسا للمنجدة في شافعة الرب
 تركنا الاختيار جميعا وسلمهم الامور كلها طامرها وباطها الى الله تعالى فان له ان
 بشر الدماء فلا تظن الاجابة فانه يعلم الشرائح فلعلمك ندعو لتي قد علم من
 نيتك بخلاف ذلك قال بعض الحكماء لبعضهم انهم تظنوا انهم اطرا الدماء واما السطر
 المحجرا علم انه لو لم يكن انشا الله بالدعاء لكان اذا احلنا الدماء تفضل عليها بالاداء
 فكيف قد علم من ذلك ان في تشرط الدماء وسئل رسول الله عن اسم الله الاعظم
 قال كل اسم من اسماء الله اعظم وفرغ قلبك عن كل ما سواه وادع يا اي اسم شئت
 ليس في الحقيقة الله اسم وليس بل هو الله الواحد القهار وقال النبي صلى الله عليه وآله
 ان الله لا يستجيب الدعاء من قلبه الا اذا انبت بما ذكرت لك من شرائط الدماء وخلف
 ترك لوجهه بشر واحد ثلثة اما ان يستجيب لك بما سئلت او يدخر لك ما هو اعظم
 منه وما ان يستجيبك من البلاغ لو ارسله عليك لهلك قال النبي صلى الله
 عليه وآله قال الله تعالى من شغل ذكري عن مسئلتك اعطيه افضل مما اعطيتك

الله تعالى ولو كان التهم هذا والكلمات في المنع المبرر قبل ان تنفذ كما ان في قوله
 جئنا بشدة مداد وقال على عيسى بن يوسف وقرب سبكين بعين من تفسيره فانه الكفا
 من ربه فيهم مما القرت في ملائكة وسلاسله ووفى له في المراتب خلقه قوله تعالى
 ولئن اذنت لهم لم يلج الله على قلوبهم وقوله فلا تبذروا القرآن امر على قلوبهم فما
الواقع الفصل عن مواقع الفهم ما ان اكثر الناس منعوا من فهم القرآن لاسباب
 مجبلة لها الشيطان على قلوبهم نجس عن عجايب سره تعالى ولو ان الشيطان
 يهونون على قلوبهم آدم لنظر الى الملكوت ومما القرآن واسره من مجلد
 الملكوت والحجج الواضحة منها والاشغال يتحقق الحروف واخر اجما من خارجها
 والاشتغال بها من غير ملاحظة المعنى وقبل ان التوتن لحفظ ذلك شيطان وكل
 بالقرآن لم يصر عن معاني كل ما قصته فلا يزال يهملهم على قوله بالحرف في كل
 الهم انه لم يخرج من مخزجه فيكون تامه مقصورا على خارج الحرف وفيه يتكشف
 له المعاني واعظم حكمة للشيطان من كان ملتبسا بالمثل هذا اللبس منها ان يكون
 مبسطة من الدنيا ليهوى طماع فان ذلك سبب لظلمة القلب كما تصدق على المراء بهنح عليه
 الخيال يتجلى فيه وهو اعظم حجاب للقلب به حجب لا كثرون وكلما كانت الشهوات
 اكثر ترا كما على القلب كان البعد عن اسرار الله اعظم ولذلك قال في الدنيا والاخرة
 ضل ان بقدر ما تقرب من احدهما بعد من الاخر في الخفاص ان يحضرنه
 بكل خطاب من القرآن من امر او نهي او وعدا وعيد وبقدر انه هو المقصود وكذلك
 ان سمع قصص الاولين والانبياء عليهم السلام وعلم ان يحرق القصة غير مقصودا
 المقصود الاغتيار ولا يفهم ان كل خطاب من القرآن فالرابعة المحفوظات والقرآن
 وسائر الخطابات الشرعية ^{على} اياك اغني واسفي احار وهي كلها نور وهدى

ورحمه للعالمين ولذلك امر الله تعالى الكافة بشكر نعمه الكتاب فقال واذكروا نعم الله
عليكم وما انزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به واذا اقموا الصلاة فاحذروا
القرآن عملا بل قراءه كقراءة العهد كتاب ولا ما الذي كسبه البليد بيزه وبعل غفلة
قال حكيم هذا القرآن امانة من قبل ربنا بهووه شديدا في الصلوة ونقف عليها
في المحلوات ضد ما في الضافات بالثمن المتبادر الشاس النازفون
بثاثر قلبه ثارا وتخلقه مجايله في الايات فيكون له بحسب كل فهم حال وتجد
به عند ما يوحى نفسه في كل حال الى المحبة المحبة منها من خورنا ودينا او غير
غيره بقدر ذلك ونعمل به بحسب ما نشاء والخشية منها قوت معزة كانت الخشية
اغلب لا خول على قلبه من الضيق غلب على العارفين فلا يروى كرا المعزة والرحمة
الامعة ما بشرط بقصر العارفة من بلها كقوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا من وعلا
صالحاتهم اهتدوا فانه قرن المعفر بهذه الشرط الازديع وكل قوله تعالى في العن
ان الانسان لفي خسر اخر التور وذكر فيها اربعة شروط وحكيته اربع واخفى
ذكر شرط واحد جامع للشرائط فقال تعالى ان رحمته الله قريب من المحبين اذ
الاختصاصا مع الكل للشرائط وتأثر العبد بالتلاوة ان يصبر بصفة الابه المنلو
عند الوعد ببناء من خشية الله وعند الوعد بتبشيرها بوجه الله وعند
ذكر الله واسماؤه بطاعة خضوعا لجلاله وعند ذكر الكفار في حق الله ما يمنع
عليه كالمناجاة والولد بغير حوته وينكسر في باطنه حياء من قبح الضالهم بكبر الله
ويطردسه عما يقول الظالمون وعند ذكر الجنة يبعث نبيا لم يسموا اليها وعند
ذكر النار ترعد من غضبها خوفا منها ولما قال رسول الله لا يسمع صوتا قرع عوف
ففي سورة النباء فلما بلغت كفت لافا حينا من كل آية تشهد وحسابات على

هؤلاء شهداء ما بين عبيادك وغان من الدع فخاله حبيبك الان وذلك لاسم
 تلك الحالة لعلية بالقلب والضرر انما بر هذه الاحوال واستجلاها الى القلب
 والعلم بها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأوا القرآن ما انتلف عليه قلوبكم ولا تلت عليه
 خلودكم فاذا اختلفتم فليسم تفرقوه وقال الله تعالى الذين انكروا الله وعلمت
 قلوبهم وانما نلت عليهم انما نذرتهم انما نذرتهم انما نذرتهم انما نذرتهم
 اللسان خضعه وروى ان رجلا جاء الى النبي ليعلم القرآن فانتهى الى قوله تعالى
 فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره فقال يكفيني هذا
 وارضى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلية بالقلب والضرر الرجل وهو فقير اما التالى
 باللسان المعرض عن العمل فخير ان يكون المراد بقوله صلى الله عليه وسلم ومن اعرض عن ذكرى فخر
 له معقبة حسكا وتحشر يوم القيامة اعني الاله وانما خط التالى نصيح المحرف
 بالترنيل وخطا لعلية بالقلب والضرر انما نذرتهم انما نذرتهم انما نذرتهم
 الانما نذرتهم انما نذرتهم انما نذرتهم انما نذرتهم انما نذرتهم انما نذرتهم
 الكلام من الله تعالى الامن من الله تعالى الامن من الله تعالى الامن من الله تعالى الامن
 بقر على الله عز وجل واقفا بين يديه وهو ناظر اليه وسميع منه فيكون خاله عبد
 العذير السؤال والضرر والابتهال والثابته ان تهتد بقلبك انه شاق وكما
 انما ضربه بالطاقه وبنا حبه بانعامه واغناته وهو مقام الجاه والتعظيم من الله
 والاصنام البهية الفهم منه الثابته ان يرفق كل من التكاليف والكلمات الصغرى
 ولا يسطر الى القلب لا الى القرية ولا الى المقلوب بالانعام من حيث هو من علمه
 الحزم على المتكلم ويوقع كونه عليه ويستغرق في مشاهدته وهذا رغبة المقربين
 عنها اخبر جعفر بن محمد الصادق عليه السلام بقوله لقد نالني الله الحافه في كل سنة لكنهم

فصل في الصلوة

لا يجزئ وقال ايضا وقد مالوه عن حال النفس في الصلوة حتى فرغوا منها
 افاق قبل له وفي ذلك قال اما اوله فذكر هذه الآية على قلبي حتى سقطتها من الكلام بها
 فلم يثبت جبري لما فيه قدرة الشيطان الهيم والمراد به ان يسير من خوله وقوته
 فلا يثبت في نفسه يعين الرضا والتركيز فاذن اننا انما الوعد مدح الصلوة
 حذرت نفسه عن دونه الا اعتبارا وشهد فيها المؤمنين والصدقين وتيقن
 الحق المحقق لله بهم واذا نال ان باب المقف والدم للمقربين شهد نفسه هناك
 وتبداه الخاطب خوفه واشفاقا والى هذه المزية اشار امر المؤمنين به وتبد
 اوصيهم في الخطبة التي يصف فيها المنع من قبوله واذا امرها بانه فيها تحويف
 اليها من مع قلوبهم فظنوا ان زفير حتم في اذانهم الى اخره ومن دأى نفسه بغير
 التخصير القرائة كان ذلك سببه ومن شامد نفسه بين الرضا وهو محبوب نفسه
 فهذه سبب من وخائف القرائة واسر بها ففقا الله لتلح الاسر والخصايش
 الابرد واذا وصلت الى هذا المقام فاحمد سبحانه الشكر شكر الله سبحانه وقضاني
 على من هذا الانعام واحضره ما له لك بيا لك وابا به عندك في جميع احوالك
 وقبل شكواشكوا الى تمام ما يمكن من هذا فانت مع ذلك مقصر عما يحسن عليك من
 الحمد وغاية ما يجب الاعتراف بالتصغير الاستغفار من كل ذل وكبر اللهم ارزنا
 العمل بكشف لنا من الاسر والاباء من رنا فضا وعرفا ما يكون لنا سلبنا
 الى مثل تلك الدنيا او فضا على ذلك الحق بالتوق وثبت اقدانا على فضا
 الصلوة وحقوق التحقيق بفضلك وجوك العيم اننا لو غاب الكبر
 الفصل الثالث في المنافيات وهي في هذا المقام ما اهلك الصلوة ونفسها
 اكلها من حجاب قلبه وهي تنقسم الى منافيات الكمال والمنافيات القصور

الان

فصل في الصلوة

فصل في الصلوة

ما ياتي الاقبال بالقلب على الله تعالى من بعد النقص والالتفات الى امره بنوحى
 الفكر وغير متعلق بالقلوب وان كان اخر قدامه من قايى مكابدا الشيطان
 المطلق بقية تعالى والمؤمن للقبول انما هو الاقبال على كل فعل من افعالها حال الا
 فيه كما يشه عليه بقوله تعالى وانما لك من صلواتك ما اقبلت عليه بقلبك وما اقبل
 في هذا القسم ما عند المعنويات من المكنون وما كذا فاعلم الانبياء والناس والشم والنجاة
 والبشرية فيها فاما مشتركة في فضائل الاقبال ومنها فيه التفرغ واما ما اقبلت
 التفرغ فضايلها ما كانت الا خلاصا من استكثار الطاعة وبطل في الاول الى بابا
 وفي الثاني العجز والكلام في كل منهما مستوفى وذكر انما هما واحكاما هما يخرج
 وضع الرسالة لكان ذكر الهم فاعلم ان الوضوء على فائين الايتين في الكتاب السنة
 كثيرا يخرج من بعد المحضرة قال الله تعالى فويل للمصلين الذين هم عن صلواتهم ساهون
 الذين هم يراون وقال النبي ان النار واهلها يجون من اهل الزنا فقبل بادرسوا
 الله فكيف يعجز النار قال من عاين الله فوجدوا بها وعنده قال المرافيق العبيد
 يتكذبون بعد شأنا با كافر با جريا فادناها من صل سبك وبطل اجرك ولا خلاص
 لك لنفس الاجر من كنت تعمل بها خادع وعنده ان الله تعالى يقول انا انزع الايمان
 عن المشركين من عملهم لا فاشرا فيه غير انما لا اقبل الا ما كان خالصا
 وعنده ان الجنة تكلمت قالت انى جاء على كل بخل ومراى وعنده ان اول
 يدعى يوم القيمة رجل جمع القرآن ورجل قاتل في سبيل الله ورجل كثر المال فيقول
 الله عز وجل للمفكر المراءى اعطيك ما ازلت على سؤلى فيقول بلى يا رب فيقول ما
 علمت فما علمت فيقول يا رب فما نفعى انا الدليل والاطراف انهم يقول الله كذب
 ويقول الملائكة كذب فيقول الله تعالى انا لم ازل بى فلان قارى فقد طرقت

ويؤتى بها حلالا فيقول الله تعالى انا اومع عليك حتى ارا دلت تحتاج الى
احد فيقول بل نيت فيقول فانا اذ غلبت فيها انيتك قال كنت اصل الرجم وانصدف
فيقول الله كذبت ويقول الملائكة كذبت ويقول الله سبحانه بل اردت ان ابقى
فلاذ جواد وقد قبل ذلك ويؤتى بالذي قتل في سبيل الله فيقول الله ما فعلت
فيقول مني بالجهاد في سبيلك فقال الله في ذلك فيقول الله كذبت ويقول الملائكة
كذبت فيقول الله بل اردت ان ابقى فلاذ جواد في ذلك ثم قال رسول
الله اولاك خلق الله ثم لهم نار جهنم وعن الصادق عليه السلام ما بالواقيف
من عمل الخير الله وكله الى من عمل له وعنه عليه السلام في قول الله عز وجل من كان
لنفسه زينة فليعمل بها ولا يشرك بعبادته شيئا قال الرجل بعد شيئا من القول
لا يطلب به وجه الله فما يطلب به كمال النفس انتهى ان يسمع به الناس فهذا الله
اشرك بعبادته وتبرئتم قال فما من عبد استخيرا فذمها الا بامر ابداه حتى ظهر الله
له خبرها وما من عبد استخرا فذمها الا بامر ابداه حتى ظهر الله له شرها والارقي
ذلك يقول وقال الله تعالى في ما العجب يوم حين اذا عمتكم كثرتمكم ذكروا ذلك
في معرض الانكار وقالتم وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا وهو ايضا راجع الى العجب
بالعمل على وجهه قال النبي ثلث مهلكات تنزع مطاع ومغوى ومنع وعجايب الشياطين
وقال الصادق عليه السلام من خلة العجب عليك وعنة العجب ليدور ما منها ان يزين للعبد
سوء عمله فيما حسنا فيجربه ويحبب اليه محسن الله تعالى في العجايب ما قال لكيف
صانوك فقال ثلثي رجل عن صلوة وانا صد كذا وكذا انك قال كيف بك يا كذا
قال انك في محرمين فموتى فقال له العا لمرافق من محرمين وانما طاعت غير من بكاءك
وانك عدل ان المذل لا يحسد من عمل من احد ما عليه الم قال خذ المجد لك ان

حلوها غايها لاخرها موقوفها من السجود والفايق صدق والعايد موقوف ذلك
 انه يدخل العايد لا سيما انه قبلها بما يكون موقوف في ذلك ويكون موقوفه افاض
 في الشدة على عدمه وبسبب الله عز وجل ما صنع من التوبة قال النبي قال الله
 تعالى لا اودع ما اودع البشر المذنبين واما الصدقين قال كيف ابشر المذنبين واما
 الصدقين قال يا اودع البشر المذنبين في اقبل التوبة واعفو عن المذنبين انك
 الصدقين لا ينجوا باعمالهم فانه ليس عبيد بحسبنا الاهلك واعلم ان
 الربا على ضربين ربا مضر وراة مختلط فالمحضر هو الذي يفسد ربحه فلهذا هو
 اعم من ان يتوصل به الى محرمه او مباح او الحذر من ان ينظر اليه بمن ينظر
 ولا يبدل الحاشية المختلط ان يتكبد به ذلك مع التفرج الى الله تعالى كلاما مفيدا
 للفعل بل الاول ساقط عن ربحه المجرى الاعتبار والثاني هو الاشتراك في
 في العبادة التي قد تفتقر الى تركها الشريك وهذا هو الشريك الخفي هذه الامة التي
 اشار اليها النبي باثر في منه فاشتمل المقصود منها ليس هو النجس عن الفعل المصحح
 ابتداء ربا لان ذلك باطل في نفسه لا يضره لقلوب العارفين واما الكلام
 لنا فيها فيترك الانسان به من العبادة خالصا لله تعالى لا يربط به غيره ثم
 يضره ما بنا في الاخلاق على وجه الشرب الطيف الذي يفسد التوبة عليه مثل
 هذا المقام وهو بان على جوه بعضها على بعضها خفي احد ما ان يعقل المستقيم
 مثلا على الاخلاق المحض والطاعة والاقبال على الله تعالى بها وهو حال من
 من نظر الناس اليه فيدخل عليه داخل وينظر اليه ناظر فيقول له الشيطان
 قد فعلت كذا حسنا حتى ينظر اليك هذا الحاضر بعين الوفاء والصلاح ولا يزد
 عليك ولا ينشاك فتشع جوارحه ويسكن طراقة ويمن صلواته وهذا هو الربا

الجزء من الخلوة
في

الطاري الظاهر الذي لا يخفى على المتدينين من المريدين لكنه في الجملة من ترك
الفرج منافي الاخلاص وتأمينها ان يكون قد فهم هذه الافرة واخذ منها حذره
فضا ولا يتبع الشيطان فيها ولا يفتن الله ورسوله في صلواته كما كان فباثية
معهم من الخبثات متبوع ومفتككك ومنظور اليك وما تفعله يؤثر عنك و
بناييك غيرك فيكون لك ثوابا عما لهم اراحتك عليك التور ان اسات
فاحق عملك فضا ان يفتككك في الخشوع وتحسين العبادة فيكون شريك
من افتكككك فلم جز الخلد هذا المشهور ان من سنن شمسنة فله اجر ما واجز من
يغل بها الى يوم القيمة وهذه المكتبة اعظم من لا وفي وادق وقد يتجدد بما لا
يحد في الاولين وهو ايضا عين الرباء ومطل الاخلاص فانه اذا كان يرى الخشوع
وحسن العبادة خيرا لا يرتضى لغيره تركه فلم يرتضى لنفسه ذلك في الخلوة ولا
يمكن ان يكون نفس غير اعز عليه من نفسه فهذا عين التلبس بل المفتكك به ^{الله}
استغفار في نفسه اشعار قلبه بنشر نوره الى غيره فيكون له الثواب عليه اما اصل
فخص الحقائق والتلبس فقط اليوم القيمة بتلبيه ونفاق على الظاهر من نفسه
ما ليس مستغفرا به وان اشبه المفتكك به وثالثها هو ادق مما قبله ان يفتن الله ^{الله}
واته مكتبة من الشيطان ويعلم ان محال نفسه من الخلوة والشاهد للغير محض
الرباء ويعلم ان الاخلاص في ان يكون مملوثة في الخلوة مثل مملوثة في الملك
ويخفى من نفسه ومن ربه ان يجمع لها هذه خلقه تحتها واندا على عادية فيقبل
على نفسه في الخلوة ويحسن صلواته على ربه ^{الله} رضتها في الملك ومطل ايضا
في الملك كذلك العملة المذكورة وهذا ايضا من الرباء الغامض لانه حين
في الخلوة يجرى الملك الى الخلق بل الاخلاص ان يكون مشاهدا اليها ثم صلواته

والملك فلهذا يكون غفيرة منها ما الشاهد في الخلوة

ومثله الخلق على نوره وأمره كان نفس ملحقه هذه المخلوقة ليست تخرج بأمره الصلوات
 بين الناس ثم يستخرج من نفسه أن يكون في صورة الملائكة ويظهر بأن ذلك بؤس
 يستوي صلوته في المخلوق والملائكة وهما من جنس واحد ذلك بأن كماله ينفذ في المخلوق
 كما لا ينفذ في الملائكة البهائم في المخلوق والملائكة جميعا وهذا شخص مشغول لهم
 بالخلق في الخلق والملائكة جميعا وهذا من الملائكة الحقة والملائكة البهائم
 في الحديث النبوي لا يخلو إيمان العبد حتى يكون آتيا من غير الله إلا بعرفاء ملوك وأما
 وهو أدق وأخفى أن يظن بالله كتمان وهو في صلوته فيجبر الشيطان عن أن يقول له
 لا أعلم فانه قد عرف أنه لا يضمن لذلك الشيطان تفكر في عظمة الله وجلاله ومن
 أنت واقف بمن يذبحه استمع أن يظن الله إلى قلبك وأنت غافل عنه محض بذلك
 قلبه ويجمع جوارحه بطن أن ذلك عين الأهل من هو عين الكرواحاج فان حو
 لو كان لظن المخلوق الله وعظمته لكأن هذا المخلوق تلامذه في المخلوق ولكن
 لا يخصص حوصلا بما لا يخصص غيره وعلمة الامن من هذه الآفة أن يكون هذا
 بما بالغة في المخلوق كما بالغة في الملائكة ولا يكون حضور الغيب هو السبب حضور المخلوق
 كما لا يكون حضور الغيب سببا فما دام بفرق في حواله بين مثله الآفة
 ومثله بجمته فهو يكيد فارجع عن صفو الاخلاص مدبر الباطن بالشرك الخفية
 من الرباء وهذا الشرك الخفية في قلب آدم من ديب المله السوءاء في اللبلة اللما
 على القصر الصماكا وروبه الخيرة لا يعلم من الشيطان الا فرق نظره ومعد
 يتوبوا الله تعالى وهذا به ولا فالشيطان ملازم للشيطان من الملاءة الله تعالى
 لا يغفل عنهم لحظة حتى يعلمهم على الممالك في كل حركة من الحركات حتى في كل الفيز
 وقصص الساروت طيب يوم الحجة وليس الثابت لفاخرة فان هذه سن في روات

مخصوصه لكن في المعنى فيها حظ خفي لا يتباط طر الحلق بها فدخل الشيطان فيها
عليه من المداخل ان لم يتفطن ولذا قيل كتمان من عالم افضل من عباده سنه
من جامل واراد به الفاعل البصير يد فاقوا فالت العشاء منه بخلص عنها الاملاق والما
فان مداخل الشيطان على كثير من العلماء اعظم من دخله على الجفلة وخامسها
ان يكمل العبادة على الاخلال من المحض التنبه الصالحه لكن عرض له بعد الفراغ منها
محب طهار ما يحصل له بعض الاعراض المحففة للرباء خلد عن من الشيطان له انه
فكمل العبادة الخالصه وقد كتبها الله في جوان المحضين فلا يتدلج فيها ما يتجدد
واما نصحهم الى ما حصله بها من الخير الاجل خير اخر عما جمل في حديثه ويظهر لذلك
فهذا ايضا مسئلة للعلم ان سبق كما بينا العجيب لما خرو مدخل في فسر الدين قال
الله تعالى عنهم قل هل ننبئكم بالاخيرين اعمالا الذين ضل سعيهم في الحياه الدنيا
وهم يحبون انهم يحبون ضلوا وعادوا رجلا قال النبي صلى الله عليه وسلم
الله فقال رسول الله ما صنعت لا افطرت وكذا عن ابن مسعود مع رجلا
يقول قرأت الباء وخذ البقرة قال ذلك خطيبل لو كنت ما قبل على اخلصك فيه فقد
نصحت منه بشعر وستين جوا من سبعين على ما روي عنهم عليهم السلام افضل عمل البشر
على عمل الجحيم كعوضنا وعن اصحابنا عليه السلام من عمل حسنة ستر كفيته ستره
اقربها محبت كبيت حجر فاذا اقرها تانية محبت وكبيت باء قالها من كلمة ما
انماها وندم ما اعطها حيث نقص بها حظك وضاع كدك ولينك لمث
من تبعها فان المرائي لا يسلم كما عرفت من وعيد هذا كله مع عكس تعلق عرض
صحيح في الاخر باذاعته اماما معك لو اراد بذلك تشيط السامع وترغيبه
فصل الخبر مع وثوقه بنفسه فلا حرج فيه اذا لم يمكن تشيطه بدونه والا كما

الى قدسكم من الشياطين قال لا بأس ان تمسك اهلك اذا جوت الى قصص
 ونحوه واذا سالك هل قلت للهيلة او سمعت فخذته بذلك ان كنت فعلته فقل قد
 ردوا عنه ذلك ولا تغفل الا فان ذلك كذب من هنا خايم افضلية الصدقة حمراء
 لتبالي به والاحياء وعبادة الليل نأذه على غيرها لتبينه اقله وحجابه فبتنا
 به ككفر ذلك كله موضع الخطر فيجب الاضرار والتلفظ بمبررات القلب كما يكون
 الاظهار ومطهر الزباء ومخطرة تلك الاحياء فان فيه ايضا للشيطان ماذا خل
 منها ان يأسرت بترك العمل خوفا من ان تكون مرأيا به وهذا من حيلة خداعه
 وذكرك العمل كذلك يحصل لغيره لان غرضه الاقصة ترك العمل وانما بعد ذلك
 بلنا ان قصد الزباء وغيره عند غير من يبينك عن العمل فمهلك فيه فاذا تركه
 ما احصلك غرضه مثال ذلك في المثال من سلم اليك مولا حنطه فيها تراب قال
 خذها من التراب نقها منه نقية بالغة فترك اصل العمل ويقول اخاف ان اشتغل
 به لم يخلص غايضا فترك العمل من أصله وهذا تمام الغرض لا يلبس اليقين
 وغاية القصد فقد حصلت مقبته وارحمه من التعبد في افساد العمل وانما
 سبيلك ان تجهد في التخلص من ذلك بالادوية السابقة ومقتل مولا له ومنها
 ان يامر بترك العمل ايضا لانه لا يملك بل خوفا على الناس ان يقولوا انه مرأى من
 الله به وهذا ايضا مع ما قبله ونما خفي من مكاييد الشيطان لان ترك العمل خوفا
 من قولهم انه مرأى من غير الزباء ولو لاحية الحمد لهم وخوهم من ذمهم فماله ولقولهم
 قالوا انه مرأى او قالوا انه مخلوق اي غيرنا بين ان ترك العمل خوفا من ان يبق
 انه مرأى وبين ان يحسن العمل خوفا من ان يوق انه خامل مقصر بترك العمل لشد
 من ذلك وقية مع ذلك لئلا يظن بالاسلمين وما كان من حيلان بطل عم ذلك

ثم كيف قطع ان تنخلص من الشيطان بترك العمل فدا طشه فيه فانه لا يجلبك ايضا
بل يقول لك لان يقول الناس انك تركت العمل الحق لك مخلص لا تنهى الشهرة
التي غيرت لك من النفس وانما خلاصك من ذلك كله ان تلزم قلبك معرفة امان
الربا وضوره للزم كرامته ولفقر مع ذلك على العمل ولا يثا لي وتعلم قلبك
الحباء من الله تعالى اذ دعيت نفسك الى ان تشددل محمد الله تعالى حمل الحلوين
وهو مطلق على قلبك ولو اطلع الحق على قلبك وانك تريد علمهم لغنوك بل ان
قد رت على ان تزيد في العمل كبراء عرفت بك وعقوبه لنفسك فافضل منها ان تقول
له اترك العمل لهذا بطل الناس بك خبر او تشهر به واحب الصار الى الانبيا^{الله} الخبا
الذين اذا شهدوا لم يفرقوا ورا عرفت بين الناس بالعبادة لم يكن لك خط من
هذا الوصف فانه اصبا من مكابدين وما عليك اذ اخلصت العمل لله تعالى وتفرقت
بدا ويجهل وانما عليك مراعاة قلبك اصلاح تركه وكيف يخفى على الناس اذ كنت
صالحا وهو تعالى يقول عليك اخفاءه وعلى اظهاره ويقول من اضلح سره سره
اصلح الله علا يبره وانك ان بتركه اللبس عند ذلك ويقول اذ كنت لا تترك
العمل لك فاحق العمل فان الله تعالى سبهم عليك واما اذا اظهرته فممكن
ان تقع في الزنا وهذا التلوس عيب الزنا لان اخفاؤك لا يظهرك عليك بين
الناس هو بعبية العمل لاجل الناس فما عليك اذا كان مرضيا لله تعالى ان يظهر
ويجهل لو لا مظهره الى رضاه الناس اذا تفرقت ذلك فابالك ان تمكك وقابق الاختلا
وصعوبه الخلاص على الكل والقعود عن الطاعات فخر الى ما تنجيه في نفسك
من التفرق والطاعة وذا بارة الانتهاء ما خلاص الناس عليك بعمل العبادة بل
اخذ في قطع مادة الفكا وحج الشيطان عند واعلج ما سررتك بالطاعة ما

منه محض ومنه مدور فالله الحي ان يكون من صفته ودا عينه افعال الطاعة والامتنان
 لله سبحانه وليس مستكثرا لعلك وانما سر لا شق ان وفقت للعلم واخرى من
 رتبة العلم والافعالين ولم يبلغ بالسر وحد الجيب الا في ذكره واذا حصل اطلاع
 الناس عليه فلم يحصل من ذلك وانما سر من اطلاعهم نظر الله تعالى في شأنه الذي
 اطعمهم عليه اظهر لهم المحمل تكملة عليك ونفصلا ونحو ذلك والمذموم ان تفرج
 براشكنا وادركوا بالحق فظهروا الناس عليه لقيامه بملك عندهم ليعيدوا
 يقولوا بفضله خواتمك وبما ملون بالاكرام ونحو ذلك فانه ربهم محض ومخطط
 للعلم احسنه عليه بها ونسب الاخرة وقلة التفكير بها عند الله تعالى الله من صفته
 ان لا يها ملنا ببدله بل بنا محتاجين به وبشر ولا نشا بصفحة انه جواد كريم واما
 العجز واستعانة العلم لا يحتاجه والادلال به وان يحسب العاقل نفسه خا وبشر
 عن هذا الشئ فغير هذا من اعلم المملكات بل هو الناقل للعلم من كنهه تحت
 الى كنهه لتبنيات ومن رجع الذخائر الى كنهه القدرات كما تقدم في الاخبار والله
 قال عليه باصانته بخود بين كنه من سراج قد اطفأته الرج وكمن غابا فسد الجود
 وكمن سجد اني خلف من الشاق عليه حال عليك بالجد ولا خسر من نفسك من هذا
 التعظيم عبادة الله تعالى فان قصصنا الى يسيد حق عبادة ومننا العجب
 العجلة عن عبودية الاعمال وافان العبادات وعن نعم الله تعالى على العاقل وال
 الخلق والاعداد والالطاف والسبح غير ذلك فانظر الى الاقرب اليك في
 هذا المقام وهو الصلوة والتمسك بنعم الله والدين واول ما ينظر فيه من اعمال العباد
 فان قد شددنا برعله وتامل في هذا التي قد مكينا فاستندنا الى الشئ الصالح
 فلا يكاد نعلم لك خلوة واحدة كاملة شق من نفسك بقبول الله اباها وهام جرا

بسم الله الرحمن الرحيم

التي غلبت فيها العبادات فكل واحد وظان نفسه لا يبلغها أعمال ولا تقوم بها
 لغفلتها وقد قال علي عليه السلام علوا عباد الله ان المؤمن لا يضح ولا يغمى الا وضوء
 عنده قل يا ذا الذا ويا علها ومنزلها لها فكونوا كالسابقين قبلكم والماضين ^{مكة} انا
 فرضوا من الدنيا ^{مهم} ثم يرضون الا رحلوا طوعا على المنازل فكيف يحجب الانسان قبله او
 بعده فاما بمحقوقه لم يقو به وظانها بالحق فلو استبداه المسلمة نعم لا يقدح
 المؤمن الى نفسه شره بما يفعله من السب مع عماله تعالى على توقفه لها والى
 الاستدراء من فضله فقد قال امير المؤمنين عليه السلام من شره حسنة سانه مبينة
 فهو مؤمن وقد قال عليه السلام ليس منا من لم يخاسب نفسه كل يوم فان عمل خيرا
 حمد الله واستدراه وان عمل شرا استغفر الله فهذا ما اتفق الخيال ذكره من
 ملخص البوافيق الغرض من ذكره هنا بالعرض والله الموفق واما الخائض
 ففيها مختار الاول في جبر الخلال الواقع في الصلوة بمعنى ثبات الدواعي النافعة
 لهذه المناقب اعلم ان الخلال ان كان من قبلنا في الاقبال القلب على الصلوة
 بسبب تكاثر الخصال غير عنها قد ذكر ما هو فيه ومن بنا جبهه واستشاع الاحدا
 الملازمة من الغفلة وعدم قبول العمل مع شدة الحاجة اليه من يومه هذا الى
 ان التوفيق الواقع من الجنب لا يهيئ للطبع فابصر في الدين والحاجة اليه
 حاصلة في الخلق سيما يوم الحشر الذي يصبغ عن وصفه الخلال ولا يحيط ^{يقدر}
 العقل ولا الخيال ولا يطبق حمل حواله الجبال وليس فيه معين مع وعده الله
 وكرمه لا الصيام بالاعمال الصالحة والطاعات المقبولة الرابحة فاما واصله
 الى الاثبات في تلك الظلمة والنجاة من تلك الشدة والجوار على عقبه الفطرة
 ولا تكسب الخلال الصالحة والطاعات المقبولة الا في هذه الدار الزائلة وفي هذه

فصل في الصلوة

المدة القصيرة التي أكثر ما قدمته على العفلة وكبار بلحق باقها بما فيها أن لا يستفيد
 النافع من شدة ذلك فظهر ليس في تلك الأوقات والاشارة والاشارة قد اعدت للشيخ
 كالحق والاشارة قد اعدت للشيخ كما ان الشار قد اعدت للشيخين وبالجمل في الخطر عظيم و
 الامر حزين والشفلة شاملة ونحن مع ذلك لا نشعر قد قال النبي صلى الله عليه وسلم على الرجل سئو
 سنة وسئو سنة فما قبل الله منه صلواته واحدة وقال الصادق لمجايرين عليه السلام كان
 يحفظ في فقه الصلوة كتابا يروى عنه الصادق باربع خصال خصاله وان يكبر الله فانه لا يرد
 فاجبت له في جميع ذلك حين صلى عنده وكسبه ما اخرج بالرجل منكم بمضى عليه سنة
 او سبغون سنة لا يحسن ان يقيم صلوة واحدة بحمد ما قاله كومن رأى القرآن
 والقرآن بلعنه كومن ضامه ليس له من صيامه الا الجوع والعطش في غير ذلك من الامور
 الدالة على صعوبة الامر وقلة الخطا فاحصا هذا وشهد ما تقدم في المقدمة من اثر
 مما يعين على خسر القلب مضافا الى ما سلف من الدوام للشيخين على ذلك في الطلب
 الثالث وان كان المشافي من قبيل المفسدات فالعلاج النافع فيها ياتي بالاحكام
 التفكير في مضيق الزيادة وما ينفذ بسبب من صلاح القلب ما يحرم عند في الحال
 من التوفيق والافضل من المنزلة عند الله تعالى وما يضره من العقاب العظيم
 المقفلة الشديدة والخرى الطاهرة حيث يبارك ربه على رؤس الاشهاد والعباد باق
 باخاذا وبامرفا ما استحييت في الشرب بطاعة الله تعالى عرض الدنيا راقبت
 تلوه العباد واستحييت بطاعة الله تعالى وتحييت الى العباد بالعباد الى الله تعالى
 وتزيت لهم بالثمن عند الله تعالى وتفرقت لهم بالبعد من الله تعالى وتحييت
 اليهم بالثمن عند الله وطلبت ضامهم بالعرض لخط الله تعالى اما كان احدهم
 عليك من الله منها فمكر العبد في هذا الخسر في قائل ما يحصل من العباد وشر

الحق في الدنيا بما يفوته من الآخرة بما يحبط عليه من ثواب الأعمال مع ان العمل الواجب
وبما كان كافيا يترجى به من حسنات لو خلت من اداء الزكاة خول الى كفة الدنيا
ميترج به بعد ان كان موجودا ويحوي الى النار ولو لم يكن في الزكاة الا الجاهل
واحدة لكان ذلك كافيا في معرفة حسن وان كان مع ذلك ناهيا عن حسناته وعنه
فقد كان ينال بهذه الحسنه علق المرتبة عند الله تعالى في زمرة البتة والصالحين
وقد حظ عنهم بسبب الزكاة ورد الى صف النعال من مراتب الاولياء ان الله
الذات والخرى والطريق من الملك الجبار هذا مع ما يقرض له في الدنيا من ثواب
بسبب حطة قلوب الخلق فان رضاء الناس غاية لا تدرك مكل ما يرضيه فرب
ليخط به فربق ورضاء بعضه في محط بعض من طلب ضام في محط الله تعالى
محط الله عليه محطهم ايضا عليه كما ورد في الاخبار وولت عليه المحرقة فاقم
عمره في ملكهم واثار ذم الله لاجل جدهم ولا يربطهم وردد ولا احد ولا ينفعهم
بوجه فقره وفاقته وهول يوم القيامة واما الطبع لما في بدنهم حان يعلم ان الله
هو المتخير للملوب بالنع والاعطاء وان الخلق مضطرون فيه ولا اوقد الا الله
ومن طمع في الخلق لم ينج من العكس والنجبة والمقت والا فانه قد وصل الى المراد
لم يخل عن الله والمهانة ومن اعتمد على الله وحل فيه مفع كفاء الله فم من الدنيا
والآخرة فكيف يترك ما عند الله لرعاة كاذب وهم فاسد وقد يصبب قد يحطى
واذا اصاب فلا يبقى له من الاوسنة وملكه وامادتهم لم يجد منه ولا يربطهم
شيئا ما لم يوفهم الله عليه لا يعمل جلد ولا يوح رزقه ولا يبعد من هلك ر
ان كان من هلك الجنة ولا يفض الى تنس في ان كان محورا عند الله ولا يربط
ان كان بمقوما عند الله لعنا كلهم عجز ولا يملكون الا نفهم نفعنا ولا ضرر ولا

على كون موتا ولا خوف ولا تشورا بل المفضل والنفل والخير قد اذنت بخلاف ذلك
 حكاه وان المفضل عماله لله بحسبه الله الى المخلوقين الصالحين والفاستين بل الكثير
 من الكافرين منهم يظنون ويوقرون ويطلبون بركته مع صفته وفقره وقلة ذلك
 به وقلة عمله والمراك يظهر الله تعالى الخلق على طهه وخبث نفسه فادبته
 فميتونه ولا يفوز بمطلبه وينصع فعبه بل سببه كما كان ويخاف من بينه الشبه
 قال والله لا عبد الله عباء اذكر بها فكان اول العمل الى السجود اخرها رجع
 لا يراه احد من الصلوة الا قاما يصلي وصا نما لا يظفر بمجلد الخلق الذكركت
 بذلك مدة طويلة وكان لا يهرتوما الا قالوا فضل الله بهذا المراك وضعه قال
 على نفسه وقال اواف في غيري لا حبل على كاهه فلم يزد على عمله الذي كان يعمل
 فبذل ذلك الا انه تعترك بعبه الى الخير وكان ذلك الرجل يرتب بذلك بالثاني فموت
 وحسب الله فلا ما الا ان قبل على الخير فندبته الله تعالى على ذلك في كتابه فقال ان الذي
 امتوا وعلموا الصالحات محبوا لهم الرزق فقام هم حبهم احبوا واكرموا كهم
 خبثك عليهم مع ان الله تعالى مطلع على ما دونك وخبث سرهم فمات خبرك
 في مدح الناس عند الله مدفوع من اهل النار وادى شرك من ذم الناس
 انت عند الله مدح من اهل الجنة وفي سره المصيرين ومن اخضر في قلبه الاثر
 ونعمها المودة المنازل الرفيعة عند الله تعالى استحقها بتعلق بالخلق بابا الخوض
 مع ما فيه من الكد والكد المتصا واجتمع ههنا صفات الى الله تعالى فلبه تحام
 من مدحه الزاوي فماتت غلوا بالخلق والعطف من اخلاصه انوار على قلبه بنشر
 صدق وبتا من جمانه وحشة فان لم يكن في ذلك كله طيبا قل ثلثة اشياء احل
 انه لو قبل الشان هناك وعلا معه حرم فنبش بساوما الف دينار وهو يحتاج

التي منه بل إلى تبعه فاجلوا إلى الصلوات غنمته فمصر من بشرى منه متاعا راضيا
 غنمه التي حاجته إلى الاضطلاع ايضا فابى به بذلك وناعه بغير واحد البتة ذلك يكون
 خيرا من الدنيا وغنا قطعا ولا يلبثنا على غنمته المهر وقصوا الغنم والعلم وضعف
 الاوى رقة العطل بل على السعة المحض وهذا بمنه يبلغ من حال المراتى في عمله في
 عبادة واحدة فان ما بنا له العبد به من الخلق من مدهمة عظام الدنيا بالاصالة إلى
 رضاء رب العالمين وشكره وثواب لاخرة وضم الجنة الدائم المخلص من تور الكدر
 اقل من فخره جنب العالمين في ثمار بل في جنبك الدنيا وما فيها واكثر وهذا هو الخير
 المبين ان تغتفر معك تلك الكرامات العزيرة الشريفة بحمد الامور المحببة التي
 تتم وان كان لا بد لك من هذه الهمة المحببة فافضد انت لاخرة تتبعك الدنيا بل الجلب
 الزوب حد عظيمك الذي اذ هو ما لكنها جميعا ذلك قوله تعالى من كان يريد ثوبا
 الذنبا والآخره وقال النبي ان الله يفضي الدنيا بعمل الآخرة ولا يعطي الآخرة بعمل
 الدنيا فان انت اخلصت لثبته ووجدت الهمة للآخره حصلت لك الدنيا والآخرة
 جميعا وان انت اذنت الدنيا حصلت لك الآخرة في الوقت وبما الاشال الدنيا
 فكلما تريد وان ظلمها فلا تنفع لك بل تزل عنك قريبا فقد خسر الدنيا والآخرة وهذا
 هو الخسر المبين وطهر هذا الشخص السيرة إلى هذا المثل من خسر ما من غمر ونفا
 من ارباب لك يمكنه به يحصل كرم من كرم الخمان فيها يحصل به وانق او خيبة
 او دهره او زيار من متاع الدنيا وبتره ذلك الكرم الدائم لغرضه و ما هذا الا
 عجز عجزه والخسر وخسر الهمة والحد لان قما بها انا الخلق الذي تعمل لا قبله
 ونظاير هذا لو علم انت تعمل لا قبله لا بفضلك وسخط عليك واستهان بك ولا تحف
 بك فمسايا التي هي لله تعالى في ما سبه وحلا له وما تعلمه الله خالصا بوجه صالحا

في الدنيا والآخرة

كيف يجعل الناقص لاجل من لو علم بأنه يطلب ضاء لمخط عليه اشارة نظر منك
 تعمل فاعلم ان ما حصل له من كبرية به ضاء اعظم تلك في الدنيا فطلب به ضا
 كائن خبير من الناس بمخط تلك الملك بل مع علمه بمخطه البصر لك دليل على
 نفسه ورفاهة الراي في سوا النظر بوق لما حاجتك الى رضاهم الكاس مع تمكن من
 رضاه الملك كذا لك في حاجته الى رضاه عبد مخلوق ضعيف حقير مهين مع التمكن
 بحصول خا رب العالمين الكافي عن الكل لئلا الله من التوفيق وهذا هو الله
 السلي واما الدماء العلى فهو ان موق نفسه اخفاء المباديات واغلاق الابواب
 دونها كما تغلق الابواب من الفواحش حتى يفتح قلبه بعلم الله تعالى واحاطة به
 على عبادته ولا تنازعه نفسه الى طلب علم غير الله ثم هو امر شوقى ابتداء الحما
 لكن اذا صبر عليه منذ بالتكلم فقط حنة نفسه وهما عليه ذلك تواصل الخا
 الله تعالى وما يتدبر عباد من جن التوفيق فاذ الله لا يقربها بقوم حتى يغير ما
 باصمهم من السبب الجاهل ومن الله الهداية قال الله تعالى والذين جاءوا من
 الهدى بهم سبلنا وان كان المنافي من قبيل المتأخر عن العباد وهو الرباء المتأ
 والنجى ضد عرفه واما الاول واما الجحش فله نظري الانبياء الا ان الله تعالى
 بجنا على العباد والى ارضه النجى من لغزده والعلم والاعضاء والرزق الله
 اكلمه حتى توفي به فانه يحسن كلة مائة تعالى لولا لم يقدر على شيء منها ثم ينظر
 الى نفسه على عرازنا الرسل الله خلق العقل له حتى هيكلية الطرقي الحق ثم ينظر
 في قيمة العقل كعمله فلا يجد مقابلا لغزده من هذه التم وانما صا الحلة فتم لما
 وقع من الله تعالى موقع الرضا والقبول والافرى لا جبر بعد طول الهادى به
 والحاد من لغير طول الليل بل يقين وكذلك اصحاب الصانعان والحرف كل واحد

مع
 شوق

منهم جعل في الليل والنهار فيكون فيه كل ذلك دوام مستمرة فان صرف الفضل
الى الله تعالى وصفت الله يوم قال الله انما هو في الصابرون اجرهم بغير حساب
في الخبر حلفت لعناني المصابحين بالاجين ذات لا اذف سمعت لا خطو على قلب
بشر فهذا يومك الله فجهته ودهشامع احبال التعب العظيم صار له هذه الغنية
بنا خير غداء الى عشاء ولوقت ليلة الله قد صدق الله تعالى فلا تعلم نفس ما افعي
لهم من قرا عين جزاء بما كانوا يعملون فهذا الذي فقته وهم صار له كل هذه
الغنية والقدر بل لو حلت لله ساعة فصل فيها ركعتين خفيفتين بل مصافك
فيه لا اله الا الله قال الله تعالى من عمل صالحا من ذكرا وانثى وهو مؤمن بالله واليوم
الآخر ابدلنا اجره بزوجين فيها بغير حساب يخفى اذا المعامل ان يرى حقارة عمله
وقلة مقدار من حيث هو وان لا يرى الا منة الله عليه فما شرفه من كماله
اعظم من جزائه وان يجد في فعله ان يقع على وجه لا يصلح لله تعالى ولا يتبع
موقع انشا فيه من غير موقع الغنية التي حصلت له وبقي الى ما كان في الاصل من
التمس المحقر نفس قد عملت في منتهى التواضع عليك من نعمه فعلت بحد وانها بمن عشرين
وهل توفيتك للقيام بوظائف العبودية وتاب عليك الحمد لله الالهية الالهية بل اعظم
نعمه بل انك شكرها كما اشكر الله في جزائه حين اوحى الله اليك ان اشكر في حق شكر
فقال يا ادب كيف اشكر حق شكرك والشكر من نعمتك يتحقق عليه شكر فقال يا ادب
اذا عرفت ان ذلك مني فقد شكرته وذلك ان بعض الوعاظ قال لبعض الخلفاء
انك لو منعت شره من الماء عند عطشك لم كنت تشربها قال بنصف ملكي قال
انما لو حبست عنك عند رجائك لم كنت تشربها قال بالصف الا قال فلا
يتركك ملك فقبحه شره ما صدقوا انك تشربها في كل يوم شره ما صدقته وكل

منافاة

منبته وشبهها منبثا في عاقبة وكره سطر بهيبك منبثا ودمع طيبا وشم وكبا و
 نمشة الوفا محبة تطش بديك فيما تحب الى غير ذلك من خواصك اعفائك وقبول
 الناطقة اليه لا يطالع على قايها وقصر فيها الا الله تعالى من جلالها ملك ونصا
 هضك تفريق فصلك ملك تفديك بيمينه مما لو ضرب من مانك في الفكر في جاحنه
 لعضك منه العجز لو فقلت شيئا بهين امه وطلبتك لطيبك على ان يردك
 وبصلحه لك خذعتك له منه واكثر لست بذلك وعدة ته منها عليك وكرهت
 هذه القم المملوء بسنين من الخفة والخال لك لا تحذر مولاك النعم الا اوقاه
 غلبه بعبادة لو ما ملكتها وعرضت عيوبها واقاتها لم تنو لشيء منها الا استجبت من
 ضلها وقد قال الله تعالى وهو اصدق القائلين وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
 نعم عليك لا تحصى وسلك على قدر ملازمه وقوله قل لعل يحصى فكيف يقابلها لا
 يحصى ثم اذا قابلته بقيت عالبا من عمل هو جليل الكافان مقتضوا ان الاعتراف بالفضل
 وشكره المراقبه لله تعالى تذكرا لله والاعتراف بالنعمة والازراء بنفسك والمقتضى
 لما الملك فهو برحمته الله تعالى قد قال رسول الله صلى الله عليه واله من فقد
 نفسه ومن فقد الناس منبذاه من فزع يوم القيمة وكون غايبا بعد الله بغير
 غايبا صامتا غايبا فاما بالطلب الى الله تعالى فاجبه فلم تقص فاقبل على نفسه وقا
 من قبلك انب لو كان عندك خبر فقلت حاجتك فاراد الله اليه ملكا فقال يا ابن
 آدم ساعلك اليه ان ذكبت فيها على نفسك طهر عن رما اليه مضت ثم تامل بعد
 تلك الامور احكامها لو لم ملكا من ملوك الدنيا اذا جرى على احد من اتباعه طعنا ما
 وكوه او دناهم وقد ناسر فامنه فانه يستخبره لاجلها يضرب الحدا فاما والقبول
 اليها ومع ما في ذلك من الذل والصغار وبعضهم يقوم لذلك على راسه ^{بذلك}

يا حكمة

يا جعلة لأجله وبعضهم يفتخرون به كما يفتخرون به في بعضهم بعضاً في
 حوائجهم ومهماتهم وبعضهم يركب الأهل والنجس الجاهل لأجله ويما يبدله عند تبدل
 روحه والى لا خلف عنها لأجله ولا يفتخر في الآخرة بعد ذلك فترامهم بمهلون كل
 من اتخذ من أجل تلك المنفعة المحبسة الغائبة ومع ذلك يفتخرون بالملك
 ويفتخرون له بالفضل عليهم المنعم مع أن تلك المنفعة في الحقيقة من الله تعالى ولو
 أراد ملكهم أن يثبت لهم خبراً حدث أو يخلق لهم خطأ واحداً لم يقدر على ذلك وهم
 يفتخرون بذلك كله فكيف تستكثر عملك المحفل بالثواب والآفات والنقائص لزين
 الملك خلقت لربك شيئاً مذكوراً ثم وبك وإنهم يطلبون الشتم الطامة والباطلة في
 نفسك ودينك وبنائك ما لا يبلغ كنهه فهمك ولا وفك كما قال الله تعالى وإن من
 فئة الله لا تخرق ما وقد وعد على هذا العمل المقابل مع ما تبين من المعاصي والآفة
 بالثواب العظيم الدائم وضرب الكرامات استظام ذلك من شأن العاقل فثابته أن
 تفكر في أن الملك الذي من شأنه أن يخدم الملوك والأئمة أنك في إدخال الهدى
 إليه ووعدها بالإنعام العظيم والمراد بالإنعام أحد عجلته ولو كانت طاعة قبل
 قد جعلت عليه الأمانة والكبر والرفق والاعتناء بأنواع الهدايا من الجزاء
 الثمين والهدايا العينية ثم بما يقال إليه بطاعة قبل وفك بكنهه عجلته وهدى
 أو حبه فدخل بما إلى خصه زام ذلك الأثر بعداً بأمه الجليلة فقبل الملك
 من الوصية عجلته ونظر إليها نظر القبول وأمره بانفسخه وكونه تبلغ تأ
 الفتيان والآنك منه فإيه الفصل والكرم ثم لو فرض أن هذا الصغير نظر
 بمأطره إلى عجلته واستعظم أمرها وتجبها ونشكر منه الملك يكون ذلك
 الأثر هذا يجوز ومضطر بالمعنى لا وصفه بغير الأثر عظيم المحفل وثالثها أن

الملك الكرمي ثمة أن يخدمه الملوك والأمراء ويقومون على رأسه كذا ذكره العظماء وتوفي
 عندهم المحكمات. وتوفي بين يديه الأماجد والرفاء أما أفند لسوقا وقرب وفان
 عليه القرب منه حتى دام أولئك السادات والأفاضل في عظمي حبل له مقاما
 في حضرة البرية كثر على هذا القبل من الملك وعظمت عليه النعمة فان
 أخذ هذا الحبيب من على الملك بملك الخدمة المحقرة وبسقط ذلك مع هذا النعمة
 الواصلة إليه بجميلة البرية بملك محض التسود والجنوز فكيف ألهنا الله لملك
 التواضع والأرض قد كان له العالمون وعقد بخدمته الملك تكملة المستعززون والآ
 والمرسلون الله لا ينجيهم من ذلك إلا بالدين منهم النافذة في نعمة الأرض
 أقدامهم والواصل إلى العرش وشبههم ومع ذلك مطر فون لا يرفعون ذوقهم
 نطقا لله تعالى ولا يفترون عن ذكره أبدا إلى الأبد منهم فاذا ألهنا الله أن
 رفقوا ورسمهم فالواصلانك ما عبادك حق عبادك ولا ينجيهم حال سببهم في جنة
 وأجنادهم في عبارة دبر ومن بعد من أتم الله بخرج ذكرهم عن هذا الاختصاص
 إلى محبة الأكارههم مع ذلك مغر فون بالنفسير يكون على أنفسهم فزون عليها
 ثم أتت فرحة من نفسك بصلوة ركعتين محشورة من المائتين قد وعدت من التواب
 عليها بما لا يحصى بقلب بشر فيجيب ذلك وتستكثر ولا ترى من الله عليك في
 ذلك فما أجلك من لسان وما أسواك من جبل ما أسهلك من بشر ما أسخر
 نلوعقلنا ونطقنا لأعمالنا لو جئنا ما أكلنا السبب أن أكلنا الحنكة
 لشدة العقلة وكثرة العائيب فنادى القلوب تشويش المقاصد اللهم لا تكلنا إلى
 أعمالنا ولا ترواخذنا بغيرها وأما لنا وأسلمنا بفضلك وإسلك خذنا بواجب
 خلوتنا إلى جوارك فقلنا سرنا وعظما غفرنا جزيلنا عظمنا جليلنا

فوائد الصلوة
في كل صلاة
واحدة

وانت اكرم الراحمين واكرم الاكرمين فاقدمت عليك ابدنا الاصفى من الحسن
مملوءة بالمعاني الثبات وجوزك واسع واكثر من ان ينفق عن النجا والنداء عظيم
بصلتك ودخلك عليك وانت قلنا على جودك وعلقتنا الى صلواتك منها بالذات
وصمت الاخاء وانت المحور الكريم **البخمة الثانية** في خصوصيات باقي الصلوة
بالفتنة الى يومئذ يختص الجمعة بالحضارة وبها يوم عظيم وعبد شريف قسمة
تعالى بمفعلة الامه وجعل في قسمة العبادات ليعرفهم من جوارده وبعدهم من
طرده وفاردهم من على الاقبال بصلاح الاعمال ونلا في ما فطر منه في قسم
الاسبوع من الايام اجعل اتم ما يقع قسمه من طاعته وما يوجب له على العبد
الشريف حضرة صلوة الجمعة وعبر عنها في محكم كتابه العزيز الكرم يذكر الله الخبير
وخضع من بين سائر الصلوات له في فضل القربات بالذكر الخاف فقال تعالى
انا انزلنا القرآن اذ نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا اليه كراثة ورددنا
البيت ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون وفي هذه الآية الترفيع من التسهيلات والت
ما ينشئه له من له حظ من المعاني لا يلق لسطر بمكة الى سائر وموافقه وسر هاف
التسبيح من الصلوة يذكر الله وسر يدلك على ان الغرض لا يقص من الصلوة لغير
موجبه المحركات والمتكاثرات والركوع والسجود كراثة بالقلب احصا عليهم
بالبال مات هذا واشباهه والسر كونا الصلوة ناهية عن الفناء والمكاثرة
في قوله تعالى ان الصلوة لهم عن الفناء والمتكاثرة كان سببها القوة والبر
اذا خرجت عن حكم العقل هذا كله انما يتم مع التوجه الناقم الى الله تعالى و
ملاحظة حلاله الله هو الذي لا اكبر له كبر علما وروى بعض تفصيله مضاد
عن يكون كراما واذ كان الاستعداد بمكة المتأخر لا من وجه لا فساد به وبارة

على غير ما من الصلوات المهيمن الاستعداد للقيام بالله تعالى والوقوف بين يديه
 في الوقت الشريف والنوع الشريف من العبادات واحضرها لك ان لو لم يكن عليك
 من ملوك الدنيا بالتواضع خضرت والفوز بما طيبه في وقت معين اما كنت في وقت
 بناء الاستعداد للهبة والسكينة والوقار والطهارة والطيب غير لك عما
 يلقى بحال الملك ومن هنا جاء استحياء النفس بوجه الجفيرة والتنظيم الطيب في التعمير
 وحلق الرأس وقص الشارب والاطفار وغير ذلك من السنن فبادر عند دخول
 الجمعة الى لك بقية قبل صلاتك وعمل مخلص قصد متفرج بينه خالص كما تعلم ذلك
 في لقاء ملك الدنيا ان لم تعظم همك من ذلك ولا تقصد بهذه الوضوءات حطك
 من الزنافة وتطهيرك من الطين الزمير فتحققك ونظم بقية ذلك
 حركات وكلما امكنت تكثير الطاعات اليه بترتيب عليها الثواب بملك فاقصد ما
 تصاعفوا بملك بسبب صدقها فوا بالفضل يوم الجمعة سنة الجمعة والتوبة و
 دخول المسجد واللباس المحتش والطيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعلم المسجد اخر ايام
 الله تعالى لا يحسن بدخله زواله الاطباء المجهزون بقصد به اعضاء ترويح
 يستريحون في المسجد عند محاذته ويقصد به دفع الرزايح الكريهة عن نفسه
 لباب التوبة عن المشايين واعاينوا الرزايح الكريهة معصوا الله بغيره قبل
 ان يقرض الغيب وهو في راحة على الاخر في منها فهو شريك في تلك المعصية انما
 الهمة كما بقوله ولا تسوا الذين يدعون من دون الله بربواته عدوا بغير علم و
 واحضر الصلوة فاحضر قلبك فاهم مواقع الموعظة واستعد لليلة الارواح
 التواهي على جمعها فان ذلك هو الغرض لا مقص من الخطبة والخطيب والنبأ
 الناس محرم لكل ذلك فخلها ووجوب لاصحاب الهان على كل ذي حق من ذلك

حفظه عن أن تكون من المكشوفين وكون الملائكة المقربين الذين يكتبون الصلوات
في ذلك اليوم الشريف يرفعونهم على المحصر لا الهة ويخلصون عليهم فليحفظوا
القدسية فقد روي أن الملائكة تنفخ على أبواب المساجد ما يدبرهم فريضوا
واقلام القضاة يكتبون الأول فالأول وإن الجنان لتعرف وترين وإن الناس
يلبسون البهائم على قدر منتهىهم إلى الصلوة ولا يزال الملائكة يكتبون ذلك
إلى أن يخرج الإمام فإذا أخرج طوبى للصالحين وروى أن ملائكة واجتمعوا
عند المنبر يسمعون الذكر وإن الناس في المأزلة المخطوطة على يد مكرهم في
فإذا اختصر هذا نال ذلك وإن الملائكة يكتبون وهم حول الله سبحانه
اليك لو لم تزل تراءى الهيبه وادفع السكينة ويخلص تحتية وعند ذلك تنشق
أن يفاض على الرخمة وتحفك البركة وتصحب صوتك مقولاً وروى عن
صحنه وأكثرت في ذلك اليوم من الذكر والدعاء والاستغفار وتلاوة القرآن
على النبي فالله الصمدان اليوم شرفوا المصلون المخلصون والرحمة واسعة
فإذا كان المحل قابلاً تمت السماء وحصل الأذن ورواؤه وتذكر أن في يوم
ساعة لا يرد الله فيها قوة مؤمن فاجتهدان نصاً وفها واعيا أو مستغفراً وادكر
فإن الله يعطي الذكر فوق ما يسطر السائل وإن مكملت الإمامة في السجدة
ذلك اليوم فافعل فإن لم تكن فإلى الغرض كن حزين المراقبة معهم الهمة على
تظفر تلك الساعة فقد قبل أنهما منه في جميع لك اليوم بطرا من الله تعالى الخ
لنجا مطوا عليها كما اخته ليلة القدر في جميع السنة لنجا فطوا عليها وروى أنها
ما بين فراغ الإمام من الخطبة إلى أن تسوي المصنوعان من ساعة أخرى
من أركانها إلى غروب الشمس واصل هذا اليوم خاصة من الأسبوع الآخر

ففي ان يكون كعاد واستندوا كالقبعة الاسنوع وبكفها في الامام بالجمعة
 وظلها ان الله سبحانه جعلها افضل اعمال سائر عباد لانها على ما نطق به
 الاخبار وصريح العلماء الاخبار حيث لا على ان الواجب فضل من المذبح
 ان الصلوة افضل من غيرها من الواجبات وان البوابة افضل من غيرها من الصلوات
 وان الصلوة الوسطى من بينها افضل لخص المختار وانها الظاهر الجملة وان
 من الظاهر فيكون افضل منها لو امكن تصور فضائلها وجميع فتكون افضل الاعمال
 ومذايا واضع بوجوب الامامياتها وابلغ تحض في التهاون بالان
 تدبر وتندب على جميع ذلك قوله ثم بعد الامر عاد لكم خبر لكونكم تعلمون
 وقد وردت الامام بقراءة سورتها وسورة المافاتين بها لتكرارها في الحث
 عليها فيها وقد قاله سورة المافاتين بعد سنائها في سورتها ذكرها بابها لكون
 امورا لانها كمالها ولا اولاد كونه عن ذكر الله ومن بعد ذلك فاذنك من
 الحاشية مكره هذا الدمايق على مكره غني ان تكون من المفاخر والاعمال العبد
 فاحضر قلبك في يوم فقه الجواهر ونفقه الرحمة وافاضه الواهب على مثل
 صومه وقام بوطا فقه فاكتر من الحشوع والابها الى الله تعالى فيها وقبلها
 بعد ما في قول اعمالك والعفو عن تقصيرك واستشعر الجاه والخلة من حيث
 الرد وغفلان الظرف فليس لك اليوم بعيد من لبس الجليل وما هو بعيد من لبس
 الوعيد مسلم من التفاضل والهدى يتحقق بصلاح اعماله المبررة واستقبل بما استقبل
 به يوم الجمعة من الوفاء في التطيب والتطيق من اسباب التهيؤ والاقبال بالقلب
 على تلك الوقوف بين يديه غني ان مضى المناجاة والحضر لديه فانه مع ذلك
 يوم مشهود وما يستقبل الله فيه الاعمال والنجباء فيها الدعوات فلا تحصل

في الجليل في يوم الجمعة

فصل في الصلوة

١٤٥

الصلوة

فصل في الصلوة

مرهنت فيه بما لم يتخلق لأجله ولم يجعل عبد البسبب الماكل والمشرط للباس وغير ذلك
من متاع الدنيا الباطنة فانما هو عبد لكثرة عوائد الله تعالى فيه على غيره من متاع
الآخرة والافانبات فاستحضر عندها اموال الآخرة وذلالها وتكوير الشجر
والعشر وظلمة الغيبة وجعل الخلائق والنخائم واجتماعهم في تلك الموضع وخوفهم
من الاخذ والنكال والعقوبة والاستنباط فاكثروا الذخائر والايامال بمنزلة الخمر
والخضوع والخوف والوجل في النجاة من تلك الشدائد وقد انور بعد الظلمة
والمساحة الى الصفة والذلة وتبلى الله تعالى من جميع ذنوبك واحسن التوبة
عني نظرك وانك منكسر النفس مطرقة الراس مستحي النفس فيقبل توبتك و
سأع ميونتك فانه قبل الغلوب بالسكرة وبجلب النفوس الحاشنة والاعناق شتات
والهمل من قبل الاوزار والخذ من قبل الاضرار واقاصم صلات الطوف
ما استحضر عندها جلال الذات البهت لجلالة ربه البهت اعلم انك بمنزلة الواقف
في حضرة الملك المطلق والحاكم المحقق وان كان في جميع احوالك مطلع على
سهرته انك محيط بناطنتك عظامه لكن الحال في ذلك الموضع اقوى المرافقة
فيه اتم واولى العقلية ثم اصعب ادهى من المقصر في تعظيم الملك بين يديه
فذلك كسبه وكن السائق عنه والعبادة منه وان كان عليه شاملا للخير ومحيطا
بالكل فليزد بذلك في خضوعك واقبالك لخدمته بعبادتك من اغراضك و
امالك ومن ثم كان الذبح تلك المفاع الشريفة مضاعفا والخسنة فيها البهت
مضاعفة وتفكر فيهن سوى الانبياء والمقربين والصالحين فترى انادهم
وقرهم وفاندهم علمهم وحبهم من الشفاعة المحلدة والنعمة المؤيدة المحذرة على
مزالمة موطنة على كل الصور وناس بهم في الاعمال وكما الاقبال ولكن

ذلك

ذلك وظاهره من رتبة الصلوة لامقاداة فان وظيفة الصلوة الاقبال بها صحتها
وتقوى هذه المذارج الى غيرها من شريف المآرج وأما صلوة الحج فترتفع
فما خسر عند ما مدتها ووضعتها بين يديك ما قد خلصت من لامل والادراك
وتركته من الاموال سقطت على الله تعالى في غير الهدى الجمع لو مضى بها الا
الاعمال الصالحة وما تاجرته من اعمال الاخر الواحدة وتسايل بحجة كيف قد
وميلته كيف قد تحولت بعض فرب يحول الرب وورثته ونزل الارض بحجة وما قد
حصله من تهم اولاده ونزل لسانه ونضج امواله وخلق مسجد ومجلس انقطاع انما
يبطل اوله وكثرة حبله واحدا عنه ثم انما الاستباوع عمله من الدخول في هذا الزمان
والقدوم على استن طلبة الكتابي ركونه الى القوة والشباب اشغالهم عما بين
يديه من الموت الذي يبع والملاك الزهيق وكيف كان به قد وبتبع غير من الامور
والان قد تحددت بعلا ومفاصله وكيف كان ينطق وقد عدل لانه وكيف كان يضلل
قد خسرنا سنانا نو كيف كان يدير لفته ما يحتاج اليه الى عشر سنين وقد قتل
يكن بين وبين الموت الاشهر اقل هو غامل غابر دبر حتى جاءه الموت فجاء
وقد قتل بحكمة فصرع بهيمة نداء الجناح بالجنة والنادي لسطر في نفسه انه لا
مثله في عقله وسبكون كما قبته فليس يفرج الى الاستعلاء واليشعل باكثر الزمان
فان المأثرة تقبل ما العتية كزده والمخط شديدا والنداء تقيد الموت غير رافة فهذا
الفكر واما لا يحصل لامل الاستعداد لصالح العمل وحله خارج عن
الصلوة كما ترى وأما صلوة النذر والمهل ونحوها فليست
والغيب في الغنم عيا والامانة ديانا وعاء بهد الله وامثال الامر ولا تترجم
نورما انما ليستاجبه بالاصالة فقد تحفت بمثلها في العظمة والجلالة وليتمثل

هذا
سألتني الحاج
الأفكار في حكم المقيم
في السفر الشيخ المحقق السيد
السيد الشهد الشافعي

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد حمد الله تعالى على نعمه العظام والآية الجسام والصلوة على حبيبته وموله محمد
المصطفى وآله الكرام وصحبه السلام **فمن** حله من الكلام في تحقيق مسئلة فقهية
تهتم في المعنى فانه في البلوى يصل بجوابها المسئلة القاضية بجزء عن كشف حجابها
الغيبه المأمور انما وجوبها ركنه في هذه الاوراق ان يقع في يد طالب الحق من أهل الكمال
ومن يعرف الرجال بالحق لا الحق الرجال يكون قد رغب له الى تحقيق المسائل وتفصيل ما فيها
من اجال **وهي** ان الاحكام ضوان الله عليهم حكوا بان المسافر اذا نوى اقامه
عشرة ايام في غير بلد اما على من المسافة او في شأها امقل فحضر من الغيبة لا
يجزئ منه اقامه العشر وانفر بعد الاقامة بل بعد الصلوة تماما في عودته الى الغيبة
فصده مسافة جديدة ان لم تكن في بيته قبل ذلك غير ان الاقامة ان كان على من المسافة
كفى الرجوع الى البلد في العوا الى الغيبة لو كان في شأها لم يضمن ما بقي من مقصده الى
الرجوع بل لا يفتخر بتحقيق الاخذ في الرجوع ومن ثم حكوا بان لو قصد مسافة ولو
في ابتداء السفر الاقامة في شأها بحيث لا يكون من مبداء سفره وانوى الاقامة فيه شأ

الغربة

ولا يبين بينهما مقصد من مقصد الا تمام في الدفاعة او زاد الجوع على قضا
ولو فرض انه كان بين مكمل سفر وموضع الاقامة مسافة زمان بين موضع الاقامة ومنه
السفر قصر عنها قصره ابتداء سفر الى موضع الاقامة وان لم يفرغ من ركعتيها في السفر
وقصر اجبا وحكما ايضا بانه لو رجع عن ثبوت المقام فان لم يكن قد صلى تمام ما واثق بما
هو في حكم الصلوة تمام ما من صوم واجبا في نافلة مقصودة او غير ذلك فادى الى قصر محذور
رجوعه عن ثبوت الاقامة وان لم يخرج من الموضع الذي نوى فيها الاقامة بل اقام فيه
بقية ذلك شهر من قضا مقصودا لفرض ان كان رجوعه عن ثبوت الاقامة بعد ان صلى تمام ما
حكمها بقى على التمام الى ان يخرج من المحل الذي نوى فيها الاقامة الى مسافة حذرة سواء كان
مقصوده قبل المقام ام لا **فصل** في جملته مما ذكره في هذه المسئلة واستدوا في
التفصيل الى ما بان عن ثبوت المكملوا في قوله عليهم شيئا في بعضها الا حاشا الى ان
الركعة ما ثم بعد ذلك اختلفوا في قول في مسئلة اخرى مشهورة وهي ان لو خرج ثاوي
المقام عشرة الى ما دون المسافة فان كان عازما على العود الى المحل الذي عزم فيه على
مقام عشرة لم يجز له اقامة عشرة مسانقة ثم دأبها الى مقصده الذي هو ما دون الثمانية
وفي المحل المقصود آتيا الى موضع الاقامة وان عزم على العود من دون اقامة عشرة
مسانقة بل ما لا يحل الاقامة الاولى ولا اقامة بقصرها صبا وآتيا على قول الشيخ والفقهاء
رحمهم الله وآتيا لا غير عند التنبه والشيخ على جماعة معهم انه وان عزم على مقام
موضع اقامة عشرة من غير عود اليه بالكتابة فانه يفتقر بغيره خرجة لكن بعد
مجاوزه حدود محل الاقامة وهو موضع شاع وانما ورد فيه جداره ولو تقديرا على
قول ويجزى بالركعة على قول اخر الى اخر ما فصلوه في هذه المسئلة ويستغف عليه تمام
انما في **فصل** في جملته مما ذكره في هذه المسئلة ولم يترقوا في إطلاق كلامهم فيها

من غير ان يبين

كون الخروج المذكور بعد الصلوة تماماً وحمل الإقامة أو قبله فلا ينسحب الخروج قبل اكتمال القصر
 وبعد ذلك يخرج بانارة مفارقة تشمل جميع هذه الموارد ويجوز بما إذا لم ينسحب كونه
 الخروج الصادر في المسافة ذاتها فاعلمت هاتين السلتين وتبينت هاتين المسافتين
 مواضع وتبينت الجميع بينهما يحتاج إلى أفضل توضيح وفهم فينبغي أن يخرج المسافر في
 ما دون المسافة بعد منه إقامة الشتران كان بعد الصلوة تماماً فقصير ما تفرق في المسافة
 الأولى القاء على التمام سواء في ذلك لفات الأبناب المسافة لا يفرض كون الخروج
 الصادر في المسافة وإن كان قبل الصلوة تماماً فقصير ما لم ينسحب عنها الفصير يخرج
 من جهة الإقامة سواء تجاوز حد موضع الإقامة أم لا بل لو لم يبرح في القصر فخرج
 في القصر إقامة البلد ثم لم يبرح لا تنكاز في ذلك يخرج عن محل الخلاء في القصر المذكور
 في السئلة الثانية فمن سلم البحث عنها التوضيح لا تنكاز قبل الشروع في تحقيق المسافة
 من إتمام السئلة أن يخرج ما دوى الإقامة بالبلد منه ما وباعفاره وقد انعقد العوازم التي
 أن يخرج على الوجه المذكور في موضع كلامهم في ما دون المسافة وقد اختلفت حكمه
 مذهبهم إلى أنه يؤول إلى الفصير الشروع في التركلة ابتداء السفر هو موجب بل يعتبر
 إلا ما أخرجه دليل الخارج هو صدور هذا السفر بدق بان جميع أقطار البلد سواء
 وجوباً لا تمامه الحد من حلة البلد من ما سوى هذه الإقامة المذكورة بعين بحكم
 البلد بعد الصلوة ومنه يوصف الفصير بعد الرجوع عنها على مسافة حدته وذهب
 آخرون إلى أنه إنما يؤول إلى عصر مجاورة الحد وهو ما يجمع فيه أدلة وبرهين جليل
 المنفعة من ضرورة البلد حكمه ما عتبر منه المعاملة فيخرج عن حكم التمام إلا
 تجاوزته وهذا هو الواضح **أقول** وفي الاستدلال من الحسن بحث في حكمه بما
 استدلوا به في إتمام عتق أن لم يكن قد صلى تماماً في البلد ولا وجه للمقولين معارضة

في المسافة
 في المسافة
 في المسافة

ما ينبغي
 قبله ولا يبرح
 هذا

الى النفس بغيره ففقد لنبه العام كما لا يخفى وان كان بعد الامام فقد تغيرت له لا يجوز
النفس لا يفقد مسافة جازية والمعرض من الخروج الى المادون المسافة فلا يجزى اطلاق
القول بعودته الى النفس ^{الصورة} واما جواز الخلو في المخرج والشرع في التبرقن قبل هذا المسافر كما كان
واما الحق بالغير بسبب الالقامة ففقد لها وخروجها عن البلد المحكوم جوازاً له بلده وبلدنا
هو موطن لعودته حكم السفر اليه ونقول انه باعنا وغيره وسفره جائز بلده في المخرج
الرجوع الى الثاني السفر فبغيره من مسافة قلنا **مد** اكله باق القاعدة المعتدة وهي
ثبوت الحكم بالعود على قصد المسافة من هذا الصم ليعظم من كون مفارقة بلد الاقامة
يكون الى المادون المسافة ثم يمنع ثبوت الحكم بعودته حكم السفر من انقطاعه بنبه العام وطلوه
التمام من غير مقدم في حكم مقدم ملائق من ثبوت سفره بل يستحق منه حكم بالنفس لثبوت
عليه وانتم الرجوع الى ما بقي ملبس ببدن من وجه اخر لان لكل واحد من الذهاب
الا ياتى الصرح كما مستغلا لا يمت احد مما الى الاخر من المعلوم ان الهائم وظال لا يفرق
والغايب بغيره ونحوهم لو تجدد لهم في اثناء المسافة ففقد جميع المادون المسافة لا
يجوز لهم القصد الرجوع وان كان الرجوع وعدم مسافة ففقد عن انضمام الى القصد
مما هو ذهابا لما يقفرون في الرجوع لا غير اللازم من ذلك كله ان هذا المخرج
نبه العام الى المادون المسافة لا يفرضه بفقد مسافة ولو بالرجوع نحو بلده لئلا يلزم
فقد المسافة **واما** ان الاصحاب يوجبون تكملة مسافة ما بين قاصد المسافة ولو كان
في اثناء سفره الاقامة في ثنائها في بلد نحو عشرة ايام بحيث لا يبقى بعد موضع الاقامة
الى شئ من سفره مسافة لا يفرض الذهاب لو كان كما ذكره في المسألة لزمه القصد ففقد
موضع الاقامة في اثناء المسافة سكن مادركا **فصل** في المخرج وان كان معها
الى المادون المسافة لكنه في قوة المخرج اليها لان المسافر المذكور اما ان يذهب الى

والناوي في التفريد الموضع المفروض كونه الى ما دون المسافة وورد الرجوع الى بلد
وعلى التفريد يحصل ضد المسافة قلنا منع المحصر قصد الاقامة بذلك مع كونه
المفروض رجوعه الى ما دون المسافة فانه يجوز ان لا يحصل عند احد الامتناع بل يقصد
الخروج الى الموضع الذي هو دون المسافة مع تفرده فيما يقبله ببقائه لك ان يقسم فيه في
غيره او ينشئ التفريد بذلك ويرجع الى بلد وهذا امر صحيح بنقل العقلاء بان يوقفوا
هذه الامور على الوصول الى الموضع المذكور بسبب علم خبر مخوف فيخرج المخرج الى
دون المسافة اعم من قصد التفريد الرجوع المستلزم لقصد المسافة وعلى تقدير قصد الرجوع
الى بلد يبدأ الوصول الى ذلك المحل لا يتبع الحكم بالفصل الى العود ليتحقق قصد المسافة
فان قيل لما لم يكن في هذه العود الى بلد الاقامة بل غرضه المقارنة من غير عود كما
سفر الذي نشأ بعد مقارنته محل الاقامة بمنزلة المقارنة في احد عود باعتمادها
وعند رجوعه على الطريق الاولى فيعود الى القصر قلنا هذا ايضا فاسد فان المخرج
كما يجب ان لكل واحد من الدفان الاباس كما من خلا والمرد بالدفان مجموع المسافة
التي بين بلد المسافر هناك مقصده واما المخرج على الطريق الاولى فلا مدخل له
في تحقق الدفان العود لو كان على المخرج على الطريق الاولى وجبا لا يتأخر حكم
الطريق لزم منه كون قاصدا نصف مسافة مع انه العود على غير الطريق الاولى فخرج
مقصرا مع عدم العود لزمه وهو باطل اجماعا وايضا لا يلزم من فرض الخروج من
بلد الاقامة وعدم العود اليها عدم الرجوع بمجموع الطريق الى خارجها بل هو غرض
منه من العود اليه مع عدم التفريد لبلد الاقامة فلا يدين الاحتياج الى التفريد في كل
بعض الاصل اعند القلم عنه قسم تاخر الخروج مع عدم العود اليها لوزن الحاجة على
الوجه المذكور في العود وعلى ما لو حمل عن قصد المقارنة او العود بمنزلة

منها ما هو على الأرض
منها ما هو في السماء
منها ما هو في البحر

عشر ولا معها والاشكال حاصل في الجمع فان المدة والداخل فيها فاصل لما فيه الى
هو شرط العود الى الفرض كما في المسئلة الاولى ولا يتحقق الحكم بالفرض لعدم المقتضى الى
ان يتخذ قصد المسافة وهو خارج عن محل الفرض ويتحقق الشرع في العود الى
البلد الفرض اعم منه **ومما اقسامها** ان يترتب على العود الى موضع الاقامة مع
اقامة غيره اخرى سواء اكمل الاولى اقامتها ام لم يترتب على محل الاقامة لا عبرة بتدخل
الاستحارة منهم التمسك في مبه على قولين احدهما وهو مختار الشيخ وقط والعلامة
وجاء عنه بوضع القصد فاية ويترتب عليه معصية وعوده محقق على ذلك بانه قد
نفذ مقامه بالخروج من محل الاقامة وليس في يده اقامة اخرى يهود اليه حكم السفر
عبارة المبسوط في الاستدلال انه يقص مقامه في يده ومن مله يقصر في مله في
الاستدلال كما ترى في بعضه ضم الرجوع الى ما انتهى من الدفاتر قد تقدم حمل من الكلا
به وود مسجاعة من المسافر منهم الهند التبع على خبرها الثاني حوالها اليه عليه
في الدفاتر المعصية العوض في العود واحتموا على الحكم الاول هو وجوب التمسك
الرجوع بانه انما يخرج من حكم الاقامة بقصد المسافة وهي مسعفة في الدفاتر
وعلى الثاني بوجود قصد المسافة حيث انه فاصل الى بلد في الجمل اما الان ارتكبه
سفر اخر والبلد الذي كان مقاما به قد استأجره بالعينه اليه من حين بلوغ محل الخبر
فان قيل من ان في الدفاتر ايضا الروايات حكم الاقامة ولو غدا الرجوع وتحتق
عن المسافة على الوجه السابق كما اشار اليه الشيخ ومن عنه قلنا المصنف فيهم
ان للدفاتر حكما منفردا عن العود فلا يكمل احدهما بالآخر الا بهن قصد اربعة
فرايخ فانما على العوفي يومه اول بلده وانما اخره فلهذا يحكم القدر لولا ذلك
لكان المدة في ثلثة فرايخ ثلثة مائة وفي اثنين اربع مائة بحيث لا يبلغ حد البلد

خال عوده بلزمه الفصد هو بطلان كان نحو ما لا يبق بلزمه الفصد بعد المنزل الذي يبلغ ما
 قصد من عود الى بلد ثلثه فخرج وهو بطلان اتفاقا انما بلزمه الفصد بعد خروجه
 وبلوغ المسافة اما قبله فلا ولولا ذلك على المسافة اصغارا بل لم يكن المتفصد بقصد العود
 لبلد بل لم يكن من قصد العود بغيره فخرج من اصلا اذ لو اعتبر تكبيل الذمار بالبلد قصد
 غير المسافة فلهن قصد الرجوع من عده وهو معلوم المطلق هذا اقصا ما ذكره وفي
 الاجتهاد على هذا المبدأ **قوله** وهذا الوجه مع بوقته ودجانه على ما ذكر في
 الاول لا يفتح على إطلاقه فان محل العمل الذي هو في الاقامة قد يكون على من المتفصد
 يكون دونه وعلى المتفصد الذي خرج اليه بعد ثبوت الاقامة وهو من شأن
 قد يكون الى جهة بلده الذي يريد الرجوع اليه نفس طريقه وقد يكون على الفارق جهة
 ومادرو من تحقق الرجوع بمعارضة المتفصد الذي خرج اليه بعد الاقامة لا يتم في جميع
 هذه الموارد فان المتفصد لو كان في بعض الطريق الى سكنها في بلد بحيث يكون المخرج
 اليه بعد ثبوت الاقامة بصفته الرجوع الى البلد رجوعه منه بصفته الذهاب كيف يفرض
 كون الرجوع من محل هذا شأنه رجوعا الى بلد المأوى هو على طريق انفس الرجوع
 ومثلهما لو لم يكن المتفصد الذي خرج اليه على طريق بلده ولكن بغير المسافة بالخرج الى
 المتفصد وسجل عن بلده بالرجوع اليه ففي هذه الموارد لا يتم ماد كونه ولا يتوهم ما
 حكوا به من الفصد لا خفى الرجوع الى موضع الاقامة بل لا بد من المسئلة الاولى
 التي صدرت ما يذكرها الرسالة بفاؤه على التمام في هذه الموارد ما با واما في الفصد
 وعود الى محل المقام وفي المقام فيه وان قصر عن المستحق في تحقق قصد المسافر
 ولو توجه نحو بلده بالتمسك بتحقيق قصد المسافة بدون ذلك ومثله القول فيها
 لو كان محل الاقامة في اثناء المسافة او في اثناء طريق المقصد الاول ان كان كبد

بمنزلة
 من
 بلوع

بلوع المسافة وكان الخروج من محل الإقامة إلى جهة تحالف جهة بلدة بحيث يتحقق صورة
الرجوع بالعموم إلى محل الإقامة وإن كان ذلك بمقابل الجهة بلدة فإن المسافة إذا ما
على الزمان في السفر عن محل الإقامة والبعد عن البلد لا يتحقق منه الرجوع وإن حصل
منه التوجه نحو البلد فإن ذلك ليس جوعاً لأنه لا عرفاً ولو صح خلاف ذلك لكان
من الحرافة طريق المسافة إنما التفريق بين حاله حاله حاله إلى بلدة عما كان
في حاله سابقاً بتحقق الرجوع وحكم التمام إن كان ذلك قبل بلوع المسافة وكذا لو
رجع إلى بعض الطريق لأخذ شيء سببه إن كان الرجوع إلى مكان قد قام منه العترة
يخوف ذلك مما يقطع به كونه ليس جوعاً وإن كان إلى جهة البلد معلوم من ذلك
أن الرجوع لا يتحقق إلا بالوصول إلى مقصد ثم الخروج عنه إلى نحو السد فاصداً
البلد بالرجوع عن السفر قبل الانتهاء إلى المقصد والشرع في العود لا يخرج المرء من
البلد بغير ذلك وإن كان جوعاً الرجوع قلبه **ب** علم من ذلك أن المسافة لو كان
طريقاً مقصداً مسدداً بحيث لا يصل إليها إلا بعد المرء إلى بلدة بعد انتهاء العترة
وإنه ما به مجموع المسافة التي بين البلد ومقصد وإن دار عن نصف المسافة أكثر
رجوعه من حين اتصاله عن موضع المقصد إلى البلد وإن ذلك هو التمام لو فرض
تعدد المقاصد كان منهى إليها بخروجها إلا أن يتحقق الرجوع عرفاً قبل الآخر فيكون
هو السابق هكذا وهذا كله ضرب من مسألة البلد في الطريقين فإنهم قد عكروا
فيها كوكراً الذي لا يصلح إلى العود حتى لو كان طريق العود خاصة يبلغ المسافة
مصر فيخاف منه ولو انعكس الفرض قصر فيها ومثله الاستدانة عرفاً من حريتها
هذه وهذه مسألة من الجملتها واحد من التسعة **فصل** في فرض كل ما خاف
عن القولين مخالفة لحكم ما ذكره مقتضى لما اطلقوه وإنما يتوقف ما ذكره في القولين

في المسافة
منها ما كان
منها ما كان
منها ما كان

الثاني ان لو كان محل الاداءة في عتبة معصية او قربا منها بحيث يخرج عن صحتها وكذا
خروجها عن ثبوت الاداءة منه الى ما يجاوز محله البلد معك التبرأ منه عنها وان لم يكن
على هذا المقابلة لا يتحقق من المورد من مفسد الثاني الذي هو دون المسافة لغو الى
فالجمله لانها معرضة عن التفرج لقطع المسافة في جانب العدو وان بقي منه ما يمكن
استدراكه بالتدريج في طريق الرجوع ولو باقائه عشر ايام **فهي** جمل من الاستكالات
الواردة على المسئلة الثانية والعشرون فظهر كما هو المعروف المعتبر بين الناس بحيث
لو دخل الانسان صلبه في ثقب القلعة الصخر لونه له ذلك الساحة المسئلة الاولى
في هذه الموارد يخرج القتل احدهما دون الاخرى بسبب بعض مقاصد الله سبحانه وتعالى
وانه من قواعد الشريعة المطهرة **فان قيل** اكثر هذه الاستكالات انما تتم
على القول بان المصلحة تمام ما تكسبه له الاقامة انما تعود الى القصر لتصل الى المسافة
وهذا دعوى لم يقيم عليها البرهان كما في عباراتهم فانه باطلاقها على تعليق المورد الى
القصر لا يخرج ولا يحتاج الى تعليلها فان مراحها في ذلك مهلة وكان دفاعة في
ولا ريب في مفسد الحكم بل نظامها على ثبوتها في مبداء ذكر ثبوت اقامة القصر
في المدينة مستلزم فيها صلوة ورضية واحدة تمام وليس كذلك نقص في تخرج
وخرج ملائمة الاستكالات من مخرج الخروج ما دون المسافة بقية التمام وان لم
يؤخذ بالعدو اقامته عشرة مسانعة وكذا فطائره من الامطار المقلعة ويؤيد
ارادة هذا المعنى حكم التبع والعلامة بالقصر في الذهاب والنصا الى ان وقت اقامة القصر
المسافة بعد المورد يكون مندهم وفي ذلك مستأ على ما ذكرنا من علمها شرط
الخروج الى مسافة بعد الصلوة في المورد الى القصر قلنا هذا الاحتمال هو
الاكتفاء في المورد الى القصر بخروج الخروج وان لم يكن الى مسافة لا يصح على القولين اما

عند القائلين باحضاص الحكم بالفصل المخرج الى اذن المسافة بعد سنة الفرة
 كالشهادة ومن جهة نظامهم في التعليل والقوى بالشرط المسافة اما
 التعليل فقد تقدمت الاشارة اليه بقولهم في الاستدلال بان المسافة إنما يخرج
 حكم الاقامة بقصد المسافة وهي منتفية في الذهاب اما القوى فبعد التمهيد
 في الدوزخ لو خرج بعد غير الاقامة وقصلي تماما بشرط مسافة اخرى في
 البناء بعد ذكر سنة الفارة عشر الرد وتلبيذ او ان صلوة واد اخرج بعدها سنة
 المسافة وقال في الذكرى بعد ذكر قطع السفر بمسافة العترة ان كان سه انت
 على ما دون المسافة بشرط مسافة جديدة في خروجه منه وان كان على مسافة منه
 صبره يكفيه منا بالرجوع في الفصل الثاني اما القائلون بالقوى في خروج
 الشيخ والعامل فانهم اذا اطلقوا نظروا لفصل على مخرج لكانهم قد صرحوا في ذلك
 معتقدة بكونه باقى من مسافة الذهاب منه الى العود ولا يقصره الا اذا كان مسافة
 ومما صرحوا فيه بذلك قولهم انه لو نوى في ابتداء السفر اقامة عشرة في ثمانية عشر
 من موضع خروجه الى موضع نوى فيه الاقامة وان كان سلع المسافة قصر في خروجه
 الى موضع الاقامة والا فلا ثم يعتبر ما بعد موضع الاقامة وصاحبه السفر من ايام
 سلع المسافة قصر الا مالا وهذا حكم قد صرح به العاضل في كنية الشيخ وقلة ذلك
 في عمله وكذلك انفقوا اجتمعا على ان من لم يربط قصد بالمكان كمال لا يخلو
 بقصر في الذهاب ان تملك في السفر من افراده ما لو سلع المسافة في زمانه ثم
 بعد ذلك على الوصول الى ما دون المسافة ثم العود منه لا يقصر الا في الرجوع
 الا غير ما تجلذ فيه تحقيق القصد اعتبر المسافة خرج وذلك على شرط قصد المسافة
 في العود الى الفصل في المسئلة المحيطة عنها من كلامهم حكمهم بان ما نوى فيه الاقامة في حكم

من اقام في مكان ما
 ثم سافر الى مكان آخر
 ثم رجع الى مكانه الاول
 ثم سافر الى مكان ثالث
 ثم رجع الى مكانه الاول
 ثم سافر الى مكان رابع
 ثم رجع الى مكانه الاول
 ثم سافر الى مكان خامس
 ثم رجع الى مكانه الاول
 ثم سافر الى مكان سادس
 ثم رجع الى مكانه الاول
 ثم سافر الى مكان سابع
 ثم رجع الى مكانه الاول
 ثم سافر الى مكان ثامن
 ثم رجع الى مكانه الاول
 ثم سافر الى مكان تاسع
 ثم رجع الى مكانه الاول
 ثم سافر الى مكان عاشر
 ثم رجع الى مكانه الاول
 ثم سافر الى مكان الحادي عشر
 ثم رجع الى مكانه الاول
 ثم سافر الى مكان الثاني عشر
 ثم رجع الى مكانه الاول
 ثم سافر الى مكان الثالث عشر
 ثم رجع الى مكانه الاول
 ثم سافر الى مكان الرابع عشر
 ثم رجع الى مكانه الاول
 ثم سافر الى مكان الخامس عشر
 ثم رجع الى مكانه الاول
 ثم سافر الى مكان السادس عشر
 ثم رجع الى مكانه الاول
 ثم سافر الى مكان السابع عشر
 ثم رجع الى مكانه الاول
 ثم سافر الى مكان الثامن عشر
 ثم رجع الى مكانه الاول
 ثم سافر الى مكان التاسع عشر
 ثم رجع الى مكانه الاول
 ثم سافر الى مكان العشرين
 ثم رجع الى مكانه الاول

البلد المسافر كما يقطع سفره بالوصول إلى بلد كذا ما نوى فيه الإقامة وكذا النوى
 الإقامة في بلد قبل الشروع في السفر غير المسافة من مبدأ وبينة كالبلد إلى غيره لأن السفر الأصغر
 وكان يوقض الفضا يخرج من البلد على المسافة فكذلك ما هو في حكمه خرج من هذه المسافة ما
 لو خرج عن البلد قبل الصلوة تماماً أو ما في حكمها بالصلوة عليه فيبقى الباقي بطل عليه من
 الاعتناء أن السفر لما انقطع حكمه بنية الإقامة مع الصلوة تماماً ما كان المأوى لم يكن
 فلا بد من العود إليه من اجتماع شرائط التي من أجلها قصد المسافة وكل حين على شرط
 قصد المسافة بصلح الدلالة له ما وأكثره صريح في اعتبار الذهاب لا غير من ثم يستثنى
 منها الراح ليومه كقول الكاظم عليه السلام في رواية سليمان بن حفص المروزي التقى في السفر
 في يومين أو يزيد أو يسا وجاؤا بغيره أيضاً الاصل وهو الحكم بالنهار مباحاً من وجه
 أحدهما أنه كان من جهة النهار بنية الإقامة ومطل حكم الفضا فيجب استصحاب الحكم بالنهار إلى
 أن يثبت المزيل له وهو السفر إلى المسافة وهذا الوجه المضاف إلى الأرض للأصل كما هو
 في الأصول لما تناهى في القاعدة المستمرة بناءً على أن الأصل في الصلوة النهار والقصر في
 حال الله تعالى في الأرض ثم في الأرض قلبي عنكم جناح أن تقصر من الصلوة فيجب
 العمل بالأصل تمام الصلوة إلى أن يثبت الفضا بالنصر في الأرض إلى المسافة التي
 هو محل الوفاق وح ضعف حكمهم في المسألة الثانية بالعودة إلى الفضا يخرج من نوى
 عشرة بعد أن صلى تماماً ولو غمر على إقامة مسافة بعد العود ثم لو فرض أنهم قاموا
 في المسألة الأولى بعد شرائط السفر إلى المسافة ودد عليهم ما تقدم من حكمهم بالنهار
 في مظان هذه المسألة ثم يطالبون بالدليل على قصرته على خلاف الأصل مع أنه قد
 عرفت أنه لو سلم ذلك كله لهم لم يزل الاشتغال عن المسألة التي نحن بصددها حيث علمنا أنها
 الأحكام بين المستثنين وإن زال بعض ما تقدم من الاشتغال أو ما رواه فاطمة في الحكم

الذي

المسلمون الفرض على المخرج فيها صحيحاً ما لا يرد كوفي وسواله كان عن الاقامة بالمسجد فخرج
عنها الى بابها بوجه الفرض ولو سلم كون المخرج منها اتم من المخرج الى بابها امكن حملها على
ازادة المخرج الى المسافة الله هو متخير العتق فان حملها على خلافها ينقض في موارد لا
يتم عندهم ان يحد كذا يحمل عليه اطلاق من كلام الاصحاب وحيثما انفسنا في فان التمسك مع
باشراط المسافة على الحكم بالفرض في بعض عباراته على المخرج من غير فصل قال بعض
الافاضل هذا الحكم والاستكمال صكتان على ان الدفاب لا يضمن الى الا باب مطلقاً وقد
موضع النظر انما يستقيم عند الله فيما اذا كان لاحدهما تان في كمال الاختراع
خصوا المسافة منها ولو لم يكن كذلك لزمان يكون المسافة الذي يقطع المسافة العدد
ويكون قطع بعض الامكنة لاجل ذلك في بعضها حال الدفاب في هذا البعض مع انه يصح
على حال الدفاب انه مناصر ليس من المواضع التي يجب عليه الانما فيها ما لنقص الفرض
فيجب الفرض لمؤولة تعالى فاذا ضرت في الارض فليبر عليكم فاشح ان نقصوا من الصلوة
وقول في عبد الله عليه الصلوة في التعبد كتمان الح وفتح فلا مرد الفرض بما تقدم حكمه
المنزلة في حيث فرغ ثلاث مرات صلا للسلام الذي يجمع من عوده ونفسه وفاته مشا
الح **اقول** انك اذا تدبر ما اسلفناه من الكلام ظهر عليك حواجا او رده في
هذا المقام فان الحكم بصدق الدفاب الى باب سواء توقف تحقق المسافة على لقائه
مقدومه او نقلناه من كلام الجماعة على المحصور من ان من حمله مثله ذنر الما ردا
كان المجرى منافاة معتد به فانه يعتبر ما بين كل مرتين وبغير بعضا ما من احراز اول
وظاية الشكر لا ينضم الى العود مع ان مفروضهم قد يكون متوارب بين المسافة ومقدومه
الاقامة استدلال في اناء المسافة ولو كان كما ذكره هذا المصل ما اقتصروا على اعتبار
بها من المنازلة فانه المقصود من حاله في مسئلتنا كما علمت به ووافق على حكم مثله

في المسألة بخبرين ثم يقول كون كل واحد من الذهاب والاباء حكم بانه مرجح
 عليه الجملة ثلث اعتبار في القصر وعلمه قطعا فتخص هذا الامر لجمع عليه بغض
 موارد الاربعه خصوصا مع ما قد عكناه عنهم مما يقتضيه المساواة بين القصرين في محام
 حكم الذهاب للحر والاشكال على ذلك بالانزاع فيقول ان الحكم وان كان متفقا
 على مهابي القصر لكنه مختص بقصد المسافرة في الذهاب الى غاية القصد لاجتماع ولا اثر
 احتم الرجوع في تحقق المسافرة بما عدا المخصوص لكلام في قوة هذا الشرط ولما كان
 الانما يعكسه اقامة القصر بقطع السفر لانه يوجب عدم القصر في القصر لا بقصد
 المسافرة وبذلك كانت القوي الدلالة متطابقين على ذلك في غير
 النزاع فيجوز القصر لهما فيه ايضا لانه بعض افراد المسئلة مضاف الى ما استلزم من اطلاق
 القصر للبقاء على التمام الذي قد اتفق عليه بالانما يعكسه الاقامة الى ان يحصل
 المنزل شرعا وهو قصد المسافرة من مظهر الفرق بين ما قصر عن المسافرة من الذهاب
 هذه المسئلة وبين ما يتكرر من قطع بعض الامكنة للمسافرة في المسافرة بقصد المسافرة
 شرعا في السفر بحيث يتكرر محله محله من حكم القصر ما دام مضافا الى ان يحصل له احد
 الوجهين لقطع السفر من اقامة وقبلا فمصرحة بزيادة المذكور القصر بعد الوجوب لانما
 بل لو اقامنا ما اعتدته ففرضه القصر فضلا عن الزيادة على هيئة المسافرة هذا المثل
 مسألة الخارج بقيد الاقامة بل هو على الصفة لان هذا قد صافضه التمام وانقطع سفر
 فيحتاج الى ان يقصد مسافرة حادثة ولم يحصل بعد فيبقى على التمام فقد ظهر بذلك
 قوله انه مافرو ليس هذا من الواضع التي يجزئها التمام بالنظر والقوي في موضع
 النظر بل يقال هذا من الواضع التي يجزئها التمام بالنظر المتوى لعدم تحقق موجب
 القصر لانه قصد المسافرة في الذهاب كما هو المعروف في كل سفر فيجب لانما ان يتحقق

فصل في المسافة

فصل في المسافة
في السفر والجمعة
والنسيئة

المسافة ولو بالرّجوع لزال حكم السفر السابق بعد كل في عموم النصوص والكثرة الدالة على استمرار قصد المسافة في المذهبين خاصة بما ذكره الاختيار في انقطاع حكم كل واحد من المذهبين والامتناع عن الاخر وان لم يتكامل احدهما بالآخر مسألة البلد الذي الطريق بين المذهبين احدهما مسافة والاخرى غير مسافة فانهم حكموا بما ياتون قصد ولا السبب قصر مطلقا لتحقيق قصد المسافة في الزمان فيبقى على القصر الى ان يتحقق الميل وهو احد الامور المشهورة التي اختلفت الوجوه الى البلد فيمنع في العود وان كان دون المسافة وان سلك الاخر لا يبقى على التمسك فيها في البلد وقصر الرجوع على الاستدفاع خاصة ولا يضم اخذها الى الاخرى وهذا كله قد تضحى لك بحمد الله تعالى ما بين المسائل من الاختلاف وما اشتملنا عليه من احكام المعاصرة على تقدير اخذها مطلقين ولما اطلعنا الان لاحد من الاختيار بكل ما في مصنف لا يطبق بقضية البحث عن ذلك ولا الاشارة الى ما يوجب الجواب على شيء منها بل كانتا متلفتان بالقبول معك ثمان في مسائل السفر من مسائل الاصول ثم وقد لبعض الشارحين على نسبة غير عدل وقوفه على قولهم انه لو خرج ما روى الاقامة الى ما روى المسافة غاذا على العود من دون الاقامة المجردة او على المغادرة فانه يعود الى القصر على اختلافه ايندائه واصله انه ينافي قولهم ما روى للمعام عشرة اذ اصلها ما لا يعود الى القصر الا بالتحرف الى المسافة ثم اجاب عن التناقض بحمل المسألة القصر عليها ما يخرج من موضع الاقامة الى ما روى المسافة قبل الصلوة بما ما لهم القولان وهذا عمل فاسد عرفت حاررنا تقدم فان الخروج قبل الصلوة بما لا يتوقف خروجه القصر على الخروج ولا يجري فيه الخلاف بالعود الى القصر بخلافه البلد هو من اخفاء الجدران والادان او تحريف المغادرة فان الرجوع عن المنية قبل الصلوة يوجب العود الى القصر وان لم يخرج من ان يبقى في البلد شهر كما مر واتصالا يستقيم على هذا التأويل

قول الشك من قبله بقوله في العسر والعسر من قبله فقام المسئلة بالرجوع من المقصد الذي
 هو في المسئلة بالانذار بان ذلك كله لا يبرر الامع المخرج بعد الصلوة تماما وبالجملة
 فلا بد من فرض المسئلة بجميع اقسامها في كون المخرج بعد الصلوة تماما او ما في حكمها و
 ان حلفه الاحجاب يعني الكلام بعد ذلك في المسئلة ونحن الان نشعر في تحقيق المصلحة
 لنا في المسئلة في محله ما يوجب اعتماد عليه اقسامها ولنفكر الكلام في بيان المسئلة
 لبيان اقسامها على اعتبار اوجدها فيها فبينما المطلق وتضييقها العامة فان احكامها العامة
 متساوية في القوة حتى يحتمل التوقف في ترجيح احدهما على الاخرى فنقول
 اما المسئلة الاولى فلا ذكرها الاحجاب في كتبهم المخصصة والمطلوبة وانفقوا
 على العمل بها ومنها مستندنا بعد الانفاق عليها ما رواه الشيخ في كتابنا من
 ابو الادب الحارث بن النعمان المشد بعد الحاء الملهة قال قلت في عبادته عليها في كتب
 نوت حين دخلت المدينة ان اقيم بها عشرة ايام وام الصلوة ثم يذلل يعود بعد ان يتم
 بها ثمانية ايام ام اضربها الى كتب ذلك المدينة فصلت بها صلوة فريضه واحد
 بتمام فليس كذلك ان تفصحه يخرج منها وان كتب حين دخلها على بيتك انما فقام
 شغل بها صلوة فريضه واحد على المامر من ذلك ان لا تقسم فانك في تلك الحال
 بالبحار ان شئت فقل المامر عشرة ايام وان لم تنو المامر ففصلها ببيتك من شهر فدا
 من ذلك شهر فقام الصلوة فهذا الرواية قد كتبت على ان الرجوع من الصلوة هو
 للعوي الى العسر وان بقي البلد ثم ان كان الرجوع بعد الصلوة لم يؤثر سبب الرجوع
 في العود الى العسر وبقى على التمام الى ان يخرج والمراد الى المسئلة كما مر وكما يدل
 عليه السالك البلد هذه الرواية والعوي شاملة لما لو كان في بلد بعد المخرج منها
 ذلك البلد او العوي اليه من غير قامة الشراو مع الشك في العوي او لا قامة او غير ذلك

في المسئلة الاولى

المخرج
 المخرج

من محلات الحال وقد غفر في الاستحسان ترك الاستعانة بمحملات السؤال الباخر
حكاية الحال بقضية عمو الحكم بحسب قضاء اطلاق الحال فان شرط في المخرج عند
المسافة لزم من ذلك البقاء على التمام الى ان يقصد ما سواه غيره على العود الى موضع
الاقامة ويجوز ان لا يكون له شرط المسافة لزم العود الى الموضع المخرج سواء
على العوايقه ما لم يتم تخرج من ذلك على الوجهين ما لو غمر على المود واقامة عشرة
مسافة فاقامة ثم مطلقا لم يخرج من الموضع فيه التمام الى ما دون المسافة ثم عود
الى ما يحجب التمام لبقية اقامة المشرق فيه فلا وجه للفصل قد يعنى على جناب التفرق
في الذهاب الى ايات شرط قصور من المخرج بعد اقامة عن نصف مسافة عند
من جناب مسافة من الذهاب العود الى ان هذا خيال فاسلا اعتبار به **والقائمة**
المسئلة الثامنة فلم يحد عليها نصا على المحصول ولا اذغاه مدع ملو اصحاب
الذين يقرضون التماسا ولا انما ذكر اصلها الشيخ في ط في فرض مخصوص على سبيل
التفريع على المسئلة الاولى كما هي عادة في الكتاب اشار الى خطبه الله بمرع على التصور
سكتنا مثل الترتيب لفتة المحالف على ان ابطال الغبار لا يوجب فله فروعنا
وزاوة ففهمنا زعمهم كتابته في قول الكتاب قال فيه ما هذا الفظة اخرج ما خلا
مكة ومبنة ويكفيها مسافة بقصر فيها الصلوة ونحو ان نعم بمائة بقصر في الطريق
فاذا وصل اليها اتم وان خرج الى غيره يبدل مقامه مكة لا يبدل مقامه عشرة ايام اذا
رجع الى مكة كان الفطر لانه بقصر مقامه بغيره وبين بلد بقصر في مثله وان كان
يبدل اذ كان مكة مقامه عشرة ايام بمكة اتم بمكة وغيره ومكة حتى يخرج من مكة موقفا
في بقصر هذه عبارة وهي على ما يظهر من قوله ما ذكره الاصحاح في هذه المسئلة لما تبين
عليه نص خاص عليها وعكسها في كتاب الاصحاح في التفريع على التصور قبل ما ومن ثم

لم يذكر فيها الشيخ في غير ما من كتب الأصول ثم تبعه المتأخرون على ذلك وان
 عتوا المنازعة من غير تخصص بمكة شرفها الله تعالى وخالفه بعضهم في الحكم بالفقر
 الذي لا يعرفه على تقدير عدم الإقامة في العتوق كما تقدم ومنهم الشهيد في مختصره
 ونفتوا المسئلة بما حكناه سابقا وفي الذكرين كما منسوبه إلى الشيخ بلغة المبسوط
 الذي ذكرناه وذكرنا اتباع المتأخرين له على ذلك لم يرد فيهما شيئا ولا تعرض للحكم في
 ولا اثبات فيه لالزم على المترجمين إيماء إلى عدم التقيد بالمسئلة لانه في الكتاب لا يخلو
 المسئلة من ليل يغلي مع امكانها وانما ما ذكره الشيخ وجوبه منها عن كثير
 مما اوردناه على عبارة المتأخرين فان مقصد تقديره موارفة موضع الإقامة وانما في
 المسئلة التي بين بلد وموضع الإقامة ومقابل له في الجهة فليط الأبرار ان يخرج
 قد يكون نحو البلد الرجوع إلى موضع الإقامة يكون عبوره الذهاب عن البلد
 ثم قولهم انه يقتصر في الرجوع مطلقا وكذا ليقط ما ورد من ان الرجوع إلى بلد الإقامة
 قد يكون ببلد الرجوع وان كان إلى جهة بلد فان عرفة لا ينعقد بها الحاج الترشب
 غرض بغير السكن في منتهى السفر فان عاد منها إلى مكة فقد حصل ابتداء الرجوع
 إلى بلد وان حصل له في مكة إقامة اللهم الا ان يكون طريق بلد يمر على عرفة فيعتبر
 منفذ الأبرار الا ان ما ذكره مبني على العايب غير ذلك من الأبرار نعم يقي فيه حكمه
 بالفقر عند رجوعه إلى عرفة مع عدمه الإقامة المحذرة في مكة فان محذور الشهادة
 في ذلك من اختصاص الفقد بالرجوع اوصح لعدم المسئلة بين عرفة ومكة وانقطاع
 ما تقدم منها ببلد الإقامة والصلوة تماما وما زاد على الكلام على الذهاب ببلد
 على عبارة المتأخرين لسلامة مثال الشيخ عنه لا على الوجه النادر والمفقد وحديث
 عرفنا في المسئلة الاولى عضو من نص صحيح واضح متفق بالقول متفق على ما تقدمه

۱۸۸۰

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

لما عرفت من التعليل وكلام الشيخ سار عن ذلك لأنه فرض المسافة في مثال ما من بقوله
وقوله كثير التجاج فيمكن استخراج غير مند وما الاختصاص ثم كره على وجه الضابط
فهو عمل الفهم ومطرح الفهم **الثاني** ان يفرق على العود والمقام دون عشر
سنة قبل ما مع اكمال الاولى والامنه وقد نقله ان الشيخ والقاض جامة حكوا
لغيره في الذهاب لا بالانقضاء للمقام بالعاقبة فيعود الى حكم التفرق القول بالانقضاء
منا في الدفاب غرضه لفرض كونه الى ما دون المسافة بل يتم فيه وهذا التمهيد
وجامعه الى العود خاصة وقد تقدم في توجيهه ان الرجوع يستلزم قصد
المسافة في الجملة لانه ضد بلده ولو كبداقنا ما ماره وذاشم مع كون المصل الذي
خرج اليه مقابلا لمجهه بلده او مخالفا لها بحيث يكون منها التفرق كالمسافة في الشيخ
ومكة فان العود من غرضه بنفس الرجوع الى البلد لما في الجملة لانه عامه التفرق بالنسبة
الى البلد المسافر اليه ولا يتم فيما لو كان الخروج من موضع المقام الى جهة بلده دون الخروج
الى موضع الاقامة لا يبعد رجوعا الى البلد فلا يتم قصد المسافة من هذه الجهة بل ذلك
منا ان يقال انه يتم ذاهبا قاطعا لان المفروض كون السفر الى ما دون المسافة ثم بطريق
العود وكان الى موضع الاقامة لا غير ما مع غرضه التفرق والمقام المسافة بالنسبة الى
مبدأ العود ومع القول عن الرأية عن محل الاقامة ومع التردد فيها وهذا من المقتضى
والعود ايضا كما والمسئلة الاولى لعدم تحقق قصد المسافة الذي هو شرط العود
بصدقه العود الى البلد بل صدق صدقه وهو زيادة القدر في العود من المقصد الى موضع
الاقامة الى ما سمي المقصد فانه بعض الرجوع كما ذكره لصدقه قصد المسافة وان كان
في جهة الاقامة فاسانها لان المفروض كون الاقامة دون عشر ايام فلا يقطع السفر
وكذا لانه فيما لو كان يعود الى موضع الاقامة بغير منه العود الى البلد فان هذا العود

لا يشترط عليهم الرجوع الى المبدأ بحيث يلحقه حكم وغلبة تصديقاً قبل ما ذكرتم
وان كان متوجهاً الى الامانة لا يجوز العمل به لعدم العلم بقائل به من الاحكام بل اتوا اليهم
من القسم مختصراً في قولين احدهما القصر مطلقاً والثاني القصر في القوم مطلقاً فيقسم
بالثما في بعض اقسام القود دون بعض بوجوب احداث قول ثالث دافع لما وقع عليه
الاجماع المركب من قولين قلنا لانهم عدا القائل به بل المدعيان القائل به اكثر من
القائل باحد القولين وذلك لما انفردوا من انهم قد اسلفونا قاعدة كلية هي ان كل موثق
اقامه عشرة ايام في موضع وصلى فيه تمام ما ثم يدا ليق الا فانه فانه يبقى على التمام
ان يصد من اقامه حذيرة وما ذكرناه هنا من افراد هذه القاعدة وان كان ظاهراً
انها مسئلة براسها من المحامات وانما في الغنى فضلاً عن تعرض من الاحكام بحيث
المسئلة الاولى وقد التابته وتعاون بها وهم جماعة من المتقدمين والمتأخرين الذين
وقفت على كل انهم مع قلة وقوف على كلامنا بقين نعماء مصعناهم وذلك كما
وربنا مع ما اخذنا من اظهر من النوع والاعتبار الموجبين لرد ما خرج عنها اليها
الثالث ان يصر على القود الى موضع الاقامة من غير اقامة حذيرة وفيه القود
المذكور ان يرد عليه ما اوردناه بحجة وحوايا والحكم فيها واحد اعلم ان المنهية
اختلص حكم في هذا القسم فذكر من الذين الى القصر في القوم كما مطلقاً على بقا
في البيان بعبارة الى القصر بالفرح كذا في الشيخ والعلامة ومحماده في توضيح
بما ذكرناه وبقية كلامه في بحث آخر وهو انه قال في القسم المذكور ان فيه وجهين
القصر الا في المذهب متيسر ذلك اليها ما بالوصول الى المقصد الذي هو
المنفعة وذلك بوجوب القصر في المقصد ان اقامه اياماً اذ لا ينبغي ذلك دفاً وتجب
التي قرنا ما اماناً على القود الى القصر بالرجوع لا غير وان حكم الاقامة في القصر

انما هو في القصر

قوله في قوله
في قوله في قوله
في قوله في قوله

حكم الذي يفي به الفصل لم يتحقق قصد المسافة بعد يكون الا قول على ظاهره في
المسئلة ثلثة ان هذا الثالث لا وجه له ولعله زاد بالذم ما قبل القول وعلى وجه الجواب
لذلك المحجة عليه ان لو يكن فيها في الكتاب فراجع المسئلة الى القولين الاولين وهذا
مؤاخذ من هنا يعلم ان هذه مسئلة اجتهادية لم يتفق فيها الاطوار ولا خرج فيها على من
تفتقر لوجه راجع في بعض موارد **الرابع** ان بعضه على مقارنة موضع الاقامة ولا
اختلف الاصحاب بالمعذور ليجوز هذه المسئلة في مبدأ الاختلاف في التفسير بعد انقضاء علم
في الجملة ذامبا لم يتبعهم الى التفسير فخرج من البلد ان لم يتجاوز
الحذر قصد السفر على السفر في الارض اخضاص توقفه على مجاوزة موضع تمام
الاذان وتوابعه الجوزان بموضع الوقوف وهو بلد المسافر واصحابها عند توقفه
على مجاوزة الحذر لصيرته موضع الاقامة بالنسبة الى صلوة التمام في حكم بلد
ولذلك خرج اقطار موضع الاقامة اذا كان بلدا في جوب لا يماز ولا دخل الحذر من
خلة البلد وهذا شكل الصور وكلا الفريقين فيها على اطلاقه غير واضح بل ان المذهب
كون الخروج الى اذون المسافة ملا وجه للفصل ولو بقصد المسافة بعد التمام الا ان
يكون مقصد التخرج اليه على طريق بلد او الى غيره بحيث يقصد عليه الرجوع عرفا
فبنو جهة ما قالوا على اشكال منه وان كان بعيدا عما اطلقوه ووجه الاشكال ثانيا
عرف من ان الرجوع لا يتحقق الا بالفضاء فان لم يكن ان يقصد الرجوع الى بعض المكنان
مخوyle مع عدم قصد الوصول اليها بل مع قصد الوصول لو كان الخروج الى جهة
البلد الغرض كونه من المسافة فحكم التمام الى ان يقصد المسافة ولو لم يرجع كما
يتحقق في المسئلة الاولى **فان قيل** في الاصحاب هذا الاتفاق على الفصل ان اختلفوا
في مبدأه فيكون القول بالتام على بعض الوجوه غير خاف ولا يتحقق القائل به قلنا

بعد إقامة العشرة وفي ثمانية الأشرار التجميع في الملة فان منه اقامة العشرة والصلوة
 نصير بلدا الاقامة في حكم بلد المسافر فيه الاحكام بشرط ما قبل اكمال العشرة بعد
 ذلك من ثم اطلاق الاصحاب والعقود الحكم في اولى المقام بعد الصلوة على التمام
 من غير تعرض للفرق بين كون الحرفج بعد العشرة وقبل اكمالها **الثاني** لا فرق مع
 اقامة عشرة مثنا بعد الخروج الحاد والمساومة من كون اقامتها في بلد الاقامة الاول
 او البلد الحارج اليه بل هو لم يقصد وغيرهما من المواضع التي هي دون المساومة لاشر
 التجميع في الموضع المنقضية للبقاء على التمام وهو خروج من فرضه التمام الى فرضه كمالها
 والاهما بمكده الى موضع كبقية اقامة فيه الموحدة للتمام **الثالث** وكان في
 الاقامة العشرة المستأنفة في احد المواضع المذكور لكن بعد الترخي الى موضع شبه
 الاقامة الاولى في ثمانية وغيرها مما بنا وبها في الحكم وهو ما دون المساومة مترادفا
 نفرض في جميع هذه الترخيات التمام في ما باعد عودا وفي المقصد المترادفة منه اليه
 لاشر التجميع في المقصود للتمام وهو خروج من محل يتم فيه الحاد دون المساومة وعمر
 على اقامة العشرة بعد العودا وبعد الفراغ من السفر المقاصد عن المسافر فلا وجه للتعذر
 وتعددت مرات الترخي لا يقدح في ذلك ولا يصحيز ذلك مسافرا من دون قصد
 المسافر وهو مشف بمقصد الاقامة قبله على ما ذكره الجماعة ولعل تحقق مقصد المسافر
 وان لم يوال اقامة بعد ما على ما بدأ الترخي لا فرق مع غيره من موضع الاقامة
 وما ورنه حركه من رجوع الى موضع اليه ولو بعد في نقطاع حكم الترخي
 التاثير والاحتياج الى منه مقام عشرة مثايرة عند الجماعة وعدها تارة بعد
 الحرفج الامع اقترانه بمقصد المسافر ولو بالرجوع على ما حققناه وما يوجب
 بعض القبول من اننا الحرفج الخارج الحركه مع العود الى موضع الاقامة لومر اوله

لا يوثق فيه إلا فامة وإن لم يوثق فامة عشر ما بقه لا حصته له ولم ينف عليه مبدأ
 إلى أحد عشر الدين عشر فواتم فمما يحكم ما طرأ من حيث لو كان في ذلك نية من أول القاتل
 بحيث صاحب هذه النية منه فامة العشرة يستدعيه إلا فامة وكان باقيا على النقص
 لعدم الجزم بأفامة العشرة المتوالية فإن الخروج إلى ما بوجه الجهاد يقطعها ونسبة فامة
 بينها بسطها وكذا لا فرق في جلالها فامة العشرة بعين الخروج إلى ما بخارج الحدود
 الغمر على العود فامة عشر مستأنفة وعادة ما بقي على إمام يمينه إلا فامة
 بعد الموت لو كان الفضل في الخروج طاريا على به العشرة على الصلوة تمام ما استمر
 لما خرج من أن الرجوع عن نية الإمامة قبل الصلوة به حال العود إلى العشرة لفساد
 النية الأولى الموحدة للامام بعين الخروج قبلها وفي بعض النسخ المسوية إلى الاسم
 فخر الدين المظهر قدس سره قطع نية الخروج إلى العشرة لمعارضة المراجع الحارص
 عن الجهد لنية الإمامة بل يبقى على التمام سواء فازت النية لا فامة ما حارب
 سواء نوى بعد الخروج فامة عشر مستأنفة أم لا ووجه غير واضح والسبب في
 هذا التخصيص لو خرج لنية العود والإمامة عشر تم عن له أن يسم في موضع
 عشر مستأنفة على ما طاراه الجماعة يخرج مفسر العقد المتضمن لتمام وفوت
 الإمامة عند الشيخ وعزم العود عند التهديد ثم يتم من وقت النية لخصوص المسألة
 لغير وقوع النية قبل تمام التفسير طاقى التمام بل به الإمامة توثق منذ التفسير
 ودوامه لو فرض خروج المنافق إلى صفة مقصودة فعن له فامة فامة العشرة في
 موضع لم يصل له بعد ولكنه دون التمام في الطريق وموضع الإقامة بعينها
 بهام مقصود بعد ذلك لو فرض تجدد به العود لا يخرج إلى التمام على ما ذهب
 التهديد إلى أن ما حذر الرجوع مفسر على ما أخرجه هو ما بقي على التمام في جميع

الفرض من جهة قصد المسافة والشرع فيها ولو انعكس الفرض بان دمج عن جهة لا
 المسافة بعد الخروج الى قصد رجع الى المقصود منهم لرواى المقصود للتأمر وكذا لو
 عن جهة الغرض عند التمسك وعلى ما بيناه لا ينبغي حكم الانقضاء المسافة **السابع**
 لو خرج فادب الاقامة العشر في موضع الاقامة واستمر على التمسك ثم تغيرت نيته الى اقامة
 بغيره مما هو دون المسافة لم يتغير الحكم لاشراك الموضوعين في المقصود كما لو انعكس
 الفرض وطرد بعد الوصول الى موضع نوى فيه اقامة العشر المسافة ان يخرج
 منها الى دون المسافة من اخرى او مراد اقل الصلوة فيه تمام والعرق بين هذه
 بين الاولى انه توقف تلك على الخروج بعد الصلوة دون هذه انه في الاولى منظر
 وضه القصر فلا ينقطع سفر الا بنية العشر ولا بغيره ليدل على حكم بلده بحيث لا يقصر
 منه يخرج منها الى المسافة الا بالصلوة بخلاف الثانية فان سفره قد قطع بالاقامة
 الاولى ولا يعود الى المقصر لا بقصد المسافة ولو لم يحسن الخروج من الموضع المذكور وان
 مكر ولا قصر منامة والا فوجب القصر **التابع** لو خرج مع قصد المسافة لكن بعد
 ررده الى بلدة الاقامة ثم راد رايه على التمسك الى ان يخرج الى المسافة بعد الرقود
 لم يكتف بحقق شرط القصر قبله وهو الخروج الى المسافة المقصورة ثم يخرج بقصد المسافة
 ثم عن الرقود بقصد التمسك السفر الى بلدة الاقامة او غيرها بقي على المقصر حاله الرقود
 العرفية فدلولة القصر بالانشاء والاجتماع شرط ربط القصر فلا ينقطع الا بنية اقامة العشر
 على ما فصل اوله وتلتين كوما ولم يحصل صفى على القصر بخلاف الاول فخرج منه
 التمسك الى ان يقصد المسافة ويترج فيها ولم يحصل ثلث رايه فدل على ان
 بعد الصلوة مما ماف حكم البلد بالسبب الى شرط الخروج الى المسافة فكما لا يقصر الرقود
 من بلدة الى بلدة دون المسافة قبل الخروج والمقصر الى المسافة كما لا يقصر الرقود من بلدة

المصادفة المسافة قبل الشروع في السفر إلى المسافة قلنا من بلد الإقامة وأما تردد
تعدد قصد المسافة إلى بلد الإقامة فلا يؤثر في قطع السفر كما قلنا وان كان نحو الفرس
إلى بلد بوجب قطع السفر لأن بلد الإقامة ليست كبلد التعميم في جميع الأحكام بل إذا خرج
منها سادس غير ما فلا يقطع السفر عتوه إليها كما لا يقطع عتوه إلى غير بلده ولو كان غير
على التردد إلى غير بلد الإقامة قبل المسافة ففي الحاقه ببلد الإقامة نظر من أنه شرع في السفر
حيث لم يرجع إلى مبدأ المسافة فيصير وان تردد من حيث تحقق الذهاب مع قصد التردد
إلى محل خاص قبله والاستكمال فيها لو كان التردد إلى المحل في أثناء المسافة حيث كان
لا اشتراك في الخروج في القلة ولعل الوجه هنا العسر لعدم قصد المسافة في المحل و
الشرع فيها ولا في ذلك لو أثر في اشتراط أن لا يخرج المسافر عن مجموع طريق القلة
الغير ما بوجبه بخلافه المحل وهو بعيد لا لأنه له عليه نعم لو كان غيره على التردد
مراد بالخروج عما عن اسم المسافر إلى المسافة عرفا توجبه احتمال عكس العسر بل قبل المسافر
البيه كقولنا من غير قصد المسافة التخصيص يكفي قصد مسافة في الجملة وان كان
نوعه بجملة الأول لأنه المهور لأصحاب الفصول والمنافذة بجملة الثاني بمحصول
الشرط وهو قصد المسافة في الجملة والأصل عند اشتراط أمر آخر وتظهر لفائدة فيما
لو قصد الخروج إلى أحد بلدينا شركا في أول المسافة ولم يحزم بأحدهما عند وقوع
في السفر على الأول يعني على التمام إلى أن يفر على أحدهما يعني على الثاني فيقتصر
كونها مع مسافة وكذا التجنيها لو قصدت البلدان على الوجه المذكور ونفزع على
ذلك أيضا لو قصد مسافة معينة ثم تجدد له في أثناءها مسافة أخرى فانه يتم السفر
على الثاني في الأول ثم إلى أن يفر في السفر إلى تلك المسافة وان بقي في مكان
فيه التثنية بأكثر من ولا من حج بين أن يكون المسافة الثانية على طريق البلد التي

كان قد اقام فيها العشرة وغيرها من المسافات وغيرها عند الخروج منها ولعل الاقوى ان
 يعود الدليل الدال على العشرة بالخروج من الارض مع قصد المسافة المسنولة لصورة التمسك
 والمحكم بالعصر عند قصد المسافة فيخرج الى ان يقوم ما يتأقده وهو اما الرجوع
 عن السفر وقصد اقامة العشرة او مقام ثلثين متره واد الجميع متفق هنا فيبقى على
 العشرة ولو فرض الرجوع عن المسافة الاولى الى مقصد آخر في انشاء المسافة بحيث يجمع
 تمامه وما بقي الى المقصد الثاني مسافة لا يبلغ من ابتداء الرجوع عن النية متسا
 ففي الاستمرار على العشرة والعود الى التمام بتغير النية الوجهان وبقاء العشرة متوجبه هنا
 ايضا ولما اختلف الاختلاف في هذه الموضع على ما بينهم من قربا المشقة في البناء انما يرجع
 عن قصد المسافة ثم يعود الى المقصد بخلاف ما في المسافة وهو غير متبادر كونه ولا
 فرق في هذه الفرع بين قصد المسافة من بلد ومن مقام العشرة التسليح قد تقدم
 ان بلد الاقامة يصير حكمه بلدا مسافرا اعتبارا بنحو وجوده في جواز العشرة لا بقصر
 الخارج منها حتى يخرج عليه فانها وحدها وكذا الداهل اليها مع سبق منه المقام على
 الدخول اليها فينتهي التفرع الى وصول الحكم ما على خلاف ذلك كله ويغوي في نصه
 من حاله الدخول والخروج بمعنى انه لا يقصر الخروج الى ان يصل الى محل المقام ولا
 يقطع التفرع خالدا الدخول الا بالوصول وذلك لما قد عرف من ان بلد الاقامة يخرج
 الصلوة فيه تمام ما يصير حكم البلد في بقطاع حكم التفرع فصار العود الى مسافة جازية
 وتلك المحلة في حكم البلد شرعا بخلاف حاله الدخول فان مجزأ الوصول اليها لا يستلزم
 عليه التمام ومن ثم لو رجع عن نية الاقامة قبل الصلوة تمام ما اوصله ما فوق حكمها
 يعود الى المقصر ولو اقام في البلد ثم فارق في حيز بين هذه البلد وغيرها الا في جواز
 التمام بناء على النية السابقة ومحرم ذلك لا يوجب مخالفتها بلد الحاقا لغيرها لانا مخالف

ظاهره بما جملته وصبر فيها بحكمها يتوقف على الصلوة تمامها كما شرطه ذلك شرط لا يخلو
 إلا بعد الوصول إليها قبله فلا يخلو غير فافلا ينقطع سفره بمجرد وصوله إلى أحد هذا
 ولا يتعد هذا الحكم إلى غيرها وغير هذا الملك والأمانة الدائمة فلو خرج من أحد تلك
 غير غارم على المسافة ثم عزم عليها بعد تجاوز حدده من بلد آخر أو غيرها لم يتوقف
 على تجاوز حدده ذلك المكان بل يكفي التفرغ في السفر وهذا الموضع لا يخصصه
 المسئلة لكن ناسب الخال ذكره والتنبه عليه العاشير لو خرج غير غارم على الشا
 أما التردد والجزم بعد قصد المسافة ثم تخلف له قصد فخرج كما تركن بشرط
 بلوغ ما قصد بعد القصد مسافة فلا يكفي تلغيفها عنه تما سبق وهو ما بعد موت
 الأمانة في أن كان أخذ في الذهاب لم يترك الباقي منه مسافة وإن عزم على العودة
 إلى طنه وكان قد بلغ المسافة كقصد العود على ما ذكره الجماعة من القصر بخروج
 من غير قصد المسافة فيعطى هذا التردد ويجوز التلغيف بطريقين أحدهما عشر
 ما كان الغارم بعد صلوة التمام إلى المسافة لكن عزم في سائر ما على التوقف على فقه علو
 سفره عليها كان حكمه في ذلك حكم متوقع الرفع عند الخروج من بلد فان كان في
 في بيته من ابتداء الخروج من موضع الإقامة بقي على التمام وطريقه إلى مكان توقفه
 قبل الرفع وضمان علو سفره عليها ولو مجتهدا قل مضى عشر أيام ولم يتر على
 بها فمر منها أو بدونها وإن جرم بالسفر من دونها وإن لم يجز ما قبل السفر أو علم
 مجتهدا وإن علو سفره عليها قصر ولو علم على طنه مجتهدا فالظاهر كالفاء ويجزم
 الشبهة في الذكرى ولو طرأ له الانتظار بعد التفرغ في السفر إلى المسافة وجب
 التمام ولو كان الانتظار على رأس المسافة استمر على القصر إلى التشن نو كما والجملة
 تحكم منظر الرفع في غير هذا المثل وإنما خصصناه بالذكر لعدله الشاشير

منظر الرفعة بعد مجاوزة الحدود ان كومة النفس به حال انظاره كانت المسافة
 معتبرة من حين الخروج فليفتق ما قبل الانظار مع ما يفيد وان كان حكمه للنام
 انظر كون ما بعد ذلك مسافة ولا يتم الى ما سبق من التبركانه خارج عن حكم الشر
 لانظاره فهو في قوة قاصد فادون المسافة وقد نفد نفسه قبله ولكن هذا امر
 نلج فيه المسئلة ونحن نسل من وقف عليها من اهل التحقيق لا قبلنا في شيء
 من خرج عنها قبل تدبر ما مضى لنا عن ان يطهر عليه باب من ابواب الله وارتقاء
 البرهان هو المقادير الاولى لا اليا بفرغ من هذه النسخة مؤلفها السيد العفيف
 الى عفو الله تعالى وجوده زين الدين علي بن احمد يوم الاثنين سابع شهر
 رمضان المعظم سنة خمس وتسعين امد الله تعالى شاكره على
 نعماته صابرا على بلائه مصليا على سيد خليفه واشرف
 احبابه محمد صلى الله عليه واله وعلى الطاه
 من آياته اللهم ما حتم بحبري
 كما فتح بحبري في
 سنة

هذا
من الذي يطلق
الحايط الغائب للشيخ
الأجل المحقق السيد محمد باقر
طاب ثراه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حق حمده والصلوة على سيد رسله محمد وآله الطاهرين مستثلين
اتفق العلماء كافة فضلا عن اصحابنا على تحريم إطلاق الحايط الغائب بل الحاضر وعنه
عندنا المدخل بها وجمع اصحابنا على إطلاقه وأنه لا بد من صلاحتها من كونها
مظهر لم يظهر لها فيه جماع سواء في ذلك الظاهر المستقبلي والخصم بعد الواقعة وعندهم
ظهورها فيها ثم خاصتها بفتح دلائلها خالصة لان التظلم من كثر من أحد بينهما
كونها ظاهرة من غير ما في معناه وهو التماس والآخر انما لها من ظهور الواقعة في
غيرها فلو افلح الغائب عنها غنة لا يمكن استظهار حالها فيها فقال بعضهم بحوط
جميع على كل حال سواء كانت ظاهرة أم خفية أو سواء علم الزوج بذلك أم لا وقال آخرون
لا يجوز الاعتماد ثم اختلفوا في تلك المدة فقبل ثلثة اشهر وهو خبر ابي الحسن
المفيدين والتمس في الخلف من المتأخرين وقبل شهر وهو خبر الشيخ في النهاية
وقبل ثلثة اشهر واسطفا ثلثة اشهر واقضا فاحسنه اشهر او شهر وهو خبر الشيخ وقبل
حد المدة ان يعلم اسفاليها من الظاهر المذكور واقضا فيه الى اخر ما علق بها ولا ينفذ
مدة غير ذلك وهو خبر الشيخ في الاستصا وتغير طلبة من اذ ومن المتأخرين منهم

فصل في بيان

العلم في غير المختلف من ادوية المحققين وذاو انه مع علم العلم بذلك تكون الثلاثة
 أشهر منشاء هذا الاختلاف خلت في الاخبار الواردة في ذلك عن ائمة الهدى عليهم السلام
 بحال إطلاق قدرى محمد بن مسلم في الصحيح عن احدهما عليهما السلام قال سألته عن
 الرجل يطلق امرأته وهو غائب قال يجوز طلاقه على كل حال وتعد امرأته من يوم طلقها
 وفي الصحيح عن الفضل بن يحيى عن الباقر عليه السلام قال نحن نطلق من الرجل على كل حال
 الحامل والى لم يدخل بها والغائبة عنها زوجها والى لم تحصن والى قد نكح من الحيض
 ومنها ذكر الحائض المحرم من ادوية علقه عليه السلام وعن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله
 عليه السلام الرجل يطلق امرأته وهو غائب فبم ان يوم طلقها كانت طامت قال يجوز
 الاخبار في القول الاول وهو وجه القيد وعلى ما يوجب والحق اني عتقد
 وادب الصلاح التي الحلنة وغيرهم وذكر رجل فذاح في الصحيح عن الصادق عليه السلام
 الرجل اذا خرج من منزله الى السفر فليس له ان يطلق حتى تمضي ثلاثة أشهر وهذا
 وجه القول الثاني ويؤيدها ان ذكروه الغائب باعتبار جملة نكاحها في
 المستراية التي يجب ان تبيع ما قبل الطلاق ثلاثة أشهر فقد استأزع الثلاثة
 فيما نكحها فليكن يستعمل مع لانه قياس لا به منصوص بقصص صحيح مؤيد لذلك
 وهو الصحيح غادر عنه عليه السلام قال الغائب اذا طلقها ما تركها شهراً وهو صحيح
 في المأهبة وعن ابي حمزة قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام الغائب اذا طلقها كونه
 قال نعم انه شهراً شهراً شهراً قلت لا في ابراهيم عليه السلام الغائب اذا طلقها كونه
 قبل حجة الصوف وقد جمع الشيخ رحمه الله في الاستبصار بين هذه الاخبار بالحوالة
 على اختلافاته النساء في المحرم من علم من حال امواتها تخضع كل شهر حصة
 خالدة ان يطلق بعد شهر من يعلم انها لا تخضع الا كل ثلاثة أشهر وخشاه لم يجز لان

مع
 من
 من

ان يطلقها الا بعد مضي هذه المدة وكان المرعي جواز ذلك مصرحاً به واما ما لا
 ظهر فيه من انما في جماع وذلك بخلافه تبعة على هذا الترتيل بزيادة الحق والحق
 والعلامة في غير المصلحة والشهد وغيرهم وليس في الكلام على جميع هذه الأحوال
 فاما القول الاول في اختياره فان كانت صحيحة متكررة لكنها مطلقة وعامة ولا تحاشا
 الدالة على الرخص مقيدة تلك المدة بحيث لا يخلو على المقتضى قصد القول الاول
 فانه قيل لا يحمل التقيد على الاستحباب وعلى الجبريد ونسب عدمه كما يدل عند
 المحرر الاخير من المحررين السنة والحدود وانما حارة الثلاثة لما اطل منه غصوه
 الشهرة المحذرة الاخر والطلاق الاول في هذه الامتياز يكون الترتيب في الكل كما
 ولد كان الرخص محسنة قلنا مقصود قوله في الحديث الدال على ان ثلاثة تسعون
 حسب قول النبي ان يطلق فان المفهوم من هذا المعنى في الجواز صريح على الاستحباب ولا
 الظاهر فلا يجوز الضمير مع امكان الحمل على موافق الظاهر فانه قيل ان
 وان كان هو الظاهر لكنه ينافي طلاق الرخص منهم رتبة مقيدة مطلق حتى يجد
 على الثلاثة بعد ان فاضل الثلاثة مما بين الاستحباب قلنا هذا الوجه من لو كان
 المحرر الدال على الشهرة فهو ذلك المحرر الدال على الثلاثة لتجمع بينهما كما صلته الضيق لكن
 الامر ليس كذلك في حرة الثلاثة من التحريم حرة لضعفها ومن الموثوق في جواز
 العمل به مع مقاصد الصريح من عدمه بطريق الظاهر ثلاثة فتنسب العمل بحرة الثلاثة
 والمحرر الاخر الدال على التحريم في السنة والحدود والشرع في الثلاثة بعد المحرر الصريح
 الدال على الثلاثة وبما يفهم ان كان الكلام فيه مع انفراد كل كلام على خبر الشهرة
 محذور من فلك الاعمال من هذه الامور على ما صرح منها وهي المطلقة والمقيدة بالحدود
 ووجوب العمل المطلق على المقيد بعين العمل الثلاثة كما احرازه العلامة في النسخ

الجنب فانه قيل الخبر الدال على الشهرة بهذا الاختيار المطلق لا توجب الشهرة
 فان مقيدنا بالشهرة في العمل فجمع مقيدنا به فليس خبر الشهرة مفردا في الحقيقة بلنا
 لما كانت الاختيار الصحيح المطلق متركه العمل بالظاهر لوجود المقيد كان الخبر المراد
 هو الحكم مع المقيد كما كان قبل الشهرة ضعيف السند وغير معتول عليه كان في قوله
 بالسطر قبل الثلاثة الصحيح فمعين المقيد به وقد ظهر من ذلك ضعف القول الاول و
 الثالث الرابع واما جمع الشيخ والمشاخرين بينهما بالحل على عادتنا للنساء المختلف
 فثبت بان الاخبار الصحيحة بين مطلق في عدم الترتيب لا في من عادات النساء
 بمراتب اصلا واما بين مقيد لثلاثة اشهر فهو مخالف للعالمية قدما وحديثا
 من عادات النساء واما وجود امره يخص في كل ثلاثة اشهر في غاية الندرة على
 تقدير وقوعه بل هو ممكن غير واقع فاحلاق الامر به باه على كونه بعض المراتك
 محل خلاف في الظاهر وانتم فلس في هذه الاحداث موال عن واقعة مخصوصة
 تنوع فعلها على كون تلك المرأة معناه بتلك المدة واما وقع السؤال في كل
 عن مطلق على وجه لقا هذه الكلمة فعملها على العادات بصدقها واما حديث الشهرة
 موافق للعالمية لكن فيها قد عرفته وهو اقرب الى الظهور والصحة بسبب موافقته
 للعالمية بل لو لم يرد في السابق لم يكن مخالفا لما يخرج من ذلك عن عادة النساء
 ما دللنا من الاحكام الى الامور العالمية موافق للحكم واما حديث التحسين للنساء
 الخمسة عن الحلاق الثلاثة فبمقتضاها عن مناسبة المرأة من جهة الزيادة ومن جهة
 التحسين فان العادة ليس فيها تحجيز يرد على الجميع ان العادة ربما كانت اقل من مجموع
 المقيد بان كما اذا خرج عنها جريا بام عاداتها بحيث ينقل من ظهر الخبر في ما يرد
 بقصر عن عمل المدة وهو الشهرة فلا يكون رخ عاملا لشي من الاحداث بل هذا هو

الظاهر ان المفارقة في الطهر لا بد ان يكون بعد مدة قد مضت منه باعتبار وقوع
 الجماع في ثمانية وخمسة بعد ذلك فلا يحتاج الى تمام الشهر بالنسبة الى الجانب
 صاذا ان النساء ما للزبد على الاكفاء بالانقضاء من طهر الى اخرها الف مجموع الاخبار
 وايضا خبرها كان انشاذا المعادة بعد احدا المدد وقبل المدة الاخرى كالشهر والثلثة
 فاذا توقفت الامر على شهر نصف لم يكن داخل في شيء من التقديرات فان قبل
 الاخبار المطلقة لما حملت على التقيد لم يقدح في عتبا المعادة لان المطلوق
 هو المفيد ثم المفيد هو فوق بعض العوائد بحسب مكان ففي الحمل عليه سلة الاجابة
 الصحيح او المشهورة عن الاطراح اضلا واولا ثلثان حمل الخبر على الوجه
 غير الظاهر مع انه يمكن حمل الاحكام المطلقة الاذن على بعض الوجوه الممكنة كالو
 خرج الى السفر في اخر من جنسها او ما تهر به فانه يحوز له طلاقها حال
 التقيد مطر وهو نوع من الحمل وان بعد بل هو اقرب من التقيد بثلاثة اشهر وخمسة
 وسنة لان ذلك لا يخرج من فرضها الباطن اما هذا فتوقعه لكل من من رادها المعادة يمكن
 وباقى التقيد ان يمكن وقوعه في نفسه فليس في الحمل عليه فرض محال وهو خبر من
 اطراح الاخبار وما فرضه الانقضاء من الاشهر المصونة وان لم يكن حكمه مذكورا
 بمصنوع لكن الصحيح الى الحد الراشد بجهة قطعا **وقول في التقدير المختلف**
 على اعتبار الانقضاء كيف كان فاذ وقع ما لا يوافق التقدير بما ركه منه من ارب
 التقيد فلمنا هذه الحامل التقيد انما ينبغي المصير لها عند قدر ما هو واجب
 منها وادق هو معنا يمكن فاقد سلفنا ان الاخبار الصحيحة من جملة تلك الاخبار
 على المطلقة والتقيد بالثلاثة وجوب حمل المطلق على المفيد بحسب الجمع في معنى التقيد
 بالثلاثة اشهر فليس هنا الا وجه واحد هو تقديره وان طلاق الجانب ثلاثة اشهر

وثانيه الاخبار لوذا مفت عوايد مستفوه ومعاراضه لم يسمع العمل بها وان كانت
 بصل محتايها بقضية العمل بما فكل يعمل على تناكله واذا تعبت الاخبار للتفسير بقلته
 اشهر من مع ذلك موافق لحكمة الشرع بالمجهولة الحال وهو المستزادة وما في حكمها
 كالمرجع تعين العمل به واستغنى عن الحامل الباردة التي تعجزها الطباع في الاخبار
 الترفيعه وبما انتم الله لا احكام الدين وفي الحقيقة الغايه عن زوجه في طهر الو^{قفه}
 مع كونها يمكنه الحمل طاره تضر بمجهله بمحالها يمكن عنده حملها وادله وجبهها وعد
 نه في حكم من انقطع عنها التحض في زمانا مكانه وقد احتل كونها حاملا او غير حاملا
 وحصلت الاشتراف لها وما دارا ورد النص الصحيح بذلك وعمل به حاجة للاختصاص
 ملاويعه المثل عنه مع يمكن ان يقال زمانه على الخصوص انة قد علم من القواعد اعتبر
 المسندة الى النص من ان حكم طلاق العايب سهل فطلاق الحاضر واخف وهو ظاهر
 من وجبه ا^لحدا^لكما ان الحاضر لا يتوعد للطلاق الا مع براءة المرأة من الحيض و
 النفا من فلعاد كون الطلاق واقعا في طهر لم يفرعها فيه والعايب يجوز طلاقه مع
 في الجملة وفي طهر الواقعة امام علمه الترتيب ومنه مع انقضاء المدة المفترضا^ل
 ان الحاضر لا يجوز طلاقه من غير طهاره والحالة المذكورة اجماعا والعايب قبل
 اجه يجوز طلاقه من غير طهر ما اجمع فيه على وجوبه الترتيب على وجه قوي
 واذا لم يحكم بمن اختلف في وجوبه ترتبه فثبت ذلك كان حكم القوي انها اذا
 تنفلت من طهر الى اخر يجوز طلاقها من غير عشايا^ل اخر من مضي ثلثة اشهر وانما
 هو اريد بان حكم الضعيف والى بذلك فاذا علم العايب تنفلاها من طهر الى اخر
 فبين ان يجوز طلاقه بطريق والى وح فان علم العايب تنفلاها من الطهر الذي
 واقعهما فيه الى اخر صح طلاقه كالحاضر وان لم يعلم وجبه عليه الترتيب ثلثة اشهر

أعمال بعض الروايات التي قد اجتمع مطلقها ومقتضاها على ذلك ولعل هذا التعميد
 أقوى الأقوال ومنها دليل وقد تقدم أنه خبيراً ونحوه في الترخيص ويكون
 الشهادة بالاختيار المطلق مؤثرة **فإن قيل** جواز الطلاق مع علمه بالاختيار
 مبني على كون العايب حراً فكذلك لو كان قد بناه الله غلطاً حكماً على بعض العشر
 فإنه مع الحمل لا يشاء لها قد ورد النص بوجوب نكاحه مثلاً أنه أشهد أو يد هذا
 حكم أقوى من حكم الخاخر قلنا قد ثبت استغناء ما يزيد على الثلثة وحكم الاختيار
 ثلثة واقع في الخاخر أيضاً كما في المستزادة المتأينة لوجه العايب اعتباراً بحديثنا
 روح بحكم العايب من هذا الوجه حكم الخاخر في طهره ونقته مع العايب فحكمنا
 فيها استغناء فكان حكمه أقوى في الجملة كما ذكرناه وأما قوله ذلك فنقول إذا طهر
 العايب وجهه فلا تح ما ان يطلقها بعد مضي هذه المدة المستزادة في طهره أو قبله
 وعلى التقديرين ما ان يوافق فعله كونها بما معه للثلاثة في الواقع بان يكون
 قد طهرت بعد طهرها الواقعة وطهرت موضع الطلاق قال الطهر ولو لم يوافق بان
 وقوعه في طهرها الواقعة وطهرت المحض وبه الاستبراء ونحوه بان تم على نكاح
 الأسطار قد سبق له من خبره بخالها بحيث يغيب خبره شرعاً ويكون على موافقة
 للشرط ارجح لعدم تنقضها صوراً غير تنقض أحكامها مماثل **الاقول** ان مقتضى
 امرها بعد المدة المستزادة ثم نكحها الواقعة بان كانت قد انقضت من طهرها الواقعة
 وهذا يقع الطلاق اجماعاً لاجتماع الشرائط المقررة في الصحة طاهر في من لا
الشافعي ان يطلقها كذلك ولكن طهره بعد ذلك كونها خاصاً حاله قبل
 وهذا يقع الطلاق لان شرط الصحة للعامة مراعاة المدة المستزادة بعد
 المحض ما غير مانع لعدم العلم به هو ما قد استلزم من صور الجمع من خلافه بان

في النكاح

في الشرع المذكور ودان في بعض الشرائع صريح فيه فانه قال فيها الرجل يطلق امرأته
هو واجب يعلم انه يوم طلقها كانت طامثا فل يجوز والراد من هذه الرواية انه لا يركب
غالبا بالحبس قال الطلاق ثم علم لعلقة العلم على الطلاق بالقاء المقيدة للتعقيب
هذه الصورة مما لا يعلم فيها خلافا لبعض الشرائع الصورة بها لها في انطلق
بعد المدة المعتبرة لكن ظهر بعد ذلك كونها ما قبل في طهر الواقعة لم تنقل منه الا
حبس لا الى طهر آخر والظاهر ان الحكم فيها كالثابتة لغيره اذ كونه وقوعه على
الوجه المعتبر عا ولا الطلاق اذ احكم بصحته في حالة الحبس بالنسبة للاجماع فلا
يحكم بصحته في حالة الطهر فذلك ذلك لما قد عرفت سابقا من ان شرط الطلاق في غير
المعاشرة ان وقوعه في طهر كونه الطهر غير طهر الواقعة فاذا اتفق وقوعه في حالة
الحبس فخلف الشك ان لم يكن طهر غير طهر الواقعة عدم الخلط من الحبس واذا اتفق
وقوعه في حالة الطهر فاختلف شرط واحد هو كون الطهر غير طهر الواقعة فاذا كان
تختلف الشرائع في العايب غير مانع فخلف احدهما اولى بعد المنع والاختار للمنفعة
الشيخ على رحمه الله في بعض فوائده هنا عدم الوقوع مجتمعا بانقضاء شرط الصحة هو
حصول اشياء الزم خرج منه حالة الحبس للرواية فيبقى الباقي واجبا على الاحتياط
بوقوعه على الوجه المعتبر عا يمتنع وجود الشرط وبان الاذن في الطلاق اسنادا
الى الحق لا يقتضي الحكم بالصحة اذ اظهر بطلان الحق وجوابا مبني ان الشرط العيب
في استبراء الرحم للفايضا هو مرفعات المدة المعتبرة هو حاصل وموضع النص في الشرع
وهو حالة الحبس بغيره عليه ما بلغ وجه ظهوره بطلان الحق بغيره وثمة حكم بصحة
طاهر كما ينبغي عليه ظهور الحبس ما خلاص ان الشرط المعتبر حاصل والمانع وهو
ظهور الخطاء غير متحقق للمنافسة وقد اختلف فيما هو اولى بالحكم بل يترك من باب

القبض من المنوع بل غايته تنزاه كما في طريق الحكم فانه قيل ان كانت المحكمة
في انتظار المدة المقررة في الجلاء انما هو شبه الرجم من الحمل لم يكن الحكم بالصحة
لو ظهر بطلانها في طهرها او اقمته ولو كان برائة الرجم مع غير متعقد بجلدها او طهرها
خاصا فان الظاهر مع النجس براءة الرجم من الحمل بناء على امتناع خسر الحامل او على
او على التايب من عدم خضتها فالأدلة في خال الظاهر من نوعه من المأواه وانما
الامر على العكس يكون النجس موجبا للبراءة واقرها لها بل في الحقيقة الاعتياد
الظني انما هو به واما الانتقال منه الى الظاهر فاما بعد استظهاره اقلية في ذلك
دخل في البرائة قلنا هذا الاعتياد حسن لكنه يصب على وجوب اعتبار المحكمة
وهو غير لازم وانما ذلك التصريح على اعتبار انقضاء المدة المستمرة واستنبط
منها الاكفاء بنظر الانتقال من طهر الى آخر كما قد عرفته وكلاهما متحقق فصار
الحكمة مستنبطة لا منصوصة فلا يلزم اطرادها في جميع الامور فاعلمنا من غير
منقضة الصحة واسفاء المانع الرأى بعين الصورة بما لها في كون الطلاق صحيحا
بعد المدة المعتبر لكن اتقوله غير محمود للاعتقاد عليه شرعا بانها ما ينقض
تعتبر غايتها هل يقع الطلاق صحيحا ام لا وحجنا بوجودها عدم لغو الآية
الدالة على المنع من طلاق الحائض خرج منها غير المدخول بها ووجه التمسك
بعد التبرص وعدم العلم بالحال حين الطلاق فيبقى الباقي على المنع ووجه
الصحة لطلاق الاخبار بمجوزات طلاق الغائب بعد المدة او مطلقا من غير قبض
فيكون مختصه بالمنع من طلاق الحائض كما خصص المنع منه لو كانت حائضا
في نفس الامر مع عدم ظهوره ويضعفان كلا من اخبار المنع من طلاق الحائض
وتسويغ طلاق الغائب على كل حال مطلق وليس يخصص خبرها بالاشارة

اد كما يجمل ان يقال ان الاخبار الدالة على صحة طلاق العامة مختصة لاخبار المنع من
 طلاقها بغير كذا يمكن ان يقال ان اخبار المنع من طلاقها بعض خصصت عموم
 ثوبيع طلاقها على كل حال فيقال ان اخبار المنع من طلاقها بعض خصصت
 باخبار ثوبيع طلاقها على تقدير كونها خائفا في نفس الامور اما فقنصر
 الشخص على موضع الوفاق واخبار ثوبيع طلاقها مع الشخص خصصت باخبار
 بالمنع من طلاقها تنص على تقدير ظهور الشخص قبل الطلاق فقام بمنع العامة من
 الامكان وقد علم بذلك ضعف ما قبل هذا ان الاخبار الدالة على التبرع لن على
 اعتبار المدة المذكورة من غير تعيين يكونها طامرا وقدنا الطلاق وعدمه ^{بذلك} مقيلا
 عموم الاخبار العامة الدالة على جواز تطبيق النابض عليها واخبار العامة مقبلة
 لعموم الاخبار الدالة على المنع من طلاقها بعضا ايضا فان الواجب ان العامة
 على الامة انما هو صدر العلم بحال المرأة وقد تبين عليه صحيح عند الرحمن ^{بذلك} بانها
 قال مثل انما الحكم على تسليم من رجل تزوج امرأة سرا من اهلها وهو من مثل اهلها
 وقد اراد ان يطلقها وليس يصل اليها فيعلم طنها اذا طلق لا يعلم طهرها اذا طلق
 قال فقال هذا مثل النابض عنه امله يطلقها بالامه والشهور فينفذ على ان
 النابض يطلق بالامه والشهور ^ص لتدبر علمها فلعلها لم يكن حكم الحكم
 كما ان الحاضر ^ص لا يعلم حالها في حكم النابض فصان الاقامه اذ غيبه حاضر من
 في حكمه وخارج من في حكمه وقد تبين لك من دليل الوجهين انه لا فرق في المنع من
 الطلاق في هذه الصوة من كون المرأة خائفا ايضا بعد الطهر الثاني وقبله لان دليل
 المنع ارفع منها وكذا لا فرق في احوال الجواز بين الحاضر في النابض لكن قد وقع الاختلاف
 في الحالة الاولى هي ما لو كانت خائفا ايضا بعد الطهر الثاني اكثر فخصه بعضهم بالجواز

دونها لحالة الاخرى ولا فرق من حيث الدليل وان كانت تلك الحالة المانع في الاستبراء
 وابتعد عن الاشتباه فان الاستبراء العلم بالحدود فيها قبل ان يفرق حصل واستبراء
 بالمدّة المعتبرة قد جعل فكان الجواز فيها اقل من النكاح صحتها لصحة النكاح لكون الخبر
 انما اخبر بها كما هو ظاهر في قوله تعالى **فما ينقض** انه لم يجز لها بعد ذلك حتى يفرق
 المدة وفي صحة الطلاق مع الوجوه من المدة فيها لو اخبر بها كما هو مبني على ما
 يظهر من فصل الاستبراء في المدة وهو عدم اجتماع الشرائط المعتبرة في صحة الطلاق
 من امر مطلق المدة المعتبرة من طهرها وهو الحال بحسب خبره ولو لم يبعد النكاح
 عنها بعد استبراءها بما يعلم به كونها حاملا او خائفا من الحمل ما لو اخبر بها كما
 هو مبني على ذلك كونها حاملا غالبا وهو ظاهر الحكمة في الاستبراء **فان قيل** لا
 هناك الاخبار الدالة على المنع من طلاق الحائض من طهرها من المعارضة للخبر والمؤنة
 لطلاق الحائض بعد المدة وقد لم يرد مقتضى ما لا ان المدة من كونها حاملا من الحيض
 والمدة المعتبرة صالحة فلا مانع من صحة بقاء الحائض والبالغة على الاذن في
 الطلاق المقضي للصحة قلنا كما ان الاخبار قد وردت بالمنع من طلاق الحائض بغير
 كدلت ووردت بالمنع من طلاق من لم ينفصل من طهرها او قلته الى حين ثم الى طهرها
 بعد نفوذ انما قرع عليه في ذواته وذاته لا طلاق الاعلى منه ولا طلاق على منه
 الاصل وهو من عجزه ولا طلاق على منه على طهره غير جماع الا بقبوله **وقال**
 محمد بن مسلم ويكره حصوله من غير من عجزه عليه السلام وايضا عبد الله عليه السلام
 انهما مالا او طلق الرجل في دمه العاقل وطلقاتها بكفها فليس طلاقه اياها
 بطلاق وان صلتها في استقبال عدتها طاهر غير جماع ولو فسد على ذلك
 ودمه من عدس فليس طلاقه اياها مطلقا وغيرهما من الاخبار الدالة على المنع

من طلاق غير المنقذ من مهر المواقعة لو لم يكونا لكلا مسجها كالطلاق في الاما الدالة
على المنع من طلاق النكاح بغير المعاوضة لا خبا الاذن في طلاق الغائب بعد المثلث بقدر
وطريق الجمع بينهما واحد يرجع النكاح الى المنع من صحة الطلاق كما تقدم ولو كان للتمتع
فيه بغيره كما تقدم ويمكن ان يقال هنا ايضا بان التمتع ثم تقضي التمتع هنا بطريق
اقل وذلك لان الشرط في صحة الطلاق كون المرأة طاهرة من الحيض وكون المهر مالا
بغيرها فيه يجمع نادا اخر يكونها خاصا فقد تحلف الشيطان مساوهما المهر وكونه
غير مهر المواقعة ومطلق المهر مالا اذا اخرج يكونها طاهرا لمواقعة فالتحلف شرط
واحد وهو كون المهر غير مهر المواقعة ومطلق المهر مالا اذا قبل بقضية الطلاق
ثم كانت التمتع هنا اولى فذا ما بقي على توجيه التمتع مع الحيض منه سواء كان موافقا
للمنع لمهر المواقعة وما سبده وعلى ما قبل من ان التمتع هناك متروكة تكونها خاصا
بعد الطهر الثاني بنفي الامر مع الاستثناء من ان نكاحها امر عا بدلا المتبرع
الاستثناء فلا يعلم كونها حين الطلاق كانت طاهرا لمواقعة او غيرها واما هنا
بفتح الطلاق فولا فاحد الوجود المقضي للتمتع وهو استثناء هذه المتبرع مع باقي الشرط
فانما المانع اذ ليس ثم الاستثناء احوال وهو غير صالح للاستثناء فانه قيل ان كان
مقارنها من مهر المواقعة الاخر شرط في صحة الطلاق كان الجهد بالانفصال جهلا بغير
الشرط المقصود للجهد بفتح الشرط وان كان ذلك مما يعتبر في الجاهل بالانفصال
صحح ان اتفق في الحيض والمهر المواقعة مع العلم به وبدونه لان ذلك شرط في طلاق
تلك المتبرع في شرط طلاق الغائب بانها موافقة المدة المستبرع مع عدم العلم بكونها
طاهرا حال الطلاق وما في حكمه ككونها طاهرا لمواقعة ففتح التمتع العلم بذلك
حصل الشرط ففتح الطلاق فانه قيل اخيرا والاذن في طلاق الغائب مطلقا

أو بعد المدة المعتبرة غير مفقودة بالظهر ولا يفيدهم إلا جوار المقيدة بالظهر غير مفقودة بالظهر
ولا يفيدهم فإن اعتبر صحة طلاق الغائب بدلول الغائب خاصة لو يكن المحض ما نفى
ولا ظهر الوافقه مطلقا وإن اعتبره معها مدلول هذه الأخبار ولو مانع من طلاق الغائب
مع الجهل بالحال ومع تبين المحض بالظهر بعد الطلاق وإن جهل حاله عند والآن
على خلافه قلنا وجوب الجمع بين الأخبار المطلقة والعامّة يقتضي اعتبار جميع
ما دللت عليه الأخبار المختلفة لا ما أخرجه الإجماع وهو الطلاق من الغائب
استثناء الحال دائما ومع ظهور المحض بظهر الوافقه بعد ذلك يبقى ما عدا الجمع عليه
على الأصل من اعتبار استجماع جميع ما أمكن جمعه من الشرائط التي من جهتها هي
المدة في الغائب في السلافة من المحض بظهر الوافقه **فان قيل** ما يقتضي المنع
من طلاق الغائب لو تبين كبد ذلك وقوعه في ظهر الوافقه لأنه لا إجماع عليه
وقد تقدم نقل الخلاف فيه قلنا إن سلم عدم الإجماع عليه لسفاد من طلاق
الاختصاص صحة الطلاق مع اعتبار المدة المذكورة من غير تضديد ظهوره الموافق
وعده يمكن استناد القصة إلى مفهومه الموافق بالدلالة إلى صحة طلاق من تبين
كونها خاتما مخصوصا على صحة الجمع عليه بناء على ما تقدم من المحض بوجوب
الشرطين مما المعتبرين في الاختلاف بظهر الوافقه بوجوب اختلاف شرط واحد إذا صح
الطلاق مع اختلاف الشرطين صح مع اختلاف شرط واحد بطريق واحد وإن لم يتم
هذا الدليل وتبين عدمه لا وتبين التزمنا بطلاق الطلاق المذكور اعتبارا لوجوب
الجمع بين الاختصاص والإجماع كان التاثير من يطلتها قبل مضي المدة المذكورة
ولكن ظهر بعد الطلاق وقوعه في ظهره بغيرها فيه وفي صحة الطلاق صح وحيث كان
من مظان الشرط في نفس الأمر ظهور الحال من عكس إجماع الشرائط المعتبر في

الطلاق فقال ايضا فان من قبلها العريس به المنة المذكورة ولم يحصل من نكاحها ما
 ما لو ناع قال اشبه ظاهرا بخوفه بل قبل العلم بموته فبين موتها حالة البيع واشتال الملك
 الى البيع فان في صحة البيع لواقعة كونه ما لكاهن البيع او الطلاق لعدم تحقق الملك على
 قولين والوجهان اثنان بينا لوطق الحاقه قبل علمه بانفصالها من ظهر الواقعة الى ان
 تبين انفصالها قبله ويمكن الفرق بين العالم بعد مجوز الطلاق قبل الاستبراء
 بعده فيطل مع العلم ويصح مع علمه والفرق ان العالم بعد القصة لا يقصد الطلاق
 صحيح بخلاف الجاهل ما اقرن بالصد وموافقة الشرط في من الامر وقع الطلاق ولو
 في الاخبار ما يدل صريحا على اعتبار العلم بالانفصال من ظهر الواقعة الى ان قبل على
 انشراط وقوع الطلاق في غير ظهر الواقعة والقول بالقصة مع ظهور الشرط ليس جلي
 لكن الواقعة لا يحتاج الى ذلك على شيء بمقتضى التام من ان يطلق قبل الاستبراء
 وتبين علمه الانفصال وتبين الاشياء والحكم فيها واحد وهو طلاق الطلاق
 عند كل ما اعتبر المنة وعلى القول بمجوز انظر اذا عار على كل حال يصح هنا بل يصح
 وان علم بالتحقق هذه الفرع كلها غير محترق في كلامه لا يحتاج فيه الى امعاء الشرط
 ومراجعة الاصول والقواعد التي تستنبط منها هذه الاحكام **كجبل للمح**
 في هذه المسئلة قد عرفت ان هذه الفرع ليست مدكوزة صريحا في كلامه لا احتيا
 وقد يذكر بعضها في كلام بعضهم ومما انفق الكلام فيه ان البيع على وجهه نقل
 في بعض فوائد عن الامام محمد بن النعمان يجوز طلاق الغائب بعد المنة العترة وان انفق
 العلم بكونها حيا ضا بعد الطهر الثاني ورد عليه ذلك ولست على اعتبارها في ذلك
 لمحمد بن المقام فقال البيع وحمة قصفا هذا لفظة قال العلامة في خبر الدين محمد بن
 شرح القواعد ان الغائب اطلق بعد الطهر الثاني غايبا بانها ما يرضى من الطلاق

صح طلاقها واستدل على ذلك بان فيه جمعا بين الاخبار وما اردناه غير واضح
وما استدل به من قولان الاخبار ببعضها دل على جواز التطبيق على كل حال فصح
دل على اعتبار هذه الترتيب وهو ما يظن معها كونها طامروا وقت الطلاق فخص
المعويان زوجة الغائب عما يجوز طلاقها اذا غلب على الظن بمخاض المدة المذكورة
كونها طامرا فكانت عليه السلام قال وزوجة الغائب على حال اذا غلب على الظن كونها
طامرا لم يقربها منه وخرج فلا دلالة فيها على ما يدعيه اصلا فانه قيل
يمكن الجمع بين الاخبار بوجه آخر وهو ان يقال الاخبار الدالة على الترتيب دلت
على اعتبار المدة المذكورة من غير تعيين كونها طامرا وقت الطلاق وعدمه
فيقتد بذلك عموم الاخبار العامة فيصير هكذا وزوجة الغائب على كل حال
اذا ترتب بها المدة ان ينطلق معها من طهر الى اخر وخرج فيتم ذلك ما اذا علم جميعا
حين الطلاق بعد الطهر الثاني قلنا هذا مردود لوجه الاول انه اذا
الحال في التقدير في النصوص بين امرها وامور وجب تقدير ما كان الصواب المبدأ
والدلائل ان اعتبار الطهارة الصوح ذلك لان زوجة الغائب لما اعتزفها الا
او ظن الاستغال عن الحيض الى الطهر لم يكف بطل الاستغال الى الحيض فان ذلك ان
احكام زوجة الحاصرة حقة لها لكن بحفاؤها لها بسبب كنه عن معرفه حالها
بحالها فصح ما يقتضيه معرفة عاونهما **الثالث** اما لو قلنا ان كل من التقديرين ممكن
فلا بد من ترجيح بعض التقديرين الاخر الذي يبق مع عموم النصوص وعموما الكبار
السنة الدالة على المنع من طلاق الحائض ولا ريب انه ليس هناك ترجيح ومع انشأ
فكيف يجوز الاقدام على الحكم بخوان طلاق من يعلم كونها حائضا مع قيام ذلك
الدالة على المنع وانما المناقض **الثالث** انه لو جمع بين الاخبار والنظر بطل

بهذا على مدغم. ثم يقول بان من علم بالحض بعد الطهر الاول بمقتضى القول بمقتضى طلاقه
 للنسوان لم يخلو هذا الفرض بغيره فانه **قيل** هذا الفرض يخرج بالاجماع قلنا انما جاء
 بدعوى المتكبر جماعة يجوزون طلاقى الثانية مطلقا انتهى ما يتعلق بالفرض بغيره من
 كلامه رحمه الله **اقول** في هذا البحث نظر من وجوه **الاول** نقله عن العلامة فخر
 الدين جوار طلاقى الثانية في حال كونه غائبا بكونها حائضا غير واضح لان عبادة فخر
 الدين ليست كعبادة الشيخ على رحمه الله وانما هي محتملة لكون العلم بالعوض واقعا حال
 الطلاق وكونه تجدد بعد الطلاق بكون الطلاق وقع حاله المحض هذه عبارة
 بعد حكمه القول بان المدعى المجردة للطلاق ما يعلم انفعالها من طهر الواقعة في
 هذه تخرج طلاقها وان كانت حائضا حال الطلاق وان علم بحضها حال الطلاق
 حيد الطهر لثلاثة وهنك المساواة كما ترى كما يحتمل كون العلم بالحض ماصلا
 له حاله الطلاق بمجرد تجدد بعد ما يكون معنى قوله وان كانت حائضا حال الطلاق
 انها حائضة في نفس الامر حاله وقوله وان علم بحضها اي ظهر لها ما كان ما ضاع في
 نفس الامر ومع قيام الاحتمال لا ينبغي الحكم وفرض من عبارة هذه عبارة الشيخ
 اخذ به فهدى في المنصب مع رجحانها بعبارة فخر الدين فانه قال بعد
 حكمه القول المذكور فيصير طلاقها مع سواء استمر طهرها في نفس الامر الى ان يطلقها
 او ان بعضها اخر بعد طهر الواقعة وطلقها حاله المحض وفي طهرها لا ويصح طلاق
 هذه وان علم بحضها حاله الطلاق انتهى فقد غفر الطهر المحض الذي وقع فيها الطلاق
 بكونها في نفس الامر ثم حقه بقوله وان علم بحضها حال الطلاق وان ظهر له الحائضا
 وكونها حائضا حاله الطلاق مع كونه واقعا في نفس الامر غير المبرر بمجده
 ان يريد كونه حاله الطلاق بالحض ايضا لكن مع قيام الاحتمال لا يصح

قوله الثاني نسبة ذلك الى فتح الدين بشره بكونه افقه به ووجه الاستعانة نقله
عنه القول بذلك ثم الاستدلال على ذلك فيه جمعا بين الاخبار والاحكام لانه لو يذكر ذلك
على كلمة فتوى انما هو بعد تعداد الاقوال في المسئلة فابتدا او لا بالقول الاول
الله اخذوا زلله في الكتاب هو كون الضابط في فتح طلاق النكاحين يطلق
بعد معنى هذه تكلم انما لها من طهر الى اخر بمسئلة نها ولو يبيد على اخبار الله
وعقب بتجريم هذا القول بان المراد بالعلم من هنا الظن الثالث الخ ثم بقوله فمن
يقع طلاقها الخ واستدل على هذا القول بان فيه جمعا بين الاخبار ثم ذكر بقوله
واخبار الفضيل هو انه ان علم انما لها من طهر الواقعة الى اخرها بطلاق الا
انظر ثلثة اشهر فلم يكن عند حكاية القول الاول لما اخبار ان نذكر فاقيل
الفضيل الله اخذوا بتمثيل على القول الاقل مع زيادة شيء اخر فاختاره بقضى
الخيار وذلك القول وبقية تفصيله ونحوه الله من جملة ما ذكر قلنا اما اول
القولين وان كان امر احد الا ان المحكى ولا ليس هو مخار وانما يظهر جهازا
لما ذكره اخر وليس فيه شيء من ذلك بل هو مخار الاستنباط مع شيء اخر وانما
غير الاخر الثالث نسبة اليه تعليل هذا الحكم اعني جواز الطلاق مع العلم بان
بان فيه جمعا بين الاخبار غير ان يدان قوله لانه جمع بين الاخبار وانما هو تعليل
للقول المحكى بجله لا لما فيه عليه قطعا وبينا ذلك انه ذكر في المسئلة اقوالا
وذكر دليل كل قول عند ذكره فاجب للقول بوجود الاظهار شهر فاية استحق
نجا وانما يترجمها شهر واجب للقول بوجود الاظهار ثلثة اشهر وجاية جيل ليس
له ان يطلق حتى تمضي ثلثة اشهر واجب للقول بعد الاظهار بالاختار الملقه
واصح لهذا القول الله ابتداءه وهو ان الضابط انما لها من طهر الواقعة

الخ غير بان فيه حكما بين الاخبار بمحل الخبر المذال على الاستطادشها على من قادتها
 ان يتجوز في كل شهر غير الثلاثة على سعادتها ان لا يتجوز الا في كل ثلثة اشهر من جعله
 الاستطاد على ما لو عاين طهر لم يواضها فيه هذا التعليل لهذا القول اعني ان فيه جمعا
 بين الاخبار وقد صرح به كل من قال به ولو لم يشخ في الاستنباط والعلامه والمحقق
 وغيرهم وقد بيناه بما سبق واما حيله لتعليل لجواز طلاقها مع العلم بالخبر في قول
 ما فيه انه غير صالح للادلة لان الاخبار المختلفة لا تعرض فيها للحجب لا لعدم ثبوتها
 صحته ومضى في فضا اضعف هذه الرسالة ولا نهى في القول المحكي خالبا عن ذكر الدليل
 وهو غير موافق للحكم لتخرج المذكور ولا يفهم ولا ما يدكره في باقي الاقوال قد ارجع
 في المهد في حكمه هذا القول بساؤه فصرح من عبثه فخر الدين بل هي عنها وحكمها
 لكنه قد مر قوله ان فيه جمعا من الاحاط على قوله فهذا يصح طلاقها الى اخره فصار
 التعليل بالجمع بين الاخبار متعبنا للقول المذكور لا لقوله في تقريره ان هذه
 المراه تصح طلاقها وهي ما يجوز ان علم بحضرتها وان الجملة تكون ذلك لتعليل
 للقول يكون هذا لا نظار ما يعلم به اتفاقها من طهر الواقعة الى غير الجوارض
 وان كانتا ايضا مما لا يسع ان يكون فيه شبهة ولا يعتبر به شك انما اوجبها
 الوهم المحلا في قريبا لمسئلة المبحون عنها من التعليل وعدمها مع النظر ورجح
 فقط جميع ما ذكر من الابطال على الجمع من الاخبار لا بها مبنية على كون الدليل
 على جواز طلاقها مع العلم بكونها خاصا ان فيه جمعا بين الاخبار وليس كذلك
 واما ما وجوز ما اسلفناه نحن فما سبق في المسئلة الرابعة التي ارجع قوله لا
 الاخبار بعضها دل على جواز التطليق على كل حال وبعضها دل على اعتبار مدة
 الترتيب هي ما يظن منها كونها لما مر وقت الطلاق فتخصر اليوم الخ في ذلك على

انظر في الجمع بين الاخبار وتزايدها على مراتب العادات وارجاعها الى ظن انفا
من ظهر في اخر وقد تقدم ما فيه فان الاخبار المقتدة انما تضمنت غيبا المدة
المعتبة اعم من حصول الاسفال فيها وعلته من ظن الاستفاد عدلا ولا يقصر بغير
الصواب لوجه المذكور وانما يصير كذلك لوجه الغائب على كل حال يجوز إطلاقها اذا
مستعملها المدة المذكورة وذلك اتم من استعمالها من ظهور في اخر من كونها ظاهرة
او غائبا وهذا هو المعنى المستفاد من الاخبار اذ اجمع بين مطلقها ومقتدة هذا
وما اعتبر من منع الجمع غير واضح فان قيل لما اعتبر في وجه الحاضر لا في وجه
مخصوصه بحصول الاسفال من الظاهر في اخر لم يكف من الغائب بخلق الغيبة بل
بالاستبصار هذه مخصوصه ايضا وان كانت مخالفة لهذه الحاضر فوجه علم من الشارع
اغيب الاستبصار على الوجه المذكور اقبيل الحاضر وداره وهي المدة المتفاوتة
كلية اشهر ما الحق فيها ان ثبت ومن جملة حكم الحاضر عكس جواز إطلاقه مع الجمع
فيكون الغائب كذلك فليس الخاف الغائب الحاضر في مطلق الاستبصار حق لكن
اعتبار ما يقترن الحاضر بمنوع ومنه لا منع ان المعتبر في الغائب بما هو مقتضى المدة
المذكورة التي اختلفت عليها الاخبار المطلقة والمقتدة وليس فيها اعتبار اخر
من ظهور وغير بخلاف الحاضر فان المعتبر في استبصارها من ظهور في اخر سواء
كان تلك المدة او باقل فصا بين الاستبصار بين عموم مخصوص من وجه ايضا
حان طلاق الغائب بما مع البعض في الجملة اجماعا بخلاف الحاضر علم بكن حكم استبصار
نما واحدا ولا اعتبار الاستبصار في الغائب مقتضا لاعتبار الظاهر في وجه المدة
اعني ملاحظة هذه الاخبار الحاضر الغائب انما حكمها بما تقدم بطلان إطلاق
مع العلم بالخاص من جهة عموم الاخبار الدالة على بطلان إطلاق الحاضر يخرج

منه ما اجمع عليه من عتاق المحض في العايشين الباقي على اوضاعه سابقا فحق فوافقه
 في الحكم لافي استدلال الحكم وهذه الاخبار وان كانت يعونها شاملة للمأبض غير الا
 ان يعارض المؤمنين عموما لا خبا الدالة على المنع من طلاق المأبض وعموم الخبا
 الدالة على جواز تطلق وبها لما يوجب على كل حال التوفيق بين المؤمنين لا يتخير
 احدهما بالاخر خاصة ترجيح من غير ترجيح وقد وقع الاتفاق على تخصيص خبا المنع
 من طلاق المأبض باخبار الاذن وطلاق العائش بعد المدة المقررة على تقدير ظهور
 كونهما خبا في نفس الامر حال الطلاق ويبقى ما لو علم جهة ما خلا في عموم المنع
 فيكون خبا بالمنع هنا مخصوصة لا خبا الاذن وطلاق العائش على كل حال ويجوز
 المؤمنين بقدر الامكان وتخصيص كل منها ما يمكن تخصيصه فانه قيل
 تخصيص عموما الاذن في طلاق العائش مع ظهور المحض بموانع من طلاق المأبض
 تقتضي اعتبار الترجيح من غير ترجيح اذ يمكن ان يقال مما يمكن ان يكون بان اخبار المنع
 من طلاق المأبض مع ظهور المحض في زوجة العائش مخصوصة بالاخبار العامة
 الدالة على جواز تطلق العائش وبغيره مع انقضاء المدة المشترطة على كل حال فيكون
 طلاق المأبض على هذا الوجه جائزا قلنا هذه المفارقة في جعلها والمؤمنين
 من الطرفين فلا ينسب الترجيح من غير ترجيح الا ما يمكن ان يقول تعارض القول
 اتفق اطراح الدلائل لا استحالة الترجيح وبه في الحكم بفسخ الطلاق يحتاج الى
 دليل شرعي لانه ما ليس حكم شرعي لو كان ملايد من دليل وكذا الصنف حله
 من اهلها وبما في الشرائع بمقتضى غير كان في الحكم بالتصريح بكون المحل وهو المأبض
 قابلا للوقوع ولما يتحقق ذلك فيبقى حكم الزوجية باقيا الى ان يعلم الرطب خايبا
 كذلك الحكم بطلاق الطلاق حكم شرعي فلا يتبدل منه من دليل شرعي على انما الحكم

مدعى القصة فاما لما بان في الحكم الوضعي المقصود منه الدليل قلنا منع المسألة بين
 القصة والبطالان وفي ذلك فان البطلان يكتفي فيه بالحكم بالزوجية السابق المتفق على جوازه
 مع الشك في المنزلة لا بخلاف الحكم بالقصة فانه فوجئت الحال بالحكم السابق وتعتبر فلا
 له من دليل يوجب وقد ظهر بذلك قوة القول بالبطالان ودفعه عنه ومثل هذا القول كما
 في اثبات الحكم الشرعي وان بقي في الطرفين الاحتمال من زوج فان ذوال الحكم بالزوجية
 الثابتة بالكتاب السنة والاجماع مثل هذا الاحتمال غير موافق للموانع ولا اذ فيه
 يحصل منه الخروج عن المذهب وعدم القول على الله بما لا ينضم اليه من قول في جواز
 عن توجيه الجمع بين الاختيار بين التاني انداد الخالف في النصوص من امر متباح فيه
 ان الجمع بين النصوص غير مقتضى في هذه التعديلات ولا في احدتها على الاخر وذلك
 لان بعضها دل على الجواز مطلقا وبعضها على الجواز بقدره مخصوصه فلهذا على الجواز
 بقدر المدة منعت من حمل المطلق على المقيد وتقدر انما لها من طهر الى اخر وطهراتها
 من المحض غير الحل في مفهوم هذه الاخبار وحملها في وجه التعديرات ما قول لان زوجة الله
 لما اعتبر فيها الاشارة ونطق الاشغال عن المحض الى الطهر لم يكف بظن الاستغناء
 الى المحض فاما ذلك ان احكامه زوجية الحاضر لاحقة لها فتح ان سلم ان المدة من النصوص
 المتخلفة ارادها ما بطن معه منها انها من المحض الى الطهر فهذا جواز جلي لان الحاضر في
 الحاضر وفي ذلك بعض الحاضر بما في كونها حاضرة من محض الى لا فقال من طهر الى
 الى اخر فلا بد من اجتماع الطرفين لكن قد عرفت ان فهم ذلك من النصوص غير واضح
 ان الموجبة للجمع فلا طرف فيلزمه الشرط الاخر لا فضا الحاضر بها زوجية الحاضر في التقا
 قبل ان لو اذات المذكورة لو دللت على لا فقال من طهر الى اخر لا ندل الا على عدم
 الا فقال نعم من ان يكون ظاهر وقت الطلاق معاضا في بعض الزوايا العامة بمقتضى

كذلك ينبغي

دلالة لا ينبغي كذلك عليه الفساده بل يحتاج الى دليل على هذا ينفع الوجه الاول
من وجهي السمع على نفسه قلنا قد عرفنا عدم دلالة الاجتماع على اعتبار الانفصال كما انما
مرارا وامارات على اعتبار المدة المجزئة وانما استفيد منها اعتبار الانفصال من منتهى
الحاقها بجزئها الخاص في اعتبار الترتيب لكن كيف المدة لحقاء طالعها في السبع حلالها
على الغاء المعروفة لها وهذا النوع يفيض الحاقها بها حيث يمكن ومن حال الممكنة انه
لو علم بجفتها امسح طالعها فيه بالحقاقها في محرم اعتبار الانفصال من الطهر الى
دور الداهية من غير تعديل للازم من الاحتياط اما اعتبار الجميع وترك الجميع
والاكفاء المدة وتوجه على هذا ان اصل الجمع بين الاحتياط بالمعنى المذكور وغيره
لانه صرح على ان الجمع بينهما في هذه النسوة رغبة لتأنيب ذان يقرنهما المدة المدة لتفعل
معها من طهر اخر يقع طالعها وهذا المنع غير ممكن كما قد اوضحناه وبما نبهنا ان دفع الشوا
الحوايل الاولان واما الثالث فغير لازم للقبول بالجمع المذكور اذ لا فاسد في جمعها
انفالها من طهر الواقع الى اخره لغيره فذلك كونه طامرا ايضا يضاف للزامه لقولنا
من علم بالجنس بعد الطهر لا دل بمحض حكم بعض طلاق لساؤل الموهوب هذا الفرع من عدم
الاعتبار بان اعتبار الانفصال من طهر الواقع الى طهر اخر يخرج ما لو كانت طامرا ايضا بعد
او لا يحصل الانفصال الى الطهرات في الذي جعله شرط جواز الطلاق فلا يلزمه
هذا القول اصلا وان كان الرامه جازما من جهة فلا شرا في التباين واصلا الى الله
ذلك عليه لا كما سلك جميع منها جواز طلاق زوجة لها بعد مضي المدة المذكورة في
الاحتياط المقيد وهو تامل اذا كانت طامرا ايضا في الجنس الاول لتعقب طهرها
وغيره يكون طالعها جائزا على كل حال فيبقية المذكورة بمجمل هذا الاحتياط خصوصا
العامة الدالة على السمع من طلاق الحاقص في هذا المولى له وجهه وربما كان مخالفا لما

مشهور في حوائج الكتب الفقهية متداول بين كثير من النقلة المقلدة وان كان الحق
خلافه ولكن الوجبة التي حكوها لا يدل عليها كذلك اللفظ بلفظه فخر الدين في حقه
وكلام ابن قتيبة في المبدأ يمكن ذلك لأنه عليه نضاف هو في الجملة وجبه او قول من السند
وان كان خلافه اقرب فاعلم ان المحقق الشيخ علي بن محمد بن سعيد ذكر ما حكاه عنه
البحث اذ عني ان عبارات الاصلية مشتملة بما اذا غاء من صدر حوائج خلافا من علمها
بعد الطهر الثاني وحكي منها قول الفقيه في القواعد لو خرج مسافر في ظهره لغيره
صح طلاقها وان صارها المحض فان المفهوم من المشتاقه عاكس العلم وقوله في التحريم لو
طلق غير المدخول بها او التي عاب عنها فقد اقبل انما علم انما علمها من ظهره الى اخرها وطلوعها
مطلقا وان انفق في المحض فله مفهوم من الاتفاق نحو المفهوم من المصادرة وقول
الشارع اما لو انقضت من غيبته فاعلم انما علمها من ظهره الى اخره بطلاق صحيح ولو انفق
في المحض وانما جبر بعد اشتراط هذه العبارات بما اذا غاء فانه لا يلزم من الحكم
بصحته الطلاق على تقدير اتفاق المحض ومصادره علمه صحته مع العلم به والظاهر
انهم انما افترضوا المسئلة في مصادره المحض وانما افترضوا تبقيها اسلماء من ان
مع تبقيها مبرهنكم الخاص كما اننا نأخذ ان لا يعلم خاتما لكونها وبنتا عليها
لذا او كونه مجسوسا ونحو ذلك في حكم العايب ح فعد حوائج خلافا مع العلم لاف
هذه المحتملات التي ذكرها من حوائج اخر قد ارضينا عما مدبرها موثقا التام
فتاوى والله ولي التوفيق وهو اعلم بتعاقب احكامها

اقضية الحال ان ذكر بحث المسئلة والله

الوفى الصواب والبلد

والجلاء على كل حال

هذه
رسالة في الجبوة
للشيخ الأجل السيد الخفوي
السيد المشهد الثاني قدس
سنة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جانا بدينه القويم وهذا إلى الصراط المستقيم والصلوة على نبيه
محمد الذي هو يا مؤمنين ربه وعلى آله وأصحابه الغر اللهايم ولعلكم من هذا
مسئلة تهتم بها البلوى للكافرين ولين في مباحثها مظنة يرجع إليها من مباحثها
من المضطرب وذلك لانفراد الاضمار بمكها دون خبرهم من المسلمين فلم يعم العرفها
سائر العلماء الناجين وهي مرتبة على سنة مطالبات في كل مسألة مفرقة وهي ما
وقد ومن وكيف وآله **والأول** يختص به عن مفهوم الجبوة لغة وشراعه وهو
بمعنى **المسئلة** **والثاني** كرمحي من المتركه يعين من أعيانها **والثالث** هو الجبوة
واجبة شرعا أم مستحبة **والرابع** من الجبوة من الورثة وينظم فيه كشرائطه ومن
الذين يثبت تركه الجبوة من الأموات **والخامس** كيف يختص بها على القولين بخان
أما **الفصل** **والسادس** لم يجر من يجوزون غير من الورثة تتبع ذلك المذكور
الأحكام وما قضيه الحال من المروع وشرع الان في المطالب مقتضيه من بالله تعالى
المطلب الأول الجبوة ينفع الخادم مصلحها إذا اعطاه والحياء بالكسر العطاء
مال مخصوص من مال المورث المذكور بخبره من ولد الذي لا يكون المذكور كمنه

والجواب
في

هذا هو المبدأ ومن معناها شرعا حيث يقولون المحبوكذا وبمعناها الولد الخاص
الذي غير ذلك من الاحكام حيث تذكر وهو اية الحقيقة وان استلزم النقل عن مفسر
التموي بناء على ثبوت الحقيقة الشرعية وحدها بشرط المناسبة من المعنى المعقول
منه والله ان كانت اولى على هذا فيكون اهل الشرع فلا يستعملوا العطف في الخط
وهو مجاز لغوي ولو لوحظ معناها العطف قبل هي عطية الولد الذكر الذي يكون ذكر
أكبر منه للورد ذكر المذكر أمورا مخصوصة من تركه زيادة على غير من الورثة ابتداء
واخيرا فابعد الأبناء عما لو اوصى له بما مع نفوذ الوصية فانه يحصر بما وعطى
لكن بواسطة الوصية لا ابتداء ومما في نصها على المسئلة فائدة باقية لقبول انشا
الله تعالى او علم ان المحبوه في الجملة متفق عليها بين اصحابنا واخبارهم بما مضاهرو
استدلوا ببعضها على ذلك وما الفهم في ذلك ما بالفتاوى وما اختلف اصحابنا
في جوبها واستصحابها وفي احتسابها على المحبوه القيمة واستحقاقها لها بما وافق
كبتها وشروطها وغير ذلك من المواضع التي تاتي في الخلاف فيها في نصها على التمسك
واما ثبوتها في الجملة فلا خلاف فيه بينهم قال السيد المرتضى رحمه الله في الانصاف
مما انفردت الامامية به ان للولد الذكر الأكبر للصدك ومن ما بالورثة سبعة
وخامس وصحفة اخرى ذكر ذلك ابن ابي عمير في الاحتجاج عليها في كتابه بل
على وجوبها كما سنده في ما رآه انشاء الله تعالى وكذلك ادعى جماعة الاحتجاج
عليها في الجملة **المطلب الثاني** في بيان كنه ما يحكى وقد اختلف الاحتجاج
فيه بسبب خلاف الروايات المشهورة اخصاصها باو بعد انشاء ثواب البذل والحي
والسيف المصحف لم يذكر المصنف في كتاب الاغلاص ثواب البذل بل اقتص على التمسك
الباقي ونحو ابو الصلاح التماسك بالصلوة وزاد ابن الجند على المشهور السك

الحج

واما ما استدلنا صفة الكتب الرجل والرجلة لانه ذكر في كتاب من لا يخفى فقير واليه
 رجع ابن عبد الله لثلاثة على ذلك مع اعتماده على ان لا يذكر في الكتاب الا ما يعلو به
 الله تعالى في بعضه وتذكر الاخبار الواردة في الباب ليرتب عليها ما ينبغي اثباته ونفيه
 فروع الشيخ في الصحيح عن يحيى بن عبد الله عن الصادق عليه السلام قال اذا مات الرجل
 فلا تروا ولده مسفورا ومخفيا فانه وردعه وقد وجد صحيح ابي حماد عن يحيى عنه
 عليه السلام قال اذا مات الرجل فليسفروا فاني ومصحف وكنية ورجله وراحله وكنيته
 لا اكبر ولده فان لا اكبر فلا اكبر من المذكور والمراد بما هنا حماد بن عيسى كما صرح به
 يعقوب الكلبية يكون الطريق صحيحا ايضا وان كان الشيخ اطلق بحث بمقتضى النقطة
 غير اننا لا نشركه بينهما وفي الحسن عن حماد عنه عليه السلام قال اذا مات الرجل ترك بنين
 طلاقا لم يتبق الدرع والحاتم والمصحف فان حدث به حدث فلكا كبر منهم وفي نسخة
 ابراف بنه عن احمد بنهما عليه السلام ان الرجل اذا ترك سيفا وسلاحا فهو لا يتركه وان كان
 بنون فلا كبر منهم وفي الموثق عن زرارة ومحمد بن مسلم ويكبره ففضل بن ابراهيم
 احمد بنهما عليه السلام ان الرجل اذا ترك سيفا وسلاحا فهو لا يتركه فان كانوا ابنا فلا كبر
 وفي الموثق عن شعيب بن عفره عن الصادق عليه السلام قال مثله عن الرجل يموت فانه
 من ضاع بنيه قال له السيف قال الميت اذا مات كان لابنه السيف الرجل وسلاحه
 هذه جملة ما يثبت في الباب من الاخبار وقد عرضنا الاربعه المشهورة بانها الحق
 خاصة لو لم يثبت في الاخبار عليها وانما اجمعت في جملة ما تم استدل عليها صحيح
 الثاني لان الاخبار اعرضوا عن اثبات جملة ما فيها ثبات حكمها منه دون ما فيها
 مشكل ولا يقال غير ما خرج بالاجماع فيبقى الباقي لم يثبت قد عرفت سنده ومحوالده
 والسلاح صفة ذكرها الاولى في الصحيح الثاني في الحسن مستندا بنسبها بالجملة فاثبات

لا ينبغي فاحصه من الاخبار وعقل العمل ببعض الخبر فن بعض توجب من غير مرجح
خصوصا اذا كان صحيحا وحمل ما زاد في الخبر الصحيح على الاستحباب ما وافق عمر
على الوجوب موجب للاجبال وما خالف البيان عن وقت الخطا بكيلا وقت الحاجة
وتخصيصه باختياره فصر عنه استدعينا اليه والتعليل بان المجموع على خلافه
وعبر عن الكتاب جرح منه ما اتفق عليه فيبقى الباقي خروج عن المص حله واعتماد
على الاجماع وبقي النص موجبا للاستئناس من خاصه ولعله وفي الاستدلال
مضاف الى الشهرة بين الاصحاب على ما فيه وقد قال الصادق عليه السلام من خطب في حديث
المختل من ينظر في كان في ذواتها المجمع عليه فحاصلك فيمنع بدو بل السواد الذي
ليس بمشهور عند اصحابك واما اضافة السراح مع قوله باقى المذكور في الصحيحين
بمقدور ان تذكر ذكره في الحديث وكذا انحصر في الصلاح الثابت بكتاب الصادق
الكسوة المذكورة في الصحيحين اعم منها وكذا ان باب جلد المذكورة اخبر الطاهر في
باب جلد ثياب البلاء سواء لا صفت الجلد كالنفس لا يقرب الكسوة واقفا
المرء لك واخر لها عن نحو العرش والزار والناس يدقانه لا يطوق عليها ثياب الجلد
بوكية ويمكن ان يدخل في الكسوة فانها قد تشمل عرفا فيها فمثل ذلك يقال كسوة
الكعبة وكسوة البيت وغيرها الان مطلق الاستعمال اعم من الحقيقة ومع ذلك قيل
الشك مثل العامة والرزاء فانها لا يربط ثوب جلد لغه ولا عرفا وعلى كل حال لا
على دل عليه الخبر الصحيح من الكسوة المشونة الى البيت هي ثابته لها وبقي استعمال الذرع
اما فيها لانه كسوة او ثوب من جلد يلبس بكمية بعض الاحياء كقرب النمل والذبول
في الخبر الصحيح الحسن قبله البلاء الذي ليس برفع المطر ونحوه وفي قوله ثياب البلاء
الله عمن الاخبار ايضا ما البضه وفيه كسوة الخرب في الحافها بالذرع اشكال من

بما
كان
مكتوباً

امكان ثقلوا اسم الكسوة لما ذكره وجماعاً عن ثياب البسك والجلد قطعاً والافوقى عند نحو
واقا الفلوس وما في معناها والمنطقه ونحوها مما يشد الوسط والخف وما في معناها مما
يجز للرجلين والبدن ولو في بعض الامكان بانواعه لا يدخل الاصل وخرج من الثياب
والكسوة وفي بعض الاماكن باب الكفارات على غير اجزائها كسوة حيث يجب الكتاب بها
مباحث **الاول** الامر في الثياب ما الحق بها بين المتخذ منها والمتخذ وان كثر
مع اشتراكها في الوصف يكون ثباته وما في معناها لا بها وقف في التصريح
مضافاً مذهب السوء منها العامة المتعدية ان ما ورد بلبط الوحد كالسيف والمخدر
فان وعد متخذ انضاح الحكم اليه وكمب ما خذها كونه مضافاً على ما لا في بعض الاماكن
وهو مفيد للمعنى عند بعض الاصوليين وهو وجبة **الاول** والظن في ضعف القول
ببطلان المتعين من هذا عند هو وجبة **الثاني** والالتفات الى ما يلبس به النبي او رآه
عند الاطلاق هو وجبة **الثالث** الانوى ان المتفق مع التساوي يخص واحد من
الوارث ويخرج بالقرعة فحان احدهما **الاول** لصدا الاسم على ما يسهل الوارث
من المحتو واحداً البرائة من وجوبه مع كون الحكم على خلاف الاصل وصلاحيه
القرعة مما اذا تقى في نفس الامر في يخرج بها وانما للمحتو واحد من متعدد فيخرج
المالك في تعيينه كالوارث ببعض ما هو متعديا وبيع المالك فغيره من غير غيره
وجبة القرعة ان الحق واحد من المتعد غير متعين وهي موضوع لاخراج اليهم كذلك
وليس محصر في المتعين عند الله تعالى لو قد فارق لخراج تلك العبيد الذي اوصى
ولا مال للموصى واهم فان المتفق يخرج بها مع انه غير معين عند الله تعالى في
في شيء قبلها وهذا من غير انهم ولا رتبة اولى ابن ربي وبعده الله اطلق اسم مع متعدد
هذه الاجناس يخرج بها كان متبادلاً بين يديهم ومن مساواة وما ذكرناه من الفصل

ونرى عند بعض من
روى عن النبي صلى الله عليه وآله
في وصيته ما يدل على
ان الوارث من غير
القرعة هو الذي
يكون له المال

وكل ما مع ذلك لا يأتى على جميعها المحل في الحقيقة الشا في هل ينزل حق المحقق
 قبل يقينيه من المتعدد على الاشاعة او على التبيين سواء قلنا بنجهر الوارد ام بالفرغ
 وحمان قلنا او ما ان حقه واحد منها غير معين فاما ولا في نفس الامر هو معنى
 الاشاعة وان حقه مختص واحد غايبا عنه منهم بسبب وجود المتعدد ولا حقه في
 الزائد من ثم لو ثبت استخراجه للقيمة والاشاعة مع كون الحق واما من المتعدد
 انما يتحقق في متساوي الاجزاء كالنص في القبحي تظهر لفائدة فيما لو تلف بعضها
 قبل فقه البنية فمختص في الباقي ولا يقطع منه شيء على الاول ولو جازما عين له
 الشارع من مال مؤدبه واصلاته بقاء الحق وعلى الثاني ليقط نفسه فيه الكالف
 الى المجموع والاول اقوى على القول بنجهر الوارد الشا في وجود الوارد للنقص
 في بعضها فليست حق المحتوما على الفرغ فلا يمتنع في المسح لا مكان ظهور المقصود
 فيه بماله فحقه متعلق به في الجملة واما على القول بنجهر الوارد فيجمل كونه كذلك
 خصوصا مع تنزيل حقه على الاشاعة لتعلق حقه بها في الجملة ايضا فلا يصح التصريح
 بدونه اذ قد لا اقوى علمه بجواز ان تصرف دليل على اخباره اختصاصا به فانه لا
 فرق في الرجوع اليه بين اخباره اعطاهما المحقق بعضها مقبلا واخباره اختصاصا به
 كذلك مختص حق المحقق غير ثم ان نفعه توفيق على اخباره احر والاختصاص حقه فيه
 لو صرح يكون تصرفه لا يثبت الاختصاص من المخرج المنع منه وعدا اختصاصا حق المحقق
 في غير لو غالف ان اسم السراج لو تلف الباقي فلا خلاف على ما اخبار الوارد
 اختصاصا به ما قبل فصل المحبولة ففي بطلان اخباره احتمالا لان متساويا سبق استحقاق
 فيستحق سبق تعلق حق المحقق واحد منها يكون اخبارا في الوارد بعضها بل
 بوصول المحبولة الى الاصل التخصيص تبعه تصرف لو كان في الثاني لو كان التصرف

ما ملأ من الملك لا زعمًا كالبيع تسلط المحبوس على ضيقه ويمكن رجوعه إلى المقيده كالو
 فتح ذوالخيار بعد التصرف على بعض الوجوه وعلى تقدير جواز الفسخ والرجوع بالبيع
 فيه كونه من أصله ومن جهة طرق نظهر الباعثة في إتمام المخلد وفي الاحتمال
 الآخر الاختبر قوة ويعنى الاشكال لو كان قصر الواقي الوقف لباثه على الزوم
 الدائم بجاء البيع لقبوله الترتل لو بالختيار الخاص لا بالتغير في المعطيل
 به وبالاعتدال الاول كما خرب هذا الوجه والحق نحوه والثاني كان بيع بعضها أو بعض
 مع الاقباض ويبدو ويرفد ونحو ذلك من المعقولات اللازمة وفي الاكتفاء بالاختيار
 ونحوها من التصرف الذي لا ينقل عن الملك ويمكن ان يدل على الاختيار ظاهرهما
 اجوبه اذ لا لا انشازع لم يمتين لذلك شيا مخصوصا فيه جميع فيه الى ما دل عليه
 عن الشا من شرط استعمال التبع لهذا الاستاذ قبل موته للمعقول بكمه اعداد
 الثوب للسر بحت بغيره وبقية عما يملكه من جنة الغير لا استعمال ما المصنف في التبع
 والخاتم ففي شرط اعداده لها لنفسه ام يكفي مطلق الملك وكتمان من نهاده
 ظاهر المفسر ان المراد بذلك ما كان يمتص به ويحمو المعطال اما لما يملكه مطلقا
 ولعله قول السبع لو كان ثوبا بمصر في الحبالة او لقطع فاعده لذلك ولم
 بفعله احد هما او كليهما حتى دخوله فظ من التبع في اطلاق اسم الثبا في اكتسب عليها
 والاثوى لتحويل لصدته لعمد ويمكن ذلك عفا ولو فصل احدهما او بعضه فاولى
 بالدخول والانشاء بما عدا الثبا بطلان صدق اسمه ولو كان قد وضع الورق
 عند الكاتب الفصة عند الصانع والحد منه عند الحد لا جازا لم يملكها المحبوس
 شرع فيها ما لم يصدق اسمها عليه للاصل والصدق اسمها وحلت جان توقفه بعد
 على اصل اروح ملازم الورقة يدل مقاماته من التركة وهو واضح **الكتاب**

الشهاب حق خرج عن اسم ثبابة وكونه خرجت عن الحكم لاستثناء الاسم كما لو اختلفت
 تغير الخرج عنها وان بقيت عنها ما وصلت ثبابة ما تغير وكذا لو كرر السقف الحاتم او
 انما على وجهه او جيب خرج عنها عنه نعم لو كان تغيرها لاجل اصلاحها فانفق موقعا
 الاصلاح اختلف دخولها استصحابا لما سبق مضافا الى ثبابة انما وصله لزال
 الاسم خالف الحكم بالاستحواق وانقطع الاستصحاب بقاء التسمية بحجبه غير كاف ولو
 حصل التغير بعضها دون بعض خضع بالحكم وكذا لو تحقق في جزء واحد كما لو
 قطع من الثوب قطعة وان بقيت متممة لا يصدق عليها الاسم او كرر السقف في
 كذلك لو كان المنفصل جزءا لا يتوقف رده اليه على نفسه كغيره كغصن الحاتم وجبل
 المصنف مع صدق اسمها على الباقي بدون الجزئين ففي استحقاق المصنف للجزئين نظر
 من خرج عنها عن الاسم تحققه في الباقي ومن سئلها منزلة المنفصل ولعل هذا هو
 الشائع لا فرق في التثابة اليه اتحادها للبين من ما يلق منها بخلافه عادة وغير
 ولا بين التثابة من الجبل والمراد عنها للمعوم وكذا المصحف الحاتم والسقف
 وبشكل الحكم فيها لا يلق به عادة لو كان له غير ذلك فحصله التثابة لنفسه والتمسك
 بالمنفصل من تحقق القصد والتك في التثابة لك اليه بعد كونه من قبله وان
 قلنا بدخول ما اعتد له ذلك مما يلق به والاقوى ان يباع العرف في التثابة اليه
 علمه العاشر في دخول غير السقف بيت المصنف حاملها وعلمتها وحجتها
 من اطلاقه على الجميع عروا واسما عنها عنه حقيقة ويجعل دخول القمار الخاتم
 دون الخاتم بيت المصنف تراعيه للاسكالة والتك الواجب للاستثناء في
 دخول الجميع قوة كما يدخل في الوصية لدلالة العرف الخاتم في غير لو كان له
 خاتم لا يلق به بل ينجم به مثلا ففوق قوله حيث لا يكون غير نظر من صدق اسم حاتم

كذا

عليه فدخل في اطلاقه وكون المتبادر منه الخاتم الملبوس في عباءة ابن عمر رضي الله عنهما
لبسه لم لا يوجب عليه اشتراطه والوجه ان ثبوتها لو كان له غير ذلك والواضح
للمحبوس في الاول صحيح دون الثاني ولا فرق فيه على التقديرين بين خاتم الفضة و
الحديد الخاتم غيرهما وجهه نقول بتجيز الوارد في الخبر انما هي ثمانية **الثاني عشر** لو كان
الثوب الخاتم مما يحرم على من خلفه لبسه كالحرير والذهب لكن كان ملبوسا بعباءة او ثوب
لنفسه لم يلزم بقاءه على عدم اعتباره فالظاهر من خوله للمعصوم ان يلزم على المحرم ان يكون
كان مكلفا اذ لا منافاة بين اختصاصه وعدم انتفاعه بالفعل كما لو كان غير قارء في البيت
الى المصنف وغير منفع بالشفقة لزمانه وغيرها وان كان المانع مختلفا في الشبهة
وغيرها ولو كان من جلس بها لا يقع الصلوة فيه كجلوسه في الكول ووبره وعظمه
فالذي بعده التمسع مع دخوله في المعصوم ويحتمل على محض من الثابت بها بالصلوة كقول
ابن الصلاح عند خول الثوب المتخذ مما لا يقع فيه وان جالسها صبرها مما لا يقع
لبسه على بعد الدخول **الثالث عشر** لا فرق في الخاتم بين ما يلبس
في الخصر غيرها من الاضامع مع صلواته عرفا وفي خوله ما يلبس في الابهام منه كجل
الريح والزرنيذة نظرا لتلك في سائر اسم الخاتم لم لا يطالبه عليه لغته واشتقاق
عرفا وهو اولى بالمراعات مضافا الى ان الامة **الرابع عشر** لو كان مما يلبس
في الاضامع الواحد اثنان اعتبر في خولها المطلق اسم من صدق على كل منهما كانا
كالمتعدد وان صدق على احدهما خاصة وكان احدهما تابعا له كالخمين اخص الحكم
بالاول ولو لم يوجب الشبهة بقاءه كان تعدد لبس الخاتم يكتفي بانتفاء الاسم عنه وعدم
اشتراط اللبس في دخوله الخاتم كما نفى الخاتم **الخامس عشر** لو كان الاب لا يحسن القلم
وله مصحف ففي استحقاق الولد مصحفه ختم لان من صدق اسم المصنف المتقولي

اذا ساء العاير الى بظهور النقص اعتبارها والا قوى الاول للمعنى والى بالدخول
لو كان خافيا يفتن عنه لذلك واعية مثله ما لو كان له كشف هو مقدار
مفتوح اليدين **السابع عشر** لو لم يملك المبتغى بها كما ملا بل بصفة كصفة
سبقة مصنف فحق دخوله نظر من ساء اسم المصنف والتبعية بينهما عن التوركون
استحقاق الجميع فلا يلزم استحقاق البعض لانه لا يقطع اليه بالمعنى ولقول
صلى الله عليه واله اذا امرتكم بامر فوامضوا اليه ما استطعتم ويقوى الاشكال لو ترك
يضمه سبقت او مصنفين او خاتمين من انهما بمنزلة واحد من انفاء الاسم عنهما
بجمل استحقاقه نصفا واحدا من المنفعة خاصة لثلاثة اجزاء التعبد واساله عند الحق
الزائد من لو كان المترك بعض مصنف ضمرا التجر دخوله لا طلاقه عليه بوجه محتمل
الحصنة من المترك **السابع عشر** لو لم يكن سبقة تمتد للقبلة ومصنف او سبقة
لكن عنده شيئا منها بنية التجارة ومات وهو ملكه في دخوله في الحيوة نظر من سبقة
اسمه ونسبه اليه بالملك مبدل في المعنى لما انفقه من هذا شرط انقطاع خصله
عن اعتبار القبلة ومن كون المتبادر ما اضيف اليه بالقبلة عرفا اما الباب المتخذ
للتجارة فلا ندخل قطعا لانها لا تعد شيئا بعبده ولا كونه كذلك الاشكال لو كان
اعده شئ للقبلة وشئ للتجارة بالسببة الى مثل القبلة وعده وشئ مما ترجح
وي السببة للقبلة فبنيته اليه وهو مرجح كما سبق **السابع عشر** لو قلنا بدو
الكاتب في القول فيها كالكتاب لو ردد ما يصفه المجمع ونينا اول ما اعده للقبلة
منها من تركيب العلم وان لم يكن غالما بما اشتملت عليه بشكل ما لو كان امكيا
ينفع بما اركان متخذها للتجارة من العنود وكونه خلافا المتبادر من كنه ما لو كان
اعية ابتدا بعد الانشاع بها وبمكنه الانشاع بها ولو بواسطة فلا اشكال في دخول

أما السلاج فانه اسم حسن يصدق على الواحد والمتعد فهكذا يمكن ان يلحق بما ورد في
 مجموع الوكيل به ولعل الثاني اوجه المراد به فاستخدم من الجدل انه للمركب ليقال
 انه كالسبع والريح والسم ويتبعه ما يوقف عليه من غير كسب الريح والسم والقوى
 على الظاهر لدلالة الفرق عليه مع احتمال التخصيص بما يقتضيه تعريفه لتصبح اهل
 اللغة يفهمونها خالف الاصل على موضع اليقين **التسلع** عشر لوقلتنا ينفرد
 الرجل توقع الامر على تحقيقه وهو يطلق لانه بالاشراك اللفظي على المكنى على
 ما يستحقه الانسان من الاماثل وعلى حمل البعير هو اصغر من الغنم قاله المحقق
 محتمل ان يدخل الجميع بناء على افاذه مثل هذه الصيغة المعروفة فتقدم وتاخر
 منها خاصا لصاله البرائة من غير وصع افاذه مجمع في غير الواو و يفرع بينهما
 له سر له المتعد ويحتمل في المتعد من احد الثلاثة ما تقدم فيها بما لم يلفظ الوعد او
 الجمع بمحمل قويا حمله على المعنى الاحتمالي المتعارف منه حيث يقر بل ارجح العشر
 لوقلتنا يدور الراحلة فالمراد بها المركب من الابل كواكان امرائه قاله الجوهري وقال
 وتطلق الراحلة على الساقة التي تصلح لان تحمل وفيها ينزل الابل الراحلة من
 البعير القوي على الاسفار والاحمال والذكور الانثى فيه سواء والهاء فيه للمبالغة
 والمنازعة متفقين بين التعريفين ظاهر اذ لا يشترط الجوهري في تعريفه العام قوته
 على اسفار الحمل بل اقصر على كونه مركبا وطامرها برتها لتخصيصها بالانثى فممكن
 ان يخص الحكم بالساقة للذكور ولها الضمير في جميع الى صالة البرائة خصوصا
 بها خالف الاصل والاخرى تاملنا للذكور والانثى للفظ المذكور ومساعد
 الفرق بما كونا اطلاقها على الخاص لكونه بغير افاذه الاول ثم يحتمل في المتعد
 امها ما تقدمه فيما جاء من اعتراها لوقلتنا بعد حمل الرجل على ما يخص بالراحلة

في كل واحد من هذه
الاشياء ما لا يتحقق
بالاشياء المذكورة
فانها لا تتحقق
بالاشياء المذكورة
فانها لا تتحقق
بالاشياء المذكورة

ففي قوله فيها احوال المخلوق بعد التبعيد بين المخلوق والافقوى هذه القول
لا تصلح لتحقيقها بهذه **المطلب الثالث** مل هذا الاختصاص على سبيل
الوجوب والاشتمال بالمشهور خصوصاً بين المتأخرين الاول بمعنى انه يتحقق اثر
منه الاشياء كما يتحقق باثر مشيئة الله سبحانه تعالى له فلا يقطر حقيقة
بالاخر ارض ولا يتوقف على وقوع ما في الورثة له ولا على ضمانه بل على ظاهره
فانه خصه فيها بالذكور ان باللام المشيئة للملك والاشتمال على الاختصاص
ان لا يصلح غيره من الثلاثة هنا لها اول الفقد المشترك بينها وهو الاختصاص في حقيقة
بعض مل لغيره فلهذا لا يشترك وعلى كل تقدير يفيد المطلوب ما على الاولين
اظهاره ما على الاخرين فلاق الاصل في الاختصاص ان لا يتأثر له المحض غيره
في المحض بل هو من خلفه بعض الموارد كقولك هذا الثوب للعبد وهذا الجمل للرب
لكن لا من حيث الاختصاص بل من عدمه فقول المحض للاختصاص المطلق المعبد للملك
فجعل على ما يمكن والى هذا الفقه اثاراً في مقام المسح كمال بعد فقه
الى الثلاثة وبعضهم يستغنى بذكر الاختصاص عن المعنيين الاخرين قال في حجة
ان فيه قلباً لا يشترك وانما اذا قبل هذا المال لزوم المسح لزم القول بانها
الاختصاص مع كون ذنباً قابلاً للملك لا بل لا يشترط في معنيته فيه
واكثرهم يمتنع انتهى والتحقيق ان اللام في هذه الموارد وقطرها ظاهر في
الملك فهو قرينة تخصيص بعض افراد الشراك على بعض يظهر لك ذلك من جملة
العلماء كما ذكره على ان من قال لفلان عسك كذا او الممن الفلانية يفيد ملكه
لذلك فملكنا ما لا فائدة الاختصاص الاغم منه بحيث يجعل غير الملك مع ان الاحتمال
فيه فاهم لجواز ان يكون المقرب مختصاً بالمقر له على وجه من الوجوه التي لا تفيد الملك

الاشتماع

فما انما ينبغي ان لا يفتقر الى

والاجماع على خلافه وعلى الانفاث الى هذا الاحتمال وادعى بوجوب الاشتماع
على الوجه لانه بعد ان نقل القول بالاشتماع عن بعض الاصحاب قال ان الاول
وعنه وجوب نحو وعدا حقا بها بالقبلة هو الظاهر المجمع عليه عند اصحابنا
المشهورين قال وفداؤهم في عذرنا هذا وهو سنة ثمان وثمانين وخمسة عشر عليا
فبغير خلاف بينهم والله صرح به السيد المرتضى وابن الجوزي والصلح وهو ان
في المحلفين ان لا يفتقر كناية الاحكام بفتحان بوجوب الولد الاكبر اذا كان ذكرا
ما لم يفتقر الى الصلاح والمصنف واغنامه وكتاب الاركان كانت لمحمد بن قيس
ذلك عندنا واجبا فتاخرنا عليه قال بوالصلاح في الكافي من السنة
الاكبر من ولد الموزون الخ وما كمل به التحسين وجماعة من تبعها كابن البراج
وابن حمزة ورحمهم الله معتمد للقولين لانه ظاهر في الوجوه القائل بالاشتماع
عموم الكتاب في السنة باحضاض الورثة مطلقا بالركعة اربعين منهم كقول
نعماني بوجوبكم الله في ولاكم للذكر مثل حظ الانثيين وتخصصها بمثل هذا
الاختلاف غير جاز ما لم ينسج من العمل بخبر الواحد مطلقا كما فاعلة المرتضى واكثر
المتقدمين من اصحابنا اولاه لا يختص الكتاب ان خارا العمل به مع عمدة المتأخرين
فان قيل لان من اطرح خبر الواحد اثبات الجبوة مطلقا فكيف يحكم
المرتضى بالاشتماع على قاعلة خصوصا مع معارضة عموم الكتاب العزيز لها
والاشتماع حكم شرعي لو جوب بفتحان الى ليل قلنا الظاهر ان استدلال
المرتضى به انما استند في ثبوتها في الجملة الى اجماع الامامية لا الى الاحكام
كما حكى عنه سابقا وصححه له عبارة اخرى يدل عليه جرح فلا يضره من
يعمل بالاحكام فان قيل اجماع على ثبوتها في الاشتمال لانه يورث

الى انقائها عند الشاح فيلزم على ذلك القول بالوجوب في كل الخلاف قبل في
الوجوب غير متحقق واستنادا لتابعين الى الاحكام يوفون بالوجوب قلنا لانهم
ان لا جماع على شذوئها في الجملة ثبنا في الاستحباب انه اثبات حكم في الجملة والاشارة
الواقعة بين الاحكام عليها الى الان تمام هو في شذوئها الاغم من كونه على وجه الوجوب
والاستحباب بل من الاحكام بما او بالغيره اذا ثبت بالاجماع المقدار المشترك بين الوجوب
والاستحباب هو درجته ان اختصاصها وجب على طريقه المرتضى الاختصاص ما قيد
منها حكمها من الاجماع وعموما لكتاب ذلك هو الاستحباب مع ان الخلاف قبل
المرتضى متحقق لان ابن المحسن ما توفى عليه بغيره وقد صرح بالاستحباب غير من
التابعين لا صراحه في لفظه بالوجوب خصوصا مضممة كتب الحديث في جملة
التابعين على الشيخين رحمه الله او كلهم فانهم يقتضون من الفتوى على ما راد
لفظ الخبر هو محمد لا من غيره كما ادعى الملاح في الخ وان ثبتنا فهو الوجوب
فان قيل كيف يتحقق الاجماع على الوجوب كذلك ادعى البرادير بعد
ضريح الجماعة بالاستحباب واخصال عبادة غيرهم واحكام الاخبار خصوصا على قاعدة
اتباع من اطراح خبر الواحد كما المرتضى يدعوا الاجماع على خلاف قائله قلنا لما
دعى اجماع اهل عصره كما صرح به على الوجوب دعى السابقين الذي يتحمل
عنادهم غير الوجوب مستندا الى الاخبار لان الشيخين ينفردون خبر الواحد
الشيخ رحمه الله والاخبار كذلك هي مستندهم طامس في الوجوب بل كلامهم عليه
اعتمادا على لالة المستند كما يتبناه وتر فلا يندرج في الاجماع كذلك ادعاه مخالف
من صرح بالاستحباب بما لانهم معروفي الدلالة لا يغفاه بدموتهم على خلاف
قائلهم كما يظهر من نقل اجماع اهل عصره وكلاهما كاف في دعوى الاجماع بل التوفيق

في
الكتاب
في
الكتاب
في
الكتاب

للشيخ والمرضى سمها الله في عواه ما هو اعظم من ذلك كما لا يخفى على من اطلع على كتبهم
قد عرفت ان ذلك لا يجمع ممكنه وان كان الحق خلافها ولما العلامة في فتح مجمل
مسند الاستنباط خال لا خبايا من حيث مع اصالة عدم الوجوب قد عرفت ما في
احتمالها لهما وان الوجوب فيها اظهر بقطع الاصل المذكور عليه الحكم لانه لا ينفع
مع وجود الحكم بخلافه فكان القول بالوجوب بظهر المطلب الرابع في بيان
منقول الحوة والمنقول عليه اما الاول فقد عرفت من الاستنباط انه الولد الا
الاكبر من الذكر ومع تقدمهم مع الاتحاد والموجود منهم وبما يجمل في كتبهم
اكبر منه فيها فبول الاول كون الحجة للولد وهو موضع دفاق والنصوص في
عليه الاصل يقتضي نفقها من غير الشا في كونه الذكر والاحياء المنقولة منها
مصرح به وهو الاكبر في صحته وبما لا يفيها الاكبر ولد وكذلك صدر الشافعي
والولد يشمل الذكر والانثى الا انه محمول على الذكر جملا لانه مطلق والباقي مقيد
فيجب عليه المطلق عليه للاجتماع ايضا الثالث كونه الاكبر مع التقدم ومع
الاجتماع مصرح في كثير الاخبار بل باعلاء وزايله شعب ظاهرا للنصوص و
الفناوي ان المراد به الاكبر سافل وكان الاكبر منه نالها بالانثاء والاختلاف
وهو غير بالغ ومع الاسرها وان رجبا القضاء على البالغ منع احتمال ترجيح البالغ
مطلقا ونشأ بينهما لاشمال كل منهما على ترجيح في الاكبر الرابع كونه اكبر
الذكور وان كان هناك اثبت اكبر منه وهو مصرح به في صحته وبما لا يفيها الاكبر
من غيرهما وظهر من عبارة ابن الجنيدي عدم الجواب عن النقص في الحكم بالولد الاكبر
اذا كان ذكر او قد تقدمت الناحية مع اتحاد الذكر يكون له وهو مصرح
في الاخبار الثلاثة الاخيرة لكن الصحيح والحق خالته عنه وكذا في كثير النسخ

في الحج

٢٣٥

في الحج

فانهم يفترون بالخطأ في الأكبر هو تفضي مفضل عليه لا ان المراد ما ذكرناه من انه من
 من انه ذكر الأكبر منه وان كانت عليان هم معتك لهبر واعتبار وجو المفضل عليه
 في فضل المفضل أكثر على **فهذه** الشرط الخمسة لا خلا فيها ما مر لافي
 الرابع على طاهر عبارة ابن الجنيدي لكن لم يسل احد عنه خلافا وبقى شروط اخر في الحج
 مختلف ومشكوك فيها احدها كونه المصلي في اعتبار وجها واحدا بجماعه
 قطع العلامه في الارشاد اعتبارها اما لامر الشارح من لفظ الولد الأكبر في الشرع اشكر
 اولان يحث في مقابلة قضاء ما فات من صلوة وصيام وسواجله شرطا فيها او
 حبلا من حكمه انما انها لا قضاء على ولد الولد فلا حث ولا قضاء ما فات
 الاصل على موضع اليقين وحمل الوفاق وهو ولد الصلي وجب الصلي الى غير من
 يصدق عليه شرعا ولغته انه أكبر الولد الذكر وان كان ولد ولد في عبوة
 اللفظ او خلافة لا شبهة في ولد الولد الذكر يطلو انه ولد وانما التبيهة
 ولد الا انه ولد في مثل قوله تعالى هو صبيكم الله في اولادكم وحلائل بناتكم
 وعبرها وهذا الوجه له اقل على قول عمر بن الخطاب ان كانت الميابة المطلقة في
 الولد محتملة له وكيفية الاعتماد على الاول وقا فيها كونه عند خاله ابي مفضل
 ملوكا حلالا في استحقاقه الجود وجمان أهلها الاستحقاق لصدر كونه ولدا
 في نفس الامر وان لم يتحقق ظاهرا ومن ثم اجمع على استحقاق الارث بمقتضى
 من ذكره وشهدا نوثيقه ومادك الالدخول في عبوة وصبيكم الله في اولادكم
 وقا فيها المالك الحكم حال الاختصاص النبوي هو من المورث يكون ذكرا
 والاحكام الشرعية مبني على الظاهر خصوصا اذا كان عند الموت غير متحقق بالحمل
 الذكور ميان كان علقه او مضغه او غير ما فات له لا يصدق عليه مع ان الميت

ذكرا

ذكر اولاً ان اضافة الخوف الى حكم بهالة كان حكماً غير مطابق للواقع لانه
 ليس بذكر وان حكم بهالة الورثة استصح بحكم وعمل باضالة عكس الزيل لانه لا يتحقق وان
 اتبع الامر لم يبق المالك بغيره ذلك وهو محقق **فان قيل** هذا يقتضي ان يكون
 المحل قبل انقضاء مع الاجماع على ابقائه واستحقاقه مضطرباً لذكر ان كان علقه او
 دونها فضلاً كان هذا كذلك قلنا يمكن الفرق بينه فدا ما لاجماع او لا بجملة
 موضع النزاع مضطرباً الى اضافة عكس الاستحقاق وبان الجملة من حيث كونه ولد
 اثم من كونه ذكر او انثى او خنثى وهو متحقق في جميع الاحوال ومن ثم حكم على انه
 يكون اثم ولد موضع المصلحة وما يكون صلباً ثواردي لا دخل في عموم المصنف
 عن سماع ام الولد بحلاصة قوله الرابع فلان الحكم متعلق على الولد المذكور وهو غير متحقق
 قبل تولده لذكر ان سلم استحقاقه صلباً لانه اذا تحقق في نفس الامر كيف كان فاشك
 في الحكم المتخالف الاصل بوجوب طاعة ان كان الحكم باستحقاقه لو كان عند الموت متعلقاً
 بالذكورية او بغيره انما يتوعد الاشكال قبل تلك الحالة ولم اجد في هذا الشرط على شيء
 يعتمد به للاعتداد ان كان الاجماع هو الاستحقاق **وقال** انما يكون متحققاً لكونه
 ملوكاً كان محلاً لها ولا نوتة كالتحسين في المشكل في استحقاقه المحبوبة في الجملة او عند
 وهما ان احدهما المد لعلب الحكم في القصور النساء على الولد المذكور وهذا
 ليس بذكر وليس متحققاً بالذكورية فلا يتحقق ولا يستحق استحقاقه في جميع الاحوال
ولشأن ان يتحقق نصف المحبوبة على محضه في الذكور وفي الانثى بطلان
 الحكم بالطبيعة **الثاني** المشركانية بقوله تعالى **يَسْبِرُونَنَا مَا نَانَا وَفَجَّيْنَا**
 الذكور الابه وغيرها واتحسنا كما يحتمل الانثى بجملة الذكور ومن ثم استحقاق نصف الصغير
 بالحق فيحقق نصف المحبوبة نصف الصبي على تقدير الذكور وفي الانثى نصفه

الطبيعية

باب استحقاقه لذلك في المسكن انما جاء من قبل التصريح من ثم رده جماعة ولو لا ذلك
القول بوجوبه بالفرقة او غيره وهو مقتود هنا بل طار في خلافه فكان الرجوع
الى الفرقة متوجها ان لم يكن عدم الاستحقاق او غيره لا يملك امر مشكوك على
تقديره انحصار في الطبيعتين فهو في نفس مذهبنا مخرج بالفرقة وفي الانحصار
فقط في الحكم اشكال وعدم الاستحقاق مطلقا متجه ولما وقف هنا ايضا على شيء
يقتضيه للاختصاص في رأيها كونه بالثاني في اعتباره قولان احدهما الاعتناء
بترتيبها بغيره وهو ظاهر في رأيي وثانيها على انها مقابلة القضاء وهو مقتضى
من القيمة في نفسه ما قابله من العوض شيئا في ما يملك على ضعفه الملائمة بينهما
والثاني وهو الظاهر الاشتهر بعدم اعتباره في القيمة مطلقا لعدم الفرق
وعدم التلازم في خاصتها كونه غائلا في اعتباره القولان وعدم الظاهر
للعوض **سادسها** كونه سندا للراي بان يكون مقتدا للمحقق مؤثما بالاعتناء
الحاضر في اعتباره قولان احدهما وهو المنهوي بين المتأخرين ومن طرح به
المفتدئين ابن حزم وابن اديب من تأخر عنه اعتباره ولم يذكر والله محقق
لكنه هنا سبيل البر في القضاء عاتق المخالفة بحج وجوبه فلا يجوز ممكن لا يحل
للاخرى بان المخالف ايضا لا يعتقد استحقاق الخبوء بل يعتقد انها كائنات الزكوة
بين الوقت فيمنع منها الزامه بالاعتقاد كما يلزم غيره من الاحكام الشرعية على
له ومن ثم يفسد بصلح عليه مبتدأ معتقده وتبايح مطلقا متلا واولا بغيره
وثنائا فيهم العصبه وغيره لك فيكون هنا كذلك وهذا حق وان كان عمو
التصريح بفسادته مخصوص بما ورد ايضا من الزامهم بما الزموا به انفسهم من المص
مهم في احكامهم والتصور به كثير **وسابعها** كونه غير مقتضى هذا التصريح

ابن دبر سبعه عليه لنا خرون ولم ينف على ما حذر وعمو النصف بدفعه والا قوتى
 تعدا اعتبارا وهو اختيار المحقق والشيخ على صريح ما مال اليه الشهيد في الذوق
 لانه نقل الشرط عن ابن ادرس مقتضا على المقل هو شتر منه بضعة كما هي عادة لكنه
 في المصلحة قطع باشرطه وكلام الاولين حال عنه وفاقا لها كونه مشددا ولو كان
 الاكبر معتدا فيه اشتركتهم في الحوّه او عدا شترها فمحصلا لو كان احدهما اشترطه
 صرح به ابن حمزة نظرا لظواهر النصوص فانها تضمنت الولد الذكر وهو متحد ولا يتم
 مع المعتد لا يصدق شتر في كل واحد ما حكم باستحقاق واحد كالتب في المصحف
 لان بعض الواحد منها ليس هو فلا بد في ظواهر النصوص من توفيقها خالف الاصل
 على موضع البقي والظاهر عدم اشترطه لصدق اسم الولد الاكبر على كل من
 المعتد ولا نه اسم حلال بنا في المعتد والاشراك في التب الواحد والمصحف
 غير مانع كالمولد يكتسب التب على احد الوجهين السابقين ولعمري اذا
 امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم ولا يقط الميراث المصروع على هذا فيتحقق التب
 في الوصفان تولد من امرأين في وقت واحد وكذا تولد من امرأة واحدة ان كان
 الفرض عبدا ولو ولد التوامان على الشتر قبض اشراكهما في الاكبر نظرا في
 من السابق على الميراث ولو يبرر فيصدق التفضيل من عدم الاعتداد بمثل
 ذلك غررنا وهذا هو الاقوى بناء على العرف على ان مثل هذا التفاوت لا يؤثر
 في التنازع ومثله ما ولد من امرأين في وقتين متقاربين الا ان العرف قد
 يابا هذا القسم في بعض الموارد وان قبل في التوامين وبالجملة فالرجوع في ذلك
 العرف فمن عداهما مشاوين في السن تنازعا بينهما والاملا وان حصل استحقاق
 السابق لانه المشرق وكذا لو زاد عن اثنين وثلاثين فان ان يقضي فان اباه

صلوة وصبا وقضا عينا وقولان ومجدا الشرط صرح ابن حمزة جاعلا المحبوة عينا
عن القضاء فاذا لم يفعل المتوضر لم يتحقق التوضر والظاهر عدم الاشتراط والظاهر
غيبها من انما ذلك المتوضر على استحقاق لها وعلى وجوب القضاء فاذا لم يفعل
عنه لم يطل الاستحقاق وعليه تبرع استحقاق الطفل والمجنون لها وان لم يقض
وعلى قول ابن حمزة هل تشترط المبادرة الى القضاء او يكفي التبرع عليه الظاهر الثاني
لكن يكون استحقاقه لها حرا مراعيا بالقضاء فلو اخل به كان ضامها لفقد التوضر
ويحتمل على من فيه جوب بقدرهم القضاء على الاستحقاق لمتحقق استحقاقه للتوضر
لغير هناك عقلا ولا راجحا يملكه لها فلا تميز من سبب وجبه هو العشا ولا ان العشر
لو كان كافيا لاستحقاقها الطفل اذا غرر على القضاء بعد البلوغ الا ان يعجز
للقضاء بالعقل وظاهر عينا انه لا يستحق الامع القضاء بالفعل لانه قد لا يجد
البر لا كبر ثار سبيل الوالد عاينه الذي يلبسه وسيفه مضجعه بمنه شرط تات
العقل وسداد الراي فقد افرق في سنه وحصول تركه كمواد كراهه وقضا به قضاء
ما غانه من صلوة وصبا وهذه عبادته وجعل القيام بالقضاء شرطاً لذلك فحينئذ
تقدم على المستروط لانه قضيه الاشتراط فحينئذ جمله الشرط العشر في المحو
ولو على قول ودجبه واعلم انه لا فرق في الولد الجامع للشرائط من كونه متولدا
عن عقد صحيح وملك ووطى مشبهه وضابطه لمحوقه بالاب نهرا للعمود اما من
يستحق المحبوة في تركته فقد ظهر من قضا عبقه من يستحقها فهو ابو الولد الذكر الاكبر
بالشرائط وفي اشتراط اسلامه وانما من نظر من عموا النص والنظر الى اعتماد عك
الاستحقاق وكونها في مقابلة القضاء ولا قضا على المكافرة في المحال فمطراة
ووضعت بان اعتمادها لا يؤثر في استحقاق غيره مواعده وانما في هذه المقصد

جاء في كتابنا في بيان
الاعتقاد في الدين

وهو لا يقتضيه منا واما ان يباطها بالقضاء فقد علم عدمه فانما القول بجلد ما شئنا لها
فيستحق على بطلانها ولو كان الميت خشي قد اتفق تولد الولد منها ما شئنا ان يباء على حوائج
كافهه الشيخ وجماعة معهم الله في نيل الميراث ومكوا بان لو كان له زوجا لوزن قبله
نصف المصدين ففي استحقاق هذا الجبوه نظر من ظهور الابوه وعمو النصوص من التل
في الملاقاة لابوه من المثلث في المذكورة والا فوي عدم الاستحقاق المثلث فيرجع الى الأصل
المطلب الخامس كيف يستحق الحيوه هل يما ناه بالقيمة السوقية وقد اختلف
الاصحاب في ذلك فمنه ما يوجب اكثر ومنهم غايه المتأخرين الى الاول بل ادعى عليه ابن
ادريس لاجتماع النصوص باستحقاقها من غير شرط فلو كان استحقاقها مشروطا
بعدم القيمة لزم تاخير البيان عن وقت الخطاب والحاجة لان اللام فاذا و ملكه
لها على بيتنا والاصل براءة الذمة من المخرج ولا لو قال سبعة لمكان مثلا فاذا ملكه
له بغير عوض قلنا هذا لا اتحاد مدلول القيمة بحسب المعنى قال السيد المرتضى
وابن الجنيد عمال اليه العلام في النسخ انما يستحقها بالقيمة قال المرتضى وانما قويا
ما بيتناه وان لم يصرح به اصحابنا لان الله تعالى يقول بوجوبكم الله في اول ذكره للذكر
نيل تحت الانبياء وهذا الظاهر يقتضي مشاركة الانية للذكر في جميع ما يخلفه
الميت من سبب صحفه و خبرها وكذلك ظاهرات من حيث الابوين والزوجين
بقتضى ان لهم التهام المذكون من جميع تركه الميت واخصصنا الذكر الاكبر شي
من ذلك من غير حساب بقتضيه عليه ترك هذه الطواف واصحابنا رحمهم الله لم يجعلوا على
ان الذكر الاكبر مفضل بعد الانشاء من غير حساب بالقيمة وانما عولوا على بحث
رووها تضمن تخصيص الاكبر بما ذكرناه من غير ترجيح با حساب عليه بقتضيه فاذا
خصصنا بذلك اتباعا لهذه الاخبار واصحابنا بالقيمة عليه فقد سلمت ظواهر

مع العمل بما اجتمعت عليه لطائفة من المخصين بهذا الاسم فذلك اول وجه
 تخصيص ذلك مع الاختصاص ببقية طائفة القائم مقام ابي السامد فهو
 الحق بهذا الامر من النور والاشاعرة والشيعة والجماعة هذا كله المرئى ورضي الله
 ومرجع بنا ثم في الاستدلال به من الابان والاجماع من اطراح خبر او اخلا باان
 اقتضت عدم الجود والاجماع اقتضاها في الجملة من غير تخصيص بكونه مجانا واخيرا
 الاخذ وان اقتضت باطلاها كونه مجانا الا انها عنده لا تصلح للجمع بين الجماع
 والفران باخذها بالفهم وهذا الطريق لا يثبت على قواعد من عمل بها الواحد
 لان الاخبار مخصصة لعموم الابان من غير اعتبار الفهم كما سبناه ومن ثم خالف الشيخ
 والجماعة في كونها بغير فهم عملا بطلوا من الاخبار الا انه يبق عليهم ما اشترطوا اليها
 من انهم لم يعملوا بجمع ما تضمنه خصوصا الصحيح منها بل خصوا بالادب فاعتمدوا
 على الاخبار فهي تدل على الزائد كما مرته ان اعتمدوا على الاجماع مراعاة لما لا يثبت
 الفهم والاصحاب الشرعية لم يراعوا اعتبارها بالفهم لان الاجماع لم يتحقق على خلاف
 ذلك فانه قيل كل ان الاجماع لم يتحقق على اخذها مجانا لم يتحقق على اخذها
 بالفهم فيكون القول باخذها بالفهم مخالفا لعموم الابان واطلاق الروايات فيكون
 اكثر الاصحاب هو موافقونهم من اخذها مجانا فانه سأل من مخالفة الاخبار
 الاصحاب قلنا هذا حق ولكن ماخذ القائل ليس هو الاخذ بالجمع عليه حتى
 ما ذكر بل مراعاة الجمع بين عموم الكتاب وعدم مخالفة اجماع الاصحاب على شئ من الحق
 في الجملة فان القول باخذها بالفهم لا يخرج عن اجماعهم على شئ مما كذب فيه
 بقول المخصين عموم الكتاب مع موافقة فؤاد الاصحاب ما سبناه في الجملة بخلاف
 القول باخذها مجانا فانه يسد عن موافقة الكتاب لا يوضع في اجماع الاصحاب

بخلاف الجاهل خافه لاكثر فكان المحرم من موافقهم فاحصل الفتوى بتبوتها مع
 الاخذ بغير الكتاب لتعليل تخصيصه ولي قام **قيل** اذا اخذ هذه الاشياء بالقيمة
 ولم يفتش الا العين وخصوصتها قليلا بالاضافة الى القيمة ولم يوجب البعد عن
 عوامان القرآن فلم تقتصر على الادب من دون ان تعلل بجميع ما ذكر في الاختصاص
 الصحاح مع انها مشتركة في الخبر بالقيمة قلنا هذا لا يرد على المرتضى لانه لا يوجب
 على خبر الواحد وانما ادعى ما هو عنده حجة من الاجماع ودليل القرآن وبها تمسك
 الموافقة على ذلك الوجه بالاقتضاء على ما افته به الاختصاص بل على قلة محصور الغرض
 وهو عدم مخالفة الاجماع ولا ضرورة الى القول بما في ما دل عليه خبر لا يرد خبر
 عنده وانما يرد هذا على غير من الاختصاص الذين يرون العمل بخبر الواحد كالتعلل
 وقد قال في الخ بعد حكايته كلام المرتضى وكلام السبكي بأسرير يؤيده الروايات
 المضممة للتخصيص سلاخه وحله وذا حلته لولا الاختصاص بالقيمة لزم الاجماع
 على الوحدة انتهى فدا الله انما يؤيد كلام السبكي لو كان قائما بل يلزم من هذه
 الاجماع افعال من السبكي والجماعة وقد عرفنا ان القائل به قليل ومقدم والاجماع
 بالادب غير متحقق مطلقا بل على بعض الوجوه وهو غير كما لا نأخذ جميع ما ذكر
 في الروايات غير محقق على كثير من العدة اذا كان المترك كثيرا وبالجملة فهنا مورد
 غير منضبط حتى يتحقق لاحاف باثباتها ونفيها على تقدير القول بتبوتها والادب
 بناء على صحة خبر الواحد القول باخذها بالقيمة وبغير القول باخذها بما نالك الكثرة
 خلوا امر الاختصاص وطهره من الاشعار فيها بالقيمة اصلا اذا تقرر هذا فنحن مباحث
 الاول على القول باخذها بالقيمة هل المعتبر فيها عند الوفاة او عند دفع القيمة
 البرية كلام القائل بما صرح به ولا يلزم باخذ الامر بكلام الوجهين محتمل الاول

صحتها

فلا بد وقت انتقال الشريك الى الورثة المحتوا والورثة بالحبوة فانها نوع من الوارث
 فابعد على غير كثر بزيادة نصيب بعض الورثة على بعض فبغير الغيبة وقت الاستئصال لا بد
 المحبولة بين باقى الورثة بينها ولا ان الغيبة لو اعتبرت بغير ذلك لكانت هذه
 الاشياء اما ملكا للورثة فليز ملكا اختصا من المحبوبات لا يجوز اخذها منهم
 بغير رضاهم وملك المحبوة فلا يلزم الغيبة الرابطة على ما هي عليه عند الموت وغير
 ملك لاحد منها فليز ما اعتبار رضى المالك او خلو المال عن مالك فانه **فصل**
 جازان يكون موت الاب جزء السبيل ملك المحبوة فانما يتم بدفعه الغيبة فجاز اعتبار وقت
 الغيبة وان قلنا بنقد ملك المحبوة ونقول انه بملكها ملكا من لوازمه لا يستقر بدفع الغيبة
 فجاز اعتبار وقتها كذلك انما قلنا كذا لان من لا يصح معه اعتبار وقت الوفاة
 اما الاول ملان لا اعتبار انما هو وقت ملك المحبوة وان لا يحكم لا عيب الغيبة
 قبل الحكم بملكه والمالك لا يحصل الا بتمام سبيلها فاعتبرت ما منته بدفع الغيبة لا يصح
 الحكم بملكه لها قبله وهو المحذور السابق الثاني فظاهر لان الملك الميراثي
 ملك في الجملة فبغير الغيبة عند حصوله وهو يحصل بالموت لا بدفع الغيبة واما الثالث
 وهو اعتبار وقت دفعها فملان ذلك بمنزلة المعاوضة عليها وان كانت قهرا
 وقهرا العوض انما تعتبر عند دفع عوضه كبيع السيد المسلم على الكافر والوارث
 لبيع قهره بينه وبينه في قيمة الشجر لبناء الغدران الولد على هذا ما لم يرد كونه قبل
 دفع الغيبة ملكا للورثة فانه لا بد دفع الغيبة قبل ان يملك المحبوة ويكون ذلك
 كما شاع عن سبق ملكه من حين الوفاة وان كانت ظاهرة قبل ملكه بجميع الورثة ولا
 ملك المحبوة شرط بدفع الغيبة فقل حصول الشرط لا يحصل بالشرط والاقوى
 الاول للتصور السابق الدالة على ملك المحبوة لملك الاشياء معلقا على موت

إليه من غير شرط وذلك مقتضى تحقق الملك من حين الموت فقتضيه للتعلق وإنما انصرف
 القينة حكما بين المحققين ويحكم في مراعاة هذا الجمع كونه ملكها بيعوض من الموت
 الثاني هل ملكها على التقديرين ملكا قهرا بيعوض ثبت في ذمه من توقع
 تملكه لها على دفع القينة كل محتمل أما الأول فظاهر انصوص الدالة على ملكها
 بالموت كما قدمناه كقولها عليه السلام دامان الوكيل ونسبها له فانه في ذلك يقتضي
 تحقق الملك بالموت وان لم يدفع القينة وحقيق القينة في ذمه بمنزلة الدين الذي
 يتركه الميت على غيره من الرول في ملكه الورثة كذلك سواء امكن تحصيله منه
 ام لا وأما الثاني فلان القينة غير مرأها للحق الورثة وعملها بمسئلاتها
 ذلك لا ينظم مطلقا بحمل القينة في ذمه لجواز امتناعه مطلقا مذهبنا على وجهه
 الاضراء بالورثة فغاية الجمع بين المحققين توقف تملكها دفع القينة ويقوع هذا
 القول بمراعاة القينة عند الاداء لا قوى الثاني مطلقا الاضالة البراءة من عبث
 ثبت في ذمه بغير اختيار ولا نة قد يورث الى الاضراء به مع ان ثبوتها مبني على
 ترجيح وعيظنه ومن ثم اطلق عليها اسم الحجة ونظمها لذلك في جواز قصر فيها
 قبل دفع القينة وفيما لو تلفت وبعضها قبل دفع القينة بغير شرط وفي حوائج
 امتناعه من احد ما كذلك لما غير من الورثة فلا يجوز له التصرف فيها مطلقا
 اما مملوكة للمحتوا وموقوفه على امر الى ان يتكشف الحال فلو ناع بعض الورثة
 نصيبه منها قبل الانكشاف بطل البيع على الاول قطعا ويحتمل على الثاني
 والمراعاة الثالث لو لم يدفع القينة هل يطل حقه منها بمجرد امره وتوقف على امر
 اخر كما سقاط حقه وقصر يجه بعد الدفع مطلقا كل محتمل ولا قوى ان الحال ليس
 باحد الامرين على التخيير بالدفع واسقاط حقه ومع تعدد الحاكم وامتناعه من الاضراء

قالا قوتى حوز سلط الوقتة عليها عند امراضه وروح فبسط حقه منها
ان يذل القهنة بعد ذلك نعم لو اعتد وينسب الغرض ونحوه اجل مقدار ما يزل
معه عنده اذا لم يزل الى المطول لم يزل الموتى الى الضر ولو قيل ان اخذها
بالقمة نوك كاخذا الثمرة وعيد وضا فيها بعد هناك من وجوه التأخير يمكن
لاشراكها في الوجوب المفردة الرابع لو كان الموقوف مكلف فان قلنا ما الملك
المهرى مع اله ولبة القهنة من ماله واخذها وان اقضاء على بعضها ففيه نصيب
عليه ويلزمه مراعاة الاغبط للمجود وجمار اجودها التي لا يهاج معاضة في
فيها النبطة له الخامس لو كان الولد غايبا فان كان عمه قريبا عازة بحيث يؤول
الى الاضرار بالورثة وجب انظاره ليرتس عليه هذا الميراث وان طالت غيبته
الورثة امرهم الى الحاكم فيحكم عليهم مولا غبط له فان كان الاغبط دفع القهنة
ولم يكن له مال حاضر غيرها سلطهم عليها وانما عا او مضها على تقدير الفصل
بان زادت قيمتها ذلك الوقت ان صيرنا القهنة عند الوفاة وابقى له الباقي في
ولو تعدد الحاكم وجعلنا ملكه فمها اخذها مفاضة الاقوى حوز سلطهم
عليها عند امراضه **المطلب السادس** لو يمتنى هذا الولد دون غيره من
الورثة والشوا فينبه عن حكمة الحكم وهو غير لازم لان اكثر الاحكام غير معتلة
بعلة معقولة ولا نه لو عكس كل شيء لزم التسلسل وما هذا المخصص الا كما حكمنا
المعتبة في كتاب الله تعالى لانها باق وبمقتضا ما يجعل نصيبه اليه كمثل حظ
الانتبين ولو ادنا ابناء الحكمه هناك كانت اسهل من كثير من تلك العرف
فان الولد الاكبر قائم مقام ابيه ودميا كان واقفا في منصبه ومنزله وكان
مما كان يحق من شئ به وسيفه وخانده وصنفه وغيره فان كان التحقق السابعة

كتاب

الخلافة ووربا لم يجدوا حرجا كثيرا للورثة وانشاء امرهم وطا امرته اولى من انفس الورثة
 لذلك دامد المرأة منه حصته والاسرة لزوجها الاجنبي من الميت كذلك غيرهما الورثة
 وامامسرت في استحقاقها فضا على الميت لحكمه فبعضها حاج متقاضه حصته بل
 اخره عمل بما كانت اجرة اضعاف هذه الاستثناء ويمكن ان يصلح ذلك على ان
 يجعله شرطها فان الولد الاكبر لما كان في كثير من الاوقات مكلفا وذلك الى التكليف
 حيث توجد على انفسه بعد التكليف كان الاعلى على المكلفين عدم السلامة من
 فوائض الوارث او كونه بحيث يستجمع ما يعتبر فيه من الشرايط والادكان وكانت تجوز
 بآراء ما فرضه الله تعالى على هذا الولد من انفسه فالسنة والحق والحكم عن الحكم في
 بعض الموارد لا يقدح في الحكمة لا ما قد علمنا من حكمه الشارع انه اذا ازداد انفسه
 حكما بحكمه لم يحصل له صابطا يرجع اليه لانه لا على المكلفين في تحقيق الحكم وانفسه
 الحكم في بعض موارد وذلك الصابط كما فاطم العسر واليسر الى المسا فلهما كانت
 سطة المتعة عاليا وهي الحكمة في الحكم مع مخالفتها عسر وجودا وعدما في كثير من
 الموارد وقد يحصل الشقة في غير نصف المسألة وقد لبعض المكلفين على بعض
 الوجوه وقد لا يحصل الشقة في السرايا كما ذكرنا في المسألة المصنوعة على بعض
 المكلفين على بعض الوجوه الا ان الثاني لما كان حصول الشقة فيها يثبت الحكم بها وكذلك
 العيب يجوز لرد الجوزان المبيع وفتح البيع لما كان كجبة المتصاغبة المبيع بسبب كان
 ذلك غالبا تحقق زيادة في الخلقة الاصلية ونقصا عنها جيل ذلك ضابطا له
 وحكم يجوز الفسخ بمجرد مع تحلف الوصف في كثير بل مع زيادة الفهم كخمس العبد
 مراعاة لصسط الاحكام وان خلقت الحكمة وجلة الامر ان الاحكام الشرعية اذا
 سطت ما مورد حكمة لا يخرج عن قواعد الكلية تتخلف الحكم في بعض موضوعاتها

الخبرية وأعلم أن الحجة قد تنفك عن القضاء في مواضع الأول أن لا يثبت عليه
شيء من الصلوة والصيام ومنه حوزة في ولده ولا يفتى الثاني عكسه بأن يكون عليه
صلوة وصيام ولا يخلف حوزة أصلا أما الاستغفار فبني كاشفاً وبأن لا يترك الاثبات
بله فيحتاج إليها جميع في كسوة وثوبه فمهمه أو غير ذلك فمحي على الولد القضاء ولا
يحتج الثاني أن يكون طفلاً فإنه يجهل ما عليه ولا يحمي عليه قضاء مع تمام ما
قبل التكليف خاص بالحوزة بقضاء وإن بلغ قبل أن يقضى ما فاء إمامه في ذلك
القضاء عليه وحان من سبق بحكم بالبرية بمسح في الموكب أشد والحرارة
عليه حوزة القضاء في البلوغ لم يقب من التذرع بجعله سائر في حوزة وإنما
المستفاد من النص هو أن حوزة الموكب هو منتهى ما لا يشاء المطالب عن الصبي
مطلقاً لا المتعين أن على القضاء ما فاء إياه من ذلك المشاوار موضع التذرع ورحم
هذا الصبي لعدم التكليف فيح عليه خب تكلف الرابع أن يكون محمداً ولا يراه فيه
كما لا يراه كما من أن يكون بالغاً غافلاً لكنه منتهى عليه القضاء وقصته ما قبل
الثاني أن يكون بالغاً بالغاً قلنا أنه لا يحمي السابق أن يكون مستعداً في سرف أحد
أن قلنا بعد الحجة كذلك أن هذه الأمور غير ما بعد من القضاء الثاني أن يكون
غافلاً لا يب من الصلوة والصيام وقصه عداً فإن الولد يحمي مع حكمة للسرير أجماعاً
ولا يفتى على قول الثاني أن يترع بالقضاء مسترع قبل بل الولد فإنه يجهل
عنه القضاء العاشر أن يكون الولد حياً أو قلنا أنه يحمي نصف الحوزة لا قضاء
عليه لا خصوصاً بالذكور ويجهل قويا أن يقال أن حوزة نصف القضاء على حصة
لأن ذلك لا يرضى في كذا كما لزم نصف الحوزة ولو قلنا لا يحمي ولا قضاء علم
ويجمل عكس الأول وهو حوزة القضاء عليه وإن الحوزة ولو قلنا أن حوزة القضاء

علي

المثبت غير ما لو قد كان للذات الشرط ان لا يحصل الشرط تحلفه غير ما بل تحلفه
 كثير يحصل الفرض هو ما اخر ثم على تقدير اعتبار ذلك كله لو تعدد الوارث بحيث
 كان اصل التركة المنقسم عليهم كثيرا بدفع الاخر او بزيادة الجحاف لجم جملته لكن ما
 يصبى كل واحد منهم من التخصلا بمقاومة الجحوة على وجه يدفع الجحاف بذلك
 التهم في اعتبار الجمل والافراد فظن من تحقق الشرط في الجمل وفقد كذا التبا
 الى الاشخاص يعطى الاشتغال لو كان مضى بعضهم يحصل الفرض من نصيب
 الاخر وبالجملة وكلام الشرط غير منقطع وبينه وبين مقابلة تدافع في موارد
 ولا دليل من جهة التقول لرجوع اليه عند الاشتغال انما الت على تقدير اعتبار
 ذلك كله لا بشرط كون مضى كل وارث بقدر الجحوة للعموم وتحقق الوصف
 بكونه واحتمل في الدرس من شرطه نظر الى الاجزى بالورثة لولا وصفه طامر
 على تقديره فسمى من غير ما مضى من مبادئ الجحوة في خصوصية كالولد الذكر لا
 مطلق الوارث كالامره البنت ولا وجه لا شرط من ثبوتها لابن شرعا وعقلا ولا
 الى كونه بشا وكمه في باقي التركة فيجوز فيها من حصه هذه الزيادة لا يوجب الحكم بكون
 نصيبها من التركة بمقدار الجحوة الرابع لو كان على المبتدئين مستغرق للتركة الجمع
 حتى الجحوة فلا يجوز انته مانع منها لان الجحوة اختصاص في الارث لا حق متعلق
 بهذه الاعيان براسم الدين مقدم على الارث بالعرف والاجماع وهي من جليته ثم يبين
 على انتقال التركة الى الوارث على تقدير الدين عدم فانه قلنا **قلنا** ما
 الدين الجحوة وغيرها من اعيان التركة سواء فصرفها في الدين عند خصوصية الجحوة
 وان قلنا بالانتقال من قلنا الى الجحوة ومنع من التصرف فيها كما يمنع من التصرف
 في سهم من غيرها الى ان يوفى ما يخصها من الدين من غير ما ولو لم يكن لها الولد فبذلك

باقي الورثة الذين في كونه كبدلهم له بالنسبة التي هي فلا يستحق او يفرق بينهما
 فليستحق الجوه خاصة وحجبان من عند الحكم يتبين ان استثناء مطر او بشرط على فكره
 خاضلان وما ندله الورثة من الدين بمنزلة اخذ الدين لها لان تلك معاضد
 جديدة على التركة ومن قال المانع يحل لتعلق التركة وصدر كون المورث قد ترك
 المذكورة مع عند مانع من الاختصاص واستقر في الدين اختصاصها على تقدير
 لها وقضا الورثة الذين من غير التركة ولا تخلوا من اشكال لما بناء من بها اذ عاين
 واداء بعض الورثة الدين كما هو واجب الاشراك في التركة لان في غيرهم مع عند
 امتناعهم من رد ما ما يصيبهم منه فيجوز ذلك لان دفع الدين يحل كالمستبرع على
 الورثة بقضا ثم قبل المانع من الارث في التفتيش من الحاس لو كان الدين
 مستغرقا عند الجوه من التركة خاصة حتمل استحقاق الولد لما شاء على عدم اشتراط
 ان يخلو عن غير ما يريد لما عداها من المدة بسبب تعلق الدين فيكون الجوه للولد
 كما لو لم يكن غير ما من غير بل هذا الذي لا نفع للمورث صلا على تقدير العدا
 بخلافه هنا لانما عدا بعض التركة ان شاء مع دفعه القيمة وقد ينفق بمقتضى
 الاعيان نفع في الجملة فيكون اولى من المدة الذي هو غير مانع منها وعلو لان
 الدين يتعلق بعد الموت بالتركة على سبيل التتابع من غير خصوصية والتجوز من
 جملتها فلا تدان بمقتضى من الدين في فضيلة للتعلق بالتابع ويجوز ان يفرق بينهما
 ما لو لم يكن هناك دين ولا تركه غيرا فلا يستحقها اجمع الا اذا بدل ما بمقتضى من
 الدين وهو ما ظهر الوجهان اثنان منها لو استغرق التركة وبعض الجوه بالنسبة الى
 ما يبقى منها الا ساء المانع منه على ذلك التعذر ولا يشترط في استحقاقها وجود
 جميع اعيانها بل يستحق الجوه منها ولو لم يكن ثم دين فامر من تعلق بعضها له

في الدين
 المستغرق
 في الجوه
 المستغرق

مقتضى بعض من المعلوم كان قد دخل في العمودين في الوهمان فيها لوضوح
الدين عنها اجمع بحيث يبقى بعد بقية من التركة على تقدير اشتراط ان يخلف شيئا
غيرها وصحة الباقي غيرها ما تقدمه السادس لو كان عليه من غير متصرف لها
ولا لما عداها بل ترك ذبها في الجملة وان قل في منعه منها بحسب ما يخصها منه و
مطلقا وهما من عموم الاول الذال على تقدير ان يبقى لم يبقه كغيره بعد الدين
خلا مانع من استحقاقها ومن تعاق الدين بالتركة اجمع من غير ترجيح وهي من
جملة ما يقطع منها بالنسبة ان لم يترك الولد ما يملكه من الدين وقدره في الحيوان
او غرض فشارك غيره في الماهية في ذلك كما يختص بهم مع الاثر في اصل الادب
في غير الوفاة عن غيره لا يقتضي خصوصية ذائده في الاحكام والموقوف له تعالى
من بعد وصيته فوضيحا او دين وهذا مستحسب لان ظاهر الاصل ان عدم ما يبعثه
احدا لان كثير منهم ذكر ما يبعثه الدين المستغرق ولو يضره الغنى بل يظهر من
بعضهم عدم ما يبعثه غير عملا بعموم النصوص وثبوته في الوجه اطلاق النصوص
الكثيرة والقوى باستحقاق الولد جميع الخبوض كلها مع ان التمسك بها ينافي
دين في الجملة وان قل الاناداء فلو ان مطلق الدين لهما على اعتبار في النصوص
والغنى واما فان الكفن الواجب مؤنة التجهيز كالدين بل مؤنة هي مؤنة
على غيرها من الاثر والدين والوصايا وغيرها ومنفعة بالتركة اضا على الباقي
من غير ترجيح لعين على الاخرى المجزئة من جملة ما لو ان مطلق الدين في الحق
لا اثر الكفن الواجب نحوه فيها فلو ان لا تسلم لاحد البه وهو متعلق بالحكمة التي
من اطلاق اشائها في النصوص والكثيرة من غير تفهيد بذلك فخذ في الحقيقة
امور واضحة لكنه مجرد استبعاد ففي مما صلتها المطبق نظر السابع لو اوصى التي

بوصاها فان كانت بعض من اعيان التركة غير المحبوزة لم يمنع منها من خيل الوصية
 لبقائها سالمة عن التماس وان منعت من جهة اخرى كما لو استغرق شرطها اذا قلنا
 باسرها بقا شيء اخر من التركة او نحو ذلك وان كانت الوصية بمال مطلق كما
 مائة درهم من مالي فانفذ من الوصية بمائة الدين في ثبوت المحبوزة وعدمه فان
 استغرقت التركة مع اجازة الوارث مائة الدين استغرق وان لم تستغرق فبالوصية
 الاثنان في الدين لشبوعها في جميع التركة على التواء ومن هنا يقع الاستبضا
 ايضا في تطهير المحبوزة لعدا انفاك الناس غالب من الوصايا في الحمل مع اطلاق
 النصوص والفتاوى بثبوت المحبوزة من غير تفصيل وهذا المذهب عليه الاسماء فكثيرا
 سبق للناس لو اوصى لابن من الجن واجمع في جهة مباحة فلا قوى التحريم كما لو
 بغيرها من ماله لعمو الادلة مع انها من جهة ماله واختصاص المحبوزة بعد الوث
 على وجه الادب الخاص كما سلف فلا يمنع من الوصية وحق فقبل الثلث كغيرها كذا
 هنا مع زيادتها على الثلث فالقوى هنا اجازة الابن خاصة باختصاصه بها
 كما لو كان الارث من جهة محتمل عشا واجازة الجميع لاطلاق النصوص والفتاوى
 فانما زاد من الوصية من الثلث يعتبر فيه اجازة جميع الورثة والاعلان هذا
 الاطلاق مقيد بالتحقق كما لا خلاف اجازة غير الوارث نعم لو كان لباقي الورثة فيها
 حق كما لو لم يكن غيرها او مالا يكفي في نفقة ما اجمع على ما سلف فلا شبهة في عشا
 اجازة الجميع التام لو كانت الوصية او بعضها في واجب فقدم على الارث كما لو
 يتكفي فيه ضرورة او راحة غاشية موضع الارث ونحو ذلك فان لم يكن هناك
 تركه غيرها ولم يجعل مائة او كان ما يقتضي نفقة ما حقت الوصية وقد منعت على
 المحبوزة ان لم يرد قيمة الوصية بها بما يقتضي في الكفر الواجب كونه وكيفية والا فليس

الحج

من الثلث وان كان هناك تركه غير ما فيه نفوق الوصية وقصدت بهما من الاصل والاصل
 من الثلث وجان من ان الثلث واجب يخرج من الاصل والجوهر من جملة التركة فقط
 من الاصل كما لو اوصى بمنزلة ما يخرج في وجه يخرج من الاصل من تحقق الفرق بين
 الجوهري وغيره من اعيان التركة فان ما استفد من الاصل من اعيانها نفوت على جميع الوتر
 على السواء كما انه لو لم يوص بها اخرج ذلك الوصية من اصل التركة على السواء كذلك
 بخلاف الجوهري فانها بمنزلة ما احدث في الوتر فانما تلت الوصية فيها فانما على الجوهري
 والا اخرجت من جميع ^{التركة} وانما على الجميع وهذا هو الاجر العاشر لو كانت هذه الا
 او بعضها مفقودة على من على الاقدم حق الميراث على الولد وروعي استحسانا
 احتكاكها من الزمان ولا يجمع على الوارث فكما للاصل روح فللولدان بقية من ثمنها
 ليخص من ولا يرجع بما غرم على التركة لسبقه ولا اداء ولو افكها الوارث ففي استحسان
 الولد لها روح فانما تلت الوصية الدين المانع منها واولئك الاستحقاق هما اذا لم
 يكن الدين مستغفرا فهذا ما اقتضاه الحال الحاضر من بحث هذه المسئلة على صنوعها
 واشغال البال وسال من الجواهر الكريمة السابعة عند العمود والعقود عن الزلة
 بها طغى في العلم او زل فيه لعمرك انه عفو ورحيم واعلم ان الاولى عندك لسقوط
 الجوهري ان لا يأخذ منها شيئا لكثرة ما يرد عليها من الشبهات بحيث لا يكاد يعلم
 فرد من فرد ما كما قد عرفت والمحمد لله حق حمده وصلواته على خير خلقه
 محمد وآله وصحبه سلم فرغ منها مولفها الفطير العفو
 ربه تعالى جوده وكرمه دين الدين على الله
 العالي عليه الله تعالى بجملة مناجاة عن تنبأ
 معفرتهم الثلث الحاضر في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ

في ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ
 في ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ
 في ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ

هذه
مسألة في ميراث الزوج
للشيخ الاجل ابي جعفر المحقق
التهجد الثاني اعلى الله مقامه
ورفع قدره

بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم اهدنا لما اختلف فيه من الحق باذنك انك تعلم من نشاء الحق ما مستقيم وهدنا
على نبيك جليل محمد المصطفى عترته الائمة الطيبة الهادية من المدين القويم و
سلم علينا ارحم الراحمين فانا الى ان وصل كل داوود ان يروى من جميع طرق كانت
موقوفة المالك ما فرضه الله تعالى له خصوصا وعموما وقد خلف لك عند اهل
البيت عليهم السلام وصيبن اهل بيتهما جو الوالد الذكر وقد روى الشيخ فيهما بما فيه
كفاية في موضع بحثي في الزوجة وان الشهور في كتاب اهل البيت عليهم السلام
المستفيض من ناهيها من شيء في الجملة ومع ذلك فالروايات مختلفة كما سنشعر عليها
والمختلفة اقوال الاستحوا وتحقق الحال في المسئلة يتوقف على ما تحت وطأ البقرة
على كل ان مفرد موهوم ومن وكيف هل وكله فالاول يشتمل على ما مضى من
الحا من بيتا متعلقة من اعقاب الزوجة وينظم فيه كنهه والثاني من المحرم من الزوجة
هل هو مطلق أم زوجه خاصه والثالث كيف يحرم من تلك الاعيان هل هو من العيز

والنهي

في قوله تعالى
 ٢٥٥

في قوله تعالى
 في قوله تعالى

في قوله تعالى

والفهم من المعنى خاصة من كل واحد منها في عين خاصة والرابع هل هذا الحكم
 على وجه مستحق لا زما غير زما والخاص من لزوم الزوجة من الكون غير من
 الزوايا وبعد تمام المطالب تحقيق ما هو الحق فيها نبيها ان شاء الله تعالى بما ينص
 الحال من فروع المسئلة ومباحثها مستلزم من الله تعالى التوفيق فهو حكاية ونظم الكون
 المطلوب الاول في بيان ما يحرم منه الزوجة من اعطاء الزكاة في الجملة وقد اختلف
 الاصحاب في اقول احدها وهو المشهور بينهم حرمانها من الارض سواء كانت
 بناضا ام مشغولة بشجر وزرع وبناء وغيرها عبادا وقهرو من بين الانهار وانبيها
 واشجارها وتغطي قبة ذلك في الجملة المتأخرين ومن المتقدمين التبع
 في الكهانة وابن البراج واموال الصلاح والنقد ابن مقر ومحمد الله تعالى على ما هو
 عنهم وان كان فيه مجتبا في ان شاء الله تعالى وثانيها حرمانها من الرباع وهي
 الدور والمساكن دور البساتين والضياع وتغطي فيها الاالات والانبي من
 الدور والمساكن وهو قول المتقدمين ابن ادريس والمحقق في المافع وهو في الشرايع
 مع الفريق الاول وشراح المافع طلبة الفقه وقال الله تعالى في الحج وهو في
 غير مع الاول وقالها حرمانها من عين الرباع خاصة لا من قيمته وهو قول
 المفضي واستحسنه العلامة في الحج وان استقرنا به فيه اخبر على الاول وسباني
 ان شاء الله تعالى في اقول اخر لي مشهور حجة المشهور حنة زكاة وبكر
 وفضل بوبد ومحمد بن مسلم بعض عن الباقر وبعض عن الصادق وبعض عن
 احمد بن علي بن الحسن المنة لا ترق من تركه زوجهما من تربة دارا وارض الان ترق
 الطوبى والخشب فطعن فيها او ثمة ان كان من جهة الطوبى الجوع والخشب
 زداؤه عن الباقر عليه السلام المنة لا ترق مما لم يرد حقا من القرع والدور والكل

والزكاة

والله اعلم بغيرها من المال الفرقة والشباب منافع البيت مما ترك ويقوم النفس
والابواب المجرعة والغصبي طوعها منه وصححه محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال
الناس الارث من الارض ولا من العنق شيئا وفي معناها اخبار كثيرة لا تبلغها في
التدقيق فصرنا هنا على هذه وقية الاستدلال بحججه الاخبار وان الابد الكون
ذلك على ان الزوجة بها من كل شيء وقد اشركت الاخبار في تخصيصها بغير الارض
فلا تراث منها مطلقا وبغير الميراث من الاتفا وطوبها وابوابها ونحوها من متعلقها
الثابتة فيها **فصل** الخبر الاول ليس من الصحيح لان طريقته ابراهيم بن هاشم
وهو مدوح لا ثقة فبشكل الاحتجاج به رواية الثاني الصحيح نعمت عن ابيها من
السلح والذواب لا يقولون به والثالث لا يدل على صحيح ما ادعته وفي القول
المشهور ان ليس فيه الاثبات من التعمد في شيء والثالث لا يقتضي عليه الاخبار وهو
عده الارض من الارض فاصلا يقولون به بل يفترون اليه شيئا اخر لا دليل عليه
قلنا لا نسلم عدم العمل بالخبر الحسن مطلقا خصوصا مع انها مضمونة بين الاحتجاج
واعتمادها بغيره في الجملة بل قد ذهب جماعة من محققي الاصحاب الى ان الخبر الجيد
الخبر الضعيف فكيف بما رواه هؤلاء الفضلاء الذين هم اجداد رواة الحديث عن
الائمة عليهم السلام وابراهيم بن هاشم ايضا من اجداد المدحيين وهو اول من نشر الخبر
بقمونا هيك برؤاه ولله الجليل على عنايتنا ما منه عليه مع ان الشهيد رحمه الله في
شرح الانشاد رواها في الصحيح وكثيرا ما يفتق عليه كثيرا للعلامة في الجمع روايته
مثل ذلك صحيحا وان كان صادرا في الحسن وهو الحق وما هذا انه هو في قوة
الصحيح وانما نعمته بخبر الثاني من السلح والذواب لا يقطع عدم القول به
الاحتجاج بالخبر اصلا بل قد ذكرنا ذكر من كتب لجامع الاصحاب على ترك العمل به لان

حيث انه متى بحث بعمل بالبناء في مثل كثر خصوصاً في روائيات الجوة وقد اجاب
بعض الاقطاب عنه ايضا بجمال السلاح على ما يحكي به الولد منه كالتفطاف لها اثر
منه شيئا والذواب على الوحي منها او وقفه او عمل به فامنع من الارش وذلك
وان كان خلاف الظاهر الا ان فيه جمعا بين الاخبار وهو غير لطيف بل لا
او بجملة على سلاح خاص ودواب خاصة لوضع السؤال في صورة خاصة وقوله المرأة
اللام فيه للعهد لا الجنس فانه قبل حملها على انتمه خاصة بقط الاستدلال
بها على الحمل لا الفرق في الاصول من ان وقايح الحال وانظر في اليها الاحتمال كما
ثوب لا جمال ومقط بها الاستدلال قلنا على تقدير كونها خاصة فمنع طريقا
اليها لانه عليها اجاب بان حكم ميراث المرأة من غير ان ينفصل عن ذواتها
والا خاصة وضربها وانما خصصناها في السلاح والذواب للضرورة لا من جهة
السؤال والجواب في الحكم في غيرها على المحول ان ترك الاستئصال في حكمه الحائز
مع قيام الاحمال يدل على الصوفي في المقال ولا منافاة بين هذا وبين القاعدة العامة
على ما حقق في الاصول مع ان المانع ان يمنع من خصوص المرأة عهدتها واطلاق
حكم السلاح والذواب الاجماع لا بالخبر فانه قبل الاحتياج المذكورة وغيرها
لم يتفرع من الشجر يعني ولا اشار فيبقى على عموم القرآن فترى من عنده ولعمرك قد
التعليل الا في فيه فكم حكمهم بعد انهما من عنده قلنا هو داخل في الخبر
الثالث الصحيح المصنف من عدرا من العقار لانه من جبلته لغز وعرفا ل
الجوهر من العقار بالطح الارض والضباع والتحليل فلي هذا يكون ذكر العقار
بعد الارض في الخبر منها بعد التحصيل من لدن ذواته مقترن ببيع الرطى عن
التي عباد الله عليه السلام من النساء ما عن من الميراث قال لمن فيه الطوب

والبناء والخشب لفصلها الاضواء والعقاد فلا يثبت لها من قبلنا
 دخول الحمل في ذلك فمن ابنكم تميم النخيل مع انه مرجوح اذ لا يرد العمل به
 الا انه وتقبل التحصيل ما يمكن فيجوز النخل للجد الصحيح ويقع غيره من النخيل على
 اصل الحكم فثبت منه قطعه قلنا المعروف ان العاقل متناول لجميع الاشياء من
 غير تخصيص بالنخل وقد قال المروني العقار الاصل يقال لعلان عقار في اصل
 مال منه الحديث من باع زادا عقارا او اصل مال او مضافا قابلا باختصاص
 المنع بالنخل المسلمين فضلا عن الاصحاب فلا يمكن القول به وان دل عليه امر
 النص الصحيح لذلك وانما المعروف من احوال الاصحاب بهاء نفسه وحيث ثبت
 ذلك في النخل ثبت في غيره كما ذكرناه وان قبل النخلها دل على عدم الازد من
 العقار فطلعا من ابن حصة تنويه بالعين واوجبتم القيمة كالاثاث البناء ومع
 دلالة ولا غير على حوال القيمة هنا وانما دللت على فيها الاثاث البناء وبها ما
 ذكر في الاول قلنا هذا السؤال حق لو قيل بعد ادتها من النخل مطلقا عدا
 دلالة النخل الصحيح كان منتهى الا انه لا فائدة على ما ذكرناه وكان ذلك هو المختص
 للمنع من الميراث خاصة لا يعاقب المسلمين في حقه فضلا عن الاصحاب على ان
 لا يمنع من الارشاد النخل مطلقا فنعتب القول ما عطاها القيمة استنادا الى
 لا الى الاختصاص قبل يمكن الاحتجاج للقيمة بان فيها تقبل التحصيل
 الا انه فيكون والى من خصصها بعين النخل مطلقا عينا وقيمة كما صنع المرتضى
 رحمه الله عنه في قوله بالقيمة من الارض ايضا استنادا الى ما ذكرناه قلنا
 النخل الصحيح غير قد لا على معهما من العقار مطلقا فلو لا الاجماع لكان ذلك
 التصريح ما بها منه عينا وقيمة وكان هو المختص بالاثاث وانما تعين تقبل

فوق الشجرة

التخصيص أمكانه وهو مع دلالة النص على ما ذكرناه غير ممكن من هذه الجهة
 وإنما وجبت القيمة والاجماع على عدمها من الأمرين معا وإذا كان الوجه مؤيداً
 سبط اعتبار التخصيص وإن كان لا زواله أدمع القول بالقيمة بقل التخصيص قطعاً إلا
 أنه اتفاق لا من حيث الجمع بين الأشيا وبينها وبين القرآن وبما تجمله ضد عرفنا ذلك
 لأن في تحجج القول المشهور ومستنداً مطلقاً قبل تحقق الاجماع غير واضح ويمكن القول
 في جهة الاجماع المذكور ما نقول من خالفنا لا يستدبر واحكامنا مختلفون في ذلك
 اختلافاً كثيراً مستنداً الى طوافه الاحاد والمختلفة فمن ابرأ ثبت لقائل الاول
 كالشيخ وخلافه المحكم بلزوم قيمة الاشجار مع عدم دلالة النص خصوصاً بلان
 دلالة على عدم كراهية في تحقق الاجماع في مثل هذا المقام بعد استقرار الخلاف
 على اصول اصحابنا بحسب ليس هذا مقام محل تحقيقه ويمكن ان يفتح على ما يمكن ان يفتح
 على قيمة الشجر اذ قالها في الجذوع بان يراد بها الجذوع الثابتة بدلاً من كراهية
 معها في بعض الاخبار وذكر النص في بعض فلو اراد بالجدوع الخشب لم ينكر
 والتاكيد مع ان الثابتين اولي وان كان لا يصلوا من بحث في حصة زارة
 ما يذهب على ان المراد بالجدوع الخشب لانه انما في الخشب خاصة بقوله الا ان يكون
 الطوبى والخشب على بعضهما او ثمة ان كان من قيمة الطوبى بالجدوع والخشب
 ولا على استثناء الخشب وانما في حصة ثم حكم بقيمة الجدوع والخشب فهو نصيب
 بعد النصيب حجة من ان في عموم المرائن ما فيها من كل شئ خرج منه ما انفقت
 عليها الاخبار وهو ارض الرباع والمسكن فيها وقيمة والا بها عيب الا في قيمة
 الباقي وقد اقصى على استثناءها في ذاته العلا عن محمد بن مسلم قال قال ابو عبد
 الله عليه السلام توفى المرء الطوبى لا ترث من الرباع شيئاً ورواه يزيد النصاب

في الرباع

قال يفتي جعفر عليه السلام يقول ان النساء لا يرثن من ربايع الارض شيئا ولكن
 لمن منها الطوبى الخ قال فقلت ان الناس لا يأخذون بهذا فقال ذوالنبا
 خربتاهم بالتبوط فان انتهوا والارض ربايعهم بالسبق رواه عبد الملك بن اعين
 عن احمد بن محمد بن الحسن بن النعمان عن الذوالنبا عن شئ فقلت هو لم يترك
 بين الروايات اجماع مع وجوده خصوصا في هذه الاخبار وفيها خلاف الاصل بل
 الاجماع بالمشقة كما ترك القول بجهتها من التلاح والدفاع في صحيحه رواه
فان قيل هذه الاخبار لا تضمن لها في الروايات من الارض شيء لا اثبات فاد
 دل على ما تلك الاخبار تضمنت القول بها لعدم المعاد ص قلنا قد عرفت بعد
 التراجع جميع تضمنت تلك الاخبار لاشتمالها على عكازها من التلاح والروا
 فاطم خفوا واحدهم بالمشقة والسبق عليه ولتوخيلاف ظاهره فليكن هذا كذا
 مع اشراك الروايات المعبر عنها بوجوب طراحه **فان قيل** ذلك الراي يفتي
 بالاجماع فاحتج الى ردّه او تاويله بخلاف ما ادعوه به فانه موضع التراجع
 فدل على ان الاخبار الصحيحة وغيرها من الاخبار لا تنفي صريحها من ما قلنا الله
 في كلا الامرين فان اصحاب الحديث السابقين على الشيخ ذكر الروايات الصحيحة
 على اثبات تلك الامور فظاهره الغل بها فانه كما نوافد كرون الفوق عاز
 عن الاخبار التي هي في خاصا خصوصا مثل الصدوق الذي صرح في صدق كتابه انه لا يذكر الا
 ما يعتمد عليه يدبر الله وما ايضا لم يدع احدا لجامع على ذلك صريحاً او دعاماً
 لمسلم دعواه ولا يتحقق الاجماع الذي هو محججهم بذلك يمكن على هذه النظر
 طلب الدليل فبدعي ما علمه الشيخ بعد المفيد رحمه الله خلاف الاجماع ولا يفتي
 قبل الشيخ قابل بالنعم فيكون القول بخلاف الاجماع فان المعروف قبل الشيخ

وان كانت من رواية غيره فانه لا يثبت بها ما ادعوه به من كونها من رواية الشيخ

أما القول بالقيمة كقول المرتضى وبقي المنع أصلاً كقول ابن نجيد والقول بالخصم
كقول المفيد ولم ينقل عن أحد قبل الشيخ النعمان وهم يكفون بهذا في الإجماع
خصوصاً الشيخ رحمه الله فإنه يدعي الإجماع على المستند ما قل من هذا ثم يذهب
بعد ذلك إلى خلافه ادعى الإجماع عليه بل يدعي أن المرتضى الإجماع على منتهى
مدعى هو الإجماع على خلافه وهو كثير في قضايا غيب النعمان والمجمل في الإجماع
من الطرفين في من المنع والاحبار يختلفون ولا وثوق ببعض دون بعض فيمنى
الافتقار على ما نفعت عليه لما فت من قبله لم يخص الكتاب في محال لا
هذا عابه ما لم يخص في تقرير هذا القول ومع خوته يمكن الحوار عنه ما قد
الاحبار والمختصه لما ذكره الاتفاقر تلك الاحبار الحسنة والصحيحة بل لا يسل
للكلالة ما في طريق الحار الأول وهو خير من غير مسلم مثل زناد وهو سعد
فاسد لما عيبه بعد على حديثه وفي طريق الثاني جماعة ضعفاء وما عيبه
البيان وقد قال الفضل شاذل الكذب المشهورين جماعة وعندهم
الصانع وكذا في طريق الخبر الثاني من الضعفاء جماعة منهم الحسن بن محمد
ساعة ما علمه في هذا الباب على تلك الاحبار المعتمد لا رصوا كما في زناد
امضيه امرضها وأما الشيخ رحمه الله عليه على عدة من هذه النقص المذكور في
الاحبار وأجاب أن تلك الاحبار لم يدعى على أمره أنه على هذه فتقبل أو لا تقبل
منه الاحبار والمختصه على نفي ما عدا المذكور فيها فلا منافاة بينهما في الإجماع
حسن وإن كان ما ذكرناه أحسن لما بيناه وأما القول الثالث المشايخ الكثر
وله شاهد الله تعالى في المطلب الثالث ما علم أن ما حكاه من الأقوال وجب
قول الشيخ والتبع وان حجة كقول الشافعي في تضافه المشهورين منهم من دعوى

ان قول الشيخ كقول المشايخ في استحقاقها قبلة الشجر كما لا ينبغي والاعتراض لا يفتكر
 الشيخ ومن تبعه خالف عن التصريح بذلك فانه قال في المنهاج للمرأة لا تشر في الارض
 والقرى والرباع من الدور والمنازل بل يقوم الطوبى بالخشية غير ذلك في الارض
 ونقط على حصة ما منه ولا يعطى من فضل الارضين شيئا وقال بعض اصحابنا ان هذا
 الحكم يخص الدور والمنازل دون الارضين والبياتين والاولاكثر في الروايات
 واطهرها المذهب مسئله كلامه عليه السلام في البراج وقال ابو الصلاح في كتابه
 الكافي لا تشر المرأة من حجاب الرباع والارض شيئا ونقط على من قبلة الارض
 من خشية جبر كثر الارض قال ابن حزم وان لم تكن ذات ولد منه لم يكن لها
 حق في الارضين والقرى والمنازل والدور والرباع وذكر روايات مختلفة
 يخالف تلك هذه عباراتهم ووجههم الله وانما جبر بان هذه العبارات ليس فيها
 تصريح باعطاء قبلة الشجر ولا بالمنع من الارض منها وانما دللت على عدم
 اوتها من الارض سواء كانت ربا عام قري وبساتين وغيرها وعلى انها
 تقطع قبلة الارض البناء من الطوبى بالخشية لا بواب غير ما خصص قول ابو الصلاح
 فانه يصرح في ذلك واما الاصل في الارض البناء دون غيره وهذا بخلاف
 به المشايخ ومن منعها من غير الشجر اعطاهما قبلة ما كالات الا ان يكتفى
 لقول الشيخ وغير ذلك من الارض البناء فادارة ما سمع الشيخ وغيره يكتفى بذلك
 اطلاق الا انه على الشجر غير منع من غيره ولا عرفا واما المتبادر منها الارض البناء
 كما هو ظاهر الاخبار وكلام ابي الصلاح يصرح فيه كلام ابن حزم خالف عن
 الامرين معا ورحمهما طاهران قول هؤلاء خارج عن الاقوال الثلاثة وانهما
 على منعها من الارض مطلقا ومن عيان النساء والرباع دون قبلة ما وانما تشر

من أعين الشجر فيها القول الأول في الأرض من قبلة الشجر لانه موجب الأرض من
والثاني في الخ من غير من الرباع وان كانت قرع دنانير والجمادى العلافه
في الخ بعد مكانه هذه الاحوال الثلاثة كما حكناه قال بعد نقل كلامنا في هذا
وهو منا ولكلام الشيخ وقال بعد نقله لكلام ابن حمزة الذي ذكرناه من غير
تفسيره هو يناسب قول الشيخ ايضا ولا ينبغي عليك ما بين الاقوال من الفرق فان
ابا الصلاح قد صرح بتصحيح الالات بالاث الرباع والرباع جمع ربيع و
هو الذر والشجر اطلق الالات فان حمل كلام الشيخ المطلق على ما قبله ابو الفتح
فما هو الظاهر لم يكن كما ذكره المتأخرين وان حمل كلام الشيخ في الالات على ما تم
الشجر على ما قبله من السد فالف كلاما في الصلاح وكلاما ربيعنا فماد على الخ
من الارض مطلقا من غير ان يفسر ولا يناسب كلام الشيخ ولا كلام ابي الصلاح
وابصافا في العلان وغيره من المتأخرين ذكر الالات كما ذكرها الشيخ واضحا
البناء ذكر الشجر وهو صريح في انهم يريدون بالالات البناء دون الشجر بطرا
المعنى متساو لهما فكيف يحلون كلام الجماعة في الالات على ما قبل الشجر مع
ظهور ما قبلها با عن ارقام هذا مع قطع النظر عن دلاله النصوص مع مراعاتها
لا يوجد فيها ما يدل على حكم الالات مطلقا وانما هو من كلام الشيخ والجماعه
فلا بد من ثبات الدليل على حكمه والنصوص كما قد عرفت تماثلت على ثباته
الطوري الجذوع والخشب جميعا لالات عليها الحكم الدليل على غير ما مع دخوله
في دلاله الارض قد ظهر مما ذكرناه ان في المسئلة قولنا ابعاد ان دلاله الاحا
الناطقة الصحيحه وغيرها عليه فوفى من غير خط الاقل لانها تضمنت الشجر مطلقا
الارض واعطاها القيمة من الامطار والالات البناء فبقية الباقي على شك لا ينسلك

والاخبار التي خرجت المفيد على الاختصاص بالرباع لا تنافي هذا القول كما لا يخفى
 القول الاول كما قد بيناه. وبقي احاد النسخ من العقار وهي ان ماتت بظاهرها هذا
 القول على تقدير تسليم كون الشجر مطع من جلته الا ان المناقاة فيها ظاهرا مشتركة بينه
 وبين القول الاول من حيث اشتمل على عطاها القيمة والنسخ من استحقاق العقار
 فيها ومع ذلك لا دليل عليها كما اخرج في القول الاول الى ما قبل هذه الاخبار
 يمكن هنا ملها اسهل من وجوه احدها ان يحمل العقار على الارض خاصة لانها
 هي اصل المال الذي اطلق عليه وهي لا تنفصل عنه فقد اختلف غيرهما من الاموال
 حتى الشجر في ما اخرج محلها الناس ونقل المقات كانت الارض ياولى مكانها
 ان سلم اطلاقها على غيرها لكن مختصة بالنخل كما صنع في الصحاح ويقول هذاته
 لا فائدة من المسكن باحضار الحكم بالنخل عنها ولا فائدة سقط اعتبارها وبجعل
 الحكم مختصا بالارض منكم وهذا كما اخرج اصحاب القول الاول السليح والذوايب
 الخمر الصحيح وكذا اخرج المحل ما حملوه عليه بمكيا المحل عليها من الخمر جوفها
 ان يحمل العقار على الطلافة ويجعله تاملا لجميع لكانها مختصة بالارض جميعا من
 الاحاد وبسبب عموم الكفاية رايها ان تحمله على الطلافة ايضا لكن ليس اللفظ
 لشموله لجميع افراد بناء على ان الامم يحمل النجس من نحو ما لا يقبل الشمول فيحصل
 الشك في غير الارض من افراده اما الارض فتدخل قطعا من الاخبار وبالاجماع
 وبعض موارد فان قيل يرد مسئلة في الارض لو وردت عامتها بعض الاخبار
 بهذا اللفظ في غير ذلك يحصل الشك في تأويلها لجميع افرادها فيسعى على هذا
 مختصها بموضع الوفاق وهو ارض الزمان والمساكن كما صنع المفيد قلنا
 عموم الارض عام من حيث لم يتحقق في العقار احدها ووردت في الخبر الاول في

نكره منفسد وهو مفيد للمعروف الثاني ان ارض الرباع قد حلت صريحاً في الاخبار
كصريح ذروة المشكك على المروي غير فلا يمكن تخصيصها بارض الرباع بخلاف القضا
فان تخصيصه سهل كما ذكرناه ونعاهما ان يجعل على الملاقة ايضا ولكن تخصيصه لا
لانها موضع اليقين ونطرح الباقي للشك فيه مع ضافتها لتلك الاصل او نحوها
الاخبار عنه فلو كان مراد الزمنا حبل السنان في تلك الاخبار عن وقت الخطا ايضا
وعن وقت المخاطبة على الظاهر سادسها ان يجعل القفا ^{عظما} لنفسه بالارض بغيره
عند ذكره في كثير من الاخبار حذر من الاختلاف في كلام المعصوم صامع اتحاد
منا وقد لحظ المحقق في السامع ذلك فقال في وقت الربيع من جميع ما تركه المرأة وكذا
المراة على القفا تم نقل قول من طرد النع في المزروع والساتين بجمل القفا عشا
عن الرباع والساتين خاصه وهو وثوقها وكوماه وقد ظهر بذلك ان هذا القول هو
الاقوال لبلاد واطهرها من جهة الرواية وقد فعل ما حله من الاصل وبلا خلاف
كونه احدها واعلم انه قد اتفق لهم في هذا الخلاف في هذه المسئلة او غيرهما
ما فعلناه عن النسخ من المذهب مع ما نقله عنه العلامة وغير مطلقا والثاني هو
في النسخ ان قولنا في المصالح ما وكلام النسخ وقد عرفنا انه بما فعله والثالث قولنا
ان كلام ابن حنبل ما سبب كلام النسخ ايضا مع سنده بعده عن الرابع ان قوله
المحققين في النسخ فهم غير ما فهمه والده فنقل عن ابن المصالح انه يوافق الشيخ
المعتمد في مذهب من احصا من النسخ بالرباع دون غيره من الارض مع انه قد ذكر
النسخ من الارض مما يصدق منه من الرباع وهو خلاف قول المعتمد والحاصل ان
الشهد رحمه الله قد شفى شرح الاثر وجعل قول النسخ هو الاول وجعل خامس قول
ابن المصالح وابن حنبل وذلك بخلاف العلامة في السواء او جعل خامسا وقدر

عند الطهارة والساواة والتاد من المقتضى في النسخ قال بعد نقل الخلاف هذا
 لفظة والضموي على قول المنبجذ او قبل وهو المنع من بقية الارض ولها قيمته
 الا لا في الاشجار والنخيل لا يخفى عليك ان هذا قول المتأخرين لا قول المتقدمين
 او ليس بقدر يحكمها بعد المنع من البساتين والمراذع مطلقا ولا من ارض غير الرباع
 وانما حكم بالقيمة في الاربع خلقة وقطعت فتواء بذلك غير معلوم لما قلناه
 اول عبارة لا عرفها **المطلب الثاني** في بيان من يملك الارض ما ذكر من الروايات
 وقد اختلف الاحكامهم فيه فذهب المنيذ والمحقق الشيخ في الاستنباط وابو
 الصلاح وايزيد بن البراء والمحقق في النافع وتلميذ التارح بل ادعى ان يذهب اليه
 اجماع المسلمين هذا المنع عام في كل وجه سواء كان لها ولد من البساتين ام لا والاعتناء
 بالسنة غير عامما ورد في هذا الباب جمع والى على ذلك فلا وجه لاعتناء الارض
 واحدا بما في ذكرها والعلية النصوص الموحية للحكم شاملة للزوجهين ايضا كما سيجي
 ان شاء الله تعالى وقال الصدوق والشيخ في النهاية وابن البراج وابن عسكروا والمحقق في
 الشرايع وابن عسكروا في الجامع والملازمة الشهيد وباقي المتأخرين ان ذلك مخصوص
 بنسبته الولد عند جماع بين ما اطلق في تلك الاخبار وبين ذواته الفصل بعبد الملك
 وابن عسكروا عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل يورث من ذواته وامره او
 من الزينة شيئا او يكون ذلك بمنزلة المرأة فلا يورث من شيئا فقال لا يورث من ثمنه
 شي ترك وتركه وجه الجمع على ذلك لا يختص على غير ذوات الولد هذه على ان
 الولد مناسب لكل واحدة محكما وفي العكس يؤيد رواية ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير
 في النساء اذا كان لم يولد اعطيت من الرباع وهذا غاية ما اخرج به القائل بالفصل
 وجهه فطرد في ذلك البراءة ويعتقد الدالة على عموم الارض ظاهر في النسخ لانها موصولة

في النسخ
 في النسخ
 في النسخ

لما خرج من خالفوا في موالاتها ما يدل عليه لانه قال او يكون بمنزلة المرأة لا يشتر
من ذلك فدل على ان السائل لا يشبهه عنده في حكم المرأة مطلقا وانما اشبهه عليه
حكم الرجل وهو يدل على ظهور الحكم جدا في ذلك الوقت مضافا الى ما وقع في الرواية
الكثرة المطلقة في المرأة من غير تفصيل وفيها الصحيح المحقق وغيرها فتخصيص هذا الرواية
الكثرة المرتبة في اوقات مختلفة ورواؤه مختلفة برواؤه واحد خالفها على ما تشر
بعد بما مع ان في طريقها اليان وهو مشترك بين جماعة منهم الثقة وغيره فاما
خاله كيف يخص به الاخبار الصحيحة والحسنة وغيرها الكثرة ولو عكس فخص بها
هذا ما ذكرناه كان اول ما دقنا به ابن ابي عمير في مقلوعه لانه لو سئل القول الى اننا
فقط الاحتجاج بها راسا ومع ذلك فان ابن ابي عمير يروي عن ابن ابي عمير المحكم
في المرأة مطلقا لانها في طريق الرواية الاولى الحسنة عن الفصل الحسنة قال
الشيخ في الاستصحاب بعد نقل جملة الاخبار التي وردت في حرمات المرأة مطلعا
اما ما رواه ابن ابي عمير عن اصحاب عليه السلام ونقل الرواية السابعة فلا ياتي في
الاخبار الاولى من محمد بن احمد فان محله على التهمة لان جميع ما خالفنا
في هذه المسئلة وليس يؤاخذنا عليها احدها العامة وما يخرج من هذا الخبر مما هو
فيه والوجه الاخران لمن يميز في كل شيء ما عدا زينة الارض من القربا والادوية
والرباع والسافل يخصص الخبر بالاخبار المشددة قال وكان ابو جعفر محمد بن علي
الحسين بن بابويه القتيبي رحمه الله يقول هذا الخبر يقول ليس لمن شيء مع عدم
الاولاد ومن هذه الاشياء المذكورة فاذا كان هناك ولد فانه يرضى من كل شيء
واعند دعوى ذلك بما رواه ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير ان النساء اذا كان لهن ولد
اعطين من الرباع انهن كل ما للشيخ ملخصا وهو ظاهر في عدا رخصة النساء للشاوبل

لا نزول للخبر السابق ولا يوجب من ثم نقل الثالث عن ابن ماثويه ولو كان مصباحا
 لقال انه لا ينافي من ثلاثة اوجه ذكر الثالث ثم اسند الى ابن ماثويه ان شاء الله
 يحفظه واما في الهند يثبت انه قال هذا الخبر لم يوافق على انه اذا كان المرأة ولد فانها تشر
 من كل شيء تركه الميث عندا وكان او غير ثم ذكر عقبه لئلا يعلل حكاية ابن ماثويه ولم
 يذكر الوجبين الاخرين وهو يدل على انه موافق للصدق واما ابن ادريس فانه
 قال فاما اذا كان لها منه ولدا اعطيت كتهما من نفس جميع ذلك على قول بعض اصحابنا
 وهو اخبار معتبر على الحكمين من ماثويه متكامه من ذهاب ساذة وخبرها حكاه ابو
 حماد واعلوا في هذا القول بدمي شجنا ابو خنجر في النهاية الا انه رجع عنه في
 استقصاءه وهو الذي نكح عندك اعني ما الحان في مستبصا لان المحصر يحتاج
 الى ائمة قوية واعكام شرعية والاشماع على انما لا ترضى من نفس من الزماع و
 المنازل تبا سواها كان لها من الزوج ولدا ولم يكن وهو ظاهر قولنا نحنا النفس
 مفقسه والسيد المرتضى في انصاره انه قد اتى قوله من وجه لا روح فيه
 انه يمكن ان يقال لما كان عموم القرن حالا على ارض الروضة مطلقا من كل شيء
 وقد ما لنا في اطلاق هذا المحصر الذي بين المذكورين وان لم يبلغ حد النقص
 الا انه يجمع الشبهة في الجملة في اطلاق تلك الاحاد والمحصر في شجنا ان يرضى
 عموم الكنا في جبر محل الوفاق لانه دلالة ماثويه وقد اندعت الشبهة في
 في محل التراجع خصوصا مع ذهاب جماعة اخرين الى مثل هذا الاختيار وان كثرت
 لا تختص القرن بل لا ينجح مما رجوعهما الى الخبر الواحد فلا اقل من وقوع
 الشبهة في التخصيص وهذا لا بأس به وان كان القول بالتسوية بين الزوجات
 ايضا قويا متينا **المطلب الثالث** في كيفية الاحتكام ما ثبتت الحجة ثامنه فذكرت

ان لكل مفعول على انه في غير الارض انما هو من النهن خاصة فمفعول فيه ما يخرج
من غير ما كان والنصوص باطنة به واما الارض عامة على الشهور وخاصة على القول
الاخر هذا لا كثر الى عدد استخفافها منها شفا غيبا وقبه والنصوص باطنة به كما
عرفت حالف المرفق في الله عنه في ذلك وحيل ما فيها في ربح الرباع من العبد
خاصة وواجب ما فيها كما تجتمع في لانا وخال في ذلك الجمع من ما ورد في الخبر
وافتنى به الاصحاب من حرمانها منها وعمول الكتاب الدال على انها مفيد للاقا
بالعن والطلاق الاله بالنبية تفليل الشخص من الكتاب الله هو عند الاستدلال عند
واقتدارها على فعل ما يمكن كما صنع في مسألة الخوة قال رضي الله عنه في
الانصار وما انفرت ما الاما منه ان الروضة لا ترث من رباح المتوفى شيئا بل
قبه حقا من البناء والالات ومن قبلة الراس وخال في باقي الفقهاء في ذلك
بصرفوا بين الرباع وغيرها في تنفق حق الرزق الذي يعزى في نفسى ان هذا الشئ
يجري مجرى المسئلة المتقدمة في شخص الاكر من المذكور بالمصنف في السعة ان الشا
وان لم يملك في الرزق ما فيها محمود لها ثم احال البيان هنا على ما يسهل هناك
وما صله مراعاة الحكم بين ظواهر الكتاب ما اجبت عليه لطا بعه من الرزق قال
العلامة في النسخ وقول المرتضى من انفا منه من الجمع بين عموم القران وحسن البناء
اقول فيه نظري لان الاحار ان اعبرت بمقتضى القران فهو لا على حرمانها
من الارض مطلعا وذلك من وجوها عدة قوله فيها ان المرأة لا ترث من الارض
شياء وقوله لا ترث مما ترك زوجها من الرزق الدوز شيا الخ ونحو ذلك من
العبارة ان لا شك ان الارض من قبيلها شئ والشئ قد وقع فيها كونه منفية فبعد
بشور البع لا انما منه بكل وجه فلو وريث من الغنم لما صدق حرمانها منها

وناسها ان السارد من قوله لا ترث شيئا بل من قوله لا ترث بها لا ترث من العبن
 ولا ترث الفينة كقوله الفانل لا ترث والكافر لا ترث ونحو ذلك فيكون والابن يرث
 الخصة على ذلك في اية متبادرة معنا التي من كل ناصح لذلك واستغنى عنها ما يخص
 لهذا اللفظ في هذا الخبر واذا كان هو المخصص للابن وحمله على معنى الحقيقة وتخصيص
 لها من العبن والفينة والاملا مع لا اعتبارها بمقتضى من - ودا بعد هذا فاد
 نالها ان قوله مع ذلك لا ان تقوم الطوبى الحقيقية يعطى فيها او تمنها ان كان
 من فئة الطوبى الجذع والخريف قوله ويقوم العصب والابواب الجذع والفصل
 يعطى حقها منه لواقع تفصلا للحرمان يقتصر ان الحرمان لا يرث من مال العبن و
 الفينة والحرمان من الالات المذكورة من العبن وذا الفينة ومن القواعد المشهورة
 ان الفصيل يقطع الاشتراك ولو كان حرمانها في الارض من العبن كمال الفينة لزم
 اشتراك الجميع في ذلك وهو خلاف القاعدة وادبعها ان قوله ثانيا ويقوم الطوبى
 الجمع وما في ضياء يدل على تخصيص هذه الاشياء بالتقويم دون الارض من حيث
 جهاد كرا في حرمان لا يجوز الالات المذكورة في الرباع والدار ومحوها ولو كانت
 الارض مشابة لها في التقويم لزم الاعلاء بالجهل حيث يحكم بحرمانها من الجميع ثم حكم
 ما استحقاقها الفينة من البعض هو ظاهر ما فيها انه مع الفرق المذكورة بعد الجميع
 لو كانت الارض متساوية لغيرها في التقويم لزم تاخير البيان عن وقت الخطاب مطلقا
 وعن وقت الحاجة على اظام لان السائد السامع ناخذ اللفظ على إطلاقه و
 يحمله على معناه المتبادر ويصله لعمد بعد بعضا خصوصا مع تعدد الروايات و
 اختلاف بلدتهم وروايتهم وقوع الورع في الخلق في كثير الادوار وانفساد من ظهور
 الائمة عليهم السلام ولم ينقل عن ائمتهم شيئا مما يخالف هذا المعنى الظاهر حرمانها من الارض

مطلقا وقوع الوقائع الكثيرة واستعمال مضمونها وموافق في اخبار البيان
عن وقت الحاجة فان قبل السداد الرضى بهند في ذلك على الاخبار لكونها اخبار
احاد لا توجب على العلم ولا العمل انما اعتمد على الجمع بين عموم الكتاب وبيان
الاختصاص بالكم هو عند مخدوح فلا يرد عليه شيء مما ذكر قلنا اجماع الاصحاب
انما وقع على خبراتها من الارض عنها وقته بظهر ذلك من استقرار كلامهم فانهم
فانهم لا يختلفون في ذلك ولا يفتلون الخلاف فيه الا عند رضى الله عنه فادانهم
اجماعهم في التخصيص بل بعد كما وقع لاقول الخبران في الجملة فان قيل يمكن ان
يكون مجموع في منه كون الاجماع على الخبران من العيب والغيب بل عليه في الجملة
وانما تحقق بعد ثباته كما هو الظاهر من مصنفه كتب الفتوى والمصنف بالاحكام
والفريق كلهم من اقرؤا عند الملبس كالمبطل في باب الوعد وان الخبران في الجمل
من يوافقه على ذلك الخبران من الخبران من الارض مطلقا بل يدعي عدم الخبران منها
مطلقا كما شاع في المطلب الرابع وما في من ذكر مع انه لا يقتضي في كلامهم بالتحكم او
بما يقتضي الاجماع لا يتحقق بكلامهم الاجماع وانما خبران من الخبران من الخبران
القول بان الاجماع لا يتحقق الا على اصل الخبران لا على محققه من الخبران او منها
ومن العيب قلنا هذا كله حق ولكن المؤخر في دماه وقلة الاعتماد على التصحيح
المذكورة او على فتوى من غير خبرا والجميع الى الخبران من الارض مطلقا حسبنا
قوله ما سابقا القول باحتمال الامر بان المتبين منه هو الخبران من الخبران من الخبران
غير واضح وهذا بخلاف ما ذهب اليه في مسألة الجوه فان اجماعهم على ثبوتها في الخبران
المذكورة غير متسا للقول بالغيب كما حققناه في المسئلة التخصيص بها وبالجمل خبرا
ادالة هذه التصحيح قلنا الاصحاب يقتضون خبراتها من الارض في الجملة مطلقا

وإنما سجد الكلام على خصوص الارض وعنوانها لوقوع الخلاف فيها واحتللاً
 ظواهر الاخبار فيخص القرآن بما يتعلق بالخصيص به وهو ارض الزباج دون
 غيرها عبا وقية فعمل بالخصيص من لا يثبت له الاختصاص بموضع وهو الارض
 الخاصة عبا وقية والالفاظ الى طرح اخبار الاحاد وعدم تحقق الاجماع في
 المسئلة يؤيد عمومها من غير الجمع واما الفرق بين العين والعينه فغير واضح
 فان قيل كيف يتحقق الاجماع على الخبر في الجملة مع مخالفة الخبر الجنبه وحكمه بارتباطها
 من جميع ما ترك كغيرها كما تستبين من شاء الله تعالى مع انه لا يعلم انتفاء قول
 غيره ذلك لورود رواية صحيحة يرويها ابن عبد الله بن ابي يعقوب فربما يكون
 قد عمل بها اكثر من رواية الاخبار وبعضهم حيث ودعوا في كتبهم وما كان بين
 مؤامهم من تلك الكتب انما معتمد الاخبار قلنا اما خلاف خبر ابن الجنبه فغير
 متحقق بل الظاهر عدم التبع المتقدمين والمتأخرين في الخلاف في المسئلة وما
 نقله عنهم خلافا لغيرها ومثل هذا يمكن في ظهور عدم مخالفة المجوز لدعوى
 الاجماع على ما يظهر منهم بل قل من ذلك وعند ذلك سهل الخطبة مخالفة ابن الجنبه
 وعدم العلم بنسب على هذه الاصحاب هذا هو الذي يقتضيه تعميمهم واسطلاحهم
 في تحقيق الاجماع وقية نظر الذين مناهم موضع تحقيقه وعلى هذه الطريقة يمكن ان ينادى
 السيد رحمه الله للاجماع وعموم العرائن ويجمع بينهما محراباً في الجملة على طائفة النظر
 ولدى يظهر ان قول ابن الجنبه بما مطلقاً اقوى لهذا وادق للقواعد من مدعي
 التسديد وطرح اخبار الاطالغ الاجماع على الخبر في الجملة فلا يقتضي تخصيص
 القرآن بمطلوعاً للاذم حج اسد الطريقين ما عدم حرمانها مطلقاً او حرمانها من غير
 مطلقاً وهو طريق الاقوى اعلم ان الذي يظهر من كلام المفسر يقتضي لبيان

قوله لا يثبت له الاختصاص
 بموضع وهو الارض

بن جابر

٢٧٢
في بيان ما
يحتاج اليه
المتكلم في
الزواج

حرماها عند من عيى الارض وروى الغيبة مخصوص بارض الزناج كما اسلفنا اما غيرها
من ارضي الزناج فحكمها عند حكم غيرها من ماله فترش من غيبته كما بقوله الغيبة
ومن تبعه **المطلب الرابع** وان هذا الخبر كما كيف وقع هل هو مستحق عليها ام لا
والخلاف فيه ظاهر مع ان الخبر خاصه لا تغاى من عداه من يوجد فواهم او يغفل
الان على ابي حنيفة في الجملة امر مستحق بكالة الاحار وقوى الاصحاب على ذلك
ذهب ابن الحنفية رحمه الله في كتابه الاحكام في لغة المحكم الى انها كغيرها من الورث
لا تخبر من شيء مما ذكره في عبارته وادخل الزوج او الزوجه على الولد لا لو
كان للزوجه الفرض والزوج الربع من جميع التركة عفا راوانا وصامنا ودقنا
وغير ذلك وكذا ان كان اربع فواحد لم يخصص من الاربعين الستين ان حضر واجبا
السدس وما بقي للمولدين ولو لم يخصص لولد باه من الزوجه وهو ظاهر في عموم
الحكم الذي ذكره للزوجة سواء كان من ولد ام لا وهذا هو الذي فهمه عنه من امر
عنه ونقلوه عنه قوله وان كانت عيى بانه محمله للمعنى امر وعنه على ذلك عموم القرائن
وصححه ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام وقد تقدمت وما ورد من الاخبار بخلاف
ذلك لا يصلح عند التخصيص بقرائن ما روي الخبر الواحد كما هو المعروف من مذهب
قدماء علماءنا خاصة ما مضى بنا عند من جالفنا انه يهتبه او لانه وان عمل بعد
عند المعارض لكن لا يصلح لتخصيص عموم الامر ببيان على ان دلالة طيبة ودلالة
القرائن قطعها فلا يبارص كما هو احد قول الاصوليين وقد سبق منه في باب
الخوف من ذلك وله محضر بما يولد على وجه الوجوب لذلك لكنه حكم ثم بالاستحسان
انظر الى الاخبار وقوى الاصحاب فلذلك ان ينبغي منه هنا مثله لكنه لم يصرح
به فلا يرجع الخلاف هنا الى الاستحسان الاستحسان بل الى الاستحسان وقدره لعل

طرد في الدنيا ان الحكم هناك يخصص لولد بالامور المذكورة فاذ لم يمكنه عمل
 على الاستحقاق لمعادضة القران حمله على الاستحباب بمعنى انه يستحق ان ياتي الورثة
 تخصصها لان التخصيص ناسب كلا الامرين بخلافها فانها لا اخبار اشتملت
 على نفى ارضاها من المذكور والنفي ناسبه الحكم بالاستحباب فلذلك اطهره و
 حمل النفي على استحبابه لا باخذ شيئا من اعقاب ما ذكرنا من فهمه خلاف ظاهر
 الحلاق في النفي هذا الحكم مبني على قواعده فمن مدتها في محالها وان العلم الاعلى
 الضميمة متعين ان لم يمل فيها من الانواع وبصلح التخصيص الكتاب لا يفتح نظيره
 حكما لانها طيبة الشريعة قطعية للدلالة واما القران ومطلة قطعي الطريق
 الدلالة لفسادها في قول السارحون متحقق هذا الحكم في الاصول والله اعلم
المطلب الخامس في بيان الحكم في هذا الموضع ما يبدوا فيه ثبوتها بالصحة
 لصحة وانفا والاضحاب لا من حيث خبر لا من غير انما من الحكم الواضحة وقد علمنا
 الاضحاب حكم الله ونطق بها النصوص خاصتها ان الزوجة من حيث هي ووجه
 لا ينسبها وبين الزوجة وانما هي حبل علمهم فمنها تروى جنت بعد الميت بغير ميركا
 بناقته ومحمد متكم في مساكنه وتسلطه على عفاه فحصل على الورثة بذلك
 غصاصة عظيمة فاقصت الحكمة لاهية منه ما من ذلك واعطاها الفهم جبر لها
 والمفهم محضه للمعين وقائمة مقامها والصبر بالعدل متقى وتعليل في جنت ذلك
 الصبر في غير منه القول في اخصنا الولد الاكبر ثانيا بنسب وسبقه خاتمة وصحة
 هذا بخلاف الحكم بارتها من اعقاب المتقولان من ماله واثانها اذا انتقلت
 من منزله لا تبلغت الى منزل ذلك ولا ينقص بسببه غالبا وقد روي هذا القلة
 في عدم اخبار فيها روي محمد بن مسلم قال قال ابو عبد الله عليه السلام تراث الميراث

الطوبى لا ترق من الزراع شيئا قال قلت كيف ترق من الفرع ولا ترق من الرزق
 شيئا فقال له ليس لها منهم نسب ترق به وانما هي خيل عليهم قرح من الفرع ولا
 ترق من الاصل فلا يدخل عليهم داخل شيئا ومنها رواية عن ابن عباس عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال انما قيل للزينة فيه الخشب الطويل لا يرق من فخذ على
 من يرق من اوراقها ومنها رواية بغير بيان عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 سالت عزرا التمام ما نحن من المرات فقال نحن قبة الطوبى البناء والبار والنجاة
 والقصبة في الارض والعقاد فلا مرق نحن فيه قال قلت فما لنبات قال البان
 نحن قال قلت كيف صار ذا هذه القبة والربع مستحق قال لان المرأة ليس لها نسب
 ترق به وانما هي خيل عليهم وانما صار هذا كذا لانه تخرج المرأة فيجئ زوجها
 او ولد من قوم اخرين فبهم غوام في عمارهم ومنها ما كسبه الرضا عليه السلام محمد
 شيئا كما كتب من جوابه سألته على المرأة انها لا ترق من العقاد شيئا لانها الطور
 والعنق لان العقاد لا يمكن تغييره فقلبة المرأة لا يجوز ان يقطع ما بينها وبينهم من
 العنق ويجوز تغييرها وتبدلها وليس الولد والوالد كذلك لا يمكن التفتق
 والمرأة يمكن الاستبدال بها فاجوزان يجئ ويذهب كل من منهما فبما يجوز تغيير
 وتبدلها واشبهها وكان الثابت المقيم على حاله كن كان متلفا في الشاة والقباء
 واعلم ان هذه الاخبار قد دللت ايضا مضافا الى ما سلف على عدم الفرق بين
 الولد في الرزق خارج غيرهما القيام العلانية بها وعلى ان المدفوع انما هو قيمة الطور
 والخشب والارث البنا ولا يرضى لها الشجر بوجوه وان كان قد يظهر من كلام الرضا
 عليه السلام جوابه من اتمه للارض من حيث انه مما لا يتبدل غالبا لا يتبدل او
 منطاولا ويمكن ان يقر انه بدل ايضا على الارث من غيره كما قد قلت عليه السلام

السابقة وبصرف ذلك القول المزعوم من التجرع لو كان ممكنة مستلزمة للتبدل والزوال
 وقابل للقطع والافال في كل وقت وان فهمت لم يقل فلا بد من تبدلها على خطا اول
 الزمان واقعا علم بمقتضى حكمه فهذا ما اقتضاه الحال الكلام على هذا المطالب
 المحتمل لنهزم الكلام من المسئلة بمباحث الاول قد عرفت ان ما تركه المشتبه بالثبوت
 الحادث في الزكوة منه وعده ثلثة اقسام منه ما لا يشتر منه عبثا وقبحه وهي الارض وما
 مطلقا او ارض الدور والسكن ومنه ما ترث من قبحه ولا ترث من عبثه هو ما
 عدا الارض من اجزاء البناء من الخشب والحجر والبن والحق الاضمار بها ما ثبت في البناء
 من الابواب والادمار والوقوف والسلاسل المثبتة وغيرها المساوات لها في المعنى
 في الحاق الشجر بهذه الالات وبالقسم الثالث ما تقدم ومنه ما ترث من عبثه
 هو ما عدا ذلك من ماله من جوار وما ترث من ذرع ورقب وصامتة غيرها ولا
 فرق في الذرع بين ما تدرج عليه كالكراوات وغيرها من ما يتبع اكثر من سنة كبعض
 القطن والذرة ولا في الشجر بين ما يتبع على ساقه وما يقطع كالنور ولو كان الورق
 يبدأ خضرا ثم يحوّل الى اللون اما غير الشجر قبل ثباته فالظاهر انه يحكمه لما اوتاه
 له في المعنى الموجب للمعقوب مع احتمال العدالي ان يطلق عليه اسم الشجر وقفا فيما
 الاصل على موضع اليقين اما الله فترث من عبثها وان لم تبلغ او ان قطعها لانها كانت
 منفصلة عن الشجر حكما او في حكم المعقول ومن ثم لم تغفل في سبب عند الاخلاق
 ولو كان الشجر في اصل الدار فله حكم نفسه فان اعتبرنا فيه العنة فهو مع الايمان
 ذكر وان وقته مما من عبثه شارك الوارث فيه وان استحققت فيه الات الذرا
 الاله لا يعدمها ولا من اجزائها وان اصلها من لم يدخل في طلاق بيعها
 الثاني لا فرق في الساكن بين ما كان بكسك لميت بنفسه وبكسك غير لو

بالاجزاء بل كلما نطق عليه اسم الدار وان كان محورا عملا باطلاق الاسم وهو يجوز
 بما اذا اعد من البناء للجنس كما في النعم والتحل وغيره فاما اعد لوضع العملة
 وعلف الخوا ولم يصر لثبوت الضيق الشرج والحمار والزحار ونحوها فنظر من علم
 اطلاق اسم الرباع عليها ومن شمول قوله ويقطع فيه الطوبى الخشب والابواب
 الخدع لذلك كله واما دخول انصافا في اخص الارض فواضح بل اولى والاقوى
 الخافى في الجمع بالدور المسكونة لما ذكرناه وان كان التعليق السابق لا يتناول عملا
 بعمو اللفظ ونقوى الاشكال على من ذهب اليه من حيث خصها بالرباع وهي لا يتناول
 جميع ذلك واما في هذه المواضع من الالال المنقولة فانها اخرجت من عينها لمعدن
 فيها كروان دخل عبارات الاخبار المعينة بالالال لان الظاهر انهم يريدون بها
 الالال البناء كما هو الموجود في النصوص التي هي المستند واما نفس عبارة الرخايم
 ودخولها في اجزاء البناء والالال مطهر شيئا غالبا فكانت كسرها من الاحجار
 المختار بل اولى من بعضها كالابواب من عدتها ولما استعملت في دفعها وحلها
 في عمود الالال وهذا هو الاجزى واولى منه اذ منها من ضربها من الضعيف ان كان
 حجر الاسفل شيئا لان ثبوتها لسهولة الادخار به لئلا تحرك الالال الدوام ومن ثم
 لم يدخل في فرع الدار والحق بالامثلة المنقولة واما قدور الحمار والمصان
 فالظاهر انها كالجزء منها لثباتها وانما اذ غالبا نعم لو كانت غير مثبته بحيث
 نقلها حيث يردون من عينها كغيرها التثالث لو حلق الالال الساء من
 الخشب والاحجار وغيرها قبل ان يضمنها في البناء ورثت من عنها لانها من حلة
 اموال المنقولة ولو كان قد شرع في البناء ولم يكمل فما وضعه منها به فتمكده
 ماله يدخل فيه بحكم المنقول ولو كان قد شرع في الخشب على الحداد ولم يكمل المنقولة

كان خلوها في البناء بحيث صادكا الجز منه عداها العينة وان لم يحصل ضللا
 بمقدار الوضع ففي قوله نظر من عموم إطلاق آرائها من جهة الخشب من ظهور ان المراد
 به الخشب المختل بالبناء والاجود اتباع العرف في صهره من غير اصدده ومع الشك
 بتناوله عمومًا به الارض وكذا القول في غيره من الاجزاء والالات المصولة لابل
 مع وضعها في محالها قبل احكامها الواسع لو كان الشجر موضوعا على خشب كبريت
 الغنبي في الحافة بل ويغير من الاموال الداخلة في عموم الارض نظر في شأبه غالبا
 وكونه كالجزء منه ومن خروجه عن اسم الشجر والشك في دخوله في محالها يرجع فيه
 الى الاصل وهذا هو الاقوى في اول بعد الدخول لو كان موضوع له في بعض الاوقات
 كمن الثمرة وما قاربه ثم ينقل عنه الى محل اخر كما يوفق في بعض البلاد واما ما
 البناءين وغيره فانه لا ملاك في حكم البناء ان لم نقل باحتصاصه بالزناح ولو قلنا
 ما رتبنا من حين الاستجار تبعا لبناء الخصاص كسنة التقويم لما تنطبق فيه العينة
 من البناء والشجر على القول بان يقوم مستحق البقاء في الارض بما نال الى ان يفتقر
 بتعطيل من جهة الربع والتمسك هذا هو الظاهر في الواقع للاصول لان الاصل انهما من
 عين كل شيء فاذا عدل عنه الى العينة في بعض الموارد وجب الاحتفاظا حالها
 على ما به يتحقق المعنى المختص وهنا كذلك لان البناء والشجر موضوع بحق في ملك
 مالك فلا ريب لتقويم مستحقا بجزءه ويحمل تقويم مستحقا بجزءه ويحمل تقويم مستحقا
 بجزءه العاينا الى الارض لا يتحقق فيها شيئا والبناء والشجر لا يتحقق في موضع
 في تلك الارض التي لم يكن لها صنف لها فيجمع بين حقها وحق الورثة والارث
 لتقويمها مستحقا البقاء بجزءه ويضعف بان الصور مختلفة في استحقاقها فبذلك
 الاصل فيه كونه على مقتضى ما هو عليها وقت التقويم ولا ريب ان تخصيص تقويم

الغرائب بمقتضى خبره على موضع اليقين فليبدأ بالخصيص بعد ذلك لا يمكن مجازاً بآلة
القيمة فما يمكن لكونه خلاف الأصل وعلى التفتين لا ينفرد في تقويمه مع الأرض
ثم تقويم الأرض منقولة مشغولة بذلك مجازاً إذا حرة ثم إسقاط ما يخصها معرفة
من الجمل للعدد الفائدة في ذلك بل يكفي تقويم ما يعبر عنه من الحار وسماء وأعطوا
قمتهم لأن ذلك هو العرض وعدلول الضوض والطاهر التقويم على ذلك الوعد
في هذا المعنى أيضاً فبحسب الوعد ان لم يظهر بينهما اختلاف إلا ما لم يغير تقويمها
ما يرد فقيمتها خاصة لو كان السامق أرض غيراً وعلى ما نط غيراً غير تقويمه على
الحالة التي سمعها على ذلك للدار بحر وغيرها ومنقطع للقطع وغير متحق لأن ذلك
هو المال الذي تركه بصعده أما التقويم على مدحها الرضى فواجب لا يغير
معلوم الدار بأسرها فانه بأرضها وعطرها حقتها من القيمة السامق من
الوارث القيمة على وجه قهرى بالنسبة إليه لا حساباً كما هو التقويم الفناوى
الاول لأنه من قواعب الأرض ولوازمه هو قهرى ووجه السامق له معاوضة
لذلك أنه لا يزال القيمة وأما من المدة على قطر إلى القطر لأن القلة الموحدة للقيمة
كما قد عرفت إنما هي مع الضرب عن الوارد داراً فلهذا على الضرب رضى مدحها
اليها بعد الامور لا على هذا أو من غير الحاكم على فعلها فان تعدد
بمنزلة اصابع المذنون من وفاة الدين فيبيع علمه منها من ماله تحصى وعشر
ويبلغ القيمة منه فان تعدد الحاكم ليعقل تسلط الرضا على تحصى وقد لم يقر
المعنى لا قوتى بها كغيرها من الدين الى تمنع المذنون من وراثتها ودارق
ما وذر علمه من ماله مقصده وانحصه كغيرها وذلك ولو ما طرأ بالقيمة له
ينفق لما اخذت في الامور ولا في الاخرة شيئا بل هي كالأول المذنون ان لا

ادلا حولها في الميراث السابح لو شهدت الرقيات وتنفق في المحكة واضح
 وان اختلفت كذا ولد و غيرها على القول بالفرق استحققات الولد كاللبن
 من قبله الارض على الاقربى لا حق الزوجية ولم يوجد فيه مستحق غيرها كما
 لو لم يكن غيرها ويحمل كونه لجميع الورثة ولغيرها من الوفاة وكذا لها نصف الميراث
 من الباقي عنها وقبلة واما من لا ولد لها فانه نصف الميراث من ماتت من غير نصف
 قبلة ما تراث من قبلة وهل يخص ذات الولد غيرها حرمته فانه الاخرى وتوقع
 قبلة كما استحق الارض من غيرها فاما الوفاة فهو للجميع انما لا كل منها لا
 يحملون وكبره ووجه الاول ان ما ولد لها فميراث لها من جميع الميراث من التركة
 ذلك نصها نص القرآن ووجهها الى نصفه ان كان لكان الزوجة الاخرى
 هي انما تستحقها وكون الميراث في استحقاق غيرها ما ولد لها ميراثا لا يورثه
 الثاني ان مع غيرها الولد من الميراث انما كان لمصلحة الوفاة كما استحقها الملة
 المنصوصة فيكون ذلك لا عيبا لهم من ان الملة ووجه الثاني ان ما ولد له ميراث
 الاخرى انما تراث نصف الميراث ولا حولها فيها سواء وغيرها الولد لا تستحق في تلك
 الاستثناء خارجا عن حق ما ولد يكون ذلك لجميع الورثة كغير من عيب التركة
 فيقسم على الجميع بنسبة استحقاقهم والاقراب الاول لان هذا هو للزوجية وهي ميراث
 فلا حق لغيرها من الوفاة لان عدم استحقاق الزوجة ذلك مخالف للاصل وعموم
 القرآن كما سبق فانه تصرف مخالف على محل الحاجة وهي منقبة مع وجود ما ولد
 للزوجة منها ميراث غيرها من الوفاة لان الخروج عن الاصل للحاجة وهي الحاجة
 على مصلحة الوفاة الملة بها صدقة ميراث ذلك الى ما ولد فوجد منها الميراث
 ولتستحق الميراث انما منعت فكما منعت الوفاة ويحمل منها مع امتناعها استحقاقا

غيرها الموراثات لك نصا للفرقة بطلت غير ان الولد على المقار وعلى هذا يكون حكم
 على وجه الضرر والجواز الوجهان اولي بعد الضرر هذا الاقوى اختصاص الحكم بمس
 حكم له مطلقا **الفرقة** المقتضون بذان الولد غيرا وكذلك الرواية التي به
 مستند الفضل ان الولد فهل يخص الحكم بولد الصلب بحيث يكون من الميت
 ما صدر عليه اسم الولد لو كان ولدا لم يخل الاول لانه المأدر من مهوره ولو
 وانفصلا في مخالفة اطلاق تلك النصوص لكثرة على موضع اليقين والتأني لشد
 كونها ذات للفرقة وتزاجا هو مناط الاستحسان ولا حرجا من الرواية عما عداها الله
 تعالى من التهم على خلاف الاصل فيقتضيها ما الفه على وجه مع الفس وهو ان
 التي لا ولد لها مطلقا وهذا لا يحج من قوة وموضع الاحتمالين ما لو كان ولدا
 وانما من الميت ما لو لم يكن وانما با كان هناك ولد للصلب فلا حكم له لان
 بباقي الموراثات قد غيرتها من الرواية انما هو لكان له ما الوارث لا يضره ان
 النبيين الورثة مع اهل عمو الحكم لشد كونها ذات له ومعتفان ذلك او تيم
 لم يملكه فما لو كان لها ولد من غير هو مناط الاجماع وهذا المخرج ذكره الهندية
 في الحديث وما سقر به حكم ما لو كان الولد انما ذكرناه وتوقف ما لو لم يكن
 او انما من حيث اطلاق اسم الولد ومن بقاء علة المسح على تقديم عكسها وهو ما
 عليهم من بكونه **التصليح** لو تلف ذنبا في ارض من حدة التركة ولم
 يحكم لها بالارث منها فهل يستحق بقاء الرزق في الارض الى ان ياتوه بغيره
 امر بالاحرة الوجهان الثانيان في التجر والى عكس الاحرة من التجر الرزق
 وانها مائة مع انشراكها في صنفها حتى وتعللنا لخصص عموم الارث و
 انصافا فيما غلب الاصل على موضع اليقين لكن هنا يستحق ابقائه بحيث لا يجر

الشجر من تحت الدعام ولو كانت الماء قطعاً فبلا فإذ ارتفعوا إلى أو حشا
 فيجب اجابتها بما أو باجره أو جواز قطعها بغير أن يصلح حشا إلا جودها إلا
 حملها حقه على ما يعتاد كما حمل الشجر على ذلك ولا صلة المنع من المشاط على أرض
 الغير بغيره في غير موضع البقيع العائش أو خلفه أو ملكاً كالنهر والفتن
 فهي استحقاقها من غيرها أو قيمتها وحقان من الشك في كونها من الماء لا تستحق
 عندها كونها من نوابح الأرض كالآلات والشجر والنفقات إلى عمومها الأرض
 إلا ما أخرج الدليل ليس بمملوكة فمنا والنفقات بأدخال من يكره الوارث عليه فمخر
 بما ورد المنع من الأرض من عنده عملاً لا مطلقاً والحكم ما في موضع الطهران كما
 ذلك في حق ثبوتها من عنده عملاً لا مطلقاً حيث شك في الحق فهو يؤول إلى
 لو كان الماء في أرض مملوكة له كونه من جملة توابعها كالآلات البناء والشجر فيها الله
 حكم بغيره وإلى به هنا لا حاشا الماء من الدعام لا بمجمل البناء والشجر فهو إلى
 كونه من المقارنات وأصول الأموال ومن خروجه عن المستثنات المحكوم بثبوت
 قيمتها لو كان واقفاً متاعاً كالماء الموضوع في الجبانة موصفاً ورث من غيره
 لأنه بحكم المثل وللصوك والاشكال في أنها من الآلات لا من غيرها لا يخرجها
 كالأدلة في الدالة لنفسه ولعل الأرض من عنده هنا أقوى لأنه ليس ثابتاً في البناء
 والشجر بمجمل خوصها بغيره فبذلك عدا كونه من جملة الآلات التي عمر كثير ثبوت
 قيمتها ما أمكن الحال كما صرح به في هذه المسئلة ونسب الله سبحانه إلى أن يوافق
 بما وقع فيها من نقص أو خطأ ما في ذلك فبشيء الوضوح وهذا المأخذ والنقطة الشهيرة
 للأنسان ولا يكلف الله نفساً إلا ما استطاعت ولا يفرغ من قوله العفو العفو
 ابن التبريز على ما لا يوافق على ما لا يوافق عليه بل طهره عن شوائبها وكرهه إلى الجبل الساجد

من يحرر الحر من تحت يده

به

هذا سر الكشف
الركن في أحكام الغيبة
للأمام الزاهد الشيخ الفقيه الشهيد
السيد الشافعي طاب

رحمة الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي السنة والنبأ عن القوم الغيبة والتهمة وكن نفوسهم عن الاخلاق
الغيبية والتهمة والصلوة على بيته المصطفى المصطفى بالترقية الخفية والملافة
وعلى عزه الطامع التي هي على منهاجه مغيرة والسنة عليه وعن وائل الاخلاق مغيرة
ومباركها موصوفة ومجمل فلما رأيت أكثر هذا العصر من يهتم بالعلم و
ينصف بالفضل وبالحكم العادلة ويترشح للرياسة يحافظون على أداء الصلوات
والدعوة الصبا وكثير من العبادات والقرآن ويحجبون جملتهم من الحجة كما لو كانوا
وشراب الخمر يحومها من العبايج الطامع ثم هم مع ذلك يهرون كثير من وقتها
وتبفكهم في مجالسهم ومخاوذاتهم ويقذون نفوسهم بتناول عراض اخوام
من المومنين ونظرهم من المسلمين ولا يبعدون من الشباب ولا يبعدون
معه من مؤاخذة جناب السموات السبيل المقدر لهم على التدوين غير من المناجاة
الواضحات اما العقل عن مخبرهم وما ورد فيه من الوعيد والمناقشة في الآيات
والآذانات وهو السبيل لا على العقلان واما الان مثل ذلك في المناجاة
مخل عرف بلزيمهم ومنازلهم من الرمايات الخفاء هذا النوع من المنكر على من هو
المنزلة عند من اهل الجاهلان ولو موسى الهم لثان ان اشربوا الخمر روى
الحصاة ما اخطأوه لظهور فحشه عند العامة وسقوط محكمهم بلدهم بل غما

هذا سر الكشف
الركن في أحكام الغيبة
للأمام الزاهد الشيخ الفقيه الشهيد
السيد الشافعي طاب

متعاطي الرذائل الواضحة ولو راجعوا عقولهم واستضاءوا بانوار بصائرهم
لوجدوا بين المصنفين قرينة يقينا وتقفا واشهدا بل لا شبهة بين المصنفين
المستلزمية للاختلاف بمقارفة شجاعة على الخصوص بين ما يتعلق مع ذلك الحق
العبد خصوصا انهم ما غابوا قبل من موالهم وانهم من غير انهم عظم
الذنب في انهم ما مع ما يستلزمه الفساد الكلي كما ستقف عليه انتم ايجابنا صنع
في هذه الرسالة جملة من الكلام على الغيبة ومباود فيها من النهي في كتاب الغيبة
والاثر والادلة العقلية عليها كمنها كمن الرتبة عن احكام الغيبة واتباعها بما
يلحق بمنازلة الغيبة وبعض احكام المحمدية ختمها بالحش على القواعد والنماذج
المأخوذة من قديمها على مقدمة وضوءها ثانيا قال المفضل عن فخر بنهاج
من المزمعينها منقول الغيبة بكبر الغيبة وسكون البناء المشاهة الخفاية
وخلق البناء الموحدة اسم لقولك اغياب فلان فلانا اذا وقع فيه فغيبته و
المصدر الاغياب يقال اغيا به اغيابا والاسم الغيبة هذا مجمل للمعنى اللغوي
واما مجمل الاغياب فلها صريحتان احدهما المشهور مشهور وهو ذكر الانسان
خال غيبته بما يكون نسبة اليه مما بعد نقصانا في العرف بقصد الانقاص والتميم
فانحر في بقيد الاخير وهو قصد الانقاص عن ذكر المصنف للعلل مثلا او لاستدعاء
الرحمة من السلطان في حق الزمى والاعمى يذكر نقصانها ويمكن التمسك عنه
بقيد كرا منه فبني اليه الثاني في الغيبة على ما يكون نسبة اليه وهو اعم من الاول
لشموله لورد اللسان والاشارة والمحكمة وغيرها وهو اولها سابقا في عهد
فصر الغيبة على اللسان وقيل جاء على المشهور قول النبي صلى الله عليه وسلم ما الغيبة
قالوا الله ورسوله اعلم قال ذكرنا انك بما يكون قيل اذيت ان كان في احبنا قول

بما يكون
في الغيبة

في غيبوبة

٢٨٥

في غيبوبة

قال ان كان فيهم من يقول فقلنا غيبوبة ان لم يكن فيه فقلنا غيبوبة ذكر عند رجب
ما اخرجهم من غيبوبة ما غلبهم صاحبكم فقالوا يا رسول الله قلنا ما فيه قال ان قلتم ما
ليس فيه فقلنا غيبوبة ويخرجها الغيبوبة في الجملة اجماعا على بل هو كبر موافقة للتصريح
بالوعد عليها بالخصوص في الكتاب في السنة وقد نقل الله تعالى على منها في كتاب
ومثبه صاحبها باكل لحم اخيه لينة فقال لا تشيب بخصكم بعضا انما اخذوا
باكل لحم اخيه ميتا فكرهوه وقال اليه كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله و
عضده الغيبوبة تناول العرض قد جمع بينه وبين الدم والمال وقال لا تحاسدوا
ولا تباعدوا ولا يفتب بكم نقضا وكونوا عبادا لله اخوانا وعزائرا
سعيدا حكاما قال يا اباكم والغيبوبة فان الغيبوبة فان العبد استدس الزنى
ان الرجل يدري في غيبوبة فيؤي برب الله عليه ان صاحب الغيبوبة لا يغفر له حتى يموت
له صاحبته وفي خبرها في الطويل المشهور عن النبي ان الحوط بعد العمل
وله نور كستاع الشمس حتى اذا بلغ السماء الدنيا والحفظة تسكت علة
فاذا انشأ الى الدنيا قال الملك يا ابني ارضوا بهذا العمل صابرة باصا حليته
امرن ولما ان لا ادع عمل من عبادنا لئلا يتجاوزوا الى ما ينج عن الله قال من
لبلة اسر في على قوم يحشون وجوههم باحافهم فقلت حشيل من هؤلاء
قال هؤلاء الذين يتنابون الناس ويعقون في اعراضهم وقال البراء خطيبا
رسول الله صلى الله عليه وسلم العواتق في غيبوبة افعال باعته من ملأته وادب
فلمن لا تغفوا المسلمين ولا تسمعوا عوذاتهم فانه من تتبع عورة اخيه تتبع
عورته ومن تتبع الله عورته يفضحه في جوف بينه وقال سليمان بن جابر انبت
رسول الله صلى الله عليه وسلم غيبوبة في الله صلى الله عليه وسلم لا تخفون من العرف وتباو

ان مقتضى ان يكون في ما استوفى ان يلقه اياك بشيخو واذا اذير فلا تصاهر وعن
 ان قال حبا رسول الله فذكر الردي عظم الشأن فقال ان الدم يصيبه من
 من الربا اعلم عند الله في الخطيئة من ثلثين ذنبه فيها الرجل ان اذير
 عرض الرجل المسلم وقال جابر كما مع رسول الله فاني على قبحي بعد صاحبها
 فقال انها لا بعدان في كثير اما احدهما فكان يضار الناس واما الاخر فكان لا
 ينش من يؤله وروى مجيد رطبنا وجرب من فخرنا ثم امر بكل كفرة فمشت على
 قمرف قال اما الله سبحانه من هذا بهما ما كانا رطبنا واما لم يبقا وقال ان
 امر رسول الله الناس بصوم يوم وقال لا يفطرن احد حتى اذن له صام
 الناس حتى اذا اكسوا جعل الرجل يبي ويقول يا رسول الله ظلمنا فانك
 لا تطرف ان له والرجل الرجل حتى جاء رطب فقال يا رسول الله فانا ان من اكل
 طيبا صائمين وانها تخيان ان نائباتك فاذن لهما ان تظفرا عرض عنه
 ثم عاوده فاعرض عنه ثم عاوده فقال انها لم تصوما وكيف صام من كل هذا
 اليوم ياكل لحوم الناس اذ هي في هذا ان كانتا صائمتين ان نسقيا فخرج
 اليهما فاخبرهما فاستغاثا فاشتا كل واحد منهما علفه من مرفج الى الشجرة
 فاخبر فقال والذى نفس محمد بيدي لو يقبنا في بطوننا لا كلمنا النار وفي
 رواية قبلما اعرض عنه جاءه بعد ذلك قال يا رسول الله انها واسه لعلنا
 اركاذا ان تموتنا فقال اموتن بهما جائنا ودعا مبتا وقدح فقال لا احلها
 في ففاشت من قبح ودم صديقه ملاك العذح وقال للآخر في ففاشت كل
 فقال ان فائين صامنا عن ما احل الله لهما وخطرا عما حرم الله عليهما حبسنا
 الى الاخرى فجللنا باكلنا لحوم الناس وروى عن عمار من اكل لحم اخبه في الدنيا

فرضت الجنة في الآخرة فقبل له كلمة منها كما اكلته حيا فباكله فبمعج وبعلم ولا رجم ولا
الله الرجل في الزنا قال رجل ايضا الحية هذا ففرض كما حصن المكلف من الله بها
بجنته فقال انما منها فقال لا يا رسول الله منهن جنة فقال ما اصبنا من
الجنة انتم من هذا وقال الصادق عليه السلام انما اكلت من
بما اكل النار المخطي روي الصدوق باسناده الى الصادق عن ابيه عن علي
قال قال رسول الله اربعة يؤذون اهل النار على ما بهم من الاذى يقولون من
الجنة في الجنة بنا ورون بالويل والثبور يقول اهل النار بعضهم لبعض ما بال هؤلاء
الاذية قد اذوا على ما بنا من الاذى فمرطل معلق على تابوت من جرد رجل يخرج
معه ورجل يسبل فاه واما وفتحا ورجل باكل لحمه فيقال لصاحبنا بؤسنا يا
الابن قد اذانا على ما بنا من الاذى فيقول لا الابدعنا في عنته اموال
الناس لم يبدعنا في نفسه اذاه ولا ذنبا ثم يقال للذي يجري مشاء ما مال الابد
قل اذانا على ما بنا من الاذى فيقول ان الابد كان لا بنا الى ان اصاب القول من
حيث تم يقال للذي يسبل فاه واما بال الابد قد اذانا على ما بنا من الاذى
فقال لا الابد كان يحاكي نظرا في كل كلمة خبيثة فيسبها ويحاكي بها ثم يقال للذي
باكل لحمه ما بال الابد قد اذانا على ما بنا من الاذى فيقال لا الابد كان باكل
لحوم الناس الغنبة ومجس بالتمية وبأسناده عن النبي من مشى في غيبة جنية وكف
عكورة كانت اول خطوة خطاها وضعتها في حنجره وكشف الله عورته على رؤس
الملائكة ومن اغتاب مسلما بطل صومه ونقض صوته فان ما رده وكنى فاد
وهو مستحل لما حرم الله وعن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله الغيبة
في حق الرجل المسلم فلا تاكله في جوفه قال قال رسول الله الجور في المسجد

للصلاة عبادة فالمرحبت فقبل بأمر رسول الله وما الحديث قال الاعتياد في ركوع على
 عمر بن عبد الله عليه السلام قال من قال في مؤمن ما رآته عبادة وسعته اذناه
 من الدين قال نعم ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب اليم
 وعن الفضل بن عمر قال قال ابو عبد الله من ركب على مؤمن وفاته يومه عجا شنيعة هذا
 مرقته لبقطة من اغتر الناس اخرج الله من ولايته الى لامة الشيطان فلا يقبل
 الشيطان واوحى الله عز وجل الى موسى عزرا ان المغتار اذا تاب فهو اخر من يدخل
 الجنة ومن لم يصبه ما اول من يدخل النار وذكر ان عيسى مرق ان حور يون على حقا
 كل حال الحور يون ما ان ربح هذا فعال عليه ما شدي من سنانة كانت
 منها هم عن عبادة الكلي بهنهم على لا يذكر من خفا الله الاحسن وقيل في
 قوله تعالى بل لكل منزلة الهرة الطعان في النار والمنة الله باكل نحو الناس
 وقال الحسن رآته البنية اسرع وهو المؤمن من الاكل في حبه وقال بههم ورا
 السلفا برون المساة في الصوك لا في الصلوة ولكن والكم عن اعراض الناس
 واعلم ان التساوي في الشد بد في امر البنية وجعلها اعظم من كثير من المعاصي
 الكبيرة هو اسمها على المعاصي الكلية المتأخرة لغير من الحكمة سخاسه بخلافه
 المعاصي فانها مثلثة لفساد جبرته تبارك ذلك المعاصي المتأخرة للشارع اجتماع
 النفوس على قهر واحد طرفة رامة وهي ملوك سبيل الله دبائر وجوه الاثمة
 والنوامح ولا يبعد ذلك الا بالتعاون والتفاصد بين ابناء النوع الانساني وذلك
 يتوقف على اجتماع قهرهم وقضا في بؤلهم واطاعهم على الالفة المتحبة حتى يكونوا
 بمنزلة عبيد في طاعة مولاه ولن يتم ذلك الا بتساوي الصفات والاختار والحد
 ونحوه وكانت النفس من كل منهم لا خيرة متبركة لصفته وتسلية منه مثلها في

من لا يعبده الله
 في الدنيا
 في الآخرة

فصل في التنبيه

فصل في التنبيه

في حقهم لا جرم كانت هذا المقصود الكلي للتأرع وكانت مقصوده كونه على ذلك كرس
 ورسوله من التخرج منها والوحد عليها والله الوفاق حيث تبتنا على ما يحسن
 الله في المصلحة فلتخرج في الفضول **الفصل الثاني** في افتاء لما عرفت
 ان المراد منها ذكر اخلاق بما يكرهه منه لو بلفظه والاعلاء منه والتعظيم عليه كان
 ذلك شاملا لما يتعلق بقصا في مبدئه ونسبه خلقه ووضعه والولاء ودينه او
 دينه حتى في توبه وداره وذاته وقد اشار الصفا الى ذلك بقوله رجوه العيشه
 بفتح ياء كونه في المحل والمحل والمقام والمقام في الجهل وشيئا منه ما ليزن
 كذا في هذا المتن المحل والمحل والمحل والمحل والمحل والمحل والمحل والمحل
 وجميع ما يتصور له بوصفه ما يكرهه ما قامان بقوله ابو فاسق او خست
 او خست او اسكاف او اناجرا وانك رعا هوك ونحو ذلك ما يكرهه كبركان
 واما الخلق بان يقول انه حق الخلق محل تنكبره الى شدة الغضب لسانه
 القليل بخودك واما في اماله المتعلقة بالدين كقولك سارق كذا انما
 المحرمان ظالم منها وان للصاوة لا يحق الركوع والتجويد ولا يحق من الصلوة
 ليس بوالد لله لا يحق من الغيبة والقرض لا عرض الناس واما
 فضله المتعلق بالدين كقولك قليل الاذنينها وان لا رعى احد عليه حقا
 كثيرا الكلام كثيرا لا كل نوم مجلس في غير موضعه بخودك واما في توبه
 انه ذاسع الكه طوبى الذيل وسبح الثابت بخودك واعلم ان ذلك لا يقتصر
 على اللسان بل اللفظه انه حرمان فيه فهم الغيبة نقضا احبب تفرقة
 يكرهه فالمرضى بركا لقرص والفقير في القول والامانة والزر والامانة
 والقرص والزر والكنية والحركة وكل ما يجرهم المقصود احيا في لينة فذلك

في الغيب الذي هو الملقب به لاجله ومن ذلك ما ذكر عن عائشة أنها قالت دخلت
 علينا امرأة فلما رأتنا ومات بيكرا في قصبة قال غيبها ومن ذلك أنها كانت
 بان يمشي متعاجلا وكان يمشي فهو غيبه بل استد من الغيب لأنه اعظم في التصور
 الفهم وكذلك الغيب والكاتبان الكتاب قبل هذا لك من وفي ذلك ذكر
 المستفحصا متينا وتجب كل شيء في الكتاب لا ان يقرب به شيء من الاعتدال
 المحوكة الى كره كمال الاجتهاد المنة لانهم الغرض من الفروع اقامة الدليل
 على المطلوب لا تبسيف كلام الغير بخود ذلك وبجمله لا تضر على ما ينبغي
 به الخاضعة لك وليس منه قوله قال قوم كذا ما لم يصرح بشخص معين ومما
 ان يقول الا ان بعض من قرب اليوما وبعض من وابناه خاله كذا واذا كان
 محال بينهم لغيره منه تحتمل معناه لان الحدود تقهرهم ومن ماله الغم فاما
 اذا لم يفهم عنه جاز كان رسول الله اذ اكره من ان شيئا قال ما بال قوم
 يفعلون كذا وكذا ولا يعين ومن اضرا نواع الغيب غيبه المتضمن بالغم
 العلم المرائين فانهم يجهلون المقصود على هذا هل الصلاح والتفوي للظهور
 انفسهم للتعرف عن الغيب ويجهلون المقصود ولا يدرون بجهلهم اهم جملوا
 فاحتمل الزباء والغيب وذلك مثل ان يذكر عنه ان يقول الحمد لله
 او يبليها بجمل الزباء او حب الدنيا او التكيف بالكيفية الفلانية او يقول
 بقوله ما الله من قلة الحياء او من مؤا التوفيق او نسل الله ان يجهلنا من كذا
 بل مجرد الحمد على شيء اذا علم منه انصاف المحرث عنه بما ينافيه ويخوذلك فانه
 انما يلفظ الدعاء ومما هل الصلاح وانما قصد ان يذكر غيبه بغير
 من الكلام المشتمل على الحب والثناء ودعوى الخالص من الزنا هو هو

الواقع فيها بل في غشها ومن ذلك أنه قد يقدم مدح من يريد غيبته فيقول يا
 احسن احوال ملان ما كان يصرف في العبادات لكن قد اعراه فتودوا بشئنا يا بل
 به كطارد هو قلة الصبر في ذكر نفسه بالذم ومقصود ان يذم غيره وان يمدح نفسه
 بما لصا المحن في ذم انفسهم فيكون مضايا ما مر اياها مركبا لنفسه فيجمع بين ثلث فوائد
 وهو يظن بمجهله انه من الرضا المحن المنفعة من عن العيب هكذا يلعب الشيطان باخذ
 المجمل او الشغلوا بالعلم او العمل من غير ان تنفوا الطريق فيذمهم ويحبطهم بكاذب
 يعلمهم ويضللهم عليهم وليس من ذمهم من ذم ان يذكروا عيب انسان فلا يثبت له عيب
 الخاضعين فيقول سبحانه ما اعجز عنه حتى يصفي الغافل الى الغشاق بعد ما تقوى
 فيذكر الله سبحانه ويكمل اسمه له فيتحقق خيب وباطله وهو من على الله فيذكر
 جملته وعز وجله وان يقول جري من فلا ان كذا او ان كذا بل يقول جري
 الصالحين او صدقنا كذا ثاب الله عليه وعلينا بطهر الدماء له والاسماء والصدقا
 والصحة والله مطلع على حيث سر برونه وما وضمه وهو بمجهله لا يترك الله
 لخصر لفت اعظم مما يتفرغ له لجهال ذاهبا من العبد ومن قام بها تحفة الاصفا
 الى الغيب على سبل النجاة انما بطهر النجيب بهدائه المستجاب في الغيب فيزيد
 فيها فتكاته لا يتخرج منه الغيب بهذا الطريق فيقول عجبت مما ذكرته ما كنت اعلم
 بذلك الى لان ما كنت اعرف من ملان ذلك يريد بذلك تصديق العباد
 استغناء الزيادة منه باللطف والصدق لها غيبته بل الاصفاء اليها بل
 السكون عند ما عاقل رسول الله - المستمع احد المتقربين وقار عن علي
 السامع للغيب احد المتقربين ورواه السامع على ضد الرضا والابتنار لا على
 وكية الايمان ومع القدرة على الإنكار وامر بفعل وجه كونه المستمع والابتنار

في كتاب
 كشف الغيب
 في معرفة
 الغيبات

على ذلك الموضع من شايين مشاؤكهما للمشاخبة الرضا وتكبدت منهما بالصورة المدق
 الخ لا ينبغي ان اختلفا في ان احدهما قائل بالآخر قابل لكن كل واحد منهما صاحب
 الله عليه ما احدهما قد دللنا بغير عن بغير قد تبعت تصورات الكذب في الحكم والعزم
 عليه اما الآخر قد رجع قبل عند النفس تلك الاثار عن اثاره وتواخبا رفقها
 وقصدا وهما تفكر من جوهرها من عقارها بالباطل ومن ذلك قبل السامع شريك
 الغائب قد تفكر في الخبز لنا الفقايد عليه حيث قال للرجلين الذين قال احدهما
 اقصم الرجل كما يفتن الكلب غشا من هذه الخبيثة فجميع بينهما مع ان احدهما قائل
 الآخر سامع فالسامع لا يخرج من اثم الغيبة الا بالانكار بغيره فان خاف فقلبه
 وان خلد على الغيبة او قطع الكلام بكله غير فلم يعمل له ولمه ولو قال لميانه
 اسكت وهو شهادي لك بقلبه قد لك نفاق وفاخه اخرى زائدة لا يجرى
 الاثم ما لم يكرمه بقلبه وتذكر عن النبوة انه قال من اقل عند مؤمن وهو يفتن
 على ان ينصر ذلك الله يوم القبة على رؤس الخلائق وعن ابي الدرداء قال قال رسول
 الله من رد الخلائق عن عرض اخيه بالغيبة كان حقا على الله ان يرد عن عرضه
 يوم القبة وقال ايضا من رد عن عرض اخيه بالغيبة كان حقا على الله ان يفتنه
 على النار وذلك الصديق ما سناوه الى رسول الله انه قال من قطع عن اخيه
 غيبة سمعها عنه في مجلس فترعاه عنه وقال الله عنه الغائب من الشر الذي لا يفر
 وان مولودهما وهو قادر على رد ما كان عليه كوز من اغتابه سبعين مرة
 الى لباقره انه قال من اغتاب هذه اخوه المؤمنين فصره امانه نصر الله في
 الدنيا والاخرة ومن لم ينصر ولم يدفع عنه وهو يفتن على نصره وعونه حنطة
 الله في الدنيا والاخرة واعلم انه كما يخرج على الانسان سؤال العول والمؤمن

فم كشف النقاب

٢٩٢

في كشف النقاب

بحدث غير مبني على ما في الخبر لك بحكم عليه من قوة الظن وان يحدت من غير ذلك
والمراد من قوة الظن المحرم عقدا القلب حكمه عليه بالتوهم من غير يقين بدواما
المخاطب حديث النفس فهو معقود عنه كما ان الشك ايضا معقود عنه قال الله تعالى
اجنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم فليس لك ان تسقط عنك سؤالا
اذا انكشف لك شيئا لا يجهل الثاني ما اوتله ثم وقع قلبك فالتيطان يلقب
بالبك فليس ان تكذب فانه مضى الصاق وقد قال الله تعالى يا ايها الذين
امنوا ارجعوا اليكم ما سبق فنبأ فنبئوا ان تصدوا قوم ما يجهل فلا يجوز تصدك
ابليس من ضا جاء في الشرع ان من علم في قلبه راحة الجحيم لا يجوز ان يحكم
عليه بشرح ولا يحكم عليه لا مكان ان يكون تضرع به ويحذر او حمل عليه
وقد كانت امر ممكن فلا به وزا من الظن بالسلم وقد قال النبي ان من حرم من المسلم
دمه وماله ولو بظن به ظن التوهم لا يستباح ظن التوهم الا بما يستباح به الله
والمال وهو شقين مشاهدا او بينة حادثة او ما جرى مجراها من الاموال المبيحة
للذين او الثبوت الترخي وعز البر عبد الله عليه السلام اذا اتهم المؤمن اخلية
الايمان من قلبه كما يثبت الملح في الماء وعنه من اتهم اخاه في دينه فلا حرة
بينهما وعند قمر قال قال ابو المؤمنين عليه السلام كلام له ضع امر اخاك على اخن
حتى ياتك ما يهلكه ولا تظن بكلمة خرجت من اخيك سررا وان تخبرها في
الحديث لا يظن به من قوة ما يخص في القلب من ذلك هل فوظن سوء او احسن
وشك ان تخبر نفسك فان كانت قد تغيرت وتغير قلبك نفورا واشتظك وتغير
عن مرغانه ونفطه واكرانه والاهتمام بخاله والاعتماد بسببه غير ما كان او لا
فهو امانة عقدا الظن وقد قال الله تعالى في المؤمن وله منها مخرج فخير من سؤل الظن

لا تخف من لا يخشى في نفسه مقدرة فعل لا في القلب ولا في الجوارح اما في القلب
 ينشأ الى النفوس وفي الجوارح ما يعمل بوجه الذي ينبغي فعله عند
 خطره وخطره سوء على مؤمن ان يبدى في مراعاته ويدعوه بالخير فان ذلك ينقذ
 الشيطان ويدفعه عنك فلا يلحق اليك بعد ذلك ما طهره سوء خفي من اشتغالك
 بالذقا والمراعاة وهو متدقق في ربهما عرف بجفوة من مؤمن فافصح في السر
 ولا يجرعك الشيطان في دعوك الى غيبا. وادار عظمه فلا تقطعه وانت مستر
 ما اطلعت على يقضه ليطر اليك يمين العظم وتظن اليه من الاستعانة وترفع
 عنه بذالة الوعد بل كن مضطربا من الاثم وانت حزين كما تحرب على ضل اذا
 ادخل عليك نقصا وينبغي ان يخطر بقلبك ان تركه ذلك من غير يحصل اجبه
 اليك من تركه بالفتنة فاذا انت ضل في ذلك كبت فدا جفت بين اجر الوعد وجر
 الثم بمصنعه واجر الاغاة له على ربه ومن تراءى سوء الظن العجيب فان القلب
 لا يقنع بالظن يطلب التحقيق فينبغي ان يتبين مواضعه مني عنه قال الله تعالى
 ولا تجسوا وقد نهي الله سبحانه في هذه الآية الواحدة عن العيب وسوء الظن ومع
 العيب ان لا تترك عباد الله تحت تراءى فتوصل الى الاطلاع ومكانا تشبه
 بكشفك ما لو كان متورا عندك كان اسلم لقلبك ولذنبك فقل برك ذلك
 وما قاله النوبى **الفصل الثاني في العلاج الذي ينجي الانسان عن الغيبة**
 اعلم ان مساوي الاخلاق كلها انما تنالج بمحو العلم والعمل وانما علاج كل علم
 بمضادة سببها فلينبه عن الغيبة ولا ثم تذكر علاج كفى اللسان عنها على
 ما علاج تلك الانبياء فيقول بجملة ما ذكره من الاستبصار الباعث على الغيبة
 عشر اشياء قد نبه الصادق عليه السلام لا يقول اصل الغيبة تنوع بعشر انواع

في الغيبة
 في الغيبة
 في الغيبة

في كشف الغطاء

شفا مغبط ومساعد قوم واصلوا خبره لا كشفه ونهت وسوء ظن وحسد محبة
وتعجب وتبر وتوتن ونحن خبر اليها مفصلة **الأول** تسمى المغبط وذلك
اذا جرى سبب غضبه عليه فاح غضبه بشي يذكر منا ويرد سبقا للناظر اليه
ما لم يكن له من ربح ووع وقد تسع من تشفى المغبط عند الغضب فينطق الغضب
في الباطن فيضرب حقدانا بما فيكون سببا دائما للذكر المساك والمقدد الغضب
من البواعث الظاهرة على الغيبة **الثاني** موافقة الاخران وبجملته الوفا
ومساعدتهم على الكلام فانهم اذا كانوا يتكلمون بذكر الاغراض فيرى انه لو
انكروا قطع الجليل شغلوه ونفرا عنه فليأخذهم ويرى لك من حيل المعاصي
ويقتلته بجملته في التحية وقد غضبت فقاته فيحتاج الى ان يفسد لخصم
اظهار المساومة في التراء في التراء فيجوز منهم في كرا العتود المساك **الثالث**
ان يستعز من الناس انه مبقضه ويطول لسانه فيه ويقع حاله عند محظهم
او يشهد عليه بشهادة فيبادر قبل ذلك ويطمئن فيه ليقطع اثر شهادته و
ضله او يبتدئ بذكر ما فيه ضا فالكذب عليه بعد فخرج كذبه بالصلح الاول
ويستشهد به ويقول ما من غداة الكذب في اخبرته كذا وكذا من احواله
فكان كما قلت **الرابع** ان يبتدئ بشي خبر يمان يتبري منه فهد كرا الذي
ضله وكان من حقدان يتبرن نفسه ولا يذكر الذي ضله ولا ينسب عثر اليه
او يذكر غيره بانه كان متاد كاله في الفعل ليهتدي بذلك عند نفسه في فعله
الخامس واداه التصنع والمباهاة وهو ان يرفع نفسه بيقصص غيره
فيقول فلان جاهل وفهم ركبك وكله ضعيف وغضبان يثبت في
ضمن ذلك فضل نفسه ويبرهن انه افضل منا ويهدان بعظم مثل تعظم بعد

٢٩٤
 فبذلك السار من الحسد وموته وتما يحسد من بين الناس عليه
 ويحبونه ويكرهونه غير ذلك والملك الغنى عنه فلا يحسد سبباً لا بالقدرة
 فيه فيريد أن يقط ما هو حقد عند الناس حتى يكتفوا عن إكرامه إنشاء عليه
 يتقل عليه إن دهم شاء الناس عليه إكرامهم له وهذا هو الحسد وهو عين النصب
 الحقد والحسد قد يكون مع الصدق المحق والقرى بالزنا **السابع** اللعن
 المنزك الما بينه فوجبه الوقت بالعلم فيه كغيره مما يصحك الناس على سبيل
 الحكاه والنقيب **المشك** الخزيه والاشهر استخفافه فان ذلك قد يجري
 في الحسد فمعي أيضاً في السيرة وفناء التكبر واستخفاف المشهر **الطلع**
 وهو ما خلد فيقرب ما يقع فيه نحو من أهل الحسد من زوال الشا وهو ان
 يسبب يئسلى به احد فيقول يا مسكين فلان قد عسى امرؤ ما ابتلى به وينكر
 العلم يكون مثاقفاً غنائماً وبالمه القم عن الحسد عن ذكر اسمه فيذكره بما يكون
 فيه من معناه بما يكون فيه ورجحه خبراً ولكنه شاق في شرفه حيث لا يدرك ولا
 والتميم من وذكرا اسمه لئلا يئس الى ما يكره فيتمتع التهان على كراسته
 به على عجزه النقي عن المسكوك وكان الواجب بظهور عصبه عليه على ذلك
 خاصه وهذا ما تقع فيه نحواً من أيضاً ما يتم بصوت ان الغضب اذا كان لله تعالى
 كان عذراً كفيلاً ولغيره كان ذاعرف من هذه الوجوه التي هي اسباب الغضب
 فاعلم ان الطريق في علاج كفة اللسان عن العبد يقع على جهين احدهما
 على الجملة والآخر على الغضب **فاما** على الجملة فهو ان يعلم نفسه بخط الله تعالى
 بغيبه كما قد سمعته في الاخبار القديمة وان يعلم انه تحت حسنة فانها
 تفل في القصة حسنة الى ما اغناها به بلا عما اخذ عصبه فان لم يكن له حسنة قل

من شيئا تدعو مع ذلك من غير ان الله تعالى مشبه عنده باكل المبتدئ وقد روي
عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال ما الكافر في الدنيا اسرع من الغيبه في جنات
العبد وروى ان ١٠ حلا قال لبعض العصابة بلست انا في ذلك فابن فقال ما بلغ من
قدرك عسك اني احكم في جنات منها امن العبد بما وردت به الاخبار لم
يطلق لسانه بالغيبه خوفا من ذلك ونعمه ايضا ان يتخير في نفسه فان وجد
فيها عيبا اشتغل به في نفسه وذكر قوله لم يولي ابن شغل عيبه عن غيره الا
وما وجد عيبا في غيره ان يفتي من ان تترك نفسه بدقه غير بل يفتي ان يعلم ان
عجز غيره عن نفسه الشراء عن ذلك لشيء كبحر ان كان ذلك عيبا يتعلق بفعله
واختياره وان كان امر حلقيا فالدم له ذم للحال فان من ذم مصغره فقل ذم
الصانع قال رجل لبعض الحكماء ما يبيع الوجه فقال ما كان خلق وجهي الى
ما حسنه وان امر بغير عيبا في نفسي فليشكر الله ولا يلبس نفسه باعظم العيوب
فان تلبس الناس كل يوم المبتدئ من اعظم العيوب ضيق ذاعب بل لو انصف
من نفسه لعلم ان طئه بنفسه سر يوشى من كل عيب جهل بنفسه وهو من اعظم
العيوب يعلم ان تالعه بغيره بغيره كماله بغيره بغيره فانما كان لا يرضى
لنفسه ان يفتي في غيره ان لا يرضى لنفسه فالا يرضاه لنفسه فلهذا معا الحاجه
فاما الفصل فهو ان ينظر الى المتبالي اعشله على الحبيب وبها الحجة فان عكلا
القلة يقطع سببا وقد عرفت الاستبا الباعث اقا النفس فيقال له ان يقول
ان امضيت غيبه عليه تعالى الله تعالى بمحضه عقيبته على بسبب الغيبه ان يها
عنها فاستجرت على غيبه واستخففت بجزءه فلهذا قال ان لجهنم بابا لا يدخلها
الا من شاع غيبه بمحضه الله تعالى قال من اتقى ربه كل لسانه ولو شغف غيبه

كتاب غفر الله له

وقال من كظم غيظا وهو يقدر على ان يصيبه داه الله يوم القيامة على رؤس
 الخلائق حتى خيرا الله تعالى من اى الجور العين شاء وفي بعض كتب الله تعالى
 آدم اذكر من غضبي كرك من اغضبك الا محققا فبين ايمى واما المواظبة
 فبان فسلم ان اقتصا الى بغضب عليك اذا اطلبت بخلق رضاء المخلوقين فكيف ترضى
 لنفسك ان تفرغ بك وتحقر مولك فذلك رضاء لرضاهم الا ان يكون غصلك لله ثم
 وذلك لا يؤمن تذكر المشغوب عليه بنوء بل يفتى ان تعصب الله ايضا لوقا ان اذا
 ذكره بالتوفيق فانهم عصوا ربك يا فخر الدنوت هو النفسه واما تنزيه النفس فليس
 الجاهل الى المنكر خيب يستغنى عن ذكر الغيرة فاما الجبران فغرض ان الغرض لمقت الحقا
 انشد من الغرض لمقت الحقا بالنسبة تغرض لخط الله تعالى بهيما ولا تدري
 انك تخلص من سخط الناس ولا تخلص نفسك في الدنيا بالتوهم وتهلك في الآخرة
 او تخرج حشايتك بالحققة وتخلص من الله فذا او تنظر فمع ذما الحق بهيما هذا
 غايه الجهل والجهلان واما عذر كقولك ان اكل الحرام فقلان بالخط وان
 كذا فقلان بهيما وان قصرت في كذا من الطاعة فقلان مفسر ومخوذ لك فقلان
 جهل لانك تعتمد بالاقضاء بمن لا يجوز الاقضاء به فان من خالف امر الله لا
 يفتك به كاشا من كان ولود غل غل النار وانك تقدر ان لا تدخلها لوقا
 ولوقا فقلان من عقلك فاذا كرت عيبت وزايدة معصية اضغها الى ما اعتد
 عند سيجان مع الجمع بين المعصيتين على جهلك وعبايتك وكنت كاشا تنظر الى
 الغنى ترك نفسه من الجمل ففى بها تودى نفسها ولو كان لها ان وصحت
 بالعدرو قالت الغنى اكبر من عدو هذا فلك فقلان العمل لكنت نصحت من جهلها
 وخالك مثل خالها ثم لا تنجى لا تفعل من نفسك واما فقلان الما فاة

وتركبه النفس بزيادة الفضل بان قدح في غيرك فبغيره ان تعلم انك بما ذكرته
ابطالك فضلك عند الله وانك من اعطاء الناس فضلهم على خلوهم وما تقصروا
فذلك اذا عرفوا انك مثل الناس فيكون قد ثبت ما عندنا الخالق بهما بما عند المخلوق
فما ولو حصل لك من المخلوق اعطاء الفضل لك انما لا ينشون عنك من الله شيئا
واما القسمة للمحمد فهو جمع بين غدا بين لانك حادثة على نعمه الدنيا كثر
معدنا بالمحمد فاقسمت بذلك حتى اخفقت اليه عذاب الآخرة فكنت خاسرا
في الدنيا فبعدك نفسك خاسرا في الآخرة لتجمع بين التكاليف فقد تعدت محسوك
واصلت نفسك واهميت اليه حسنك فانت اذ صدقت وعدت نفسك
نصرة غيبك وتضررت وتعدت ان تغفل اليه حسنك وتغفل اليك سيئه ولا
تفعل وقد جمعت الي خسران محمد حمدا عظيما ودعما يكون حبلتك وقد علمت
سبب نقار وصل محسوك فقد قبل فاذا اراد الله ثم نشر فضله طوبى لناع لها
لسان حسود **واما الانهزام** فمقصود منه اخفاء غيرك عند الناس باحرام
نفسك عند الله وعند المشرك واليهين فلو تفكرت في غيرك وحياتك وحسنك
ومجملتك يوم يحل شهادتك من اهلان به ذلك في النار لا رسلتك ذلك
عن اخفاء صاحبك ولو عرف خالك لكنت اقل ان تصحك منه فانت خسران
به عند نفسك قليل وعرضت نفسك ان ياخذ بك يوم القيمة على ملا من الدنيا
وبهوتك تحت شهادته كما ينافي الخمار الى النار ومنهم من يك وغرها بغيرك ومجرا
ينصرت الله تعالى اياه وطلبه على الاستقام **واما الرخصة** له على شيء فهو حرام
ولكن حلالا بل هو استغفلك بما تغفل من حسناتك اليه بما هو اكثر من جنة
فيكون جبالا من الرجوع فيخرج عن كونه مرحوما وتغلب انت متحذ لان

يكون مروجاً أو حبطاً أو مفسد من خصاله فكأننا لنعيبه لا بوجوبه بل
 بما جازى الشيطان اليك التهمة ليجب أن يغضبك وتصبر معضا الفضل لله تعالى
 ما لنفسه وما لجملة صلاح جميع ذلك المعرفة والتحقق لها بهذه الأمور التي هي
 أبواب الإيمان فمن مولى بما نه محض ذلك تكفر عن التهمة بحالة الفصل الثاني
 في الأعداء والمرتبطة في التهمة أعلم بها المخلص في ذكر مسألة الغير فهو غرض
 صحيح في الشرع لا يمكن التوصل إليه إلا به فبدفع ذلك التهمة وقد حضر ما في
 حشر الألقاب الظلم فان من ذكره ضا بالظلم والحقابة واخذ الرشوة كان
 مفسداً باغاصها فاما المظلم ومن حبه القاض فله ان يتظلم الى من يوجوهه ذلك
 ظلمه بهذا القاض الى الظلم فلا يمكن استيفاء حقه الا به وقد قال لصاحب الحق
 مقال وقال مظلماً الفتن ظلم مظلماً الواحد يتطلع عضة عقوبته الثاني الاشارة
 على تبيين المنكر ورد العاض الى من يبيع الصلاح ورجع الامر في هذا الى العقد
 الصحيح فان لم يكن ذلك هو المقصود كان حراماً الثالث استفتاء كما يقول
 للمعنى قد ظلمني ابي واخي فكيف طريقه في الخلاص من الاسلام من الارض ان يقول
 ما قولك في رجل ظلم ابوه واخوه وقد دعى ان هذا قالت للشيخ ان ابا عليهما
 رجل شيخ لا يظلمه ما يكفيه انا وولداي فاخذ من غيره فقال هذا ما يكفيناك
 وولداك بالمعروف قد كوت الشيخ لهما وولداهما ولم يبرهما رسول الله اذ كان
 فصدما الاستفتاء الرابع تجدد المسلم من الوقوع في الخطيئة والشر وفتح
 المستشير فاذا ثبت صحتها يتكبر بما ليس من اهل تلك ان تبنه الناس على نفسه
 وقصوره عما به اهل نفسه وتبنيهم على الخطيئة لا يحق لهم بالاعتقاد اليه كذلك
 اذا ثبت خطا من ذوالا فاسق يخفي امره ويخفي علمه من الوقوع في التهمة فيما

في التهمة
 في التهمة
 في التهمة

لا يؤاخذ الشريعة بذلك ان تبقيهم على ضيقها كان الباعث ذلك الخوف على امتناء
 البعنة وسلبه النفس وذلك موضع الضرر والحذيق من الشيطان او قد يكون
 لباعث من على ذلك هو المحسنة على تلك المنة فيلبس عليك الشيطان ان
 ذلك باطلها والشفقة على الخلق وكذلك اذا راي رجل بشيء فملوكا وقد
 عرفنا الملوك يسوب بنفسه فلان تذكر ما للشرع فان في سكونك حسن للشرع
 وفي ذكره ضرا للعبد لكن المشرع اولى بالمرعاة والتعذر على السبب المخطوط ذلك
 الاشرافا تدرك في عكس الترويج ما يحمل بالشرع او المصاير او التفرقة لا يمكن
 في كل امرها يتعلق بذلك الامور كما نجا وذه قاصدا بفتح المشرع لا الوقبعة ولو علم
 بهلك الترويج بمجرد قوله لا يصلح لك فهو الواحد فان علم انه لا يترجى الا ما لا يترجى
 بعينه فلان يصرح به في النبي ارحمون عود كوالا فاجرحه فمره الناس اذكر في
 ثمانية محذرة الناس في لمة لعاطلة بنت فليس حين تاورده في خطاها انما مشق
 ورجل سفلون لا مال له واما ابو جهم فلا يضع العضاع عن غائفة الخبايا
 المخرج والتعديلاتا من اهل البيت من ثم وضع الملائكة كبر الرجال وقهوم الملائكة
 والمخرج حين وذكروا انما المخرج غالبا وتبرط اخلاصا من النجاسة في ذلك كاتر
 بان يفضل في ذلك حفظ اموال المسلمين وصيبتها الا لشيء وجاها عنها الكثرة
 لا يكون حاملا العذارة والتقصير في الادراك ما يحمل بالنهاية والرواية منه ولا
 يتصرف في ذلك مثل كونها من ملكه وشبهه الله ان يكون منطامها بالتحسين
 كما في الشئ ان يكون القول فيه مستحقا لذلك لظواهر السبب الخائض
 المنطام من ببقته بحيث لا يشك في ان تذكر بذلك الفعل الله يرتكبه في ذكرها هو
 فيه لا يشترط ان رسول الله من الف جلياب الخبايا عن وجهه فلا غيبه ولا ظاهرها

حوا وغيثه وان استغنى من ذكره لنا المذنب في جواز اغنيها لخلق الفاسق
 احتمال ما في من قوله لا غنيه لفاسق وزد بمنح لصل الحديث او بجمله على فاسق
 فاقترأ بجمله على النهي وان كان بصورة الخبر هذا هو الاخر والا ان يمتنع ذلك
 غرض في منه مقصد صحيح يعود على الغثاب بان جواز ما عدا عن معصيته بذلك
 بل هو باب النهي عن المنكر **السابع** ان يكون الانسان معصيا بما سمع من ربه
 عليه كما لا يخفى والاعتراف لانه على من يقول ذلك قد فعل الظلم ذلك لصحة
 التعريف لانه صا محبة بكونه صاحب لوعلة بعد ان طامه هو به والحق
 ما ذكره العلماء المتقدمين من ذلك الجواز الموقوف فيه على حكمائهم **وأما** ذكره عن
 الاختيار فشرط يعلم رضا ^{بالعلم} التسوية اليه لعموم النهي تح يخرج عن قوله غنيته
 كان فلو وجد عنه فقد لا وامكنه التعريف بعبارة اخرى وهو اول **القول** المطلق
 العدد الذي ثبتت لهم العدد القدير على حشده ما ذكره عند الحكماء بصورته
 الشهادة في حضرة الفاعل وغنيته لا يجوز الغرض اليها في غير ذلك لان يتجر
 فيه هذا الوجه الاخرى **التسلع** قبل ان يعلم انان من ربه معصيته شاملا
 فاجزى احد ما ذكره في غنيته ذلك لما مضى وان لا يثر بعد اناس مع شئ
 وان كان الاخرى تنزيه النفس والتسا عن ذلك لغرض من الاغراض المذكورة
 خصوصا مع احتمال ثبوت القول بذلك المعصية او خوف تنهار ما عنها
 العاشرة اناس مع احد منها بالاخر وهو لا يعلم استحقاق القول عنه للشبهة
 ولا علمه قبل لا يجب على القائل لا مكان استحقاق القول عنه فيجل ضد القائل
 على الصحة ما لم يعلم مثله لان رذعه يستلزم انها كحرمته وهو احد الخبرين
 والاولى **الثقة** على ذلك لان يتحقق المخرج منه لعموم الادلة وترك الاتصال

في خبر النبي

٢٢

الغيبية

وهو دليل رآه الموحدين من الاعراب بالجهل لان ذلك لو تم لمتى فمن يعلم
 علما استحق القول عنه السببه الى المناهض لاختلال الخلق القائل على ما وجب
 لتويع مقالته وهو محذور فاعده الحق عن السببه وهذا الفرد يشي من محله من عجا
 وقد امدت له احد العبيتين بالجهل فالتحق عنها من دون وجه ذابح في فعلها فتم
 عن الاباحه والى لتسم التفرع الاخلاق الفاصله ويؤيد اطلاق الحق فيما تفكر
 كقولهم امدون ما السببه لوالله ويؤله اعلم قال تترك اذا كانا بكفه واقا
 مع وجهها كرو المستدعي واغراه السفه والسفر منهم والتحق من اتباعهم مدلك
 بوصفها الوخوب مع مكانه فضلا عن غيبه المعتد في ذلك كله على انما صدق
 بعمل المنطق عن ملكه مفسده واصلاحه الله الموقر **الفصل الرابع**
 فيما يتعلق بالغيبية عند الشد وله اسم خاتم قد يتعلق به فخصا من اعراس
 الغيبية تطلق على ما ذكر ما يؤيد الغيبية كره وبكره ولا يؤثر على السببه عليه كما
 وسارة وغيبها وعلى حد يستلزم به وعقل القليل على ان امد كرهه في مد
 التعريف واخرى من المواضع المحترمة على مخصوص مواثها احدها الغيبية
 هي قول العبد الى الموقر كما يقول ملان كلام ملك بكذا وكذا وما يقل ذلك
 بالقول او الكتاب او الاشارة والرمز كان ذلك النقل كثيرا ما يكون مغلف
 نقضا او عشا في المحرر عنه موجبا لكرهه له واعراضه عنه كان ذلك داعيا
 الى الغيبية ايضا فجمع بين معصية الغيبية والغيبية فلا حريم حق في هذه الراك
 الغيبية على الغيبية وما ورد فيها من النهي على الخصوص فانها احد المعاصي الكبار
 كما سبقه وثانيها كلام رضى السانين الذي مر في بين المتخاصمين ويحرم
 او يكلم كل واحد منها بغير موافقه فان ذلك مع ما ورد فيه من النهي الخاص بغير

في خبر النبي

الى

الى النبيه بوجوهنا والى النبيه بوجوهنا خويل هو شرا قسام النبيه كما سباني من قول النبي
 محمد وشرنا والله يوم النبيه من باني هؤلاء مجذبت هؤلاء هؤلاء بديت يكون
 فان كلام بكونه كل واحد منها الويلفه فان الانسان لا يجيب من تكلم خصه بما يخصه
 ولا من ثور منه ما يستفهم بل هو معدود من جملة الاعداء فتعلق الكواشف لذلك فكذلك
 بكل منها فليتكلم فيه ايضا على وجه الانجاد وتذكر ما ورد من النبي وقاله
 الحكيم وهو كذا هذه السمة على النبيه بوجوهنا وقاله على النبيه عليه وهو مع كونه ايضا
 من المحرمات الخاصة والعامة فكيف ترجع الى النبيه القلبية بوجوهنا لانه حكم على
 القلب بوجوهنا متعلق بالنبي بوجوهنا لو جفنا ان ذكره وايضا يجمع بين معصيته في الحديث
 والنبيه فلذلك من الكلام في ما ورد فيه من النبي بل هو اول الثلاثة بالذکر
 لكثرة وقوعه في هذا المقصود ابتداء المخاض فيه بل هو ذاتهم ليس لهم عنه مناص
 واولى ما جفنا لعل به دواء المرض الخاص فيقع الكلام في هذا في مقامات ثلثة الاول
 النبيه قال الله تعالى فما زنا منكم منكم ثم قال اجعل بعد ذلك فيهم قال بعض العلماء
 هذه الآية دل على ان من لم يكن الحديث شيئا النبيه ولذلك لا قالوا فيهم هو
 التخييل قال الله تعالى بل لكل منكم الحشر القمار وقال الله عن امرأة نوح وامرأة
 لوط مما علم بعيننا عنهما من الله شيئا وقل اخلا الثا مع الداخلين قبل
 كانت امرأة لوط مخبرا لغيره وامرأة نوح مخبرا بانه مجنون وقال النبي لا يدخل
 الجنة تمامه في حديث اخر لا يدخل الجنة ثقات والقياد هو القمار وقال عليا
 احبكم الى الله تعالى احبكم اخلاقا الموطون اكنافا الدين بالعون وثقوت
 وان ابغضكم الى الله تعالى المساوون بالنبيه المرفوقين بين الاحوان المتساوون
 للبراءة المشركين قال الاحكام تبارككم قالوا لم يباركوا الله قال المساوون بالنبيه

منه

المفلون يكن الاحبة الباعون للبراء الغنيب قال ابو ذر قال رسول الله ص
اشار على مسلم بكلمة لشبهه بما يشرحق ثابته الله تعالى في السار يوم الغيبة
او المذموم قال رسول الله ايمان رجل اشاع على رجل كل وهو منها يرى لشبه
في الدنيا كان حقا على الله عز وجل ان يذهب بها يوم الغيبة في النار وعنه ان الله
لما حلوا الجنة قال لها كلتي فان معك من رحمة قال الحيا وعزك وجلالك لا هيكن
فك مما تبه مصرم الناس لا تكن فيك مد من حمرة لا مقصود على الزنا ولا قاتل من
التمام ولا تبرز ولا التمرط ولا النكت ولا قاطع دم ولا الله يقول على عهد الله
معدل كذا وكذا ثم لم يعبه وعن ابي جعفر النعماني قال النجبة مخزومة على القضا
المشائين بالتمية وعن ابي عبد الله عليه السلام قال قال من المؤمنين عابله منكم
الشاقون بالتمية المعرفة بين الاحبة المسمون للبراء الغائب وكان موسى عليه السلام
استقر له الشرا من اصحابهم فخطبوا على الله تعالى البلاء الخيل ولا من مملوك
وملككم تمام فلا صر على التهمة فقال موسى من هو يا رب حتى يخرج من بيتي
الله يا موسى انها كره عن ابهم واكون تمام ما دنابوا ما جمعهم ففقدوا وروى
تبع حكما سبع مائة خرج في سبع كلمات فلما فقه عليه قال اني حزين لك الله ان الله
تعالى من العلم اخبرني عن السماء وما اقل منها وعن الارض وما اوسع منها وعن
الحجارة وما اقل منها وعن الماء وما اقل منها وعن النهر وما ابرد منه وعن البحر
وما اغم منه وعن البهيم وما اذل منه فقال الحكم الثمان على البري اقل من السموات
والبحار اوسع من الارضين والقلب القانع غنى من البحر والمحروم المحمد اخبرني الشا
والخاخذ الى القريب ذال الخبز ابرد من الزهر وقيل الكافرا في من الحجارة والما
ادابا من اول من الغني واعلم ان التهمة مطلوبة في الاكثر على من يتم قول القبر

المقول خفية كما يقول فلا بد من تكلم فيه بكذا وكذا ولست مخصوصه به بل مطلق على
ما هو اعظم القول كما مر في الغيبة وحدها بالمتن الا تم كنه ما يكره كنه سواء كونه
المقول عنه المسموع المذكر فالتساوي سواء كان الكنه ما القول ام ما لكانا به ام لا
ام الزم ام لا انما هو سواء كان المقول عن الاعمال ام في الاقوال وسواء كان عبا او
غيرها ما على القول عنه ولو يكن بل حقيقة القيمة افتاء الشرهتكم الشكر كنه
بل كل ما رآه الانسان من احوال الانسان فينبغي ان يترك عنه لا ما في كتابه فائدة
لنسلم ود مع بعضه كما اذا رآه من قبل اول مال غير فعله ان يشهد من غلات الحق
المشهور عليه اما اذا رآه يحبه ما لا لنفسه مذكور به واقفاء للشره ان كان ما بين
به مقصدا او عبا في المحكي عنه كان قد جمع بين العيب والمنة والسبب لا بحث على
ما رآه السوء بالمحكي عنه واظهره الخب للمحكي له او الفرج بالحدث او الموضع في
القصود وكل من علمت له لثمة وقبل ان فلا نأقوال فلك كذا وكذا او فعله كذا
وكذا وهو بدعي في مصادره او في ماله عذرك او تقيج خالدا وما يجري مجراه
فصله سنة امور الاول ان لا يصدق ان التام فاسق وهو مذكور في التهاوة قال
الله تعالى ان جاتكم فاسقونا فبقوا الاية الثاني ان سها عن ذلك ويصح
ويفتح له صله قال الله تعالى امر على المعروف فانه عن السكر الثالث ان ينعضه
في الله تعالى فانه ينعض عند الله ويحب بعض من نعصه الله تعالى الرابع ان لا
تظن يا خنك الشوم مجزؤ قوله لقوله تعالى ما جندوا كثيرا من الطعن بل ثبت حتى يتحقق
الحال الخا من ان لا يملك ما حكي لك على التخييل والمحتمل يتحقق لقوله تعالى
ولا تجسسوا الساس ان لا ترض لنفسك ما مضت الفار عنه فلا تخشك فتمت
فقول فلان قد حكي له كذا فيكون به مما اما مضافا وقد تكون انيت بما مضت عنه

عن علي بن الحسين عن رجل قال يا هذا نحن نشتل بما قلت
 فان كنت صادقا فقلنا ان كنت كاذبا غافيا ان شئت ان نقيلك فلناك
 قال قلنا يا امير المؤمنين وقد تبعه في ذلك عمر بن عبد العزيز وقد رآه دخل البيت
 فذكر عنده عن رجل قال ان شئت نظرت في امره فان كنت كاذبا غافيا من هذا
 هذه الامة ان جئناكم فاسق بغير ادلة كسفتا قافيت من هذا الامة ما رث
 بينهم وان شئت عقروا عنك فقال المنون يا امير المؤمنين اعوذ بالله من ذلك
 ان حكما من الحكماء زاره بعض اخوانه واحبره بجمع عن غيره فقال له الحكماء قد اخطأت
 في الزبارة وانذرتك فان بعضنا في اخي وتغلبت عليه الفارغ وانتمت
 نفسك الامة وذكروا ان بعض الحكماء قال لو رجل يلعب بالكلية في غم كذا وكذا
 فقال الرجل يا هذا ما فعلت فقال الذي اخبره ضاق وقال الزهير كان يا
 لا يكون ما امرت فاني رصيت ليلة وقال بحس من تم اليك ثم عليك وهذه هي
 التي انما يريدن ان بعضنا لا يوثق بصدقه وكيف لا ينفذ هو لا ينفذ من
 الكذب والعيب والعتك والجهالة والغل والحسد والعاف والافاد بيننا
 والحذو هو من قد سخر في قطع ما امر الله به ان يوصل قال الله تعالى ويقطعوا
 ما امر الله به ان يوصل ويصدفون في الارض وقال تعالى انما السبيل على
 الذين يظلمون الناس ويغشون في الارض بغير الحق والما منهم وقال ان من
 الناس من اتقاء الناس لشره والما منهم وقال لا يدخل الجنة قاطع من الناس
 وهو القاطع وقيل قاطع الزم وقال لقمان الحكم لاتبه يا بني اني موصيتك بخلاف
 ان تنكح من ارثك سيد البسط خلفك للفرق بين البعيد واسك حملك عن الكثر
 واللبس واحفظا خواتك وصل قاربك وامهم من قول ساع او سماع باغ

في فضائل النبي

في قوله

وكانوا

بذلك فسادك وبره خذاك وليكن احوالك من اذافهم وفار بولك لم نصيبهم
 ولو تصبوك وقال بعضهم لو صح ما نقله التمام اليك لكان هو المخرج والتم عليك و
 لقول عند اوله لانه لو يقابلك بشك وبالجمله فتر المام عليهم بنفي ان يتوقف
 قبل باع بعضهم عبدا وقال للشرع ما فيه عبدا الغنيمة قال وضعت يدي فاستلته
 فكتلت الغلظة انا ما تم قال لو زكته مولا ان زكته لا يحجب وهو يريد ان يفسد
 عليك راحته من قماء تنزلت حتى يخرج عليها فيحك ثم قال للزوج ان امرئك اخذ
 خبيلا وتريد ان تقتلك فشا ومطنا حتى تفرقنا ومطنا لمرثمة ما لموسى فظن
 انها تقتله فقام وقتلها فاجام اهل المرأة وقتلوا الزوج موقع القتال بين القبطين
 وقال الامراء **المقام الثاني** كلام في اللسان الذي يتردد بين
 سيما المتكلمين ويحكم كل واحد منهما كلام بواقعة قولا ما يخلو عنه من شاهد مقالة
 وذلك عن المعاني وهو من المعاني الكبار التي وعده عليه بحسن ودونها عن
 النبي من كان له وعمل في الدنيا كان له لسانان من فار يوم القيمة وعنه ثم تحلف
 من شر عبدا والله يوم القيمة ذوالوحيين الذي ياتي مولا بمجدة هو لا مولا بمجدة
 هو لا مولا في حجة اخر الله ياتي هو لا مولا بوجبه هو لا مولا بوجبه قبل مكتوب في التوراة بطلب
 الامانة والرجل مع صاحبه بنفس محملتين وقال تراسع خلق الله اليه يوم القيمة
 الكذابين والمنكبرين والذين يكبرون بالبخس الاخوانهم في صلحهم فاذ القوم
 تحملوا لهم والذين ادعوا الى الله ورسوله كانوا طاعة واذ الى الشيطان وامر
 كانوا سرا وعدوا للصنف باسناره الى على التمسك قال رسول الله صلى
 يوم القيمة ذوالوحيين والمال انه في ققاء واخر من قدامه بلهنا نارا راحة لهنا
 حبك ثم يقال هذا الله كل من في الدنيا او محبين وذالك ان يعرف غلبك يوم

الغنية وبالاستناد الى المياقعة قال بنو السعد عكبا اذا وجهين وقالوا ما من بغير
 اخاء فامدادنا كل غائبنا ان اعطى حده وان اسلم غنله وبناشروا عنه قال بنو
 السعد عكبا فخر لمة بقبل بوجهه وبتبر ياخرو بالاستناد عنه قال قال الله تعالى العبيد
 منهم يا علي لبيك لسانك في السرا العلامه لسانا واحدا وكذلك قلبك ان احدا لم
 يملك وكفى بك خبيرا الاصلح لسانك فيهم واحدا كلسان في غدر واعد لا قلبان
 في صدق واعد كذلك الاذواق واعلم ان الانسان يتحقق كونه فالسائقين باصور
 ومنها ان يفتل كلام كل واحد الى الاخر وهو مع ذلك نبيه وزاوة فان الله يتحقق
 بالعدل احد الجائزين فقط ومنها ان يمتحن لكل واحد منهما ما هو عليه من المفا
 مع ضاحية ان لو يفتل بينهما كل ما ومنها ان يمد كل واحد منهما بان ينصرف
 ومنها ان يثنى على كل واحد منهما في معادله واول منه ان يتي عليه في وجهه
 خرج من عنده واول الذي ينبغي ان يكون ان يثني على الحق منها في حضوره وعينه
 وبين يديه ولا يتحقق اللسانان بالدول على المتعادين وبجامله كل واحد منهما
 مع صدقه في الجامله فان الواصفه يصادق متعادين ولكن صدقة صبيغة كاسل
 الحسد الاخوة اذ لو تحققت الصداقة لاقتضت معان المزدكا هو المشهور من ان
 الاصدقاء ثلاثة الصديق وصدق الصديق وعدو العدو والاعداء ثلاثة العدو
 وعدو الصديق وصدق العدو فان قبل كثيرا ما يتفق لما اختلفت اللسانية
 مع الاشرار واعدا الدين النظام من قبل يكون ذلك واخلا في المنهج والفاق كما قدم
 من انه سئل بعض الصالحين انا مدخل على امرنا فمولى القول ما اذا خرفنا قلنا غير
 قلنا ان كان القائل مستغنيا عن الدخول على الامر عن مخالفة العدو والدين
 اخذوا الاجتماع والصحبة اخذوا طلبا للخام والمال زيادة على المنفعة الصبر

فمنع
الملك
منه

هو ذو النابيين وما فوق كما ذكر القضاة وعليه يحمل المحرر قد قال في خيالهم والمال
بنيان العاقبة في القليل ببيت الماء البق وان كان محتاجا الى ذلك اتقاء ضرره
فهو معتد ولا حرج عليه فان اتقاء الشرع كما قال ابو الدرداء ^{الاعين} ما بالكثير في وجوه اتوا
وان تلوينا لنفسهم ذلك انهم رجل على النبي فقال يلبس جل الغيرة فلما دخل عليه
اقبل عليه فقبله في ذلك فقال ان شر الناس الذي يكره ان تقام له المقام ^{الاعين} شر الناس
الحمد ممن عظم الادوار اكبر القضاة وانهما وافدا في القليل في ذلك خطبته
وقفت في الارض لا احد يلبس ادم محله على العصبه فكانت البلبه من ذلك الى
الايتام من سنه باسناد من شره فقال ومن شر خاسد بعد ان استقام من الشيا
والمساخر وان شرهنا والاحبار النبويه لا يحصى كثره قال رسول الله الحمد
ما كل الحكامات كما ناكل النار الخبيث قال له سنة بعد ان قيل بالحساب لا امر
ما نحو والعرب على عصبه والدياقان والكثير في البحار والبحارة واهل الرساق والبحر
السلام بالحمد وقال رب اياكم واهل الامم فلكم الحمد والنعطاء والنعصه هي
لا اقول خالفه الثمر لكن خالفه الدين والله ضرر محمد به لا يخلو في الجنة في ثمره
ولي ثمره في الجنة فاجابوا الا انكم بياقنت في ذلك لكم افئوا السلام وفي خمره فاصه
ان الحفظه بمحمد جمل العبد بغير كما برق العرش الى اهلها حتى اذا انتهوا الى السما الخا
بذلك العمل الحسن من جواد وخرج طعنوه كضوء الشمس فقول الملك الملك صاحب
انه كان يحسد الناس على ما اناهم الله من فضله فكخط ما رضى الله امره في ان
لا ادع عمله تجار في الغنى في حال العساقه الخاسر من نفسه قبل ان يضر الخو
كابلين كدري في العسك اللص لا ادم الاجبا على الحمد والرفع الى اجل حقاب
العهد والاصطفاء فكن في كل يوم لا يحرق سدا فان ميزان الخاسر اياها في كل

منه من الحسود والرد مستوفى فاذا انتفع المحمد بالحسد وما نافع من الحسود المحمدي
والمحمد اسلمه من عمل القلب وهو ضلأته وما جانا من تلكه في المحمد ونفع ابن
في حشر الابد وملك مهلك لا ينجوا منه ابدا ولا نوبه للحسد لانه منتم عليه مستند
مطبوع فيه يدوبلا معارضه ولا سبب الطبع لا يتغير عن الاصل وان عوج كج
بالمحمد ذاته بل غا العلام النار كما وود في الحسد السابق واعلم ان المحمد من
حشره انما جعلها افساد الطافات لرسول الله المحمد باكل الحسد كما
ما كل لنا والحسد في فضل الطاعة في الشرور وقلنا بعض الفضلاء للمحمد
ثلاث علامات يخلقوا ذاتهم فيها باذاعا في بيت الحسد وحيدان الله
امر بالاستغاثة من شره وقهره بالشيطان والناحر المنافق في العقد كما تقدم
ولما كانت التعجب انهم من غير ذلك بل مع كل زور ومكشاة قال بعضهم لم ارضا
اشبهه بالملوم من الحسد انفسه اتم وعقلها اتم وعم لا نه والرافع الحرفان
والحمد لان قال بكاد يظفر باليد ولا ينصرف على عقد مثل الحسد غير منضود وكبد
يظفر بزره ومزده وقال نعم الله عن عماره وكيف نصر على عدايه ومه عمار الله
الذين مظهر الله اليهم واسمع نعم عليهم منها اذ اقامت الغيرة من العلم والكلام في
الحسد طوبى لاعناء علماء الملوسيه وبجهم عنه وقوة دائره في قلوب الخاصة
الخاصة والنفس في البحث على مواضع الاقول في حصة المحمد وحكمه وما مشوا
وما به فحفظه نبيا الفؤ الشهوية التي تمسك في الغيرة الحاله التي هو عليها و
نزالها عن ذلك الفهم هو صلب من حكمة الفؤ العصبية واثار العصبية واوله
وقباده بحسب فباده حال المحمدي الذي يتعلق بها المحمد ولذلك قال علي لما
مفتا على ثلاثة نيل هو نوع من انواع الطلح المحمدي قال ايضا لا اجمع

تفسير القرآن

حجة من جهة حق بغيره فان شئنا الحاشد فكم في كفيه حوجة المحو فبها
 وفي كفيه ذوالها عن هي المستلزمة لحركة الارز في ذلك مستلزمة لعدد الربعة
 وقد اتفق العقلاء على ان الحاشد مع انه مذبذبة عظيمة للنفس فهو من اسباب الغلبة للحاشد
 العا لاذ كان الحاشد كثيرا ما يكون حركانه وسبقه في هلاكنا زباب الفضاء بل واهلك
 الثور والموال الذين يفوز بوجودهم غارة الارض ولا يتعلق الحاشد بغيرهم من
 اهل الحشا الفصير ثم لا يقتصر في كنهه لك في قول تلك الحالة المحو بجواهر
 المحو ويملك هو في تلك الحركات تحتية العقلية والقولية ولذلك قبل تلك
 النعمة لا رضى لاذ ذالها وماذا امال باعث في لقوة العصبية قائما هو على ثمة تحرك
 وعركه وكثيرا ما يؤثر العا بين يدي الامر والمسلطن لعلم الساعى بقدرتهم على
 تنفيد امره لغير طبايعهم الى قبول قوله من السهل تاركهم في الطباع وعلة القوة
 الشهوية والعصبية فيهم ولكن كثيرا ما يؤثر حركة الحاشد في اذلة لعمه المحو لعمه من
 لحاظ الله للمحو بعض العباد فيجربهم وتوبد منهم فلا توجب الحاشد عليهم سبل
 وانما السبل على الذين يظلمون الناس ويعبون في الارض بغير الحق فيصير فيهم سببا
 لخرب الارض فيقتل الحرب والفساد الله لا يحب الفساد وقد عرفنا انه لا حيلة
 على نعمه ما دام الله على حبك بغيره قال فيها حالان احدهما ان تكون تلك النعمة
 وتجب ذالها وهذه الحالة تسمى حسدا لثابتها ان لا تحجب ذالها ولا تترك وجوها
 ودوامها وتلك تسمى لفتك مثلها وهذا يسمى نعمة وقد يحسب باسم المناهي
 قال الله تعالى وفي ذلك فليتنافس المتنافسين وقد تسمى المنافة حسدا والحسد
 كقول الفضل فتم ايضا العباس لم يبين اشار عليها بان لا يذهبنا الى الميتة ولا
 يشكنا في الولاية على الصدقة وقد كانا ادا ذلك ما دامنا الانفاضة والله اعلم

ورجل يبشره فافسنا ذلك عليك كقول النبي لا حسد الا في شئ ورجل افاء الله على امة ونبهله وبهله اثارا
 والحرم من الحالتين هو الحالة الاولى وهي المحتوي بالذم قال في المؤمن ليعطى والمشتا
 بمكدا اللهم الا ان يكون النعمة قد احبا بها فاجرت تبين بها على ابداء الحلق وتنجيح
 الغنة ومنا والدين ومخوفك فلا تضرك لكرامة لها ومجبة ذوا لها اذ الله
 يكون ذلك من حيث نأتمه بل من كسناها الله العباد وبذلك على علمه يحرم الحالتين
 الثانية الاية المتقدمة والحدوث قد قال الله تعالى ساقوا الى مغفر من ربكم
 والمسا فقرا كما يكون عند خوف الفوت كالعسدين بقا فان النعمة مولاها
 ويخرج كل واحد منها ان يسبق صاحبه فيخطى عند مولا بمنزلة لا ينحصر هو بها
 بل قد يكون الماسقة واجبة اذا كانا في مية واحبا او لو لم يمتد له كان
 واضحا بالمعصية المحرمة وقد تكون مندوبة كالنافة في المضائل المندوبة
 من افعال الاموال ومكادير الاخلاق وقد يوصف بالاباحة اذا كان مباحا وبالحكم
 في تامينه للفعل الماسق فيه ولكن في المناقة تيقنه وخطره ماض مجتبي على مالك
 المحرم منه فانه وهو انه اذا بر عز ان يقال مثل تلك النعمة وهو مكره فخلعه ويقضا
 حلا بحالة محجب قال الفضا وانما يبرل باحد من ان يقال مثله وان يزول نعمته
 للمنافر فاذا انتداح الطريق بين عن الماسع بكاد القلب ان تستهي الطريق الا
 ويزوال النعمة بدل التحمل المزعوب عنه فيتمتع بفضلك كان بحيث لو الف الاثر
 النبي وقد الى اخباره ليع في ازالة النعمة وهو حرم حكا موادا ريكاس القو
 تمنعه عن ازالة ذلك فعفى عما يجد في طبعه من ارباحة الحق وال النعمة من كان كارها
 لذلك من نفسه بعقله وقد عرفت حقيقة الحسد فاعلم ان له مراتب اربع الاولى

ان يحب ذال النعمه عشرون كانت يفتل اليه هذا غاية الحب اعظم افراد الحكماء
 الثانية ان يحب ذال النعمه اليه غيبة تلك النعمه لا يحب ذالها عن صاحبها الثاني
 ان لا تشفق عليها بل تنهى لنفسك مثلها فان عجز عن مثلها يحب ذالها الى لا يظهر الشقاق
 بينهما وهذه الثلاثة محرمه وهي شرية في القوة ترتيبها في اللفظ الرابع ان يشبه نفسه
 مثلها فاذا لم يحصل فلا يحب ذالها وهذا هو المحذور الخامس ان يشبه نفسه بل
 المتدفع اليه في الدين ونسبه جدا يتجاوز الثاني في الاستبانه المنزه للمحكوم
 هو كثر جدا الا انها ترجع الى سبعة الصداقة والتشريف والتكبر والتعجب والخوف من
 خوف المقاصد وخيل الراية وغيب النفس لخلقها فاما ما يكره النعمه عليه ما لا يكره
 صدوه فلا ينزله الخيرة هذا لا يخص بالامثال واما لانه يمان ان يتكبر بالنعمه عليه
 وهو لا يطيق احتمال كثر وعظمته لغرض نفسه وهو المراد بالتعجب واما ان يكون في
 طبعه ان يتكبر على المحض وينسب ذلك عليه نعمته وهو المراد بالتكبر واما ان يكون
 النعمه عليه والمتكبر ما يصير من فوز مثله بمثل تلك النعمه وهو التعجب واما ان يتجاوز
 من فوائد معاصده بسبب نعمته بان يتوصل به الى مزاجته في اغراضه واما ان
 يكون يحب الزنا بسبب النعمه فينتهي على الاختصاص من نعمه لا يشاؤها واما ان لا يكون
 بسبب هذه الاشياء بل بحسب النفس وشما بالخير لها بار الله وقد اشار الله سبحانه على
 الى السبب الاول بقوله وقد رما عظم قد بدت البصا من افواههم والى الثانية
 بقوله لولا نزل هذا القرآن على جبل الغر من عظمهم اى كان لا يفتل علينا ان نتولى
 له ونقبضه اذا كان عظمها وكما نوا قد قالوا كيف بقدر علينا اعلام بغيره وكيف بقطاها
 رؤسا نوا الى الراية بقوله قالوا انتم الابرار مثلنا انتم من ابرار مثلنا انتم
 اطعمتم بغير منكم انكم اذا انما سبب من قبحوا من ان يفوز برتبة السالة والوجع والشر

من كتاب
 في بيان النعمه

من الله تعالى ثبوتهم فقدم وقالوا متجيبين ايضا فبشرار رسول الله تعالى انما وعينهم
 ان جانتكم ذكروا فيكم على جبل منكم واعظم الانبياء صلواتها من السادس والستين
 فساد الخامس والسادس لعلها غالبا بعلماء السوفية لهم ومناط الخامس في
 المصنفين على مطلوب واحد فان كلا منهما يحمي صاحبه كل فخر يكون عموما للرفق لا لغيره
 بمقصوده ومن هذا الباب فساد الضرب في التزام على مفاصل الروحية والاشواق
 في التزام على بل الميزة المطلوبة بها عند الاربعة الثلاثة لاسناد واحد في بل
 الميزة عند العالمين المراسمين على طائفة من المحسوسين او يطلب كل واحد من
 قلوبهم للتوصل بهم الى اغراضهم مرجع السادس في تلك الميزة لانهم بالرواية والاختصاص
 بالشام والفرج بما يمدح به من امر واحد المصنفان نظيره فانه من مع نظيره في
 اقصى العالم السامية ذلك واحب مودة او ذوال السعة اليه بها تباركة في الميزة و
 هذا زيادة على ما في قلوب اخاد الملاء من طلب النجاة والميزة في قلوب الناس للول
 الى مفاصل سكون الراسية وقد كان علماء اليهود يعلمون راسية رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكرهوا
 ولا يؤمنون به مخافة ان يطلوا راسية وان جسرنا من بعد ان كانوا متبوعين
 منها فيعلمون انهم قد يجمع بعض هذه الانبياء واكثرها او جميعها في شخص واحد عظيم
 فيه زام الحسد ويكره قلبه ويقوى قوة لا يفكر منه على الاخفاء والنجاة
 بل يهتلك حجاب الجاهلته ويظهر العداوة بالكاشفة ولا يكاد يزول بالوقت ولا
 ان يوفق بالخاصة في هذا من هذه الاسباب بل اكثر واسهل العداوة والحسد
 عن واحد القرض الواحد لا يجمع شيئا عدي بل متناهين فذلك ترى
 الحسد يكثر بين الامثال والافرن والاخوة وبنية العم والامان في جبل في غيرهم
 الامع الاجتماع في احد الاغراض المقترة نعم من استدرجته على النجاة وحيل العتية في

جميع أطراف العالم بما هو غير متجدد في كل موضع في العالم وان بعد من هذا من الخلق
 التي تغادر عبادنا جميع تلك خلائقنا فان الدنيا هي التي تنسحق عن التراجع انما
 الاخرة فلا خلق فيها وانما مثلها مثل العلم فان من عرف الله تعالى - ملأ نكته وبيته
 وما كوترا من حسنة لم يحك غير اذا عرف ذلك ايضا لان المعرفة لا تنسحق على
 العاقل بل العارف الى احد يعرفه العلم الفاعل ويخرج بغيره وبلند به ولا ينقص
 لذاته واحدة بسبب غير بل يحصل بكثرة العاقلين وزيادته الا ان في ثمره الافادة و
 الاستفادة فلذلك لا يكون بين علماء الدين محاسنة لان مقصدهم مجرأ مع
 ضيق قلوبهم المنة عند الله ولا خلقوا ايضا بل من بدل الا ان يكبرهم نعم ادا
 هذا العلم بالعلم المال والجاه محاسنة لان المال عباد واعماله اذ اوصت في
 غير الحاصل عن هذا الامر وكذلك الجاه او معناه ملك القلوب بها امتلا قلب
 يتعظم حاله انصرف عن تعظيم الاخر او نقص منه لا محالة فيكون ذلك سببا للمحاسنة
 واما العلم فلا بها به له ولا يتصور متبنا به من بدل محبة في محسنة واستغنى
 في العكس في جلاله الله وعظمته صا ذلك الذم من كل نصيب لم يكن ممنوعا منه
 من احاطة فلا يكون في قلبه حيلة لاحد من الخلق لان غير احاطة لوعرف مثل علمه
 لم يقص لذته بل زاد في قدره وانتهى من مثل العالمين بالحقبة المتكبرين بالطريقة
 كما قال الله تعالى عنهم زعمنا ما في صدورهم من غل اخوانا على سرها بلين في هذا السلام
 الدنيا فانما نظر عند اكتشاف العظام ومشاهدة المحبوب في القبيح فلا محاسنة
 في الجنة ايضا الا ان الحق مضائق فيها ولا راحة فقليلك بها الاخ وفقنا الله
 وابلان كنش بغيره على نفسك مشعفا ان ظلمت فيها لائمة فيه ولذاته لا مكند
 لها والله ولي التوفيق **الثالث** في اشارة وجيزا الى الذوات الكيفية من الخلق

لأنه
 في
 من
 في

عن القلب علم أن الحسد من الأمراض العظيمة للقلوب لا بد لها من أمراض القلب لا بالعلم
والعمل والعلم النافع لمرض الحسد هو أن تعلم يقينا أن الحسد ضرر عليك في الدنيا
والدين ولا ضرر به على الخوف في الدنيا ولا في الدين بل ينفع به فيها وما عرف هذا من
بعضهم ولو تكن عذوبة من صدق عذرك فادرك الحسد كما حاله أما كونه ضررا عليه
في الدين فهو أنك بالحسد تحط قصدا الله تعالى في كرمه بمنه إلى قيمها السارة و
عذله الذي قام في ملكه بحق مكنته واستكبره لك واستغشته وهذه حنا به على
حدته التوحيد في عين الأيمان وما لك بها حنا به على الدين ^{والتقوى} التي تفت
بعلا من المؤمنين وترك بصيغته ودارق أولياء الله وامنا به وحبهم للحب
لعبا الله وشاركنا لله في شأرك الكفار في محبتهم للمؤمنين البلاء وندال الله
هذه حنا به في القلب تاجر حنا في القلب كما كل النار المحطية تمها كما تمها اللبل
والنهار **وأما** كونه ضررا عليك في الدنيا فهو أنك لما لم تحسب وتعتد به
توالت كد وعمر اعداؤك لا يجهلهم الله عن نعم يهبها عليهم فلا تزال تعتد بك
سنة تراها وتساكر بكل بلية تصرف عنهم فتبقى مضوما محروما مشددا القلب في الضرر
كما تهنه لا عدائك كما يهنى أعداؤك لك فقد كنت تربها الحسد ذلك فتجرت
من حال محنتك وعقل فذا ولا تروا الله عن المحن ومجده ولو لم يكن يؤمن
بالبعث والخيار كان مقصص القلم أن كنت غافلا أن تحدد من الحسد ما فيه من الغر
القلب ما شئت وعلا النفع فكيف لك حاله بما في الحسد من العذاب الشديد في الآخرة
ما اعجب من الغافل أن يترحم لخط الله من ظن نعمه به بل مع ضرر يجهله والوقت
بهلك ونبيه ونبيه من غير محبة ولا مائدة وأما أنه لا ضرر على الخوف في دينه
فواضح لأن النعمة لا تنزل عنه مجلد بل ما قدما الله تعالى له من المال ونعمه

ملائكة وان يدوروا الى اجل قدره الله تعالى ملائكة في الجنة كانت النعمه وحده
 لسبب من عجلوا جيلهم فمعه بها بل ينبغي ان تلوم انفسك حيث لم تتدبر
 بركتك ومهترمت كما قال تعالى فلا تسوا سعي الكواثر فادركوا اولسوا
 لوفع الاقدار ومنها انزل النعمه بالحسد فمن على المحرم من ضيق الدنيا ولا كان عليه
 اثم في الآخرة ولعلك تقول لست النعمه كانت تزول عن المحرم بحسب هذا فانه الحسد
 الصاوة فانه لا تهنه ولا لسك فانه لا تحلوا بها من عذرك فلو كانت النعمه تزول
 بالحسد لسقوا الله عليك نعمه ولا على الخلق نعمه خسر نعمه الايمان لان الكفار يحسدون
 المؤمنين عليه قال الله تعالى ورسا نهم من اهل الكتاب لو يضلونكم وما يضلون
 الا انفسهم وانا سنهت ان تزول نعمه الله بحسبك ولا تزول عنك بحسبك
 غانا الجهد والفضل فان كل واحد من حقا الحساد ايضا انه من يفتقر بمجد الخاصه
 ولست اولى من غيرك نعمه الله تعالى عليك في ان لا تزل نعمه عليك بحسبك بل من
 التهم التي يجب عليك شكرها وان يحسدك تكرمها واما ان المحرم يتوقع به في الدنيا والآخرة
 فواضح انما منعه في الدنيا فهو مظلوم من جهتك لاسيما اذا اخرجك الحسد
 القول والفعل بالتمني والقبح فيه هتك شرفه وكرامته في هذا ما تحسد بها
 الباطل تحسد اليه حسادك حتى تلقاه يوم النعمه فعسا عرف ما عن النعمه كما ان
 في الدنيا عن النعمه فكانت ادب في النعمه عند فلم يزل بعد كان عليك نعمه
 ظاهري وقلبك للحسد مقلها اليه فاصفت له نعمه الى نعمه واصفت الي نفسك
 شفاؤه اما منعه في الدنيا فهو انهم اغراض الخلق مناساة الاعلاء وغتهم
 وشقاوتهم وكونهم مغنين مغبومين فلا عذاب اعظم فان من هو الحسد
 وغايبه اما في اعدائنا ان يكونوا في نفع وان تكون في غيرهم وحسد فيهم وقد فعلك

ما هو مژدهم فقال علي عليه السلام لا راحة للحمي وقال له الخاسر مضطرا على
 ذنبك وقد عرف من قضا غيرة المناحت جبه لكلمين ومن احذر لك بدوي
 تشبه في عدائك موتك كل تشبه ان تطول حياتك في عذاب الحسد سطر انما
 الله تعالى عليهم منقطع قلبك حسا ولد لك قبل الامان عدائك بل غدا حنة
 بزامك الله بكذ لا نلت محنوا على نعمة فانما الكا ملن يحسد معرج عدوك
 بعتك وحسدك اعظم من فخره بعتك فانما مله هذا عرفنا لك عدو صلت حسد
 عدوك ان تقاوتما تضررت به في الدنيا والآخرة وانفع به عندك في الدنيا
 والآخرة وحسدك عند الحاق والحق قدوما في الحال والمآل ان لم تقصص على
 الحسد من عدوك حنة ارحمتك عظم الشكر لله هو اعلم عدائك لانك لو نمت
 اهل الخبر لا يمتهم بكونهم لا في المشرع من احتياط حلك بل يبرون لك فكنت معه
 وقد تظاهرت الاخبار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع من احببه انك ان لم تكن غائبا
 ولا متعلما انكر من حقا فعدوك بحسدك ثواب الحق للحاق به وعنا لنحاسد جلا
 من اهل العلم ومحبت يحل في دهره وبكشف خطائه ليغفر ويغفر له
 ما عساه عن الغيرة ليعلمه داني ثم نزل على هذا فليكن او فانت الحق لهم ثم
 مواتنا لا تم وعذاب الآخرة ودمنا لا في الاحاديث ان اهل الجنة ثلث المنحصر
 والحسد والكاف عداي من كلف عداي الحسد والبصير ما طر كفا بعد
 ابلير عن المداخل لثنته فقد تعد عليك حسا بلبس ما تتحدثك على عدا
 بل على صلت ما وانكفرت خالك بك في بقية او مناه لربك نفسك انما الخاسر
 في صورة من يرمي عدوه بحجارة لصدقه فلك بصدقه بل يرجع حجره على
 حلقته ليقع بغيرها فربا وعضبه تا ميا فيجوز الى الرمي شد من الازل فيرجع على

استشبه

عبيد الآخر ففهمنا من هذا وعصبه فيكون ما لثمة في جميع الناس ففهمنا عذره كما على
كل حال اذا عذاته خوله فيكون بما اصابه ويحكمون منه فهذا ما لا الخسول لا بل لما
افصح لان من الخسول المعون للعبيد انما يقوون ما الوصفي لغات بالموت لا منه محلات
الحاصل للحر ما لا سون بالموت بل بسوقه الى عصبه الله والى الماد ولان ثمة
عنه في الدنيا خبر من ان شق له عين يدخل بها النار ففهمنا لهذا هذا
كها نفا من الله تعالى من الحاسدا اذا رزقوا السعة عن الحسود والها على
او السلام من لا تمعه ومن لم نه اعرف في تدرك النامه بقصد بقا قوله تعالى ولا
يحبون الذكر السبي الا باغله واما سبلى من ما لثمة لعدو اقل ما سمعت ما سمعت
احدا الا سبلى سلمها فلهذا هي الادوية العلية فهي تفكر الانسان في يد من صا
وقلبها صا بطه من قلبه عكده علمه من تلك نفسه مفرح عذره وسخط ربه
ومنع عنه ما الداء العلي بعد ان سدره بعدة يفي ان يكلف نفسه شق
ما سمعته عده في كسح الحسود على عند عنه على امدح وتواضع له عده نفسه على
الذكر وربها لا ما عند عنه على كنه منج من لثمة ما ما موافقه ويقطع ما
الحسد وتخرج القلب من الموضع هذه ادوية ما فخر جدا الا انها مرة جدا لكون
في ذما المزمع من لم يضر على مرة الداء لو بطرف لجلالة الشاء والمباغت على هذه
الحصا الحبة الرعنى ثواب الله تعالى والخوف من عقابه وقسا الله ما لا لا سبلى
يحمد الله وصلى الله عليه وسلم اجنب الفصل الخامس في كفاية الغيبة علم ان الوا
على العباد يندوبون ما سمع على ما فعل الجرح من حق الله تعالى في جعل المغشا
عنه ليجعل يخرج عن مظنة يفي ان ليجعل هو حزن ما سمع نادى على قبله اذا
المرد قد ليجعل يظهر من فكة الورع وفي الناطق لا يكون نادى ما يكون قد نادى

معصيته خرج وقد ورد في كتابنا ما حدثنا من أحدنا قوله صلى الله عليه وآله كفاؤنا
من الشياطين أن تستغفره والتأني قوله من كان لك خبة عند مظلة من عرض أو مال
فليصلها منه من قبل أن تأتي يوم ليس هناك دينار ولا درهم يؤخذ من حسنة
فإن لم يكن له منها أخذ من ثياب صاحبه فله على ثيابه ما يمكن أن يكون نظير ما يجمع
حلال الاستغفار ولم على من لم يبلغ غيبة الشياطين في الأضواء على الدوام له ولا
لأن في مخالفتها ثمة للغفلة وعليل الغفلة أن وف حكم من لم يبلغ من لم يقد على
الوصول اليه يوثق وغيبه وحل المحالة على من يمكن التوصل اليه مع ما يوضع التكبيرة
ويستعمله عند قبول الصدقة المحالة استحبابا مؤكدا قال الله تعالى خذ
العفو لا يه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ما هذا العفو قال إن الله يأمر باله
عن من ظلمك وتصل من قطعك وتطع من سرك وفي غير آخر إذا جئ الأمر بين
بك الله تعالى يوم الغيبة نور والهم من كان جزء على الله فلا يقو الأمن عني في الدنيا
وروي عن بعضهم أن رجلا قال له إن فلانا قد أغتابك فبش له طبقا من الرطب
قال يلينك قد أمدة الحسنات فأوفدت أن كافك عليه فأعز في فاق لا
أفد وإن كافك على النار وسبيل الصدقات ينال في التنا مع طيرة النور و
بل ذلك منه بطي قلبه فإن لم يطيق أن يعتاده وتودعه حسنة محسوبة
له وقد نفا بل بينة الغيبة في الغيبة ولا فرق بين غيبة الصغير والكبير والحق المبت
والذكر والأنثى ولكن الاستغفار والدعاء له على حسب ما يليق بما يقدر عليه
باللهذا بينة المبت بالرحمة والمغفرة ونحو ذلك ولا يقط الحق بأحد إلا أن يخرج
لناس لا ترفعوا عما يجتهد صرح الفقهاء بأن من أباح قدوة نفسه لم يخطئ
من حله وما هو عن النبي صلى الله عليه وآله أن يكون كأي صفة كان إذا خرج من بينة

اللهم اني تصدقت بغيره على الناس مناهي الا اطلب عظمته في القبر ولا اعاصم عليها
 لان كتاب غيبته بذلك حلالا وتحليله لما كبا في الكفارات والله الموفق
 وانما الخاتم من علم وفعل الله ضالني وابانا ان المرسل الكل الحق تعالى الخلق
 والمفسد الاول فرشته الانبياء والرسل والكتب الالهية والنواميس الشرعية انما
 هو جنة الخلق الى الواحد سبحانه ومعالجهم بقوتهم من اهل الجهل والنفاق الى دار القبر
 ورفضها لهذا الدار وما فيها ان قد موارد الهدى اذا كانت من ذلك على خلود
 تشويقها الى ما لا عين رأت ولا اذن سمعت لا خطر على قلب بشر ثم ما يلزم ذلك
 المعقوض من تدبر احوال الناس لذيق وساو الاسباب لبقاء النوع الانساني
 وكان ذلك موقوفا على الاختراع والتعاون والتعاضد والقدر والقسم وتكثير
 المعارف لما نزل اليها القديم واستغناء كل واحد بالآخر فيحصل نفعه فكان الانسا
 مدتها بطيعة لا يشغل وعده يحصل ما يشاء ولا يمدد على استنباط جميع غرامه
 من ما كلفه وما يشاء ملازمه وتوقف غرض الحكيم جل جلاله على الاجتماع والتعاون
 الفلوج في المودة مثالي المحاصد والنجوب ملء لك نظام من الاخبار والامارات
 على المودة والهدى على الميابة والمحادثة واكثر على عباد بعضهم نفعنا المنعوق منهم
 من الكفران والمنعوق ووعدهم على التنازع والتعاطف من بد التواخي ووعدهم على
 ذلك ذلك من هذا لتكال العقاب كما سلف عليه نساء الله فيهم ما يوزونه من لا
 عن الحق الاخبار والاطهار ولقد كرم ما بها سبب هذه الرسالة اثني عشر حديثا
 للاختصار ومن زاد المائدة في ذلك ملط الله من كتب المستغفرة في كتاب الخلق
 للصديق ابن تومر وكتاب الايمان وكتاب القس وغيرهما من كتب لكافي العلي
 قدس سرمان فيها ملك عار واما لاهل الاعيان واما شاميا الاولى الاما

واربعة قال اخيرا ابو نصر احمد بن عبد الباقي بن الحزب طوق المقل قال اخيرا ابو
 القاسم نصر احمد بن عبد الغني قال اخيرا ابو نصر احمد بن علي النخعي الموصلي القمي قال
 همد الله اخيرا ابو القاسم عبد الغني بن احمد التكري قال اخيرا ابو طاهر محمد
 عبد الرحمن بن برقياس المخلص قال همدنا ابو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد الله
 السعدي قال همدني عبد الله بن علي بن جابر النوري قال همدنا جابر بن سلمة عن ابنت عن اب
 زافع عن ابنت عن ابنت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان دعانا ولا حال في امره احرى
 على من يحته ملكا فلما انى عليه قال ابن ترند قال ردتا ما لي قرينة كذا وكذا
 قال له هل لك عليه من نعمه فزيتها قال لا ابي ^{الا} ففاته قال ابى رسول الله
 الله تعالى فدا حبك كما احسنه فيه **الحديث الرابع** وما لا يستغفر
 الملقا من غير الدين الشهرة وكن قال اخيرا الشيخ الحافظ نفع الدين ابو القاسم
 داود بن طاهر بن محمد النخعي فله عليه انا اسمع يوم الاربعاء التاسع من
 سنة من عشرين من سنة ثمان مائة بن عبد الله قال اخيرا الشيخ ابو نصر عبد الرحمن بن علي
 مومني قال اخيرا ابو الحسن احمد بن محمد بن موسى الضلع الفريضي بعدا قال همدنا
 ابو اسحق بن هبة بن عبد الصمد الماشقي املا قال همدنا ابو مصعب همدنا ابو بكر
 عن مالك بن اس عن ابنتها عن ابن عباس قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا تخافوا ولا تهابوا وكونوا عباد الله اخوانا ولا يبغض اليكم ان يهجر اخا
 او قتل ليل **الحديث الخامس** والاشاد المقلد الى الشافعي قال اخيرا الشيخ
 ابو سعيد محمد بن عبد الله بن الصغار قال اخيرا الشيخ ابو عبد الرحمن بن محمد بن الحسن
 السلمي قال اخيرا عبد الرحمن بن محمد بن محمود همدنا احمد بن محمد بن يحيى قال
 همدنا محمد بن ابراهيم بن قاسم بن محمد بن عبد الله الصوري قال همدنا يعلى بن ميمون

يا مولى الله عليك شقوق خافان تضع ولا تمطر وتعل ولا تعل قال قلت قولا
 بالله قال ابرهق منها انك ما تحب نفسك وتكره ما تكره لنفسك والحق الثاني ان
 تتجنب مخطئه وتجنب مضارته وتطيع امره والحق الثالث ان تعينه بعينك وما لك
 لسانك ومبدك ووجلك والحق الرابع ان تكون عبه ومراة ووليا والحق الخامس
 ان لا تشبع بزوج ولا تزدى بظلم ولا تلبس بدمع والحق السادس ان يكون لك
 حاد مولى ليس لا خيل حاد مولى ان تبت للمني حاد مولى بعينك يا به وصع
 طعامه بكمه فترته والحق السابع ان تترفعه تحب عوته وتنفق مومنته ونبيه
 جاراته واداعيت له حاجه مبار الى فصا ثما ولا تلجأ الى من ياكلها ولك
 تبارده مبارده فاراضك لك وصلته لا يله لا يله ولا يله بولاك
الحديث الثامن وبالا سأل الى محمد بن صفوان الكلبى عن محمد بن يحيى عن احمد
 بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن محمد بن مرقان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سئ
 الرجل في حاجه اخبره لو من نكسبه عثر حسان ومخفى عثره سنان فرفع له
 عثرته وما ولا اعلم قال الا قال وقيل عثره فوات واصل من اصكاه منكم
الحديث التاسع بالاسناد عن الكلبى رحمه الله عن علي بن ابي حمزة
 الحاشم القتيبي عن ابيه عن محمد بن ابي عمير عن جابر بن ابي عمير عن صفوان بن
 دينار بن سيار قال قلت لعنه الله من نفس عن مؤ من كرهه من الله عبه
 كرهه يوم القيمة وخرج من غير شيخ القواد من اطعمه من جوع اطعمه من ثا
 ومن سقاء شربة سقاء الله من الرقيق المخوف **الحديث العاشر** وبالا سأل
 مشعرة احداهما الاسناد البغدادي الحديث السابع الى الشيخ ابي القاسم جعفر بن
 محمد بن قولويه عن ابي جعفر محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن عيسى عن اسحق بن

كوبه لا حقه

الاشهر عن عبد الله بن سليمان التوفلي قال كنت عند جبر بن عمار الصادق فاذا اجوز
لعبا الله النجاشي فمدود عليه فسلم واوصل اليه كتابه فغضه غمرا فاذا اول سطر فيه الله
الرحمن الرحيم اطل الله تعالى فناء شيكرو حليته من كل نوع ودا ولا اذ فيه مكر وفاقا
وذلك لك والفاقد علم شيكرو مولا في قوله لا اله الا هو اوفان راي شيكرو حليته
خدا او عتلى في هذا لا استدلال على ما يقرب الى الله عز وجل الى قوله ويطع في كتاب
ما يرى في العمل به وبها تبدل وان شاء وبار اصغر كان في ههنا حرفة وامن البر في
من اسير مع وامن في واما الله في كل شيء ان مخلصه حلاله وولا ذلك
فانك حيد الله على نصره وامه في بلاد لا لا النفسه عبات كذا بخطه قال عبد الله
سليمان فاحايه بو عبد الله ليه الله الرحمن الرحيم حاملك الله بصفه واطهره بنبه وكن
رغبته غايته وذل لك ما بعد فقد جاء الى رسولك مكانك في قهره وفضت ما صير
حين ما ذكرته وسلك منه وزعتك من بليت بولادة الافواض في ذلك وقتك
وسا خبرك بما سائنه من ذلك وما ستر من انشاء الله تعالى فاما سر وحي بولايك
صليت عن ان يثبت الله لك مله فاما ناعا من اولياء المحر وبقربك في بلاد يكون
لك غادهم وتقوى لك خفيهم ويطعن بك دار الحالفين عنهم واما الله سائنه
ذلك فان اذني ما اذني عليك ان تقصر بولايك فلا تهم رائحه حصر القدس في
مخلص لك جميع ما سلك عن اذني علمك في ولم تجاوزه وجوز ان تسلم ان شاء الله
اخبرنا عبد الله بن عثمان بن عيسى عن علي بن ابي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال من سلك
افق الرحمن فلم يحمضه التقيح سلبه الله ليه واظم اني سائنه عليك برأي ان انت
علمت به فخلصت مما انت مخوفه واد علم ان خلاصك وبخالك من حقن الدماء وكفرك
عن اولياء الله والرفق بالرحمة والثاني من حقن المائنه مع ليس في غير ضعفه سلك

في غير نفوذ ما كان صاحبك ومن يرد عليك من رسله وادعوا فوق رعبك بان
توقفهم على ما دام الحق والعدل انشاء الله تعالى اياك والاسماء واهل الله
ملا بلن ترق منهم ملك احد ولا يراك الله يوما وليلة وانت تقبل منهم صرا ولا عدا
فليخط الله عليك جهنك ستوك واخذ مكر خور الامواز في ابي حرف عريا
عن امير المؤمنين ع انه قال ان الايمان لا ينك في طلب مجود ولا خوزي ابداما مامر
ثالث بوشترج النبي تلخا اموزك اليه فذلك الرجل المستنصر لا من المواقك
لجيك وديار عوامك وجرم الغزيب في ذاب هذا لك ونداماتك ونام
وذلك ان تعطي رها او تحلق ثوبا او تحلق على نية وغير ان الله لنا عز ومصلح او
انتم ح لا انطبقت منكم فان الله لا يكن خوارك وعصا ناك ورجل من الغواد
والرسول الامعاد واصحاب السائل واصحاب الشوط والافراس وما اردت ان
تصرفه في جزه لترو البجاج والموق والصدقة والحق والمشرق الكوة اليه قصد
انها ومصلحتها والهدية اليه تمهيد بها الى الله تعالى ع والى رسوله صلى الله عليه
من اطاعتك يا عبدا الله حمدان لا تكرر هذا ولا قصه فيكون من اهل هذه
الامة له حال الله تعالى اليه بكنه هذا الدهر والفضة ولا سقوتها وسئل الله
ولا يستعقب من حلوا فضل طعامه فكم في مهور حله فسكن بها عسل الله
وتعالى في اعلم في صفت في حديث عن ابيه عن امير المؤمنين ع انه سمع النبي صلى الله عليه
يوما ما امن بالله واليوم الاخر ما تسمعا وما حاش فقلنا هلكا ما حوالا
فما من حصل طعامكم ومن حصل مكرهم ورد فكم وحلقكم وخرنكم تطعون بها ع
الزبي سائلكم بخوان الدنيا وهو شرها على من مصر من السعد والنايق
عند محمد علي بن الحسن قال لما نمت في حق في الكوفة ما اس عسان فاستد الله

عمله على تمسكه عن أبيه عن علي بن أبي طالب كان يقول من نزل إلى مؤمن لم ينجبه
بما أخافه الله يوم القيمة لا ظل إلا ظله وخشاهه في مؤن الذنوب جسد وجميع أعضائه
حتى يورده مودود وشكك أبي عن أبيه عن علي بن أبي طالب عن رسول الله أنه قال من أخاف
لهما فاما من المؤمنين أخافه الله يوم لا ظل إلا ظله واما من المؤمنين الاكبر واما من
سوا الثقلين من قصة لا خيل مؤمن خافه فضله الله خواجج كثير من اهلها الجنة
ومن كان اخاه المؤمن من عري كناه الله من سنده الجنة ولست به صريح فاولد
بزل مخصوص في شواذقه فاذما على الكون منها سلك فاطم لغناه من جوع اطعمه
من طين الجنة ومن عناه من طلاء سقاء الله من الرقيق المأمور به ومن احداها
اخذ من الله من الولدان المحلدة واسكنه مع اوليائه الطاهرين ومن حمله انا ما لمؤن
وحله حله الله على ما قد من موقفا تحسبها ميم على الملائكة المقربين يوم القيمة ومن
نوح اخاه المؤمن امرأة بائس بها وتشد عضده وتبترجج البهاز وتبصر الله من جود
المؤمن وانتهى من احب من الصدق بين مراهل بيتها وخوانه وانهم يوم من اخاه
اخاه المؤمن على سلطان بائرا فانه الله على اجازة القراط عند نزله الاقدار
ومن اخاه المؤمن الى منزله لا حاجة منه اليه كتب من قد الله وكان خيرا على
الله ان يكوم زائره باعكلا الله شكك أبي عن أبيه عن علي بن أبي طالب عن رسول الله أنه
يقول لا ضحاه يوم ما شرا ما سار انه ليس بمؤمن من امن لئانه ولم يؤمن بقلبه فلا
تبقوا عشرات المؤمنين فانه من اتبع عشر من اتبع الله عشرة يوم القيمة وخمسة
في جودكته وشكك أبي عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال اخاه الله متباقا المؤمن ان لا يبد
في مقاتله ولا يفتصف به من عكده وعلى ان لا يشغف غبطة الا بفتحة نفسه لان كل مؤمن
صالح وذلك لما انه قصير مداحة طوبى له اخذ الله متباقا المؤمن على شيا رايها

عليه مؤمن مثل يقول بمقالته فيه ومحمد الشيطان ضو به وبه عليه والسطان بقول
 اقره وبيع عشرته وكافرا بالذم مؤمن من يرى منك وعنه نياوا باخه حربه عنها خافا
 المؤمن بكه هذا ما عدا الله وعنه في ابي عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام عن النبي
 الله عليه السلام قال ان خير شئ علي عليه السلام فقال يا محمد ان الله يقر ان عليك السلام بقول
 استغفرت للمؤمن من اثماني مقببه مؤمننا فالمؤمن مني واما مني من اثماني مؤمن
 فقد استغفرتني بالخاوية يا عبدا لله وحده ابي عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام عن النبي
 صلى الله عليه واله قال يوما يا علي لا تاتر من جلا حتى يظفر من ربه فان كانك
 من ربه تحبته فان الله تعالى عز وجل لا يترك لحدوك له وان كانت من ربه ربه
 فقد بكه صانته فلو محمد ان يعمل به اكثر مما عمل من صا لله عز وجل فانه
 عليه يا عبدا لله وعنه في ابي عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام عن النبي انه قال اني
 الكرم ان يبيع الابل عن اخيه لكلمه ليجعلها عليه يريد ان يصح بها اولاد لا عدا
 لهم يا عبدا لله وعنه في ابي عن ابيه عن علي عليه السلام قال اني مؤمن فادراك
 عينا وسمعتك فاه ما بينه وحكم مرقته فهو من الذين قال الله عز وجل ان
 الذين يحبون تشع القاحه في الدين مؤلم عذاب الله يا عبدا لله وعنه في
 ابي عن ابيه عن علي انه قال من ركب عن اخيه مؤمن وادبه يريد به ان يحد مرقته
 ويطلبه وفيه الله محله حتى ياتي بهج ما قال ولان بانه ما يخرج منه بدو من اهل علي
 المؤمنين سرنا فقد دخل على اهل البيت سرنا ومن دخل على اهل البيت سرنا فقد دخل
 ومولاه سرنا ومن اهل علي مولاه الله سرنا فقد سرنا الله ومن سرنا الله فحق عليه السلام
 يدخل الجنة ثم ابي وصلك بقوله ولفظا رطاعة والاعتصام بمحله فانه من عبده محمد
 الله فقد هلك المصراط مستقيم فاق الله ولا توشحوا علي بن ابي طالب ومولاه وصيه

الذي لا يصل منه غيرهما ولا يعلم مؤمنا واعلم ان الخلائق لم يخلقوا بغيره اعظم من الشورى
فانه وصيها اهل البيت فاستطاعت ان لا تاف من الناس شيئا فكل غدا فاضلا فاعلم
الله بن سنان لما وصل كتاب الصالح الى عائشة فظفرته قال صدقته الله لا الا هو ولا في
عمل احد بعد هذا الكتاب لا بما علم من عبد الله صلى الله عليه وآله من ثوابه الا ان كان عشرين اياما
الكلية عن محمد بن يحيى عن علي بن النعمان عن ابي عثمان عن ابي جعفر عليه السلام
قال يا خبيثة ملعون من ترى من مؤلبي المال والوضعية فيقول الله العظم دارموني عليه على
غيرهم وتقوم على صفتهم وان شهد بخلافه منهم وان تلا فواي يوقه من الناس استغنى
خبره لا انراهم الله عبد الخبيثة من ابا خبيثة ملعون مؤلبي ان لا يفسد عنهم من الله شيئا لا يملك
لن الوارث لا يولد الا بالذوق والاشهاد من خسرته لغيره من صفة لا تهمه ولا يفر
الحمد لله الذي لا يشكر الا الله عني عن محمد بن يحيى عن ابي جعفر عليه السلام عن الصادق عليه السلام
عن ابي عبد الله ع قال كان ابو حمزة يقول عظموا اخبا بكم وروايتهم ولا تحاكم نفسكم نفسا
ولا تضادوا ولا تخاصموا وانا قد ارجو لعل ركني موافقا لله المحاض ومحمد بن محمد الزمالة
ونبيل الله بعدكم التمس كرمه بحجته الا فصل الصلوة والسلام ان يرفقا الله
بما استعملت عبد من الكمال وان لا يحصل عظامه المحترم المبالى به لا تضادوا
ويعلمهم لنا المرام الراض واكرم الاكرم والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا
وسيدنا خير خلقه محمد وآله الطاهرين اجمعين فام من مواضع متعددة واما كن منبذ العبد
الفقيه في الله تعالى في الدين رسلنا وناجدر نفسي صالح بن شير العالم في نجاد بن محمد
الله تعالى عن شيبان وقد فقه اخذته وضرع منها يوم نالت غنم شهرتها بحبر السجود
اريس وبنها من شجر التمر الموثق بها مضلها منلها مستغفر اصابته على محمد بن الحسن
حزبه العبد الامير الجاني الطاهر

عن محمد بن يحيى عن علي بن النعمان عن ابي عثمان عن ابي جعفر عليه السلام

في الكافي عن محمد بن يحيى
في الكافي ولا يتهم بغيرهم
الحكم على ابي جعفر
يسقط بوجه كرمه
المصروف في الرواية عن
الحاكم ولا يتهم بغيرهم
الهاج على التبع وحكي الاول
عن بعض السجود وروى
مساهم ابي لا يفرده و
روى الحرفي الكافي في
ما سجن المفسر من
كس العشرة ايضا و
فيه ولا يتهم بغيرهم على
بعض مرادة على ومعه كما في الرواية لا
يوصل عليه بغيره او غير اد

بعض مرادة على ومعه كما في الرواية لا يوصل عليه بغيره او غير اد

هو
مفصل ما في هذا الكتاب

الكتاب بحسب ترتيب الأبواب

رسالة في مقام ما لا يبرأ من التخلية ولتأني من يتقربا

الطهارة والمحدث في التاخر ولتأني من أحدث

اشياء غل الجبابرة ولتأني في وجوب صلوة الجمعة

كتاب الصلاة وسال المناهج الأفكار ولتأني طلاق

لما يضر الغائب عن وجه رسالة الحق ولتأني من لا يؤمن

كما كشف الرقيب في أحكام الغيبية

تلك عتبة كالملة

سلف



